مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

حصاد البيان

كانون الثاني - شباط - اذار ٢٠١٧

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

١١

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

حصاد البيان

كانون الثاني - شباط - آذار ٢٠١٧

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

١١

حصاد البيان ١١

حقوق النشر محفوظة ©٢٠١٧

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٨٩٣ لسنة ٢٠١٧

---

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة —فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى إلى تقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية، والإبداع، ويوجّهُ المركزُ أنشطتَهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديمِ بصائرَ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المديين القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

مهمة المركز:

يسعى مركزُ البيان للدراسات والتخطيط إلى أن يكون مصدراً مهمّاً في تحليل القضايا العراقية على نحو مستقلّ، ولأن يكون منتدى للحوار المبني على الحقائق حول التغييرات التي تحدث في العراق والمنطقة، فضلاً عن أن يكون مساهماً في صياغة تفكير استراتيجي لدى صانع القرار العراقي أيّاً كان موقعُه، ويتوخّى المركز تقوية قدرات المؤسسات البحثية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الحكومية؛ من أجل خلق خبراء في الإدارة وصناعة القرار في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع.

وينفّذ المركز هذه المهمةَ عبر إجراء أبحاث وتحليلات، وتوفير منح بحثية ومنح للأعمال الميدانية، وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإقامة دورات تدريبية للمؤسسات الحكومية والجامعات.

الأهداف:

• المساهمة الفاعلة في النقاشات التي تخصّ العراق من خلال القيام بتحليلات عميقة ومستقلة تعتمد بنحوٍ رئيس على البحوث والدراسات التي يقوم بها علماء ومتخصصون.

• تشجيع الحوار المبني على المعلومات والحقائق للخبراء بالشأن العراقي، ومنهم صانعو السياسات، والصحفيون، والأكاديميون، حول التحديات التي يواجهها العراق والمنطقة، ولإنتاج أفكار جديدة حول مواجهتها.

• تطوير القدرات الاستراتيجية في صناعة القرار وصياغة السياسات في العراق.

• تهيئة خبراء في المؤسسات السياسية والأكاديمية بمهارات في صناعة القرار والإدارة.

• إقامة صلات محلية وإقليمية مع المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والسياسية.

• إنشاء مشاريع بحثية استراتيجية وتعزيزها.

يهتم مركز البيان بالشؤون الآتية:

- الاقتصاد والتنمية: (القطاع المصرفي، والموازنة، والزراعة، والتربية والتعليم، والسياحة، والاستثمار، وغيرها).
- الطاقة: (النفط، والغاز، والكهرباء).
- السياسة الخارجية والشؤون الدولية: (العولمة، والصراعات الدولية).
- الأمن الوطني والدفاع: (مكافحة الإرهاب، وبناء قدرات القوات المسلحة).
- الدستور والقانون والديمقراطية: (البرلمان، والفدرالية).
- الحوكمة وسيادة القانون والسياسات العامة: (منع الفساد، وإعادة تنظيم المؤسسات وتأهيلها، والانتخابات).
- المجتمع والاستبانات: (التعايش السلمي في المجتمع، والعنف والطائفية، والرأي العام).

المقدمة

هذه باقة من أزهار (**مركز البيان للدراسات والتخطيط**) ننشرها بين يدي القارئ الجاد في حقول معرفية متنوعة صاغها محللون ودارسون وكتّاب ومترجمون على وفق منهجية علمية خلصت إلى نتائج سليمة بعد أن ترسّمت مقدمات أفصحت عن سلامة بنيتها التخطيطية وأهدافها الواضحة.

إن المركز يظنّ ظناً يكاد يصل إلى اليقين أن حصاده هذا سيعيد للمطبوع الورقي حقه في معانقة أيادي القّراء الكرام بعد أن سلبته منه الكتابة الرقمية مدة ليست قصيرة بحكم الزمن، مما يؤدي إلى إعادة الصحبة بَينَ الكتاب الورقي وقارئه الذكي بما يشكل تلاحماً بينهما سواءٌ أكان ذلك في إعادة قراءة بعض الصفحات أمْ في إضافة هوامش على بعض المتون، أمْ في مراجعة الأصول من دون إرهاق؛ وبهذا يصبح قول أحمد بن الحسين (وخيرُ جليسٍ في الزمان كتاب) حكمةً دالةً على أهمية هذه الرفقة.

مركز البيان للدراسات والتخطيط

المحتويات

مقالات

كيف ستقوم منطقة اليورو بتخطي مشكلة نمو الناتج المحلي الإجمالي المنخفض؟

سجاد نشمي ١٧

العراق وتحديات 2017

زهير جمعة المالكي ٢٧

التأثيرات المحتملة لتحول تركيا إلى النظام الرئاسي التنفيذي

أحمد حسن علي ٣٣

إيران والانتخابات القادمة في ظل غياب رفسنجاني

د. حيدر جابر ٤٣

مقالات مترجمة

دعوات لليقظة من تنامي خطر جهاديي آسيا

ريتشارد سبنسر ٥١

الطاقة الشمسية ستتغلب على الفحم وتصبح أرخص مصدر للطاقة على سطح الأرض

جيسيكا شانكيلمين – كريس مارتن ٥٣

ثمانية رسوم بيانية تشرح ما يحدث في الأسواق العالمية في الوقت الحاضر

سيد فيرما ٥٧

وفاة رفسنجاني تهز الإصلاحيين في إيران قبل الانتخابات

نجمة بزرجمهر ٦٥

الرحلة الطويلة والمؤلمة نحو اضطراب العالم

مارتن وولف ٦٩

خفض إنتاج النفط قد يؤدي إلى ركود اقتصادي في المملكة العربية السعودية

مارك بولوند ٨١

تركيا عالقة بالإرهاب

هارون شتاين **٨٥**

دروس من المصالحة الوطنية في رواندا

أماندس أونج **٩١**

السياسة الخارجية والأمنية للمملكة المتحدة بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي

مالكلولم تشالمرز **٩٧**

أوروبا بعد الخروج البريطاني (الاتحاد الأقل مثالية)

ماتياس ماتيس **١٠٩**

كيفية تعليم المواطنة في المدارس

مجلة الإيكونوميست **١٢١**

مساواة الجنسين في الموازنات الوطنية

مجلة الإيكونوميست **١٢٥**

الثورة الفرنسية المقبلة: التصويت الذي قد يدمر الاتحاد الأوروبي

مجلة الإيكونوميست **١٢٩**

تأثير دول العالم على سياسات ترامب الخارجية

جاكسون ديل **١٣٣**

يعتقد ترامب أن بإمكانه التعاون مع دول الخليج

آرون ميلر * – ريتشارد سكولسكي **١٣٧**

حرب النفط التي أخفقت فيها المملكة العربية السعودية

نيكولاس بوروز – بريندان ميجان **١٤١**

ميزانية العراق لعام ٢٠١٧ ومخصصات البترودولار

معهد الطاقة في العراق **١٤٥**

خشية شركات النفط من تراجع الطلب على الخام

إد كروكس **١٥١**

الثغرة في الشؤون المالية الغربية

قسم الترجمة والتحرير **١٥٧**

أسباب عدم إقرار الموازنة اللبنانية لمدة ١٢ عاماً

مجلة الإيكونوميست **١٦١**

دراسات مترجمة

الإصلاحات الاقتصادية في إقليم كردستان العراق

مارك ديويفر **١٦٥**

تقارير

العراق .. تقرير النفط والغاز بضمنها التوقعات لعشر سنوات قادمة حتى العام ٢٠٢٥

مرصد الأعمال الدولية (BMI) **١٨٣**

مقـالات

كيف ستقوم منطقة اليورو بتخطي مشكلة نمو الناتج المحلي الإجمالي المنخفض؟

سجاد نشمي *

٢٠١٧/١/٢

في نهاية عام ٢٠١٤ واجهت منطقة اليورو انخفاضاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من ١٪، وانخفاضاً في التضخم الاقتصادي يتجه نحو الانكماش المالي[١] بنسبة ٠,٤٪، وارتفاعاً في نسبة معدلات البطالة لتصل إلى أكثر من ١١٪، ووصل معدل الفائدة الخاص بالبنك المركزي الأوروبي إلى الصفر تقريباً، وقالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إن اقتصاد منطقة اليورو في حالة ركود، وإنها ستؤثر على الاقتصاد العالمي برمته. كانت نسبة الاقتراض في ألمانيا منخفضة، وكانت معدلات الفائدة الحقيقية طويلة الأجل منخفضة أيضاً؛ وذلك لأنهم أرادوا أن يحققوا توازناً في الميزانية ولم يرغبوا بزيادة نسبة الإنفاق العام والاستثمار، كانت العوائد على السندات الألمانية منخفضة جداً، ولم يكن هناك أثر يذكر لبرنامج التسهيل الكمي[٢] الذي أطلقه البنك المركزي الأوروبي بعد الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨؛ ويرجع ذلك إلى صغر حجم برنامج شراء الأصول المالية مقارنة مع حجم الشراء حينما طبّق مثل هذا البرنامج في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وباختصار فقد كان اقتصاد منطقة اليورو يتعافى بنحوٍ بطيء من فترة الركود وكان على شفا حفرة في الوقوع فيه مرة أخرى كما يظهر الشكل (١).

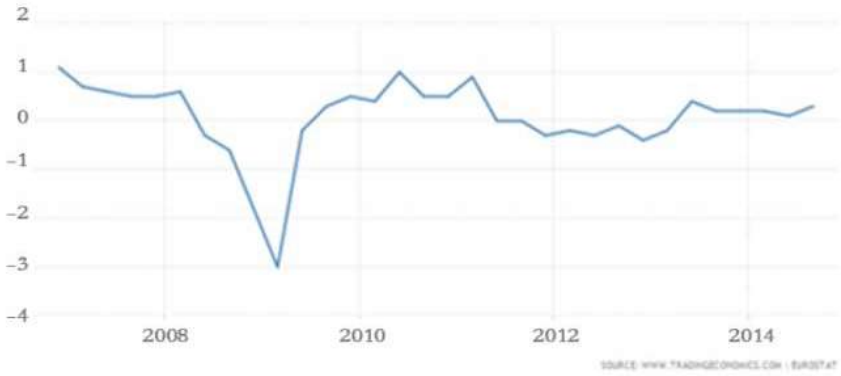

الشكل (١): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي

* المدير التنفيذي، باحث ومحلل سياسي في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

كانت التوقعات المتعلقة بنمو الاقتصاد ضعيفة جداً؛ بسبب ارتفاع معدلات البطالة وعدم رغبة الحكومات في زيادة الاستثمار، وقد أشارت معدلات التضخم المنخفضة وتراجع عائدات سندات أسواق الأسهم، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط بسبب ضعف الطلب إلى أن شيئاً ما يجب القيام به لتشجيع النمو وتجنب الركود الاقتصادي لمدة طويلة.

في ذلك الوقت كانت منطقة اليورو بحاجة إلى زيادة في الإنتاج والعمالة وكان البنك المركزي الأوروبي بحاجة إلى العمل مع الدول الأعضاء لتقديم مزيج من السياسة النقدية والمالية للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف، إلا أن العديد من الاقتصاديين انتقدوا نطاق تلك السياسات؛ لرغبتهم بأن تكون تلك السياسات أكثر تساهلاً، ولكي يتحقق ذلك لا بدَّ من اللجوء إلى التسهيل الكمي لأن سعر الفائدة وصل إلى الصفر تقريباً، وأن تكون سياسة الدعم المالي مبنية على أساس الإنفاق الحكومي للاستثمارات في البنية التحتية وتقديم الضمانات العامة لرأس المال الخاص.

يبين أنموذج الطلب الكلي[٣] ($AD = C + I + G + X - M$ في الاقتصاد المفتوح) بأنه من الممكن أن تَعلَق الاقتصادات في مستويات توازن إنتاجية منخفضة، وركودٍ اقتصادي، وتلاشي حالة "أرواح الحيوانات"[٤]، فضلاً عن إمكانية السياسة المالية بتحسين الاقتصاد من خلال زيادة التوازن الإنتاجي (الشكل ٢).

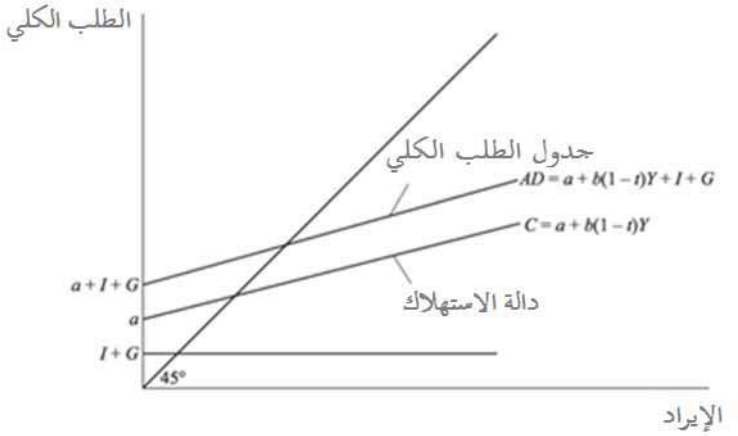

فضّلت منطقة اليورو اللجوء إلى سياسة التقشف وحرصت دول مثل: ألمانيا والمملكة المتحدة على تقليل حجم العجز وبناءً عليه لم تكن الاستثمارات العامة أمراً مرغوباً به؛ الأمر الذي أدى إلى عدم وجود دور فعال لعامل الضرب للاستثمارات الحكومية في تحسين اقتصاد الدولة.

سيقوم أنموذج (الاقتصاد الكلي) الذي سيتم استخدامه هنا بتفسير التغير المحتمل في السلوك حينما تتغير أسعار الفائدة، وسيبين الكيفية التي تؤثر بها هذا التغيير على الطلب الكلي والإنتاج؛ ولتحقيق زيادة في الإنتاج والعمالة ووجود سياسات نقدية ومالية مرنة، فإن تحقيق ذلك له خيارات أربعة هي:

يسيطر البنك المركزي الأوروبي على السياسات النقدية في منطقة اليورو؛ لذلك أن معدلات الفائدة الأساسية لا تختلف من دولة لأخرى في منطقة اليورو، ومن الناحية النظرية يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى زيادة في الإنتاج بسبب الزيادة في الطلب على الاستثمار، ويبين الشكل الآتي الزيادة في حجم الطلب الكلي:

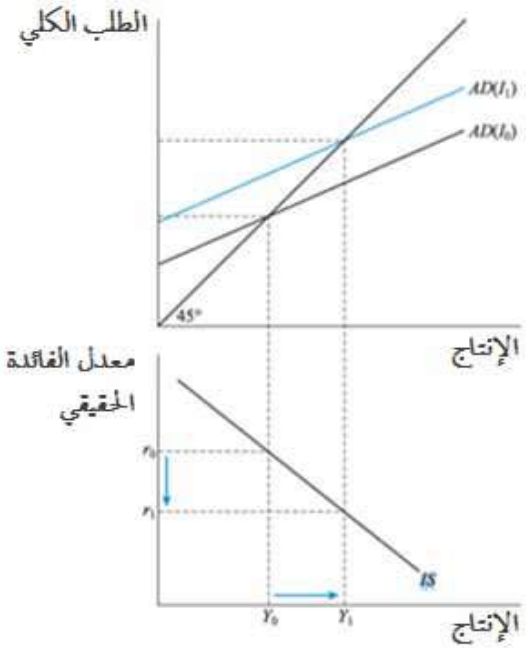

إن معدل الفائدة الأساسية السلبي –كما ذكر آنفاً– هو أمرٌ نادرٌ جداً، وليس من المرجح أن يتحمل عاقبة ذلك البنك المركزي الأوروبي؛ لأن أسعار الفائدة الأساسية وصلت إلى الصفر تقريباً في نهاية عام ٢٠١٤ وكانت أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل منخفضة.

يعد التسهيل الكمي السياسة النقدية الثانية، وهي تشير إلى سياسة نقدية أكثر تساهلاً من خلال زيادة حجم برنامج شراء الأصول، والأثر المراد من هذه السياسة هو زيادة نسبة السيولة للبنوك من خلال شراء السندات الحكومية؛ وبالتالي تشجيع الإقراض للقطاع الخاص، وتخفيض تكلفة الاقتراض والادخار، وسيتطلع الأشخاص الذين يمتلكون سندات حكومية إلى بيعها؛ وذلك بسبب ارتفاع أسعار السندات وانخفاض عائداتها، أمّا بالنسة للأشخاص الذين يسعون إلى شراء السندات فإنهم سيبحثون عن استثمارات أكثر ربحاً مثل سندات الشركات.

إن ارتفاع أسعار تلك السندات نتيجة لزيادة الطلب سيشجع القيام بالمزيد من الاستثمارات، إذْ ستكون تكلفة تمويل الاستثمارات الجديدة منخفضة، وتكمن الفكرة في ذلك بإبعاد الاستثمارات عن

الديون الحكومية ودفعها نحو استثمارات جديدة في القطاع الخاص، وقد عَمَل البنك المركزي الأوروبي على ضمان تفعيل الاستثمارات الخاصة باستخدام المال العام لزيادة تحفيز الأفراد نحو الاستثمار في القطاع الخاص، وزيادة الاستثمار يؤدي إلى زيادة الإنتاج كما هو موضح:

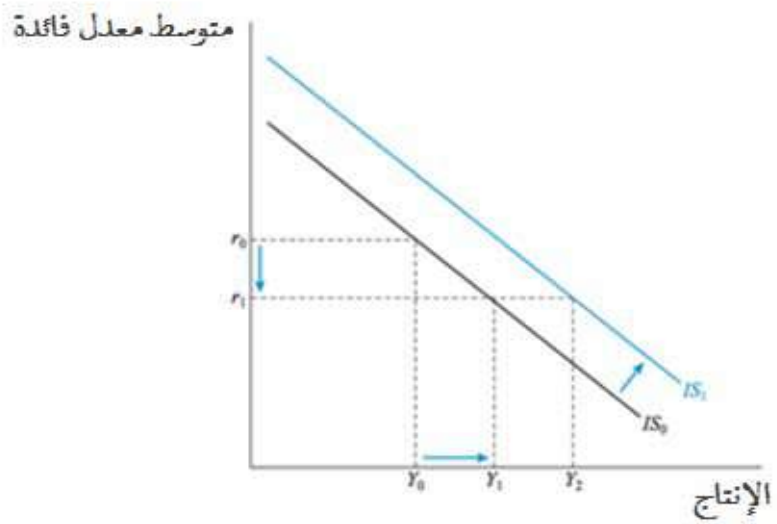

إن زيادة الإنتاج بسبب زيادة الطلب الكلي يعني توافر المزيد من فرص العمل، وهذا سوف يعالج معدلات البطالة المرتفعة، إذ يبين التحول في خط الطلب الكلي التي رفعتها زيادة الاستثمار أن نسبة الطلب ستزداد لتلبية الإنتاج، الذي سيؤدي إلى توازن الاقتصاد؛ وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل.

أمّا بالنسبة للسياسة المالية، فإن لدى الدول الأعضاء الحرية في التصرف بنحوٍ فردي، والطريقة المثلى لذلك هي من طريق زيادة الإنفاق الحكومي، الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بنحوٍ مباشر، وينصح الاقتصاديون بأن يكون الاستثمار في البنية التحتية التي ستخلق فرص عمل مباشرة وتحد من البطالة.

يستفيد الإنفاق الحكومي من تأثير معامل الضرب وبالتالي زيادة الدخل من السنة (٠) إلى السنة (١)، فحينما تكون معدلات الفائدة منخفضة وتكون الحكومات قادرة على الاقتراض أو الحصول على الأموال بنحو مُيَسَر (مثل ألمانيا في عام ٢٠١٤) فإن عوائد الاستثمار من الإنفاق الحكومي يجب أن تفوق تكاليف الاقتراض أو الإنفاق.

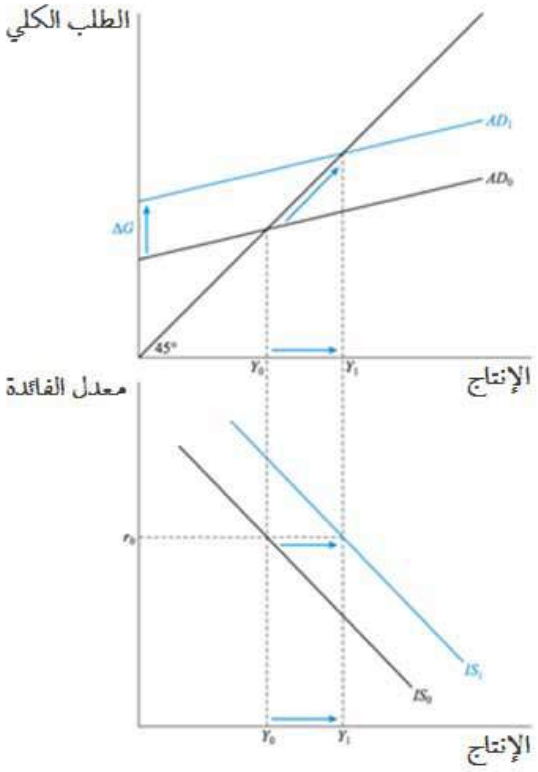

التحفيز المالي من خلال الإنفاق الحكومي

أمّا الخيار الثاني هو الحد من معدل الضريبة؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وذلك بسبب زيادة الدخل القابل للتصرف[٥]، ويؤدي زيادة الاستهلاك إلى زيادة الطلب الكلي ($AD = C + I + G + X - M$)، وحينما ترتفع نسبة الطلب الكلي، فإن الإنتاج ومعدلات التوازن سيقومان بزيادة الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، وعلى الرغم من زيادة معامل الضرب فستكون عائدات الاستثمار الخاص أقل من الإنفاق الحكومي، إذ تعد التخفيضات الضريبية ساحة معركة سياسية، ففي عصر التقشف قامت الحكومات بزيادة عائدات الضرائب (مثل اليونان)، ولكن لطالما ما فضَّل خبراء الاقتصاد الليبراليون سياسة خفضَ الضرائب بنحوٍ أكبر من سياسة زيادة الإنفاق الحكومي، وقد أظهر كل من أنموذج (الاقتصاد الكلي) وأنموذج (الطلب الكلي) الآثار المترتبة على الخيارات السياسية الأربعة المحتملة، وبإمكاننا إجراء تقييم سريع لكل واحدة منها فيما يخص حالة منطقة اليورو.

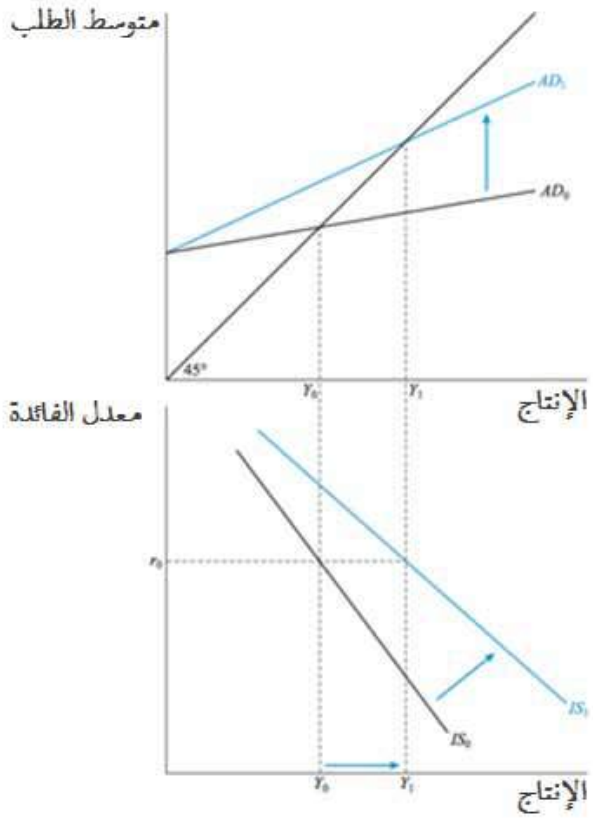

التحفيز المالي من خلال خفض الضرائب

كان الخيار الوحيد المتاح بنهاية عام ٢٠١٤ في مجال السياسة النقدية هو سياسة التسهيل الكمي، ولم يهتم الاقتصاديون بهذه السياسة؛ لعدم تمكنها من زيادة السيولة للبنوك ولم تشجع الاستثمار في سوق الأسهم، وكان حجم التسهيل الكمي الذي نفذه البنك المركزي الأوروبي أحد أسباب هذا التراجع، ولكن لا تزال هناك شكوك حول التأثير الكلي لسياسة التسهيل الكمي؛ بسبب تأثيرها غير المباشر على آليات النقل، فضلاً عن أنها لا تضمن تشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص.

لا يعير علماء الاقتصاد اهتماماً لسياسة خفض الضرائب ويعود ذلك جزئياً إلى المناخ السياسي السائد في أوروبا، وحقيقة أن النماذج الاقتصادية تبين أنه حينما تكون تكلفة الاقتراض منخفضة فإنه من

المنطقي أن زيادة الإنفاق بدلاً من خفض عائدات الضرائب سيكون الحل لتحفيز النمو.

يركز الاقتصاديون على الحوافز المالية من خلال الإنفاق الحكومي، ويعد ذلك منطقياً من خلال الرجوع إلى ألمانيا التي قامت بالإنفاق على الاستثمارات العامة منذ عام ٢٠٠٣، وتخطط بالقيام بذلك منذ عام ٢٠١٥، وتركز ألمانيا على تحقيق ميزانية متوازنة وعدم زيادة حجم العجز؛ وبالتالي الاحتفاظ بالثقة في اقتصادها والحفاظ على التكلفة المنخفضة للاقتراض، ولكن هذا في حد ذاته لا يؤدي إلى النمو بنحوٍ كبير، وهناك حاجة إلى تحفيز تعزيز اقتصادات منطقة اليورو التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة. إن أنموذجي الاقتصاد الكلي والطلب الكلي يظهران أن تأثير معامل الضرب على الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة الإنتاج، ومستويات أعلى من التوازن –المزيد من فرص العمل–، وحينما تكون تكلفة الاقتراض منخفضة مع اقتراب أسعار الفائدة للصفر فإنه من المنطقي البدء بالاقتراض والإنفاق.

إن الجانب السلبي لزيادة الإنفاق العام يكمن بحدوث ''مزاحمة'' في الاستثمار في القطاع الخاص –وهو أمر غير المرجح على المدى القصير–، أو قد تدفع المواطنين للادخار بنحوٍ أكثر لأنهم سيتوقعون ارتفاع الضرائب نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي أو ارتفاع نسبة الديون الحكومية، وحينما تكون هناك وحدة نقدية مثل منطقة اليورو، فإن الميل الحدي للاستيراد ستكون عالية –كما هو الحال في اليونان– التي قد تقوم بزعزعة ميزان المدفوعات وتدمر الاقتصاد حينما تقترن مع العجز المالي، وقد تؤدي أخيراً زيادة الديون الحكومية إلى زيادة فائدة أسعار السوق؛ وبالتالي إفلاس الحكومة.

حين تقييم ما إذا كانت السياسة النقدية الأكثر تساهلاً والسياسة المالية الأكثر دعماً قد تساهمان في تعزيز الاقتصاد الأوروبي، فبإمكاننا القول بأن أنموذج التسهيل الكمي قد لا يحقق الكثير في هذا الصدد، بينما قد تقوم زيادة الإنفاق العام بنحوٍ مؤكد على تقديم دفعة كبيرة على المدى القصير وتخطي المخاطر إذا ما تم إدارتها بعناية، ويقوم الإنفاق العام إلى زيادة مباشرة في الإنتاج وتوفير المزيد من فرص العمل وهتان المسألتان تعدان القضيتين الرئيستين في منطقة اليورو، وستتحقق نتيجة لذلك نتائج أفضل وأسرع من الخيارات الأخرى.

الهوامش:

(١) الانكماش المالي: هو عبارة عن انخفاض متواصل في أسعار السلع والخدمات في جوانب اقتصاد الدولة كافة، وهو عكس ، وأسوأ منه من ناحية النتائج والآثار، إلا أنه نادر الحدوث.

(٢) برنامج التسهيل الكمي: هو سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي حينما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المحددة مقدماً في الاقتصاد، وتمتاز هذه عن السياسة المعتادة أكثر لشراء أو بيع الأصول المالية بالحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد.

(٣) الطلب الكلي: هو مجموع الإنفاق المرغوب أو المخطط له في اقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة. ويحدده مستوى الأسعار الإجمالي ويتأثر بالاستثمار المحلي، وصافي الصادرات، ونفقات الحكومة، ودالة الاستهلاك، والعرض النقدي.

(٤) أرواح الحيوانات: هي نظرية استخدمها جون كينز في كتابه "The General Theory of Employment, Interest and Money" تصف الغرائز والميول والعواطف التي تؤثر ظاهرياً على السلوك البشري، وكان يعتقد بأنها مهمة بنحو خاص في تحديد إقبال الأفراد على اتخاذ المخاطر، فإن الأفراد بطريقة ما يتخذون القرارات ويتصرفون بناءً عليها، ويمكن تفسير ذلك على أنه نتيجة "أرواح الحيوانات" وهناك رغبة عفوية للتصرف، إذ ثمة أوقات يكون فيها الأفراد ميالين إلى المغامرة، ويدعم مغامرتهم في هذه الأوقات الإيمان المبتهج بالمستقبل والثقة في الظروف الاقتصادية، وهذه هي الفترات التي تكون فيها الدورة التجارية في الاتجاه الصاعد، ولكن بعدئذ تتجه أرواح الحيوانات إلى الجهة المعاكسة ويكون الأفراد حينها حذرين للغاية.

(٥) الدخل القابل للتصرف: هو ذلك الدخل الذي يبقى بيد الأفراد بعد ضم جميع الاستقطاعات الإلزامية والضرائب الشخصية وبضمنها ضريبة العقار ورسوم السيارة وما شابه.

العراق وتحديات ٢٠١٧

زهير جمعة المالكي

٢٠١٧/١/١٢

مع بداية عام ٢٠١٧ بدأت تداعيات التحديات التي سيفرضها العام الحالي على الوضع العالمي بصورة عامة، ومن ضمنها الوضع في العراق، كونه مركزاً من مراكز تقاطع الصراعات والمحاور الدولية التي ستشكل مستقبل المنطقة والعالم. واليوم يقف العراق أمام تحديات ثقيلة تحتاج في أغلبها إلى تضافر الجهود من الجميع، وتحتاج إلى حلول خلاقة وإبداعية لتجاوزها.

هناك اليوم حديث عميق عن أربعة تحديات رئيسة تواجه كيان الدولة العراقية ومستقبل البلد ككل ولا يمكن التعامل مع تلك التحديات إلا بالمواجهة المباشرة، وتتمثل تلك التحديات في تحدي الأمن القومي، وتحدي السياسة الخارجية، وتحدي الوحدة الوطنية، وتحدي الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة؛ بطبيعة الحال أننا لم نتناول تحدي الفساد كونه موضوعاً يستدعي تخصيصَ مقالات خاصة، ولكن في هذا المقال نتحدث عن التحديات المباشرة التي جلبها العام ٢٠١٧.

يتمثل تحدي الأمن القومي في ملفات يأتي في مقدمتها القضاء على الجماعات الإرهابية، ولاسيما داعش التي ما زالت تحتل جزءاً كبيراً من الموصل، وما زالت تلقي بظلها البغيض على مساحات من محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى وكركوك، والملف الثاني يرتكز إلى معالجة انعدام الأمن في المحافظات التي لم تتمكن الجماعات الإرهابية من مد أصابعها داخلها، ولكنها تشهد من الناحية الأخرى انفلاتاً أمنياً بسبب غياب أو ضعف قبضة أجهزة الدولة الأمنية.

فيما يخصُّ ملف الجماعات الإرهابية فإنها على الرغم من الضربات التي تلقتها من الناحية العسكرية وخسرانها ٧٥٪ من مجموع الأراضي التي سيطرت عليها في عام ٢٠١٤ فإنها ما زالت قادرة على التحرك في منطقة شهدت لمدة طويلة غياباً فعلياً لأجهزة الدولة، فضلاً عن انتشار ظاهرة الفساد بين أوساط الأجهزة الأمنية التي كانت هناك قبل العام ٢٠١٤؛ وللتعامل مع هذا الملف يجب أن ندرك أن تلك الجماعات لها ارتباطات دولية شجعت على ظهورها وتسليحها وتمويلها، فضلاً عن وجود عوامل داخلية ساعدت على نموها؛ لذلك فإن التعامل معها يستدعي التعامل مع تلك الارتباطات الخارجية من خلال فرض شرعية الدولة العراقية، وحكومتها المنتخبة وقطع الطريق على أي محاولة من أي دولة في العالم

التعامل مع جهة عراقية ما غير الحكومة المنتخبة إلا بالتنسيق مع الحكومة الشرعية. ومن ناحية الحاضنة الداخلية للجماعات الإرهابية فيجب عن المعنين إدراك أن الهزيمة العسكرية للجماعات الإرهابية واستعادة السيطرة على الأرض لا تعني اختفاء الفكر الإرهابي، فالفكر لا يموت بموت حامله، ولكن يتم القضاء عليه بإثبات فساده وهذا واجب الحكومة التي يجب أن تعالج الوضع الإنساني في المناطق التي كانت تحت سيطرة المجموعات الإرهابية من خلال بث ثقافة الثقة بين مكونات الشعب، فضلاً عن معالجة مشكلة الأطفال الذين ولدوا من زيجات سكان تلك المناطق وأفراد من داعش، فهؤلاء الأطفال يعدون مواطنين عراقيين على وفق أحكام الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

إن التحدي الآخر هو مشكلة الانفلات الأمني نتيجة لوجود ما يمكن تسميته بـ(البنادق المنفلته)، الذي يتمثل في وجود أسلحة بيد العشائر أو الأفراد، والتنظيمات التي لا تخضع لسيطرة الدولة وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات رادعة وضابطة لتنظيم حمل السلاح.

أما ما يخصُّ تحدي السياسة الخارجية فهذا يتمثل في قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التي تعتمد على مقدار ما تمتلكه من القوة التي تستطيع بها مواجهة تحديات المحيط الداخلي والخارجي، والاستفادة من الفرص المتاحة التي يوفرها النظامان الإقليمي والدولي، واحتواء أو تحييد القيود التي تنتج عن التفاعلات الدولية والإقليمية، وبالنظر إلى البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل في إطارها السياسة الخارجية العراقية والتي تواجه بمزيد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحد من فاعليتها وكفاءتها في تحقيق أهداف الدولة، فمن المعروف أن قدرة الحكومة على تنفيذ سياسة خارجية ناجحة تعتمد على قوة قاعدة التأييد السياسي التي تنطلق منها.

في العراق فإن عام ٢٠١٧ يحمل في جعبته على الصعيد الخارجي ملفات ساخنة أولها وأهمها هي معركة تثبيت الشرعية الحكومية، فمنذ عام ٢٠٠٣ تحاول العديد من القوى العالمية التشكيك في شرعية الحكومات العراقية المتعاقبة بالإيحاء بأنها حكومات طيف معين من أطياف الحكومة العراقية ويشجعها في ذلك أصوات تنطلق –مع الأسف– من داخل العملية السياسية، فضلاً عن قوى مدعومة من دول عربية وإقليمية ليس من مصلحتها استقرار الوضع العراقي، وتعمل على توظيف الموقف في العراق في صراعاتها الإقليمية، وأبرز مثال على ذلك المؤتمرات التي تعقد في عدة دول لمناقشة الأوضاع الداخلية العراقية ويحضرها قوى مشاركة في العملية السياسية، ولها ممثلون في مجلس النواب أو مجلس الوزراء، متناسين قسمهم في احترام الدستور الذي يؤكد على سيادة العراق وأن ملف الخارجية هو من الملفات التي تختص بها الحكومة المركزية. أما الملف الثاني في التحديات الخارجية فهو ملف ترتيب الأولويات بالنسبة للسياسة العراقية للتحول من سياسيات رد الفعل إلى إداء دور فاعل وريادي.

لمعالجة هذين الملفين فيجب أن تركز السياسة الخارجية العراقية على استيعاب طبيعة الآثار السلبية التي من الممكن أن تلحق بالدولة في مراحل الصدام الاستراتيجي بين قوى كبرى ضمن الحيّز الجغرافي الذي تنتمي إليه، ومن هنا فعلى السياسة الخارجية العراقية إخضاع سياساتها وعلاقاتها مع القوى الدولية والإقليمية إلى نوع من التوازن القائم على المصالح القومية للاستفادة من الدعم الدولي لمحاربة الإرهاب، وهو الدور الذي يكون فيه التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مركزاً فعالاً مع إقامة علاقة استراتجية مع روسيا في جانبها العسكري والاقتصادي، مع الأخذ بنظر الحسبان أن طبيعة التحالفات والاتفاقيات قد تتغير في حالة طرأ تغيُّر على الساحة السورية، وأن المحافظة على التوازن بين القوى الدولية سوف تعزز من اعتراف الدول بشرعية الدولة العراقية والمحافظة على التوازن، ويجب إدراك التغيرات الآتية في العالم:

١. إن هناك تغيُّراً واضحاً في السياسات الأمريكية مع وصول ترامب إلى البيت الابيض فبدلاً من بناء السياسات المخصصة لتعزيز الاستقرار، فإن اتجاه الولايات المتحدةة الجديد هو استخدام التفوق الأمريكي لتعزيز مصالحها.

٢. هناك اتجاه في السياسة الروسية إلى استعادة الدور السوفيتي السابق في منطقة الشرق الأوسط مع استغلال العامل الجيوسياسي؛ من أجل تأدية دور رجل الشرق القوي، وبالفعل تمكنت روسيا من فرض نفسها عنصراً فاعلاً في تحديد مصير منطقة الشرق الأوسط عن طريق بناء سلسلة من التحالفات التي تساعد في تثبيت الواقع السياسي في المنطقة.

٣. في عام ٢٠١٧، تعقد دول أوروبية عديدة انتخابات عامة، ولا ينبغي لنا كما يؤكد سولانا الممثل السامي للاتحاد الأوروبي إغفال خطر الظهور القوي للحركات الانعزالية والشعبوية المناهضة لأوروبا، فخسارة الاتحاد الأوروبي دولة بأهمية المملكة المتحدة عسكرياً واقتصادياً أمر مؤسف بالقدر الكافي، أما خسارة دولة مؤسِّسة للاتحاد الأوروبي مثل فرنسا فهو أمر مأساوي، وبالنسبة لألمانيا فالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أظهرت –حينما كانت قوية– أنّه لا يمكن الاستغناء عنها لإدارة أزمات أوروبا، إلا أنها بدأت تتعرض للانتقادات على سياساتها تجاه اللاجئين والمهجرين، وقد واجهت انتقادات من أحزاب اليمين في ألمانيا ومن زعماء بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فكل ذلك لم تجعلها تتراجع، وعلى الرغم من أنها بدأت تستعيد نسبة من المناصرين الذين كانوا ابتعدوا عنها فإنها بعد الانتخابات القادمة حتى لو فازت ميركل في ولاية جديدة هذا العام، فإنها ستخرج مستشارة ضعيفة، وسيترك هذا أوروبا دون قيادة قوية في الوقت الذي تحتاج فيه لتلك القيادة.

٤. في الجانب التركي فإن الرئيس رجب طيب أردوغان يواجه الآثار الارتدادية لسياساته التي

انتهجها طيلة ست سنوات في التساهل مع القوى التكفيرية واستغلالها في توسيع الدور التركي الإقليمي التي تمثلت في الأعمال الإرهابية التي ضربت المدن التركية؛ لذلك يعمد أردوغان إلى الاستمرار في استخدام قانون الطوارئ لتعزيز سلطاته في القضاء والإعلام وقطاع الأعمال، ومن المتوقع أن يستخدم الاستفتاء لتعديل الدستور هذا العام ليوسع سلطاته الرئاسية.

٥. في إيران يستمر الصراع بين المتشددين والإصلاحيين في فرض آثاره على الملف العراقي فعلى الرغم من أن وزارة الخارجية الإيرانية يقودها الإصلاحي (محمد جواد ظريف) كوزير للخارجية وهو شخص له احترامه في العالم، إلا أن الوزارات السياسية والثقافية والمخابراتية ما زالت تحت قيادة المحافظين، وهم ما زالوا يوجهون سهام النقد لتوجهات الرئيس الإصلاحي روحاني في ربط السياسة الخارجية بالأزمة الاقتصادية.

٦. فيما يخصُّ دول الخليج –وعلى راسها المملكة العربية السعودية– فإن سياساتها قد تأثرت بنحوٍ واضح فيما يتعلق بتحديد العدو المفترض مواجهته، وهنا فهي قد اعتبرت أن الجمهورية الإسلامية في إيران تمثل العدو الأول لها، وهو ما يوضح التحول الذي شهدته أجندة السياسة الخارجية لعدد من الدول العربية، ويؤكد ذلك أيضاً توجيه دول الخليج لقواتها العسكرية تجاه القوى المتحالفة مع الجمهورية الإسلامية، وعلى مستوى السياسات الخارجية فقد شهدت نهايات العام الماضي ضربات للتدخل غير المباشر لدول الخليج في الملف السوري بعد خسارة حلفائها لشرق مدينة حلب، فضلاً عن الصعوبات التي يواجهه التحالف العربي الذي تقوده السعودية في تدخله المباشر في اليمن، وكانت نتيجة ذلك الفشل إن جاءت محاولات تقليص النفوذ الإيراني بنتائج عكسية لدرجة أن دول الخليج التي كانت ترفض دائماً تقليص إنتاجها النفطي مقابل زيادة الإنتاج الإيراني وجدت نفسها مضطرة للموافقة على ذلك خلال آخر اجتماع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وذلك الفشل أدى إلى تحول السياسات الخليجية التي كانت دائماً تفضل التدخل غير المباشر إلى سياسات تميل إلى الحلول العسكرية المباشرة غير مضمون العواقب دائماً.

٧. يأتي عام ٢٠١٧ بتعميق تهميش دول العالم الثالث من القضايا المثارة في ظل التحولات العالمية الراهنة، وتظهر عملية التهميش هذه في مؤشرات معينة، فالدور الذي يساهم به العالم الثالث في التجارة الدولية ينكمش بشدة، إذا استبعدنا الدور المتنامي لعدد محدود من الدول الصناعية الجديدة، ويبدو الانكماش أشد في الدول التي تهددها المجاعة والمديونية مع الفقر ومشكلة التصحر والجفاف وتدني مستويات المعيشة مع الانفجار السكاني ومشكلات اللجوء السياسي والاقتصادي والحروب الأهلية والدولية والفجوة التكنولوجية؛ مما يظهر

العالم وكأنه ينقسم على عالمين أحدهما يعاني من الظروف السابقة والآخر بعيد عن هذه المشكلات، ويرتبط بعملية التهميش هذه فشل العالم الثالث في إقامة منظمات ذات ثقل؛ وهنا يشار إلى التدهور الحادث في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧، فالأولى تواجه أزمة دور وأزمة قيادة، والثانية تلاشت عملياً؛ بسبب فشلها في الدفع نحو بناء اقتصادي عالمي جديد نتيجة لرفض الدول الكبرى المتقدمة للمطالب الأساسية لهذه الحركة(١٥)، ويتمثل الوضع بالنسبة للدول العربية في عدة أبعاد، من الناحية السياسية تراجعت الأهمية الاستراتيجية للدول العربية وعلى الرغم من استمرار احتفاظ الدول العربية بجزء من هذه الأهمية إلا أن ذلك لا ينفي تراجع تلك الأهمية بنحوٍ واضح عن فترة الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب.

٨. أظهرت الاتجاهات العامة في العالم أن القيادات السياسية في العالم أصبحت تتأثر بصورة متزايدة بما يقدم لها من دراسات وأبحاث سياسية وفكرية، ومن المفيد دراسة العلاقة بين القيادات السياسية وبين الجهات التي تتولى تقديم النصح لها لمعرفة كيف يصنع القرار السياسي في دولة ما، وقد انتشرت مراكز الأبحاث الفكرية والسياسية في الولايات المتحدة بشكل كبير منذ بداية السبعينيات من القرن الميلادي الحالي، وظهر تأثير هذه المراكز في صناعة القرار الخاص بالسياسة الخارجية الأمريكية بنحوٍ واضح وملموس في السنوات الأخيرة.

٩. إن الدور الخارجي النشيط يجلب معه بالضرورة مواجهات ومعارك، وهي معارك تستلزم حداً أدنى من التوافق الداخلي، وقدراً معقولاً من تأييد القيادة، ونصيباً أصيلاً من الشرعية السياسية والمشروعية القانونية.

بالنسبة لملف التحدي الداخلي فإن العراق يستقبل عام ٢٠١٧ في ظل خلافات داخلية تهدد أساس بقاء العراق كدولة موحدة تكون مظاهرها واضحة تتمثل في الخلافات حول تفسير نصوص الدستور وتوزيع الصلاحيات بين المركز والأطراف، والمشكلات الإجرائية بين مجالس المحافظات والسلطة المركزية، إلا أن تلك الخلافات في حقيقتها تمتد لأعمق من ذلك، فهناك خلافات بين المركز وإقليم كردستان تتعلق بمسائل توزيع الثروة النفطية وتبعية المناطق المتنازع عليها والرواتب، وهناك مشكلة مع المناطق الغربية فيما يتعلق بصلاحيات مجالس المحافظات والدعوات التي تدعو إلى إقامة إقليم على أساس مناطقي، ولكن السؤال الأعمق هو هل أن حل تلك المشكلات سوف يكون الأساس لحل تحديات الوحدة الوطنية؟

إن الإجابة بكل وضوح هو كلا؛ فالمشكلات تستدعي مواجهة مباشرة لأساسيات المشكلة وهو الجواب على سؤال يجب أن يتم توجيهه للقوى والأطياف العراقية كافة، هل ترغبون في البقاء ضمن العراق الموحد؟ وما هي التضحيات الذي أنتم مستعدون لتقديمها من أجل المحافظة على وحدة العراق؟

الإجابة الصريحة على هذين السؤالين هو الذي سيحدد مستقبل العراق.

إذ إن ما يخصُّ التحدي الاقتصادي فإن مراكز الأبحاث العالمية لا تتوقع تقدماً في النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٧، فإذا كانت المؤشرات إيجابية بالنسبة لبعض الدول مثل الهند والمكسيك، فإن تلك المؤشرات تفيد إلى أن التحسن الاقتصادي في تلك البلدان بلغ أقصاه ولا يتوقع أن يتطور خلال عام ٢٠١٧ ولا يتوقع أن يتم تحقيق الإصلاح في فرنسا وألمانيا إلا بعد الانتخابات، وتواجه الصين مرحلة انتقال في السلطة بحلول الخريف، وتنشغل بريطانيا تيريزا ماي وتركيا أردوغان وجنوب أفريقيا جاكوب زوما بمشكلات محلية تستنفد أوقاتهم كلها، وهناك عدد من الدول قريبة من الإفلاس، مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وفي البرازيل والسعودية ونيجيريا تم تبني خطط طموحة، لكنها لم تحقق الثمرة المطلوبة بعد.

أكد ماتيو غودمان، المستشار الأول للاقتصاد الآسيوي بالمركز أن الاقتصاد العالمي بعد أزمة عام ٢٠٠٨ لم يتعاف بعد، ولم يصل إلى حلول جديرة بإنقاذ النظام الاقتصادي من جديد، ويستشهد غودمان بثبات مستوى النمو عند ٣٪ سنوياً كمتوسط منذ الأزمة إلى غاية ٢٠١، ويرجع غودمان هذه الأسباب إلى حالة عدم الاستقرار السياسي، والنقلة التكنولوجية السريعة، وتوقع سكوت ميلر المستشار وخبير إدارة الأعمال الدولية أن نمو الاقتصاد العالمي سيستمر بين ٣ إلى ٣,٥٪ سنوياً، ويستشرف ميلر نمو الاقتصاد الأمريكي بزيادة ٢٪ عن النمو الحالي بين ٢٠١٧ و٢٠١٨.

إن موازنة العام ٢٠١٧ في العراق اعتمدت سعر ٤٢ دولاراً للبرميل؛ لتغطية نفقات الموازنة العامة، إلا أن حلم سد العجز سيواجه بالعديد من المصاعب التي أفرزتها الأحداث العالمية، كالشكوك التي يطرحها الخبراء في إمكانية وصول النفط لهذا السعر، فمع حركة مد أنابيب الغاز من الشرق إلى الغرب متوجهه إلى أوروبا يصبح عرش النفط الخام مهدداً، فضلاً عن الوضع الداخلي المعقد في العراق الذي يتمثل بالخلافات النفطية مع حكومة إقليم كردستان، ومطالبة المحافظات والأقاليم المنتجة بالحصول على ''دفعات البترودولار'' التي تقدرها المحافظات بخمسة دولارات للبرميل، وإمكانية الحكومة المركزية بسداد الالتزامات المالية لشركات النفط المقدرة بمليارات الدولارات، وما مدى الالتزام بخفض الإنتاج، ومن ثم الصادرات على وفق اتفاق ''أوبك'' من الصعب تصوّر إيجاد حلول لجميع هذه المشكلات؛ وبالتالي سيحتاج العراق سعراً أعلى مما هو مقدر له في موازنة ٢٠١٧.

إذن يأتي عام ٢٠١٧ وهو محمل بتحدياته التي تضاف إلى المشكلات التي يواجهها العراق منذ عام ٢٠٠٣ من إعادة البناء، وإعادة إعمار المدن التي دمرتها الحرب؛ وهذه التحديات تستلزم مواجهه حاسمة ومحترفة قائمة على التحليل العلمي الدقيق والمختص للمشكلات، وإيجاد الحلول الناجعة لمعالجتها.

التأثيرات المحتملة لتحول تركيا إلى النظام الرئاسي التنفيذي

أحمد حسن علي *

٢٠١٧/٢/١٨

سيتوجه الشعب التركي في ١٦ من نيسان/أبريل المقبل لإجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي سيتم بموجبها الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، بعد أن أقر البرلمان التركي مشروع التعديل الدستوري خلال عملية تصويت سرية شارك فيها ٤٨٨ نائباً من مجموع ٥٥٠ أي بغياب ٦٢ نائباً، وصوت ٣٣٩ نائباً ما نسبته (٦١٪) لصالح مقترح القانون بينما عارضه (٣٩٪) منهم، ومن أجل إقرار التعديلات الدستورية، ينبغي أن يكون عدد المصوتين في الاستفتاء العام القادم ٥٠+١ بـ(نعم)، أي أكثر من (٥٠٪) من الأصوات.

إن وسائل الإعلام الموالية للحكومة والحزب الحاكم تطرح حسابات رقمية توضح سهولة ضمان مرور المشروع الرئاسي عبر الاستفتاء باعتبار أن أصوات ناخبي الحزبين (العدالة والتنمية والحركة القومية) تتخطى ٦٠٪ –٤٩,٥٪ للعدالة والتنمية و١١,٩٪ للحركة القومية– حسب نسبة ممثليهم في البرلمان الذي يتكون من ٥٥٠ نائباً، منهم ٣١٧ من العدالة والتنمية، و١٣٣ من حزب الشعب الجمهوري (اليساري)، و٥٩ من الشعوب الديمقراطي (الكردي)، و٣٩ من الحركة القومية، ونائبين مستقلين.

وشملت التعديلات الدستورية صلاحيات موسعة لرئيس الجمهورية الذي سيقوم بتشكيل الحكومة مع إلغاء منصب رئيس الوزراء وتعيين نائب للرئيس أو أكثر، وقيادة القوات المسلحة، فضلا عن تعيين قادة الجيش والقوات الأمنية وكبار موظفي الدولة وإقالتهم، والتدخل في عمل القضاء باختيار أربعة أعضاء في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين المسؤول عن تعيين شخصيات النظام القضائي وإقالتهم، فيما سيختار البرلمان سبعة أعضاء، وإلغاء المحاكم العسكرية ومحاكمة العسكر في المحاكم المدنية. ويحق للرئيس أيضاً فرض حالة الطوارئ بدلا من البرلمان، ويحق له زعامة حزب سياسي؛ وبهذا سيرتفع عدد أعضاء البرلمان من ٥٥٠ إلى ٦٠٠ مع خفض الحد الأدنى لسن النواب من ٢٥ إلى ١٨ سنة، وتنظيم انتخابات تشريعية مرة كل خمس سنوات بدلاً من أربع في اليوم نفسه مع الانتخابات الرئاسية. أما البرلمان فسيحتفظ بسلطة تشريع وتعديل القوانين والإشراف على أداء الرئيس الذي سيحظى بسلطة إصدار مراسيم رئاسية حول

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

كل المسائل المتعلقة بسلطاته التنفيذية. وإذا تم اتهام الرئيس بارتكاب جريمة أو شبهة فساد فيجوز للبرلمان بغالبية ثلاثة أخماس الأعضاء –٣٦٠ نائباً من ٦٠٠– أن يطالب بفتح تحقيق، علماً أنَّ الرئيس يستطيع –حسب المشروع الرئاسي– حل البرلمان، والدعوة لانتخابات جديدة، ومن صلاحيات الرئيس أيضاً تعيين ١٢ قاضياً في المحكمة الدستورية من أصل (١٥)، وهؤلاء القضاة هم الذين سيحاكمون الرئيس في حال توجيه أي تهمة إليه.

المؤيدون والرافضون للمشروع الرئاسي:

ورغم التيسر الذي يقدمه حزب العدالة والتنمية لمرور المشروع عبر الاستفتاء، إلا أن الأمر أعقد من ذلك بكثير لعدة أسباب، أهمها: أن ناخبي الحركة القومية غير مضمونين وسط الاتهامات المتبادلة بين قيادته في تأييد المشروع الرئاسي ورفضه، وأن حزب الشعب الجمهوري وحركة فتح الله غولن يقودان هذه الأيام حملة مكثفة لإخافة الناخب التركي من قيام نظام دكتاتوري سيطيح بانتعاش الاقتصاد التركي منذ ٢٠٠٣؛ وهو ما بدا واضحاً من نتائج شركات استطلاع الرأي التركية التي تخلّت معظمها عن المهنية وصارت غير دقيقة ومتضاربة، فمثلاً شركة (ORC) للاستطلاع قالت إن نسبة الموافقة في الاستفتاء هي (٥٥,٩٪) خلال شهر تشرين الأول/نوفمبر الماضي، فيما قالت شركة (METROPOL) إن نسبة الموافقة حسب استطلاعها للرأي بلغ (٤٩٪) خلال الشهر نفس أيضاً، أما شركة (A&G) فقد وجدت أن نسبة الموافقة (٥٢,٧٪)، ومن غير الممكن معرفة إن كان جميع ناخبي العدالة والتنمية سيصوتون لصالح المشروع؛ لأن نسبة غير قليلة منهم ليسوا إسلاميين أو محافظين، ولكنهم يصوتون كل مرة للعدالة والتنمية التي نجحت في برامجها الاقتصادية وحققت منافع معيشية للناس، والجدير بالذكر أن جمهور الحركة القومية منقسم بين مؤيد ومعارض خشية تفرد الرئيس أردوغان بكل الصلاحيات التنفيذية وإلغاء العلمانية التي يجاهر بإلغائها أنصار أردوغان.

أنصار الرئيس أردوغان يطالبون أن تتحول تركيا إلى أكبر قوة إقليمية تحت إدارة رئيس قوي حتى تصل إلى عام ٢٠٢٣ الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية، وقد أنجزت مشروع تركيا الجديدة أو تركيا العثمانية، مع الأخذ بالحسبان أن النظام الرئاسي –في حال مرور المشروع في الاستفتاء– سيطبق في عام ٢٠١٩؛ وهو ما يعني بقاء السيد أردوغان رئيساً حتى عام ٢٠٢٩ عبر ولايتين متتاليتين.

لقد طرح أنصار أردوغان يطرحون نقاطاً قوة المشروع الرئاسي، ولعل أهمها أن النظام السياسي الحالي البرلماني يعاني خللاً في العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حيث تشكو الحكومة من سيطرة البرلمان، وعليه فإن الانتقال إلى النظام الرئاسي سيجعل النظام السياسي أكثر استقراراً، ولاسيما أن تركيا عانت من قبل من صراع الحكومات الائتلافية التي انعكس عدم انسجامها إلى تدهور العمل الحكومي

وفشل الخطط الوزارية؛ وبالتالي تدني المستوى الاقتصادي.

إن تركيا –التي حققت خلال السنوات الماضية نجاحاً كبيراً في المجال الاقتصادي واكتسبت نفوذاً إقليمياً ودولياً– باتت بحاجة إلى رئيس قوي بصلاحيات مطلقة لإدارة السياسة الخارجية، أما داخلياً فإن هذه الصلاحيات ستعمل على إزالة البيروقراطية من السلطات التنفيذية والتشريعية، وإلغاء حالة التعارض في النظام البرلماني الذي يقرر فيه رئيس الوزراء أمور البلاد؛ وهو ما تسبّب في مشكلات منذ تأسيس الجمهورية بين جميع رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء، ما قد يعطي دفعة قوية نحو تحقيق أهداف مشروع تركيا الجديدة لعام ٢٠٢٣ التي ستضع تركيا ضمن قائمة أفضل عشرة اقتصادات في العالم.

من جانبهم، يتساءل رافضو المشروع الرئاسي عن حاجة تركيا إلى نظام رئاسي، ويعتقدون أن القول بفشل النظام البرلماني أمر غير واقعي؛ لأن حزب العدالة والتنمية حكم تركيا في ظل نظام برلماني، وحقّقَ إنجازات اقتصادية جيدة، بل إن تطور تركيا اقتصادياً بدءَ من عهد الرئيسين تورغوت أوزال وسليمان ديميريل ثم أردوغان، وهو ما يعني أن النظام البرلماني كان ناجحاً، ويمضي الرافضون للمشروع الرئاسي بالقول إن سعي الرئيس أردوغان لتغيير النظام إلى رئاسي إنما هو على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، وقد يسعى إلى استبدال التعددية الحزبية بنظام الحزب الواحد كما فعل كمال أتاتورك الذي قاد عملية تغيير الدولة من خلافة إسلامية وسلطنة إلى جمهورية علمانية فيما يرغب أردوغان بتغيير الدولة بشكل معاكس، وهو ما يعده حزب العدالة والتنمية فرضاً غير واقعي.

إن مخاوف المعارضة من أن يكون الانتقال إلى النظام الرئاسي مدخلاً إلى حكم دكتاتوري بشكل دستوري، لأن الدستور في حالة إقرار المشروع الرئاسي سيجعل الرئيس أردوغان حاكماً مطلقاً بما يشكّلُ خطراً على الديمقراطية والتعددية السياسية، وطالما ادعت المعارضة أن لدى السيد أردوغان مشكلة كبيرة مع العلمانية جوهرياً ومع التعددية السياسية.

ويشكك الرافضون لمشروع النظام الرئاسي في قدرة البرلمان على مراقبة الوزراء ونوَّاب الرئيس لأنهم مسؤولون أمام الرئيس وحده، وهو من يعينهم ويقيلهم. أما إقالة الرئيس نفسه فهي ممكنه لكن على ٤٠٠ نائب من أصل ٦٠٠ أن يقرّروا الإقالة، ولكن المشكلة أن أغلبية النوَّاب يدينون بمقاعدهم في البرلمان إلى الرئيس الذي اختارهم ضمن القائمة الانتخابية لترشيح النواب باعتباره رئيس الحزب، وإذا تمرد النواب وقرروا إقالته فإن الرئيس يستطيع حلّ البرلمان بمرسوم رئاسي ويدعو لانتخابات جديدة ويختار مرشحين جدداً من الحزب للبرلمان، والجدير بالذكر أن عدم مرور المشروع بالاستفتاء قد يقود إلى انتخابات برلمانية مبكرة؛ لأن المعارضة ستعتبر عدم إقرار المشروع بمنزلة استفتاء على شعبية الرئيس أردوغان، وحكومة العدالة والتنمية في ظل تحديات اقتصادية وعمليات أمنية وعلاقات خارجية متوترة مع جميع الجيران ومع الاتحاد الأوروبي.

هل انتهى ربيع الاقتصاد التركي؟

إن أخطر ما يواجه تركيا في المرحلة الحالية هو التراجع الاقتصادي السريع الذي سبب زيادة في البطالة وارتفاعاً في التضخم، وانخفاضاً لقيمة الليرة في ظل أوضاع سياسية وأمنية مضطربة التي أثرت مباشرةً على السياحة التي يستفيد منها ما يقرب من مليون مواطن بنحوٍ مباشر أو غير مباشر بعد اختفاء طوابير السياح الغربيين والروس في شوارع المدن التركية وفنادقها.

لقد تضررت العملة التركية وفقدت الليرة التركية نحو (٢٠٪) من قيمتها خلال العام الماضي أمام الدولار؛ وهو ما دفع بالبنك المركزي التركي إلى التدخل للحد من تراجع قيمة الليرة بهدف منح المستثمرين الثقة بالعملة المحلية، وهذا الانخفاض الحاد في قيمة الليرة دفع بالسيد أردوغان إلى أن يدعو الأتراك بنفسه إلى تحويل مدخراتهم من العملات الأجنبية إلى الليرة التركية، وعلى الرغم من ذلك صنفت وكالات التصنيف الائتماني العالمية اقتصاد تركيا بترتيب أدنى في الدرجة الاستثمارية بسبب مخاوفها من غياب سيادة القانون في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة، ما زاد من مخاوف المستثمرين في الاقتصاد التركي ودفع أصحاب رؤوس الأموال إلى تبديل مدخراتهم بالدولار واليورو بدلاً من الليرة، ليزداد الطلب على الدولار واليورو بالسوق التركية، وبدأت بعض الشركات الأجنبية المستثمرة بالتفكير في مغادرة تركيا، وإعداد دراسات لإيقاف مشاريعها بحثاً عن بيئة استثمارية جديدة آمنة ومستقرة ومربحة.

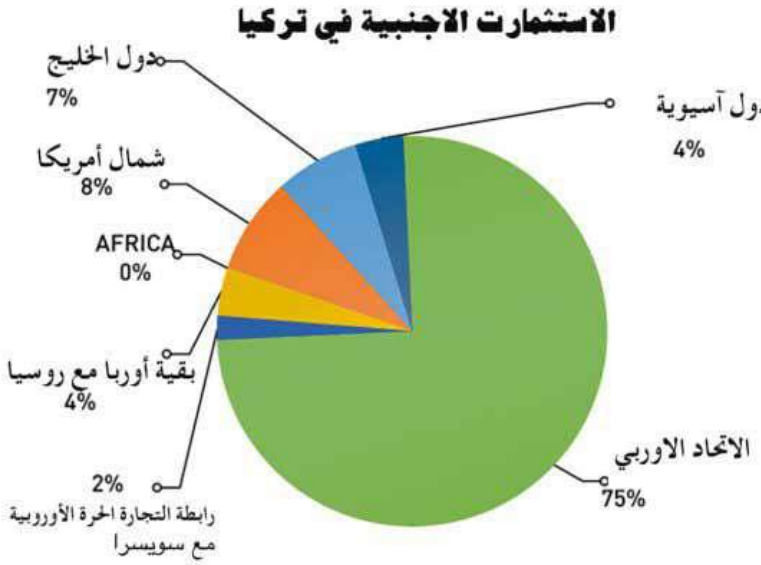

المصدر: البنك المركزي التركي

ويخشى الاقتصاديون من استمرار هذا التوجه نتيجة عدم اتضاح الرؤيا وعدم اطمئنان المستثمرين للوضع الأمني السياسي مع احتمال الانتقال إلى نظام رئاسي، فيما تحدث أحد مستشاري الرئيس أردوغان عن مؤامرة خارجية في تشجيع المضاربات لتخفيض قيمة الليرة، وهو ما ذكره السيد أردوغان أيضاً حينما قال إن أعداء تركيا فشلوا في الانقلاب فلجأوا إلى الحرب الاقتصادية، إذ إن انخفاض قيمة الليرة أدّى إلى ارتفاع مستوى التضخم في المواد الغذائية والمشروبات، ما قد ينذر بموجة انكماش اقتصادي تشبه تلك التي مرت بها تركيا قبل العام ٢٠٠٢؛ لأن المتغيرات الأخيرة من انخفاض قيمة العملة المحلية وتدهور السياحة والصراع السياسي جعل الاقتصاديين يتوقعون ذلك، بعد أن نست حكومة العدالة والتنمية أهم أسباب الانتعاش الاقتصادي، حينما كانت منشغلة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتمارس سياسة الهدوء والدبلوماسية العقلانية، ولم تتدخل في شؤون دول المنطقة ما جعل من سياستها التدخلية أن تكون عرضة للمخاطر الإرهابية، وتهدِّدَ الاقتصاد التركي.

وبحسب تحليل اقتصادي في تقرير خاص عن تركيا صدر عن صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية بتأريخ ١٠ كانون الثاني يناير ٢٠١٧، فإن تركيا تقترب من أزمة مالية كبيرة هي الأسوأ منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في نهاية عام ٢٠٠٢؛ بسبب المشكلات الأمنية والسياسية المتفاقمة في تركيا الناتجة عن انتقال آثار الصراع السوري إلى داخل تركيا وتسامح الرئيس أردوغان مع المنظمات الجهادية، وتضحيته بفرصة السلام مع الأكراد لتحقيق مكاسب انتخابية، وتطهير مؤسسات الدولة من أتباع فتح الله غولن بعد الانقلاب العسكري الفاشل.

إن هذا التطهير العشوائي ترك آثاراً سلبية على الأعمال التجارية حينما تم استبدال كثيرٍ من المديرين التنفذيين ما أحدث فراغاً وانقطاعَ صلة بسبب العلاقات الخاصة بين المديرين السابقين والأطراف التجارية. إن جميع المديرين حتى الجدد منهم يسعون لإرضاء السلطات بعقد العلاقات التجارية على وفق رؤية ممثلي الحكومة خوفاً من اتهامهم بالإرهاب والمولاة لفتح الله غولن، وهو ما شعر به المستثمرون الأجانب والمحليون بوضوح، وخشوا من مصادرة أملاكهم أو تجميدها للتحقيق في حالة اتهام أحد المديرين بالتبعية لغولن؛ فالأسباب الثلاثة السابقة كان لها دور أساسي في انخفاض قيمة الليرة.

يتوقع اقتصاديون أن ضعف الليرة ستسبب ضغوطاً هائلة على الاقتصاد التركي على الرغم من خبرة الإدارة التركية في التعامل مع الديون، لأن السيولة النقدية التي بدلاً من استخدامها في الاستثمار ستدفع للدائنين وستعاني الإدارات الاقتصادية من مشكلة عجز الميزانية؛ وبالتالي تسريح العمال والموظفين في وقت تراجعت فيه السياحة، ويضاف إلى ذلك ارتفاع أسعار النفط الذي من شأنه أن يزيد من العجز المالي التركي، وإذا ما زادت الولايات المتحدة من سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال فإن الدائنين والمستثمرين سيعيدون نظرهم خشية تعرضهم للخسارة في تركيا، أما الرئيس أردوغان فما زال مصراً على خفض سعر

الفائدة التي كانت أحد الأسباب الرئيسة لاستقالة أحمد داود أوغلو من رئاسة الوزراء، وكان داود اوغلو يعتقد أن رفع سعر الفائدة في تركيا من شأنه أن يجذب نسبة أكبر من المستثمرين، ويحافظ على الموجودين لكن أردوغان رأى أن رفع سعر الفائدة سيزيد من التضخم، ومع استقالة داود أوغلو وكبار المستشارين الاقتصاديين مثل علي باباجان، هيمن أردوغان على سياسة البنك المركزي الذي ليس لديه الاحتياطيات اللازمة لتقديم الدعم المتواصل للعملة التركية بضخها مئات الملايين من الدولارات في السوق التركية بدلاً من زيادة سريعة وكبيرة في أسعار الفائدة لاستقرار العملة، في هذا السياق رد أنصار السيد أردوغان على المستثمرين بالقول إن تطبيق النظام الرئاسي سيعطي الصلاحيات الكافية لمعالجة هذه المشكلات الاقتصادية حينما يدير الرئيس جميع مؤسسات الدولة كما هو الحال مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، من دون تقديم تفسير للمعالجة الاقتصادية مع اتهام أطراف خارجية بتحفيز المضاربة وتخفيض الليرة.

من الجهات الخارجية المقصودة بحديث الرئيس أردوغان؟

أصدرت بعض وكالات التصنيف الائتماني العالمية تقييماً حول تركيا خفضت فيه التصنيف الائتماني في تركيا، حيث خفضت وكالة (ستاندرد آند بورز) في تموز يوليو الماضي التصنيف الائتماني لتركيا من مستوى إمكانية الاستثمار إلى مستوى المضاربة، ثم خفضت وكالة (فيتش) الشهر الماضي التصنيف الائتماني لتركيا أيضاً من مستوى إمكانية الاستثمار إلى مستوى المضاربة، وقالت الوكالتان إن سبب تخفيضهما للتصنيف الائتماني التركي هو للأوضاع السياسية والأمنية التي أدت إلى ضعف الأداء الاقتصادي وسيطرت الحكومة على المؤسسات المستقلة، وأن الاستفتاء على النظام الرئاسي قد يقود إلى هيمنة الرئيس أردوغان على المؤسسات الاقتصادية، فضلاً عن العمليات الإرهابية التي استهدفت القطاع السياحي، وخفضت وكالة (ستاندر آند بورز) تصنيف أربعة مصارف تركية من درجة مستقر إلى درجة سلبي.

وكانت الوكالتان قد صنفتا تركيا سابقاً بالاقتصاد المستقر والإيجابي وضمن مستوى إمكانية الاستثمار، هذا التصنيف الجديد أفقد تركيا ثقة اكتسبتها منذ عام ١٩٩٨ حينما تم إلقاء القبض على السيد عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، وشهدت تركيا أوضاعاً أمنيةً مستقرة في المدن الكبرى، وللتوضيح فإن وكالات التصنيف الائتماني هي مؤسسات خاصة تصدر تقييمات عن الجدارة الائتمانية للدول والمؤسسات والشركات الكبرى، وتقييم الوكالات إيجاباً أو سلباً ينعكس على ثقة المستثمرين في هذه الدولة أو الشركة على مدى قدرتها على تسديد الديون، فمعنى أن يكون التصنيف سلبياً هو أن هذه الدولة أو الشركة الكبرى قد تكون غير قادرة على الالتزام بتعهداتها المالية وإذا كان التصنيف إيجابياً فيعني المقدرة، وتنظر الدول والشركات إلى تصنيف هذه الوكالات كشهادات تحقق من مقدرة التعهد المالي أو عدم مقدرته؛ ما يسهل للدول الحصول على التمويل الاستثماري والديون للأسواق

الداخلية، لأن التصنيف يصدر بناء على معايير اقتصادية وحسابات معقدة لموجودات الدول وأصولها وسيولتها النقدية، وأشهر وكالات التصنيف هي فيتش وموديز وستاندر أند بورز التي تهيمن على سوق التصنيفات في العالم وجميعها أميركية.

ردت الحكومة التركية على وكالات التصنيف لكسب ثقة المستثمرين والدائنين بتأسيس صندوق سيادي تسعى الحكومة إلى أن تصل استثماراته لنحو ٢٠٠ مليار دولار، ووجهت تركيا رسالة إلى المستثمرين والدائنين مفادها أن مناخ الاستثمار بتركيا ما زال ممكنا، ولا خوف من تخلي الدولة عن التزاماتها، وأراد الرئيس أردوغان توجيه رسالة إلى أوروبا وأميركا عقب تلويحهما باحتمالات فرض عقوبات اقتصادية هي أن تركيا قادرة على استثمار أصولها المالية، فقد ضمت الحكومة التركية الخطوط الجوية التركية ومصرف الزراعة وشركات أخرى إلى الصندوق السيادي، وقد حذر حزب الشعب الجمهوري المعارض من أن عدم قدرة الدولة على تسديد الديون سيجعل المؤسسات الاقتصادية في الصندوق السيادي تمنح للدائنين الأجانب في حالة مشابهة لما شهدته الدولة العثمانية عام ١٨٨١ حينما أسست إدارة الدين العام التي وضع تحت تصرفها قسم مهم من موارد الدولة العثمانية لتسديد ديون الدول الأوروبية، وضم مجلس الإدارة آنذاك سبعة أعضاء، ستة منهم يمثلون الدول الأجنبية والسابع عينه المصرف العثماني.

إن الصناديق السيادية تستثمر معظم عائداتها في مجال السندات الحكومية أو العقارات أو أسواق الأوراق المالية أو الذهب؛ وهو ما يعني أنها تتبع قوانين الأسواق الأميركية والأوروبية وتقع تحت سيطرتها؛ وبالتالي تتعرض لضغوط مالية تلجأ فيها إلى الاقتراض، وطلب الاستثمار في مقابل ضمان أصول المؤسسات الاقتصادية، وهو ما حصل للدولة العثمانية في أواخر عهدها.

ومن الناحية المعيشية للمواطنين الأتراك، أدى ارتفاع الدولار إلى ارتفاع الأسعار في جميع الأسواق التركية ومنها أسواق المواد الغذائية، وجعل غلاء المواد الغذائية والخضراوات الناس يحتجون على أصحاب المحال التجارية الذين بدورهم يربطون أسعار المواد بالدولار ويقولون للمحتجين إن انخفاض الأسعار مرتبط بارتفاع قيمة الليرة أمام الدولار، وبحسب تقارير صحف المعارضة التركية، فإن هناك خشيةً لدى الطبقة الشعبية الفقيرة من استمرار فترة الغلاء وأن كثيراً من الفقراء أخذوا يرشدون في شراء الفاكهة، وبحسب تقرير معهد الإحصاء التركي، ازدادت أسعار السلع الاستهلاكية في تركيا بنسبة ٢,٤٦٪ في كانون الثاني يناير ٢٠١٧ مقارنة بالشهر السابق مسجلةً ارتفاع بنسبة ١,٦٤٪ في كانون الأول ديسمبر، وتجاوزت توقعات المحللين الاقتصاديين وشملت أسعار المشروبات الكحولية والتبغ أكثر من غيرها، وقفز معدل التضخم من ٨,٥٪ في كانون الأول ديسمبر إلى ٩,٢٪ في كانون الثاني يناير، وارتفع مؤشر أسعار السلع الأساسية مثل الأغذية والطاقة بنسبة ٠,٩٢٪ في كانون الأول ديسمبر (حسب البيانات المتوافرة)، مقارنةً بشهر تشرين الثاني نوفمبر علاوة على ٠,٧٢٪، في حين ازداد معدل التضخم الأساسي من ٨,١٪ في

تشرين الثاني نوفمبر إلى ٩,١٪ في كانون الأول ديسمبر.

الخلاف بين قادة الحركة القومية

تمرُّ الحركة القومية التركية بأسوأ مرحلة من مراحلها التنظيمية؛ بسبب الخلافات الحادة بين قادتها حول قبول أو رفض مشروع النظام الرئاسي. كان رئيس الحركة القومية دولت بهجلي من أشد المعارضين للرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية ولمشروع النظام الرئاسي منذ أول مرة تم طرحه إلى درجة أنه شبّه أردوغان بهتلر الذي يسعى لإقامة سلطنة من دون عرش، لكن بهجلي استدار بنحوٍ كامل لصالح أردوغان وبدأ بتأييد النظام الرئاسي، وهذه الاستدارة أحدثت صراعاً داخل قيادة الحركة القومية وبين جماهيرها. يقول القوميون المؤيدون لرئيس الحركة إن الرئيس أردوغان هو الذي تغيّر وسار على الاستراتيجية التي طالما نادت بها الحركة في عدم تقديم أية تنازلات للأكراد واستخدام العنف المفرط في مواجهتهم، وهو ما كان سبب تصويت نصف ناخبي الحركة لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الأخيرة، وفقدان الحركة لنصف مقاعدها البرلمانية ما تطلب الأمر الاستماع لجماهيرهم وتأييد الرئيس أردوغان.

يقول القوميون المعارضون للنهج الجديد لرئيس الحركة إن السيد أردوغان استخدم الترهيب والترغيب مع رئيس الحركة حينما جعل القضاء يستدعيه للمحاكمة بقضايا فساد، وفي الوقت نفسه عرض عليه منصب النائب الثاني لرئيس الجمهورية في النظام الرئاسي، ثم طلب أردوغان من الادعاء العام إغلاق ملف فساد بهجلي؛ وبالتالي قرر السيد بهجلي تأييد الرئيس أردوغان والوقوف معه بصف واحد ضد الرافضين للمشروع الرئاسي، ومع أن بهجلي لم ينكر عرض النائب الثاني لرئيس الجمهورية إلَّا إن الشائعات التي يتعرض لها افقدته جزءاً من مصداقيته أمام جماهيره، والسؤال الذي يطرحه المراقبون هو ما إذا كان بهجلي كرئيس للحركة القومية قادر على إقناع ناخبي حزبه بالتصويت لصالح الرئيس أردوغان، ولاسيما بعد جملة الاستقالات التي قدمها عدد من مسؤولي الحركة منهم نائبه في قيادة الحزب، وهذه الاستقالات والشائعات في مصداقية رئيس الحركة جعل الرافضين يتجاوزون لأول مرة الخطوط الحمر في ثقافة الحركة بعدم مخالفة رئيس الحركة وإطاعته إطاعةً تامةً.

بدأ التيار المعارض داخل الحركة القومية يتجه للبحث عن زعيم جديد هو رئيس الحزب الوطني دوغو برينجيك القومي المتطرف الذي اتهمه الرئيس أردوغان مع آخرين من القوميين بتدبير محاولة انقلاب في عام ٢٠٠٧ ضمن تنظيم إرغينيكون القومي، وتم سجنه حتى عام ٢٠١٤ حيث أطلق سراحه مع القوميين، واتهم اردوغان حينها جماعة فتح الله غولن بتدبير قضايا كيدية ضدهم. انضم دوغو برينجيك إلى صفوف المعارضين للمشروع الرئاسي وطلب من جميع القوميين الأتراك التصويت ضد المشروع؛ لأن السيد أردوغان سيستخدم صلاحياته الرئاسية لتغيير الدولة التركية بإلغاء العلمانية، وتطبيق النظام العثماني بنحوٍ

جديد، ورأى برينجيك أن أردوغان يشكل خطراً على مستقبل تركيا أكثر من حزب العمال الكردستاني، وذهب برينيجك في الدعوة إلى حماية أيديولوجية القومية التركية التي فرط بها رئيس الحركة القومية، وهناك خشية لدى القوميين المعارضين لرئيس الحركة القومية بأن يكون تحالف الرئيس أردوغان مع القوميين هو تحالف مؤقت لكسب أصواتهم في الاستفتاء، ثم العودة إلى سياساته السابقة في المصالحة مع الأكراد، وتقديم تنازلات على حساب القومية التركية، فالرئيس أردوغان تحالف مع جماعة فتح الله غولن ضد القوميين، والآن هو متحالف مع القوميين ضد الغولنيين.

خلاصة القول:

هناك تداعيات بعيدة المدى ستلحق بتطبيق المشروع الرئاسي، وتحوّل تركيا من نظام برلماني إلى رئاسي تنفيذي، فطالما اتخذت الأحزاب التركية من البرلمان منبراً للتعبير عن خلافاتها السياسية والأيديولوجية، ومع مصادرة حقوق التعبير في البرلمان لصالح حزب واحد ستتجه الأحزاب الأخرى للاحتجاجات والرفض الشعبي لإسماع أصواتها، إن الأحزاب الأربعة في البرلمان التركي يمثّلُ كلٌّ منها أيديولوجية وعقيدة وليس فكراً سياسياً لإدارة الدولة، فالحزب الحاكم يمثل التيارات المحافظة والإسلامية، وحزب الشعب الجمهوري يمثل اليسار التركي والعلويين، والحركة القومية تمثل الفكر الكمالي، وحزب الشعوب الديمقراطي يمثل الأكراد، وجميعها تختلف بالأيدولوجية اختلافاً جوهرياً، لذا فإن إقصاء طرف قد يجعلها تتجه للعمل المسلح أو الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات والإضرابات، وهي خطوة قد تكون باهظة الثمن في ظل حديث رئيس الشعب الجمهوري بأن تغيير النظام بهذه الطريقة لن يمرَّ بغير دماء، فيما حذّرَ بعض نوابه من نشوب حرب أهلية.

إن استمرار هذه الأجواء وتصاعدها سيؤدي إلى نتائج لا تخدم الاستقرار والازدهار في تركيا ولاسيما فيما يتعلق بالاستثمار، وتحسين المستوى المعاشي للمواطنين، وستؤدي النتائج الاقتصادية إلى هروب المستثمرين وصعوبة تركيا في الحصول على ديون لتمويل المشاريع؛ وبالتالي انخفاض أكثر للعملة التركية وارتفاع معدلات التضخم والغلاء، وتوجه بعض الشركات لتسريح الموظفين وتطبيق النظام الرئاسي قد يعني للمستثمرين الأجانب والمحليين تدخلاً أكبرَ في السياسة الاقتصادية، وتقديم الاعتبارات السيادية والسياسية على الاعتبارات الربحية.

يطرح التحوّل إلى النظام الرئاسي بهذه الطريقة تساؤلات عن مستقبل الجيش التركي في حلف شمال الأطلسي الناتو، فالمؤسسة العسكرية التركية مستقلة ترتبط بعلاقات خاصة مع الحلف، وإذا ما صار الجيش تحت قيادة الرئيس أردوغان ''المتقلب'' في علاقاته تارةً مع الغرب وتارةً مع روسيا وإيران، فإن أبواب ضغوط جديدة ستفتح على تركيا من الغرب وتحديداً من الولايات المتحدة التي هي غير مستعدة

لخسارة تركيا لصالح المحور الروسي، وإذا ما قرّرَ الرئيس أردوغان الاستقلال السياسي والعسكري عن حلف الناتو سيجد الغرب نفسه بين اختيارين، هما إما تركيا وإما الرئيس أردوغان.

هناك رؤية من أن يؤدي الانتقال إلى النظام الرئاسي إلى تحرك الجيش رغم ما يعتقده الكثيرون أن الرئيس أردوغان قد تمكن من الهيمنة على الجيش، فالجيش التركي ما زال قوياً ويضم الكثير من الضباط القوميين والمعارضين للرئيس، وتتحدث صحف المعارضة عن نية الرئيس استبدال الجيش بأكمله بجيش جديد بعد توليه صلاحيات النظام الرئاسي، وهذا قد يشكل مدخلاً لهذا التحرك باسم الحفاظ على الديمقراطية والعلمانية من رئيس يسعى إلى استعادة العثمانية، وإذا ما حصل ذلك –نجح أم فشل– ستتعرض تركيا لشبح الحرب الأهلية والتقسيم.

ووسط الصراع القائم بين القوميين الأتراك، يجد السيد أردوغان نفسه مجبراً على الاعتماد على أصوات القوميين لمرور المشروع الرئاسي؛ لأن كلَّ الدلائل تشير إلى سباق متقارب جداً بين الرافضين والمؤيدين، والمشروع الرئاسي نفسه صار يتركز حول شخص الرئيس أردوغان الذي ينال احترام نصف سكان البلاد وكراهية شديدة من النصف الآخر، ومنحه صلاحيات مطلقة دون مصالحة حقيقية داخلية سيجعل تركيا تتجه إما إلى الاضطراب الأمني وإما الدكتاتورية المتشددة.

إيران والانتخابات القادمة في ظل غياب رفسنجاني

د. حيدر جابر *

٢٠١٧/٢/٢٦

ملخص:

فقد النظام الإيراني أحد أهم شخصياته السياسية وهو الشيخ علي أكبر هاشمي رفسنجاني إثر أزمة قلبية حادّة عن عمرٍ ناهز ٨٢ عاماً، إن كثيراً من الحسابات والسيناريوهات السياسية التي وضعها المختصون في الشأن الإيراني بعد وفاة مرشد الجمهورية الإسلامية السيد علي خامنئي كانت تتحدث عن دور رفسنجاني في ضبط إيقاع النظام لما له من ثقل سياسي في الساحة الإيرانية، وقدرته الفائقة على التحالف مع جميع التيارات السياسية داخل النظام، بدءاً من المحافظين إلى المعتدلين، وصولًا إلى الإصلاحيين، لكن لم يخطر ببال أحد بأن المعادلة سوف تنقلب على العكس، وهي غياب رفسنجاني وبقاء خامنئي.

اعتلى رفسنجاني جميع منابر السلطة في النظام الإيراني بعد نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، فقد تولَّى رئاسة البرلمان الإيراني من عام ١٩٨٠م إلى ١٩٨٩م، ثم رئاسة الجمهورية من ١٩٨٩م إلى ١٩٩٧م، ثم رئاسة مجلس الخبراء من عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠١١م، وفي عام ٢٠١٣م تولّى منصب رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام إلى حين وفاته.

بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية في ١٩٨٨ أحدث رفسنجاني تطوراً نوعياً في الاقتصاد الإيراني فيما عُرف بسياسة إعادة البناء والتعمير آنذاك، وقد انتهج سياسة المناطق الاقتصادية الحرة التي جذبت كثيراً من طبقة رجال أعمال جدد، وانتزع الأصول التقليدية كرجل دين؛ فتحالف مع أحزاب مثل المؤتلفة الإسلامي الممثلة لرجال السوق الإيرانية.

كان رفسنجاني يمثِّل ميزان الاعتدال بين الحرس الثوري بقيادة محسن رضائي، والقوات البرية للجيش الإيراني بقيادة صيّاد الشيرازي، بعد أن عيّنه السيد الخميني ممثله في القوات المسلَّحة في نهايات الحرب العراقية – الإيرانيّة.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

أما على صعيد التوازنات السياسية للأحزاب فقد أسس رفسنجاني حزب ''كوادر البناء والتعمير''الذي كان مسؤولاً عن إدارة الحياة الإيرانية منذ منتصف الثمانينيات حتى منتصف التسعينيات، وكان الأب الروحي والملهم لتيار الإصلاح وجبهة المشاركة، لم يتعرض رفسنجاني لهجوم سياسي علني على مدى حكمه إلا من أحمدي نجاد حينما هاجمه طاعناً في ذمته المالية؛ بهدف إبعاده عن النفوذ والتأثير السياسي، وعلى الرغم من استبعاد رفسنجاني من انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٥م، فقد احتفظ بمنصبه رئيساً لمجمع تشخيص مصلحة النظام عام ٢٠١٣م، الذي وظيفته البت في النزاعات التشريعية التي تحدث بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور.

السيناريوهات المحتملة في الانتخابات الإيرانية:

ما السيناريوهات المتوقعة في الانتخابات الإيرانية القادمة؟ ستكتسب الانتخابات هذه المرة أهمية كبرى إذ يمكن أن تغيَّر المشهد السياسي الإيراني بعد النتيجة العرضية من الانتخابات، فللمرة الأولى بعد الاتفاق النووي الذي توصلت إليه إيران ومجموعة ''٥+١'' في يوليو ٢٠١٥م، سينتخب الإيرانيون رئيساً لهم.

ويبدو أن غياب رئيس الجمهورية الأسبق ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني عن المشهد السياسي الإيراني سيوجد بعض المشكلات لتيار المعتدلين الجدد الذي كان يقوده في حياته، إذ يسعى المعتدلون خلال الفترة الحالية للحفاظ على مواقعهم داخل مؤسسات صنع القرار في النظام الإيراني، ولاسيما مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية التي تُجرى في ١٩ من آيار ٢٠١٧م؛ وذلك بسبب الثقل السياسي الكبير الذي كان يحظى به رفسنجاني داخل النظام الإيراني.

اللافت في الأمر هنا هو أن ذلك ربما لا يضيف كثيراً إلى رصيد النظام، وبعبارة أخرى: إن الخسارة هنا قد لا تنحسر على تيار المعتدلين في الانتخابات فحسب، بل ربما تشمل مجموعة من مؤسسات نظام الدولة، حيث كان يعدُّ رفسنجاني ''رمانة القبان'' التي استعان بها النظام الإيراني على مدار تأريخه في ضبط توازنات القوى الداخلية، والمساهمة في رسم السياسة الخارجية للبلاد.

ومن هنا يتضح الموقف في أسباب حرص القيادة الإيرانية الممثلة في مرشد الجمهورية الإسلامية السيد علي الخامنئي على الاحتفاظ بموقع رفسنجاني داخل النظام، رغم الخلافات المتعددة التي نشبت بعد انتخابات عام ٢٠٠٥م، التي كان لها دور في صعود نفوذ الأخير وهبوطه في المرحلة السياسية السابقة.

سيناريو المواجهة:

يعتمد هذا السيناريو على دفع التيار المحافظ بمرشح متشدد، مع حجب مجلس صيانة الدستور

الصلاحية عن الرئيس روحاني لخوض الانتخابات الرئاسية القادمة، ويقوّي موقف التيار المحافظ هذا السيناريو بفشل الاتفاق النووي، وعدم قدرة روحاني على التعامل مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب؛ في هذه الحالة يخرج التيار الإصلاحي من المشهد السياسي تماماً، ولن يستطيع روحاني القيام برد فعل قوي في غياب رفسنجاني الذي كان يستطيع التحرك بين أوساط المحافظين التقليديين، والدعوة إلى ترك مساحة من الحراك السياسي، وفي هذا السيناريو ستزداد إمكانات المحافظين وسيطرتهم على السلطة، وقد تكون احتمالية نشوب حرب خليجية ثالثة.

سيناريو ترشيح روحاني:

من الواضح أن الرئيس حسن روحاني سوف يكون أحد الأطراف التي ستتأثر سلباً بغياب رفسنجاني، فالأخير ساهم بفوزه في الانتخابات الرئاسية السابقة التي أجريت في حزيران ٢٠١٣م، حينما مارس بعض الضغوط على التيار الإصلاحي؛ من أجل سحب مرشحهم آنذاك (محمد رضا عارف)، وتأييد روحاني، وإقناع المحافظين التقليديين بضرورة إتاحة الفرصة لروحاني في الفوز.

إن ما يحتاج إليه روحاني اليوم هو استمرار هذا الدعم خلال الانتخابات الرئاسية القادمة، ليس فقط لمواجهة تيار المحافظين الأصوليين فحسب، وإنما أيضاً للحفاظ على الاتفاق النووي الذي توصلت إليه إيران في تموز من العام ٢٠١٥م، الذي منح فيها الأولوية للاتفاق النووي دون الملفات الأخرى التي تحظى باهتمام خاص من جانب التيار المعتدل.

من الممكن أيضاً أن يُرشَح روحاني من جديد، ويُوافَق عليه من قبل مجلس صيانة الدستور، بتوافقات مع التيار المحافظ، ويستمر التحالف بين المعتدلين والإصلاحيين، ولكن تحت ضغط مستمر من المحافظين وتنازلات أكبر قد يقدِّمها روحاني تتعلق بتركيبة الحكومة القادمة.

سيناريو الحكم للشعب:

يقوم هذا السيناريو على إدارة انتخابات رئاسية تعتمد على تقديم مرشح من التيار المحافظ أو الإصلاحي، وترك مساحة من الاختيار للشعب الإيراني، حيث إن القاعدة المعروفة في إيران تقول إن إنجازات المرشح للرئاسه قبل الانتخابات هي من تجعله (المرشح الأفضل) من منظور عملية صنع القرار الإيراني، وعدم الخروج من النهج السياسي المتبع في سياسات إيران الداخلية والخارجية بعد اجتيازه الانتخابات، بمعنى آخر: لم يرسم الرئيس الإيراني سياسات إيران المصيرية، بل الواقع السياسي من يجعله مناسباً للموقع، ويمكن مماثلة هذه الفرضية بما قام به الرئيس محمد خاتمي إبان حكومته، إذ اتبع سياساته الانفتاحية على الجوار والعالم عام (١٩٩٧م – ٢٠٠٥م) التي أخرجت إيران من عزلتها الإقليمية والدولية،

في مبادرة منه دعاها بـ(حوار الحضارات)، وكذلك كانت براعة الرئيس روحاني التفاوضية السابقة، وتجذره المؤسسي في هياكل صنع القرار الإيرانية، مؤهلين كافيين ليخوض غمار المفاوضات النووية المعقدة مع الغرب بنجاح؛ بغرض تجنب أي أعمال عسكرية محتملة ضد إيران، وصولاً إلى رفع العقوبات الدولية التي فرضت عليها بسبب ملفها النووي.

غياب رفسنجاني عن الساحة السياسية:

قد يكون لغياب رفسنجاني تداعيات سلبية على النظام السياسي القائم، في ظل تزايد احتمالات تعرض إيران لضغوط خارجية خلال المرحلة المقبلة، سواء بسبب المسارات المحتملة للصراع في سوريا والعراق واليمن، التي تبدي إيران تخوفات عديدة إزاءها، أم فيما يتعلق بالتفاهمات الثنائية بين تركيا وروسيا، أو تركيا والسعودية، أم بسبب السياسة الجديدة التي سوف تتبناها إدارة الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب، التي بدأت مؤشراتها في الظهور من خلال تمديد العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، وتعمد سفينة حربية تابعة للبحرية الأمريكية في ٩ من كانون الثاني ٢٠١٧ إطلاق قنابل تحذيرية على زوارق هجومية سريعة تابعة للحرس الثوري الإيراني بعد اقترابها بسرعة كبيرة في مضيق هرمز، بنحوٍ يوحي بأن ترامب جاد في تنفيذ تهديداته بوجه إيران في مياه الخليج.

المحصلة:

يبدو أن السياسة الإيرانية بحاجة شديدة إلى استمرار النهج الذي تبناه رفسنجاني الذي كانت تتم الاستعانة به، لتسوية بعض المشكلات أو الأزمات الداخلية والخارجية، في ظل الثقل السياسي الذي كان يحظى به، إلى جانب ما هو معروف عنه من براغماتية شديدة ساهمت في وصول إيران إلى عدة تفاهمات مع بعض خصومها، مثل الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية ثمانينيات ١٩٨٨م القرن الماضي –وتحديداً بعد الحرب العراقية الإيرانية–، والسعودية عام ١٩٩٧م وغيرها من بلدان المنطقة.

ومن هنا يمكن القول إن غياب رفسنجاني عن المشهد السياسي الإيراني سوف يترك تأثيرات سنرى انعكاساتها في بنية النظام الإيراني بصورة أساسية، وستمتد إلى كل الاتجاهات السياسة الخارجية الإيرانية خلال المرحلة القادمة، ويبدو أن هناك اختبارات صعبة تنتظر إيران في المرحلة المقبلة.

مراجع:

١- رسالة تعزية من مرشد الثورة الإسلامية برحيل آية الله رفسنجاني، الموقع الرسمي لمرشد الثورة الإسلامية، ١٣٩٥/١٠/١٩ (تأريخ الدخول: ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١٧):

http://farsi.khamenei.ir/message-content?id=35364

٢- الكاتب علي دارابي، الساسة أهل الفيضية: مراجعة، نقد الخلفية والأداء لمجتمع رجال الدين المقاتلين طهران، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية، (تهران، انتشارات سياست،١٣٨١، و١٣٨٢).

٣- من حديث لخامنئي حينما كان رئيساً للجمهورية وأميناً عاماً للحزب خلال اجتماع مع لجان شورى مكاتب الحزب وأعضائه في مشهد، وذلك نقلًا عن علي دارابي، وانظر أيضاً: صحيفة ''الجمهورية الإسلامية''، ١٣٦٢/٦/١ (١٩٨٣).

٤- الكاتب علي دارابي، علم التيارات السياسية في إيران، الطبعة السابعة، (تهران، انتشارات پژوهشكاه فرهنگ و انديشه إسلامي ١٣٨٩).

٥- حميد رضا ظريفي نيا، (تشريح الفصائل السياسية)، (تهران، آزادي انديشه ''حرية الفكر'' ١٣٧٨).

٦- رسول بابائي، صحيفة فردا نيوز، (ظهور وأفول الخطاب السياسي في إيران)، ٢٨ شهريور ١٣٨٩، (١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠)، (تأريخ الدخول: ٢٥ مارس ٢٠١٧):

https://goo.gl/WoqDIX

مقالات مترجمة

دعوات لليقظة من تنامي خطر جهاديي آسيا

ريتشارد سبنسر *

٢٠١٧/١/٥

يقول محللون إن منطقة آسيا الوسطى المليئة بالجبال والصحاري وحقول القطن تُعَدُّ أحد أكبر المصادر الناشئة من الجهاديين، وأحد الأهداف الجديدة الأكثر إثارة للقلق. وتشير تقارير تركية إلى أن الرجل الذي عُرف باسم قاتل إسطنبول هو أويغوري –أقوام أتراك يعيشون في جمهورية الصين الشعبية– من إقليم شينجيانغ الصيني، وكان قد طار إلى تركيا من دولة قيرغيزستان.

حينما نشر تنظيم داعش تصويراً دعائياً عام ٢٠١٥ عن أقدم محارب في التنظيم –وهو رجل أبيض اللحية يبلغ من العمر ٨٠ عاماً ويسمي نفسه محمد أمين– كان يُنظَر إلى الفيديو على أنه مجرد تسلية وفضول، أما الواقع فكان مختلفاً، فقد مثلت ظروفه تحذيراً لما هو قادم، وقال محمد أمين إنه ضاق ذرعاً من عقود القمع الذي تمارسه السلطات الصينية، وتبع ابنه –الذي قُتل مع داعش في سوريا–، وعلى خطى قاتل إسطنبول المزعوم جلب الرجل المسن السابق زوجته وابنته وأربعة أحفاد معه.

لم يوضح محمد أمين كيفية وصوله إلى سوريا، إلا أنه من المرجح يكون قد انتقل عبر الجبال وصولاً إلى العاصمة القرغيزية بيشكيك، التي تقلع منها رحلات يومية إلى إسطنبول، حيث يمكنه أن يجد شبكة مزدهرة من الخلايا الجهادية التي تهرب الناس إلى سوريا والعراق بانتظام.

في عام ٢٠١٥، قدرت الحكومة الصينية أن ٣٠٠ من مواطنيها يقاتلون في سوريا، وقد انضم أغلبهم إلى مجموعة فرعية يهيمن عليها الأويغوريون، ويطلق عليها اسم حزب تركستان الإسلامي، الذي يمتلك الأن المئات إن لم يكن الآلاف من الأعضاء، ويقاتلون في تنسيق وثيق مع جبهة فتح الشام، التي كانت منحازة في السابق نحو تنظيم القاعدة، وقد أظهرت أوراق مسربة لداعش السنة الماضية أن عدداً قليلاً –١١٤ على الأقل– قد التحق بالتنظيم. إن كثيراً من المقاتلين الملتحقين بداعش قاموا بما فعله محمد أمين، ألا وهو جلب أطفالهم معهم، وهذا قد يمثل علامة على عدم توقع أنهم سيكونون قادرين على العودة إلى بلدانهم.

* مراسل الشرق الأوسط لصحيفة التايمز البريطانية.

يتم تدريب أطفال المقاتلين الأويغوريين جنباً إلى جنب مع آخرين من آسيا الوسطى من دول مثل كازاخستان وقيرغيزستان ليصبحوا مقاتلين تحت ما يسمى بأشبال الخلافة، ويظهر الأطفال الكازاخستانيون كجلادين، ويتم تصوير أولاد لا تتجاوز أعمارهم العشر سنوات وهم يقومون بإطلاق النار على ''جواسيس'' في مؤخرة الرأس.

وإجمالا، يُعتَقَدُ أن ٢٠٠٠ وربما ما يصل إلى ٤٠٠٠ شخص من آسيا الوسطى –كازاخستانيون، وقيرغيزستانيون، وأوزباك، وطاجيكستانيون، وتركمان، وأويغوريون– قد انضم إلى تنظيم داعش.

يقول تشارلي وينتر –الذي يراقب الدعاية الجهادية في كينجز كوليدج في لندن– إن المقاتلين من آسيا الوسطى يمتلكون سمعة باعتبارهم قوة النخبة داخل التنظيم، وكثيراً ما يتم استخدامهم لتنفيذ العمليات الانتحارية. وتابع: ''أعتقد أن السكان في آسيا الوسطى [من المقاتلين] سيخلقون حيزاً خاصاً بهم في السنوات القليلة المقبلة''.

حينما أجبرت خمس جمهوريات جنوب الاتحاد السوفيتي بالاستقلال عام ١٩٩١، تراوحت التوقعات لمستقبلهم من نشوب عنف عرقي واسع النطاق إلى امتلاك الآمل بأن قرغيزستان –بلد الجبال والوديان المغطاة بالثلوج– ستصبح سويسرا في آسيا. لكن لم يحدث لا هذا ولا ذاك، ومع وجود قادة دكتاتوريين وسعي روسيا للهيمنة، أثبت الإسلام أنه مسار ثالث، وقد ساعد في ذلك القرب من أفغانستان.

يقول كبير المستشارين في جولف ستايت أنالسيز والمتابع للعلاقات بين الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تيودور كاراسيك: ''أعتقد أن هناك استراتيجية كبرى من قبل الدولة الإسلامية للتوسع في آسيا الوسطى، وكانت مقاطعة شينجيانغ الهدف المقبل الأكثر وضوحاً''، وتابع: ''أعتقد أن جزءاً من استراتيجية التنظيم تكمن في زعزعة استقرار تركيا بما فيه الكفاية، مع خلال هذه الهجمات للفت انتباه مجتمعاتهم البقية للتنظيم، ويعد هذا ممارسة للتجنيد''.

المصدر:

http://www.thetimes.co.uk/edition/world/a-wake-up-call-to-the-world-from-central-asias-jihadists-vbv63x9js

الطاقة الشمسية ستتغلب على الفحم وتصبح أرخص مصدر للطاقة على سطح الأرض

جيسيكا شانكيلمين * - كريس مارتن**

٢٠١٧/١/١٧

إن الطاقة الشمسية أرخص من الفحم في بعض أجزاء من العالم في الوقت الحاضر، وخلال أقل من عقد من الزمن يحتمل أن تكون الطاقة الشمسية الخيار الأقل تكلفة في كل مكان في العالم تقريباً.

في عام ٢٠١٦ حطمت دول مثل تشيلي والإمارات العربية المتحدة أرقاماً قياسية في صفقات توليد الكهرباء من أشعة الشمس، إذ بلغت تكلفة التوليد حوالي ٣ سنتات لكل كيلووات في الساعة، أي: نصف متوسط التكلفة العالمية لطاقة الفحم. تخطط المملكة العربية السعودية والأردن والمكسيك إلى الإعلان عن مزادات ومناقصات هذا العام، تهدف إلى خفض الأسعار إلى أبعد من ذلك، وقد استفادت شركات مثل اينل سبا من إيطاليا وتعميم للطاقة المتجددة في دبلن، اللتين اكتسبتا خبرة في أوروبا من ذلك، ويسعون الآن إلى أسواق جديدة في الخارج في الوقت الذي تخفُّ فيه الموارد في بلدانهم.

منذ عام ٢٠٠٩ انخفضت أسعار الطاقة الشمسية بقيمة ٦٢ في المئة، مع خفض تكلفة كل جزء من سلسلة التوريد؛ ويساهم هذا في خفض مخاطر علاوات القروض المصرفية، وزيادة القدرة التصنيعية إلى مستويات قياسية، وبحلول عام ٢٠٢٥ قد تكون الطاقة الشمسية أرخص من الفحم في المتوسط على مستوى العالم، لتمويل الطاقة الجديدة.

وصرح المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة –مجموعة دولية مقرها أبو ظبي– عدنان أمين قائلاً: ''هذه الأرقام ستغير قواعد اللعبة، وستصبح اعتيادية في مزيد من الأسواق، في كل مرة تتضاعف قدرة التزويد تقوم بخفض السعر بنسبة ٢٠ في المئة''.

* جيسيكا شانكيلمين، صحفية مختصة بشؤون الطاقة والطاقة المتجددة في صحيفة بلومبيرغ.
** كريس مارتن، مراسل مختص بشؤون الطاقة في صحيفة بلومبيرغ.

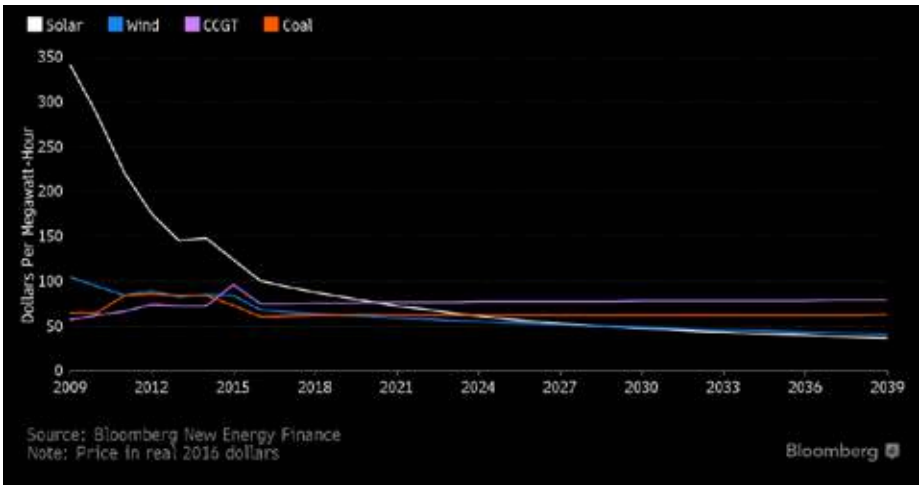

تعد التكنولوجيا المتفوقة عاملاً رئيســاً في تعزيز هذه الصناعة، فقد أدى اســتخدام أسلاك الماس كمناشير تقطع بشكل أكثر كفاءة رقائق الخلايا لاستيعاب مزيد من الطاقة من الكمية نفسها من أشعة الشمس، ويتحكم به أيضاً اقتصادات الحجم والخبرة في التصنيع منذ بدء طفرة الطاقة الشمسية قبل أكثر من عقد من الزمان، وإعطاء الصناعة اليد العليا في المنافسة مع الوقود الأحفوري.

قال رئيس التحليل الطاقة الشمســية في تمويل الطاقة الجديدة جيني تشــيس أن ١ ميجاوات زائد النظام الشمســي سيكلف ٧٣ ســنتاً للواط بحلول عام ٢٠٢٥ مقارنة مع ١,١٤ دولار الآن، إذ سيبلغ معدل الانخفاض حوالي ٣٦ في المئة.

وتأتي هذه الخطوة مع توقعات أخرى:

- إذْ تتوقــع GTM للأبحاث أن بعض مناطق جنوب غرب الــولايات المتحدة تقترب من ١ دولار للواط، ويمكن أن تنخفض إلى ما يصل إلى ٧٥ سنتاً في ٢٠٢١، على وفق محللها أم جي تشياو.
- يتوقــع المختبر الوطني للطاقة المتجددة التابع لوزارة الطاقة الأمريكية الحالية أن تكاليف الواط الواحد البالغة ١،٢٠ دولار ســتتراجع إلى ١ دولار بحلول عام ٢٠٢٠، وبحلول عام ٢٠٣٠ سيتم استنزاف معظم المدخرات المحتملة، بحسب توقعات دونالد تشونغ الذي يعمل كمدير كبير لمشروع يهتم بالطاقة الشمسية.
- تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن فوائد تكاليف التوليد ستنخفض بنسبة ٢٥ في المئة كمعدل في السنوات الخمس المقبلة.

- تتوقــع الوكالة الدولية للطاقــة المتجددة هبوطاً من ٤٣ في المئــة إلى ٦٥ في المئة في تكاليف الطاقة الشمسية بحلول عام ٢٠٢٥؛ وبذلك يصل إلى ٨٤ في المئة كتراجع تراكمي منذ عام ٢٠٠٩.

تشــهد سلســلة التوريد الشمســية ''تأثير وول مارت'' من خلال كميات إنتاج كبيرة، وانخفاض هوامش الربح، على وفق المؤسس والرئيس التنفيذي لأنظمة الطاقة انفيرومينا سامي خريبي.

إن الســرعة التي سينخفض فيها ســعر الطاقة الشمسية إلى ما هو أقل من سعر الفحم سيختلف من بلد لآخر، فالدول التي تســتورد الفحم أو تفرض ضريبة على الملوثين مع ســعر الكربون، مثل أوروبا والبرازيل ستشهد انخفاض سعر الطاقة الشمسية تحت الفحم في ٢٠٢٠، إن لم يكن قبل ذلك، أما الدول التي تمتلك احتياطيات فحم محلية كبيرة مثل الهند والصين فقد تستغرق وقتاً أطول.

رد الفحم

يشير مسؤولون صناعة الفحم إلى أن مقارنات التكاليف التي تنطوي على مصادر الطاقة المتجددة لا تأخذ بنظر الحســبان ضرورة الحفاظ على إمدادات احتياطية يمكن أن تعمل حينما لا تشــرق الشمس أو لا تهب الرياح، إذ قال الرئيس التنفيذي للرابطة العالمية للفحم بنيامين سبورتون: حينما يتم إدراج هذه المصاريــف الأخرى، يبدو الفحم أكثر اقتصاداً حتى عــام ٢٠٣٥، وأضاف: ''تتطلب كل الاقتصادات المتقدمة وجود كهرباء، ويمكن للرياح والطاقة الشمســية أن تولد جزءاً من الكهرباء، وبينما حققت بعض تكنولوجيات الطاقة المتجددة تخفيضات كبيرة في التكاليف في السنوات الأخيرة، إلا أنه من المهم أن ننظر إلى تكاليف النظام ككل''.

ومع ذلك، يعد انخفاض سعر الطاقة الشمسية بداية لجعل هذه التكنولوجيا منافساً معقولاً.

ستشــهد الصين –أكبر سوق للطاقة الشمســية– انخفاض تكاليف الطاقة الشمسية تحت الفحم بحلول عام ٢٠٣٠، وقد تجاوزت البلاد ألمانيا كالدولة التي تمتلك أكبر قدرة لتوليد الطاقة الشمسية، بينما تسعى الحكومة إلى زيادة استخدام الطاقة الشمسية لخفض انبعاثات الكربون وزيادة الاستهلاك المحلي من الطاقة النظيفة، لكن التقليص لا يزال يمثل مشــكلة، وبخاصة في الأجزاء التي تتعرض للشــمس كثيراً بينما يجبر الازدحام على الشبكة بعض محطات الطاقة الشمسية على إيقاف عملها.

تكلفة مزارع الطاقة الشمسية

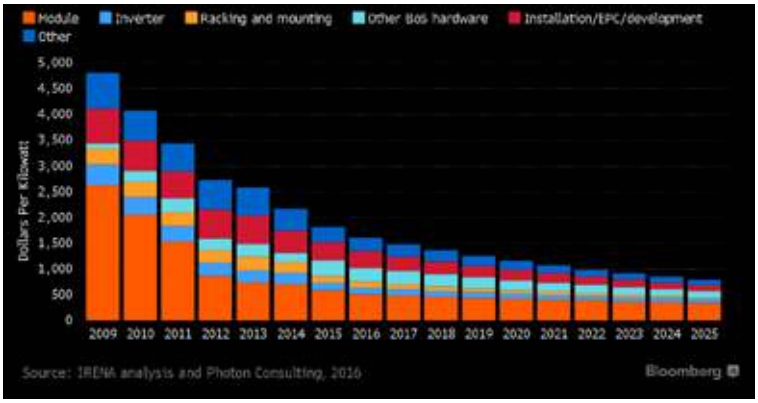

تقود الدول التي تتعرض للشمس كثيراً الطريق إلى خفض التكاليف، على الرغم من أن العملية لا تعتمد على الطقس فقط، إذ إن استخدام المزادات لمنح عقود الطاقة سيجبر شركات الطاقة على المنافسة مع بعضها بعضاً لخفض التكاليف.

وقد أسفر مزاد في شهر آب الماضي في تشيلي عن عقد بقيمة ٢,٩١ سنت للكيلووات الواحد في الساعة، وفي أيلول الماضي تسطّر مزاد الإمارات العربية المتحدة عناوين الصحف بعرض ٢,٤٢ سنت للكيلووات الواحد في الساعة، لقد حظي المطورون بالتشجيع لتقديم عروض أقل مع توقعات أن تكلفة هذه التكنولوجيا سوف تستمر في الانخفاض.

يقول الرئيس التنفيذي لأنظمة الطاقة انفيرومينا سامي خريبي: ''إننا نشهد واقعاً جديداً إذ إن الطاقة الشمسية هي المصدر الأقل تكلفة للطاقة، وأنا لا أرى نهاية انخفاض في التكاليف في الأفق''.

المصدر:

https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-01-03/for-cheapest-power-on-earth-look-skyward-as-coal-falls-to-solar

ثمانية رسوم بيانية تشرح ما يحدث في الأسواق العالمية في الوقت الحاضر

سيد فيرما*

٢٠١٧/١/٨

بالعودة إلى مدرسة الأسواق المالية يتبين لنا أن السندات لا تزال تباع، وأن المخزونات في زيادة، ومعدل التضخم في الدول المتقدمة مستمر، والتفاؤل في نمو الولايات المتحدة وزيادة أرباح الشركات عالٍ، والرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب يلقي بظلال قاتمة على آفاق التجارة العالمية.

وباختصار فإن العام ٢٠١٧ قد يبشر بعدة تغييرات في الأسواق المالية، وفيما يأتي ثمانية رسوم بيانية تبيّن مشهد السوق في المستقبل القريب:

أولاً: زيادة التضخم:

إن أحد أكبر موضوعات عام ٢٠١٧ تتمثل في توقعات ارتفاع التضخم، وقد أُكِّدَ ذلك يوم الثلاثاء الثالث من كانون الثاني من العام الحالي بعد أن سجلت أسعار المستهلك الألماني ارتفاعاً حاداً بنسبة ١,٧ في المئة عن العام الماضي، بينما كانت توقعات التقدم تقدر بـ١,٣ في المئة، وعلى الرغم من بقاء الضغط على الأسعار الأساسية ضعيفاً إلا أنَّ هذه البيانات قد تشجع صقور البنك المركزي الأوروبي الذين يقولون إن الاقتصاد في منطقة اليورو يقبع على أساس متين، على تبرير الابتعاد عن السياسات النقدية المتساهلة، ومن المرجح أن تطابق اعتقادات محللين في بنك سوسيتيه جنرال مخاوف البنك المركزي الأوروبي ستطارد الأسواق في النصف الثاني من العام المقبل.

*كاتب مختص بالاقتصاد في صحيفة بلومبيرغ.

التضخم في المانيا هو الاعلى منذ تموز عام ٢٠١٣

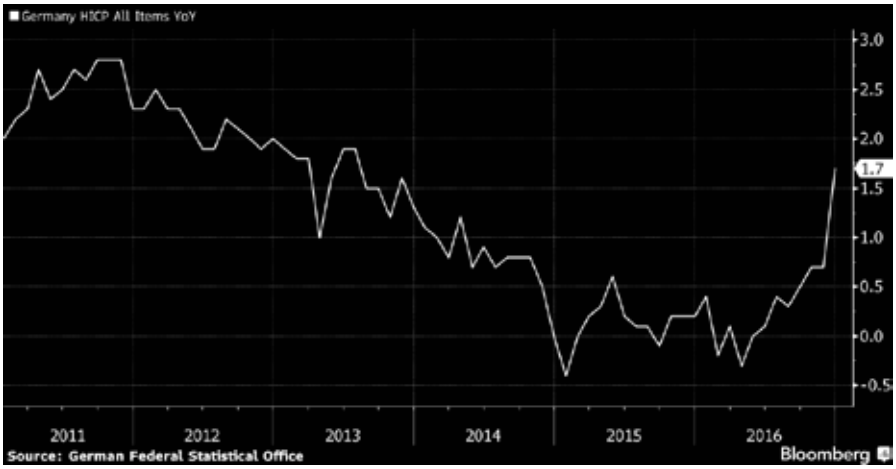

ثانياً: إنعاش السلع:

قد تتغذى بيانات التضخم في منطقة اليورو والولايات المتحدة في الأشـــهر المقبلة من خلال زيادة أســـعار الطاقة، إذ ارتفع خام غرب تكســـاس الوســـيط إلى ٥٥ دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ تموز عام ٢٠١٥، بينما تقوم الكويت وســـلطنة عمان بخفض إنتاجهما؛ مما يشـــير إلى أن أوبك وشركاءها يسيران إلى الوفاء بالاتفاق المعلن في العام الماضي حول تقليص الإنتاج.

اسعار النفط الخام تعاود الارتفاع

ارتفع سعر خام غرب تكساسا الوسيط الى اعلى مستوى له منذ تموز عام ٢٠١٥

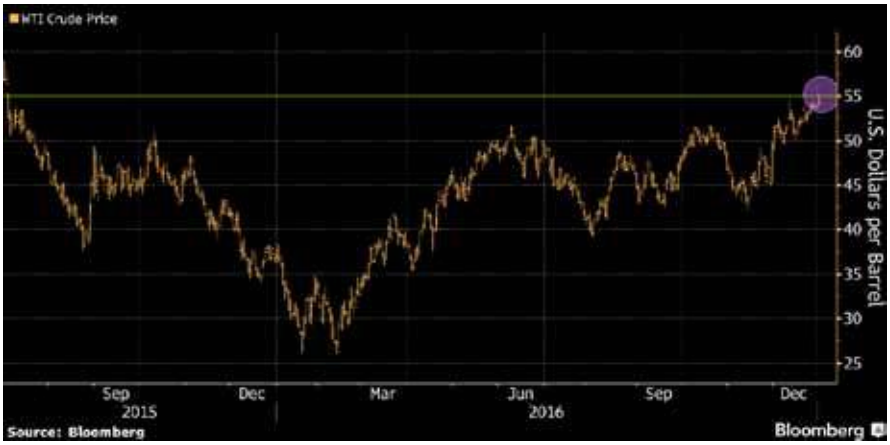

ثالثاً: إخلاص الدولار:

تتصارع الأسواق أيضاً مع زيادة الدولار بعد انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة، ويشير مؤشر الدولار لبلومبرغ –الذي يقيس الدولار مقابل ١٠ من نظرائه– أنَّه قد حقق مكاسب بنسبة ٦,٥ في المئة منـــذ انتخاب دونالد ترامب كرئيس للولايات المتحدة يوم ٨ تشـــرين الثاني الماضي، إذ إن توقعات خلق لوائـــح اقتصادية أكثر مرونـــة، وارتفاع الإنفاق الحكومي، وخفض الضرائب تعزّز آفاق النمو والتضخم في الولايات المتحدة.

انتخاب ترامب زاد من قيمة الدولار

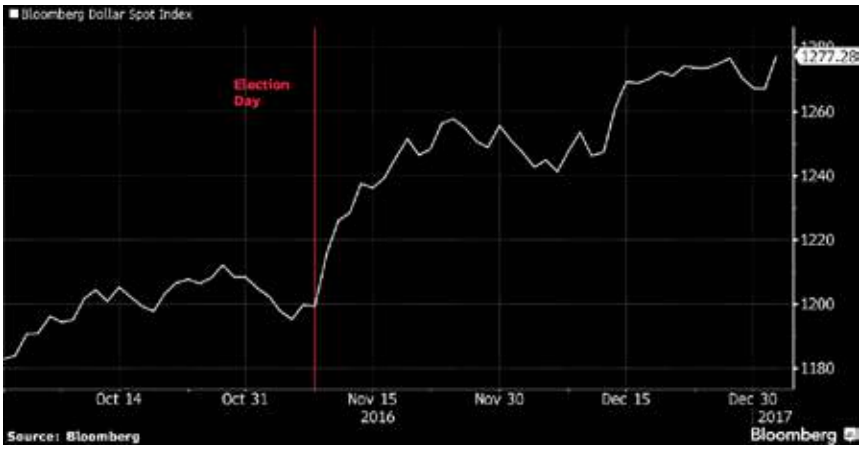

أثار ارتفاع الدولار عدداً من الأســئلة من قبل المســتثمرين، منها: هل ستشكل قوة الدولار رياحاً عكســية لناتج الولايات المتحدة في النصف الثاني من الســنة؟ وهل ستضيّق من مسار تشديد السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الاتحادي؟ ونظراً لدور الدولار كعملة تمويل عالمية رئيسة، هل ستؤثر قوتها سلبياً على السيولة والنمو في الأسواق الناشئة؟

رابعاً: الفيل في الغرفة:

تُعَدُّ الصين من إحدى الأســواق الناشئة التي تعاني من آثار ارتفاع الدولار، الذي يغذي تدفقات رأس المال ويشــدد على الســيولة المحلية، ولإنهاء هذه الحالة قامت الصين بمفاجأة في نهاية العام في أسواق العملات الهادئة، حينما خفّضت الأهمية النسبية للدولار في سلة العملات الأجنبية المرجحة في تجارتها؛ في محاولة لعكس تقييم اليوان ضد شركائها التجاريين، وعلى الرغم من أن هذه الخطوة قد خففت من خطر انخفاض قيمة العملة، إلَّا أنَّ توقعات انخفاض اليوان ازدادت على أساس سنوي.

الرهانات على انخفاض اليوان ازدادت

تتوجه كل الأنظار نحو بيانات العملة الأجنبية في الصين، فإذا انخفضت الأسعار إلى أقل من ٣ تريليونات دولار، فإن العملة ستتعرض للمزيد من الضغط؛ مما يعقد محاولة بكين للقيام بالاستثمار الخاص وكبح جماح النمو الائتماني.

خامساً: دورة التصنيع:

إن الزيادة الطفيفة في دورة الإنتاج الصناعية العالمية قد تعطي صانعي السياسة الصينية متنفساً، إذ إن بيانات تصنيع المملكة المتحدة لشهر كانون الأول ارتفعت بوتيرة متسارعة خلال ٣٠ شهراً مدعومة بقوة الطلب وضعف الجنيه الإسترليني، وفضلاً عن ذلك أظهرت بيانات معهد إدارة التوريد أنه خلال الشهر الماضي نمت الصناعات التحويلية الأمريكية بأسرع وتيرة لها خلال عامين؛ مما يؤكد ارتفاع الثقة في قطاع الأعمال.

إن الصناعة التحويلية في منطقة اليورو نمت أيضاً في شهر كانون الأول من العام الماضي بأسرع وتيرة لها منذ نيسان عام ٢٠١١؛ ممّا غذى السرد القائل بأن الدول المتقدمة تخضع لضغوط تضخمية كبيرة، وأن الشركات الأوروبية تقف على أساس أقوى.

اسعار النفط الخام تعاود الارتفاع

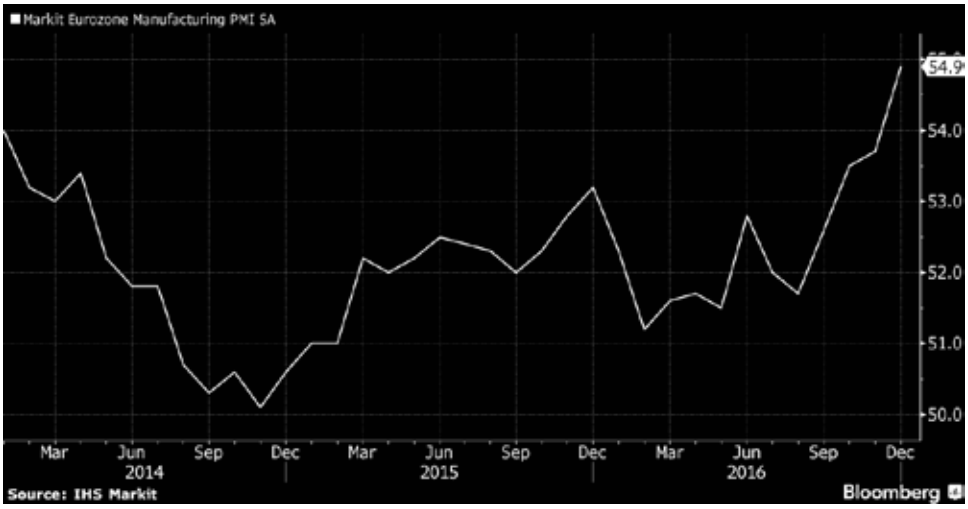

ويقول محللون في بنك جي بي مورغان تشيس إن ارتفاع التضخم في أسعار إنفاق الشركات والبضائع سيؤدي إلى حدوث زيادة طفيفة في التصنيع العالمي في عام ٢٠١٧، مع تسليط بيانات الصادرات القوية في آسيا لشهري تشرين الثاني وكانون الأول الضوء على النمو في طلب السلع النهائية.

سادساً: تحويل منحنيات العوائد:

إن الموضوع الرئيس الآخر هذا العام هو التوقعات حول الأقساط، إذ يطالب المستثمرون بالتعويض من خلال السندات الحكومية الطويلة الأجل للإيفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، وفي الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ومنطقة اليورو، انخفضت أسعار السندات بنحوٍ حاد في منتصف العام الماضي، مع مراهنة الأسواق بأن البنوك المركزية ستُبقي على السياسات النقدية الفضفاضة.

وعلى وفق محللين في بنك سوسيتيه جنرال (SA) فإن ضغوط الأسعار وتأمين وزارة الخزانة الأمريكية يمكنهما أن يغذيا ارتفاعاً ملحوظاً في أقساط المدى هذا العام، وأن منحنيات العوائد في دول العالم المتقدمة ستبقى مسطحة بالنسبة للعوائد المنخفضة المطلقة على التزامات قصيرة الأجل.

رسم بياني ٢: اعادة بناء الاقساط مصطلح يعني امكانية الارتداد

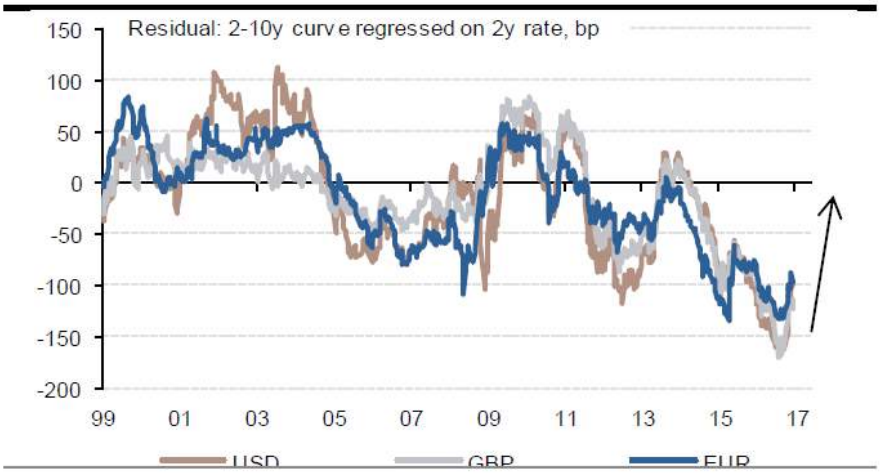

إن الرسم البياني لمنحنى الخزانة يؤثر تأثيراً كبيراً على دورة تدفق رؤوس الأموال في الأسواق الناشئة هذا العام، بقدر ما يشدّد مجلس الاحتياطي الاتحادي سياساته النقدية، إذا ما كان التأريخ يمثّل أي دليل.

سابعاً: آمال النفقات الرأسمالية:

هناك أيضاً خطر هو أن الأسواق اعتمدت في تسعيراتها على أخبار جيدة كثيرة خلال وقت قريب جداً في حال خيّبت أرباح الشركات والبيانات الاقتصادية الأخرى أو السياسات المالية التوقعات في الأشهر المقبلة.

إن أحد الأسباب التي تجعل المحللين متفائلين حول إنتاج الولايات المتحدة وأسهمها هذا العام –على الرغم من الرياح المعاكسة المذكورة آنفاً– هي دورة النفقات الرأسمالية، إذ يقول محللون في بنك جولدمان ساكس جروب إن تعيين الركود الكبير في الاستثمار في الأعمال التجارية المعدلة حسب التضخم الأمريكي سينتهي هذا العام؛ وذلك لاحتمال أن ارتفاع أسعار الطاقة سيرفع أرباح الشركات؛ وبالتالي سيرتفع الإنفاق الرأسمالي.

الرسم البياني ٧: رفع سعر الطاقة يخفض دخل الأسرة ولكنه يرتقي بالأرباح

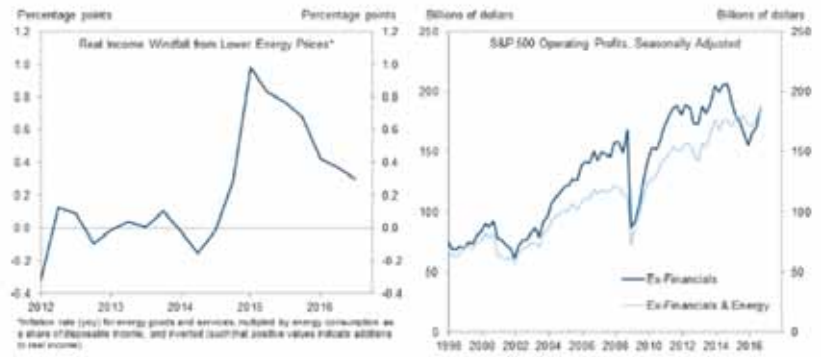

Source: Department of Commerce, Department of Labor, Standard and Poors, Goldman Sachs Global Investment Research

وعلى وفق مجموعة (Alliance Bernstein) القابضة، فإن الحد من الإنفاق الرأسمالي العالمي العام الماضي أنقص الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار نقطة مئوية واحدة، وتقول شـركة إدارة الأصول إن الإنفاق الرأسمالي قد يكون مسـتعداً ''للخروج'' هذا العام مع تحسن أرباح الشركات، وهذا يُعدُّ نعمة للصناعات الدورية وشركات البنية التحتية.

ثامناً: الأوراق السياسية الرابحة:

ألقت الأسـواق المالية تحذيرات الشـهر الماضي من شـبح اندلاع حروب في التجارة العالمية قد تلوح في الأفق، فقبل أسـبوعين ونصف من تنصيبه غرّد ترامب ضد بكين إذ كتب: ''كانت الصين ولا تزال تأخذ كميات كبيرة من الأموال من الولايات المتحدة في تجارة باتجاه واحد، من دون مسـاعدة كوريا الشمالية. لطيف!''.

وهنـــا يكمن الأثر المتوقع على صـــادرات الصين وناتجها المحلي الإجمالي تحت مســـتويات مختلفة لتعريفات الولايات المتحدة، على وفق دايوا كابيتال ماركتس.

Tariff levels	4.2% (existing)	15%	30%	45%
Exports to the US in 2015 (USDbn)	483			
Tariff impact on exports[1] (USDbn)		-152	-331	-420
Tariff impact on exports (% of exports to the US)		-31	-69	-87
Tariff impact on GDP[2] (USDbn)		-103	-224	-285
Tariff impact on GDP without multiplier effects (% of GDP)		-0.95	-2.07	-2.62
Tariff impact on GDP with multiplier effects[3] (% of GDP)		-1.75	-3.81	-4.82

Source: USITC, Tariff Analysis Online, Daiwa estimates

المصدر:

https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-01-03/these-eight-charts-explain-what-s-happening-in-markets-right-now

وفاة رفسنجاني تهز الإصلاحيين في إيران قبل الانتخابات

نجمة بزرجمهر *

٢٠١٧/١/١٢

قبل ساعات من وفاة أكبر هاشمي رفسنجاني بنوبة قلبية كان الرئيس الإيراني الأسبق يناقش السياسة على الغداء مع وزير الصحة الإيراني، كان الموضوع متمحوراً حول شغف رفسنجاني منذ درس العلوم الدينية في مدينة قم المقدسة في سن المراهقة، ولكن يوم الأحد كانت المحادثة مشوبة بالقلق، على وفق وزير الصحة حسن غازيزاده الهاشمي.

تركزت مخاوف رفسنجاني على استقطاب المشهد السياسي الإيراني؛ في إشارة إلى الصراع على السلطة بين القوى المؤيدة للإصلاح والمتشددين في النظام، ومن المتوقع أن تتصاعد هذه الخلافات في الوقت الذي تستعد في إيران للانتخابات الرئاسية في مايو آيار من هذا العام التي يسعى فيها حسن روحاني –رئيس تيار الوسط– إلى الحصول على ولاية ثانية، وقبل الوفاة المفاجئة لرفسنجاني في سن ٨٢ يوم الاحد الثامن من يناير ٢٠١٧، كان السيد روحاني يعوّل على رفسنجاني –رجل الدولة المخضرم وأحد حلفائه الرئيسين والناشطين في معركته السياسية ضد المتشددين– أما الآن، فسيشعر روحاني أكثر من أي سياسي آخر بفقدان رجل كان عملاقاً في السياسة الإيرانية منذ مساهمته في تأسيس الجمهورية الإسلامية منذ أربعة عقود، ويقول محللون إن تداعيات وفاة رفسنجاني يمكن أن ترى ما بعد الانتخابات.

إذ صرح السياسي الإصلاحي محمد صادق جوادي قائلاً: ''ليس الناس وحدهم هم الذين يخشون على مستقبل إيران في غياب رفسنجاني، إذ يمكنك أن ترى هذا الخوف في أعلى مستويات الهرم السياسي، فقد فقدنا رجلاً ضخماً لا يوجد بديل له''.

لقد تحالف روحاني ورفسنجاني في عام ٢٠١٣ بعد أن تم منع الأخير من المنافسة في تلك الانتخابات بل وقوعه في مشكلات مع المتشددين في النظام، وتمكن روحاني المدعوم أيضاً من محمد خاتمي –الرئيس السابق لإيران– من تحقيق فوز مفاجئ في الانتخابات، وقد عُدَّ دعم رفسنجاني –الذي كان رئيسا في الفترة ١٩٨٩–١٩٩٧– بالغ الأهمية، إذ كان رجل الدين البارز والسياسي البراغماتي الذي

* مراسلة الفاينانشال تايمز في طهران.

أدى دوراً بارزاً في ثورة ١٩٧٩ بإمكانه تحصيل دعم من مختلف شرائح المجتمع الإيراني، وكان الفضل له أيضاً في مساعدة روحاني في المضي قدماً في الاتفاق النووي التأريخي مع القوى العالمية في عام ٢٠١٥، الذي أدى إلى رفع معظم الدول الغربية لعقوباتها على الجمهورية الإسلامية.

لقد أمل كلا الرجلين بأن الاتفاق سيساعد إيران على إعادة الانخراط مع الغرب بعد سنوات من العزلة، وإنعاش الاقتصاد الذي تضرر بسبب الحظر التجاري. أما المتشددون الذين قالوا إن الاتفاق فشل في تحقيق الفوائد لإيران وهاجموا الملف الاقتصادي لروحاني قد يتشجعون الآن في جهودهم لهزيمة الرئيس. ومع ذلك، تعتقد الجماعات المؤيدة للإصلاح أن الدعم العاطفي لرفسنجاني، إلى جانب دعمه العام لروحاني في الأشهر الأخيرة، لا يزال من الممكن أن يعزز فرص الرئيس، وقد حضر مئات الآلاف من الناس جنازة رفسنجاني في طهران يوم الثلاثاء.

وخلال إحدى آخر مقابلاته في تشرين الثاني من العام الماضي، أعرب رفسنجاني عن مخاوفه بشأن الهيئات الحكومية التي تحاول تخريب الخطط السياسية والاقتصادية لروحاني، وفي الوقت نفسه أشاد بروحاني لقيامه بعمل جيد في وقت صعب، في حين قال إن حملته لإعادة انتخابه ستكون ناجحة. حتى لو أثبتت توقعاته صحتها، فمن غير المرجح أن تنتهي المعارك السياسية؛ إذ يقول محللون إن الصراع الأكثر أهمية –حتى وإن كان خفياً– سيكون على خلافة آية الله علي خامنئي المرشد الأعلى البالغ من العمر ٧٧ عاماً.

ويقول بعض المحللين في هذا المجال إن غياب رفسنجاني في هذا الواقع السياسي الذي لا يخلو من المشكلات سيكون له تأثير كبير؛ بسبب صلاته القوية مع الثورة، والمؤسسة السياسية، ومجتمع الأعمال، وكبار رجال الدين، إذ عُدَّ رفسنجاني شخصاً فريداً لكونه يمثل جسراً بين الفصائل المختلفة داخل النظام.

وبينما يدعو الإصلاحيون لتغيير جذري، بما في ذلك التحرك نحو جمهورية علمانية، يعتقد المتشددون أن أي انفتاح للسياسات الداخلية والخارجية سيؤدي إلى نهاية المثل العليا للثورة في إنشاء الجمهورية الإسلامية الفاضلة.

وعُدَّ رفسنجاني أيضاً بأنه شخص يمكن أن يساعد في التأثير على قرار مجلس الخبراء –الهيئة الدينية المكلفة باختيار المرشد الأعلى القادم– للحفاظ على إيران في مسار أكثر اعتدالاً.

يخشى مؤيدو الإصلاحيين الآن أن المتشددين قد يحاولون استغلال غياب نفوذ رفسنجاني لسحب إيران إلى فترة أخرى من السياسات الخارجية المتطرفة والقمع السياسي في الداخل، إذ يضيف جوادي: ”أن هذا الموت قد خلق كارثة تسونامي، فالعديد من المعادلات السياسية والاجتماعية ستتغير“.

لقد ركزت وفاة رفسنجاني العقول على ما يمكن أن يحدث إذا ما تعرض السيد خامنئي أيضاً إلى نهاية مفاجئة مماثلة، إذ يقول أحد الإصلاحيين: "إن هذا خوف يعتري الكثير من القلوب، ولكن لا يجرؤ أحد على الحديث عنه، ومن الآن فصاعداً نحن بحاجة للتفكير في المستقبل وكيف يمكننا تعزيز المؤسسات وتنفيذ الدستور".

المصدر:

https://www.ft.com/content/c3def514-d68f-11e6-944b-e7eb37a6aa8e

الرحلة الطويلة والمؤلمة نحو اضطراب العالم

مارتن وولف *

٢٠١٧/١/١٤

من الحرب الصناعية إلى الاضطراب الشعبوي، من اليسار: حثُّ البريطانيين للقتال في الحرب العالمية الأولى، ثم تأسيس حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٤٩، وانهيار بنك ليمان براذرز في عام ٢٠٠٨، وانتخاب دونالد ترامب رئيساً أمريكياً في عام ٢٠١٦.المونتاج / جيتي.

من الحرب الصناعية إلى الاضطراب الشعبوي، من اليسار: حثُّ البريطانيين للقتال في الحرب العالمية الأولى، ثم تأسيس حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٤٩، وانهيار بنك ليمان براذرز في عام ٢٠٠٨، وانتخاب دونالد ترامب رئيساً أمريكياً في عام ٢٠١٦ المونتاج / جيتي.

بينما نشهد نهاية العولمة، هل ستحدد الحمائية والنزاعات المرحلة المقبلة؟

ليس صحيحاً أن البشرية لا تستطيع التعلُّم من التأريخ، بل في وسعها ذلك، فقد استفاد الغرب من دروس فترة المظلمة بين عامي ١٩١٤ و١٩٤٥، ولكن يبدو أنهم قد نسوا تلك الدروس الآن، فنحن نعيش مرة أخرى في عصر القوميات المتطرفة والكراهية تجاه الأجانب، وقد تحولت آمال بناء عالم جديد من الوئام والديمقراطية اللتين أثارهما افتتاح السوق من الثمانينيات وانهيار الشيوعية السوفيتية بين عامي

* محلل اقتصادي وكبير المعلقين الاقتصاديين في صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية.

١٩٨٩ و١٩٩١ إلى رماد.

ما الذي ينتظر الولايات المتحدة في المستقبل –الخالق والضامن للنظام الليبرالي بعد الحرب– التي سيحكمها رئيس ينكر التحالفات الدائمة، ويحتضن الحمائية، ومعجب بالطغاة؟

ما الذي ينتظر الاتحاد الأوروبي في المستقبل، الذي يفكر في صعود ''الديمقراطية غير الليبرالية'' في الشرق، وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد، وإمكانية انتخاب مارين لوبان في الرئاسة الفرنسية؟

ما الذي ينتظر روسيا بقيادة فلاديمير بوتين الذي يمارس نفوذاً متزايداً على العالم؟

ما الذي ينتظر الصين بعد أن أعلنت أن شي جين بينغ ''الزعيم الأساس'' في الدولة؟

نشأ النظام الاقتصادي والسياسي العالمي المعاصر كرد فعل للكوارث التي حدثت في النصف الأول من القرن العشرين بسبب التقدم الاقتصادي غير المسبوق، والمتفاوت للغاية في القرن التاسع عشر.

حقائق الحرب الباردة: عرض للصواريخ الباليستية في استعراض عسكري في موسكو عام ١٩٦٥.

حفزت القوات التحويلية التي أطلقها التصنيع الصراع الطبقي بين القومية والإمبريالية، فبين عامي ١٩١٤ و١٩١٨، نشبت الحرب الصناعية والثورة البلشفية، وأدت محاولة استعادة النظام الليبرالي الذي سبق الحرب العالمية الأولى في العشرينيات إلى حدوث الكساد الكبير، وانتصار أدولف هتلر، وتوسع النزعة العسكرية اليابانية في الثلاثينيات؛ وهذا أدّى إلى خلق الظروف الملائمة للمذبحة الكارثية في الحرب العالمية الثانية، التي تبعتها الثورة الشيوعية في الصين.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان العالم منقسماً بين معسكرين هما: الديمقراطية الليبرالية بقيادة الولايات المتحدة –القوة الاقتصادية المهيمنة في العالم–، والشيوعية بقيادة الاتحاد السوفيتي، وبتشجيع من

الولايات المتحدة، تفككت الإمبراطوريات التي تسيطر عليها الدول الأوروبية الضعيفة؛ مما خلق مجموعة دول جديدة سميت بدول ''العالم الثالث''.

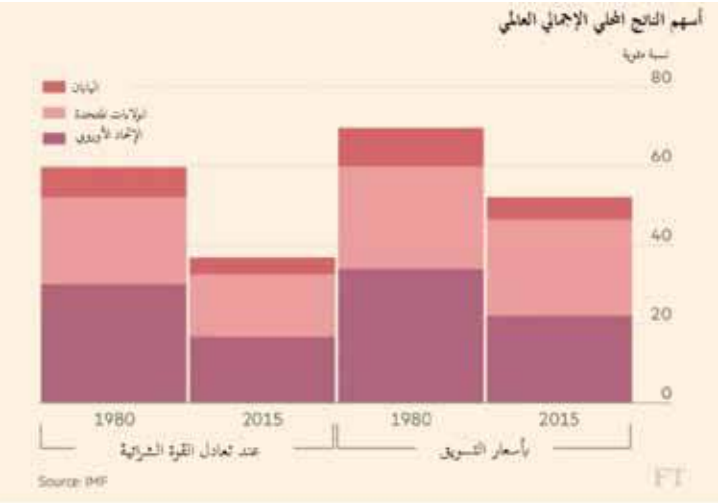

بالنظر إلى أنقاض الحضارة الأوروبية والتهديد من الشمولية الشيوعية، لم تستخدم الولايات المتحدة –الدولة ذات الاقتصاد الأكثر ازدهاراً في العالم التي تمتلك قوة عسكرية كبيرة– ثروتها فقط، ولكن أنموذج حكمها الذاتي (الديمقراطية)؛ لخلق مصدر إلهام ودعم للدول الأخرى، وللقيام بذلك تعلم قادتها بوعي من الأخطاء السياسية والاقتصادية الوخيمة التي ارتكبها أسلافهم بعد دخولهم الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٧.

وعلى الصعيد المحلي، أظهرت دول الغرب الجديد بعد الحرب العالمية الثانية التزاماً بإنشاء العمالة الكاملة، وخلق دول تمتع بالرفاه، أما دولياً فقد أشرفت مجموعة جديدة من المؤسسات –صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (سلف منظمة التجارة العالمية الحالية)، ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)– على إعادة إعمار أوروبا وتعزيز التنمية الاقتصادية العالمية، وكذلك تأسس حلف شمال الاطلسي –جوهر النظام الأمني الغربي– عام ١٩٤٩، وتم التوقيع على معاهدة روما التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية –سلف الاتحاد الأوروبي– عام ١٩٥٧، وجاء هذا النشاط الإبداعي استجابة لضغوط فورية، ولاسيما من البؤس الاقتصادي الأوروبي بعد الحرب، وتهديد الاتحاد السوفيتي بقيادة ستالين، ولكنه يعكس أيضاً رؤية عالم مبني على مزيد من التعاون.

من النشوة إلى خيبة أمل:

يمكن تقسيم فترة ما بعد الحرب اقتصادياً على فترتين: الأولى: الفترة الكينزية التي شهدت لحاق اقتصاد الأوروبيين واليابانيين بالركب، والأخرى: فترة العولمة الموجهة نحو السوق، التي بدأت مع إصلاحات دنغ شياو بينغ في الصين منذ عام ١٩٧٨، والانتخابات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة لمارغريت تاتشر ورونالد ريغان في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ على التوالي.

أنصار السوق: رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر، والرئيس الأمريكي رونالد ريغان في قمة عام ١٩٨٢ في فرنسا.

وقد انمازت هذه الفترة الأخيرة أنها شهدت الانتهاء من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية عام ١٩٩٤، وإنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، وتوسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل أعضاء سابقين في حلف وارسو عام ٢٠٠٤.

انتهت الفترة الاقتصادية الأولى بتضخم كبير في السبعينيات، وانتهت الفترة الثانية بالأزمة المالية الغربية بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، وبين هاتين الفترتين حدثت مجموعة من الاضطرابات الاقتصادية وعدم اليقين، كما هو الحال الآن مرة أخرى، وكان التهديد الاقتصادي الرئيس في الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية متمثلاً بالتضخم، أما هذه المرة فقد تمثل هذا التهديد بانخفاض معدل التضخم.

أما من الناحية الجيوسياسية، فتقسم مرحلة ما بعد الحرب على فترتين: الحرب الباردة التي انتهت مع سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وعصر ما بعد الحرب الباردة، وقد خاضت الولايات المتحدة حروباً كبيرة في كلا الفترتين: الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣)، وفيتنام (١٩٦٣-١٩٧٥) خلال الفترة الأولى، وحربي الخليج (١٩٩٠-١٩٩١ و٢٠٠٣) خلال الفترة الثانية، إلَّا أنَّ أي حرب لم تندلع بين القوى الكبرى والمتقدمة اقتصادياً، على الرغم من أن هذا كان وشيكاً جداً في أثناء أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢.

انتهت الفترة الجيوسياسية الأولى من فترة ما بعد الحرب بخيبة أمل للسوفييت والنشوة للغرب، أما اليوم فالغرب هو الذي يواجه خيبة أمل جيوسياسية واقتصادية.

يعيش الشرق الأوسط في حالة اضطراب، وأصبحت الهجرة الجماعية تهديداً للاستقرار الأوروبي، وبدأت روسيا بقيادة بوتين بالمسير، أما وضع وموقف الصين بقيادة شي جين بينغ به يبدو قوياً على نحو متزايد، والغرب يبدو عاجزاً أكثر فأكثر.

تأتي هذه التحولات الجيوسياسية -في جزء منها- نتيجة للتغيرات المرغوب فيها، ولاسيما انتشار التنمية الاقتصادية السريعة في الدول غير الغربية أيضاً كما في عملاقي آسيا الصين والهند، وتعزي بعض التحولات أيضاً لتحولات أخرى ليس أقلَها قرارُ روسيا برفض الديمقراطية الليبرالية واللجوء إلى القومية

والاستبداد كونها جوهر هويتها بعد انتهاء الشيوعية، وقيام الصين بالجمع بين اقتصاد السوق مع السيطرة الشيوعية.

زيادة الغضب:

لقد ارتكب الغرب أخطاء كبيرة، ولاسيما قراره بالإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين، ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط تحت تهديد السلاح في أعقاب أحداث ١١ أيلول، وفي كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يُنظر إلى الحرب على العراق على أنها حرب غير مشروعة في الوقت الحاضر، ولم تكن تدار جيداً، وأدّت إلى نتائج كارثية.

دبابة الجيش العراقي مدمرة. في شهر آب عام ١٩٩١ انخرط التحالف في حرب ضد صدام حسين بعد غزو العراق للكويت.

لقد تأثرت الاقتصادات الغربية أيضاً، ولكن بدرجات متفاوتة؛ بسبب تباطؤ النمو وازدياد عدم المساواة، وارتفاع معدلات البطالة –ولاسيما في جنوب أوروبا–، وانخفاض المشاركة في القوى العاملة وانخفاض التصنيع، وقد أدّت هذه التحولات إلى آثار سلبية ولاسيما على الرجال غير المهرة نسبياً؛ وبسبب ذلك ازداد الغضب تجاه الهجرة الجماعية، من قبل الجماعات السكانية التي تأثرت سلباً بالتغييرات الأخرى.

وتعزى بعض هذه التحولات للتغيرات الاقتصادية التي كانت إما لا مفرَّ منها وإما بسبب حدوث تطورات مرغوب فيها بشكل سلبي، إذ لا يمكن إيقاف تهديدات العمال غير المهرة بسب تطور التكنولوجيا، ولا القدرة التنافسية المتزايدة للاقتصادات الناشئة، ومع ذلك يتم ارتكاب أخطاء كبيرة في

السياسة الاقتصادية أيضاً، ولاسيما الفشل في ضمان تحقيق مكاسب من النمو الاقتصادي وتقاسمها على نطاق أوسع، وكانت الأزمة المالية بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ والأزمة اللاحقة في منطقة اليورو هي الحدثين الحاسمين في هذه الفترة.

كان لهذا آثار اقتصادية مدمرة، إذ قفز معدل البطالة بنحوٍ مفاجئ، تبعها الحصول على المبالغ المستردة بشكل ضعيف نسبياً، وتعد اقتصادات الدول المتقدمة اليوم أصغر بست مرات مما كانت ستؤول إليه لو لم تحدث الأزمة الاقتصادية.

وقد قوضت الاستجابة للأزمة أيضاً الإيمان بأن النظام منصف، ففي الوقت الذي فقد فيه الناس العاديون وظائفهم أو منازلهم، قامت الحكومة بإنقاذ النظام المالي، وفي الولايات المتحدة حيث تعد السوق الحرة ذات عقيدة علمانية بدا هذا غير أخلاقي بنحو خاص.

وأخيراً، دمرت هذه الأزمات الثقة في كفاءة النخب المالية والاقتصادية والسياسية واستقامتهم، ولاسيما إدارة النظام المالي والحكمة من خلق اليورو.

كل هذا دمر الصفقات التي نشأت عليها الديمقراطيات، التي رأت أن النخب يستطيعون كسب مبالغ طائلة من المال أو التمتع بنفوذ كبير وسلطة ما داموا يسلمون البضاعة، وبدلاً من ذلك توجت فترة طويلة من نمو الدخل بشكل ضعيف لمعظم السكان ولاسيما في الولايات المتحدة بأكبر أزمة مالية

واقتصادية منذ الثلاثينيات، أما الآن فقد تحولت الصدمة إلى خوف وغضب.

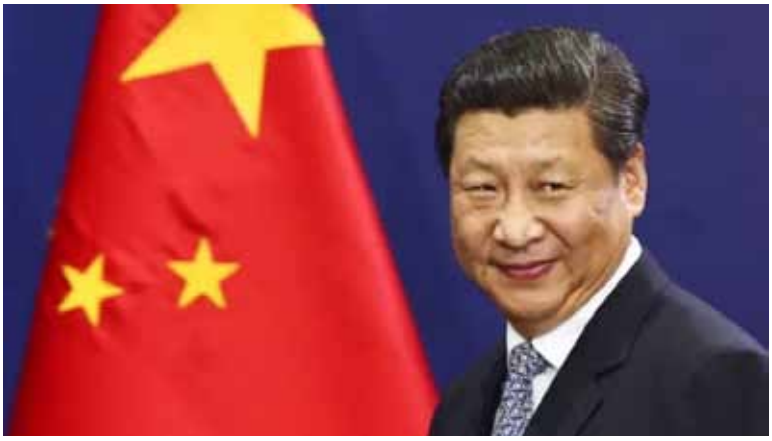

الرئيس الصيني شي جين بينغ.

قوّضت الأخطاء الجيوسياسية والاقتصادية الفادحة أيضاً سمعة الدول الغربية، في حين رفع ذلك من مكانة روسيا والصين، وأدت هذه الأخطاء –مع انتخاب دونالد ترامب– إلى حدوث شرخ في الادعاءات البالية بأن القيادة في الولايات المتحدة أخلاقية.

باختصار، نحن الآن في نهاية الفترة الاقتصادية المتمثلة بالعولمة بقيادة الغرب، ونهاية الفترة الجيوسياسية التي تؤديان إلى "لحظة أحادية القطبية" في النظام العالمي بعد الحرب الباردة الذي تقوده الولايات المتحدة.

والسؤال هو ما إذا كان الذي حدث سيقود إلى تفكك مماثل لذلك الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية، وتقليص العولمة والصراع، كما حدث في النصف الأول من القرن العشرين، أو مرحلة جديدة تؤدي فيها القوى غير الغربية –ولاسيما الصين والهند– دوراً أكبر في الحفاظ على النظام العالمي التعاوني.

التجارة الحرة والازدهار:

بعد مرور فترة على التدهور الاقتصادي النسبي، تنتج الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان أكثر من نصف الناتج العالمي بأسعار السوق، و٣٦ في المائة من قياسه عند تعادل القوة الشرائية.

وتظل هذه الدول موطناً لأهم الشركات والمبتكرين في العالم، والمهيمنة على الأسواق المالية، والمسؤولة عن قيادة المؤسسات الرائدة في مجال التعليم العالي والثقافات الأكثر نفوذاً، وينبغي أن تظل الولايات المتحدة أقوى دولة في العالم، ولاسيما عسكرياً على مدى عقود، ولكن قدرتها على التأثير في العالم تعتمد إلى حد كبير على إنشاء شبكة من التحالفات، المنتج لفن الحكم الأمريكي الإبداعي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن هناك حاجة للحفاظ على هذه التحالفات.

يجب أن يكون المكون الأساسي للنجاح في الغرب محلياً، وقد فرض النمو البطيء وشيخوخة السكان الضغط على الإنفاق العام، ومع ضعف النمو، ولاسيما في الإنتاجية، ونشوب اضطرابات هيكلية في أسواق العمل، اتخذت السياسة خصائص محصلتها صفراً بدلاً من أن تكون قادرة على تقديم وعد أكثر للجميع، وأصبحت تعتمد على الأخذ من البعض والإعطاء للآخرين، والفائزون في هذا الصراع هم أولئك الذين هم ناجحون للغاية؛ وهذا ما يجعل أولئك الموجودين في وسط التوزيع الهرمي للدخل وأسفله أكثر قلقاً وأكثر عرضة للديماغوجية العنصرية وكراهية الأجانب.

وفي تقييم الاستجابات، يجب أن نتذكر عاملين:

الأول: كان عهد الهيمنة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ناجحاً، إذ ارتفع متوسط الدخل

الحقيقي العالمي لكل شخص بمعدل ٤٦٠ في المئة بين عامي ١٩٥٠ و٢٠١٥، وانخفضت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع من ٧٢ في المئة في عام ١٩٥٠ إلى ١٠ في المئة في عام ٢٠١٥.

وعلى الصعيد العالمي ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من ٤٨ سنة في عام ١٩٥٠ إلى ٧١ سنة عام ٢٠١٥، وارتفعت نسبة سكان العالم الذين يعيشون تحت ظل الديمقراطيات من ٣١ في المئة في عام ١٩٥٠ إلى ٥٦ في المئة في عام ٢٠١٥.

والآخر: لم تكن التجارة السبب الرئيس لهذا الانخفاض على المدى الطويل في نسبة الوظائف في الولايات المتحدة في مجال التصنيع، على الرغم من أن ارتفاع العجز في الميزانية التجارية كان له تأثير كبير على العمالة في الصناعات التحويلية بعد عام ٢٠٠٠، وأصبح نمو الإنتاجية المدفوعة من الناحية التكنولوجية أقوى بكثير.

وبالمثل، لم تكن التجارة السبب الرئيس لارتفاع عدم المساواة، فقد طالت التحولات الكبيرة في القدرة التنافسية الدولية جميع الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، ولكن النتائج المترتبة على تلك التحولات لتوزيع الدخل قد تنوعت بنحو كبير.

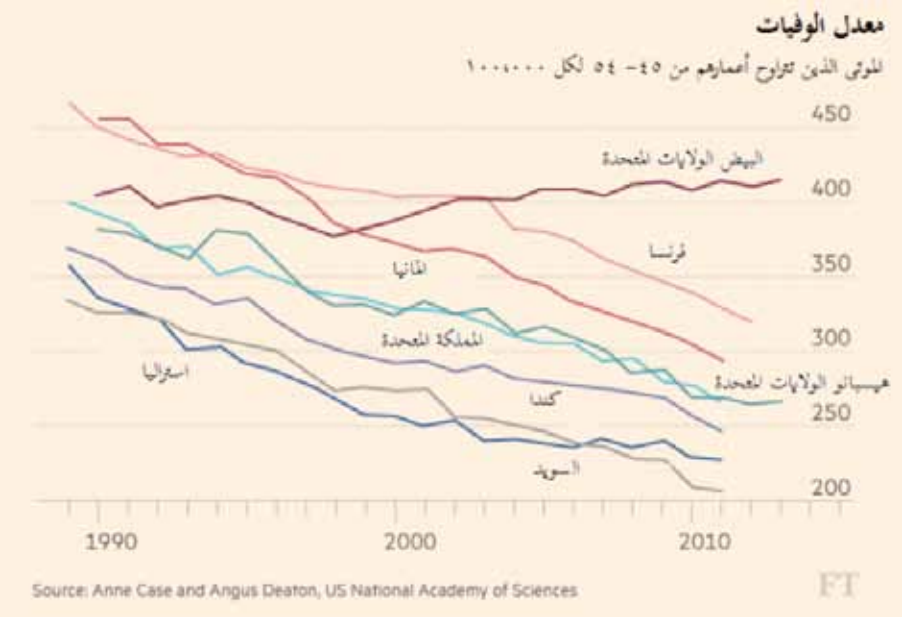

على قادة الغرب والولايات المتحدة إيجاد أفضل السبل لتلبية مطالب شعوبها، ومع ذلك يبدو أن المملكة المتحدة لا تزال تفتقر إلى فكرة واضحة عن الكيفية التي سوف تعمل بها بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي، إذ لا تزال منطقة اليورو ضعيفة، وبعض الشخصيات الذين يخطط السيد ترامب لتعينهم وكذلك الجمهوريون في الكونغرس يبدون أنهم عازمون على تغيير بعض قوانين شبكة الأمان الاجتماعي في الولايات المتحدة.

ومن المرجح أن يصبح الغرب المنطوي والمدار بشكل سيّئ منقسماً أكثر، وقد تحصل الصين على عظمة من ذلك، وما إذا كانت الصين قادرة على الصعود وتأدية دور عالمي جديد –نظراً للتحديات الداخلية الهائلة– يبقى السؤال مفتوحاً، ولكن يبدو أن ذلك الأمر مستبعد جداً.

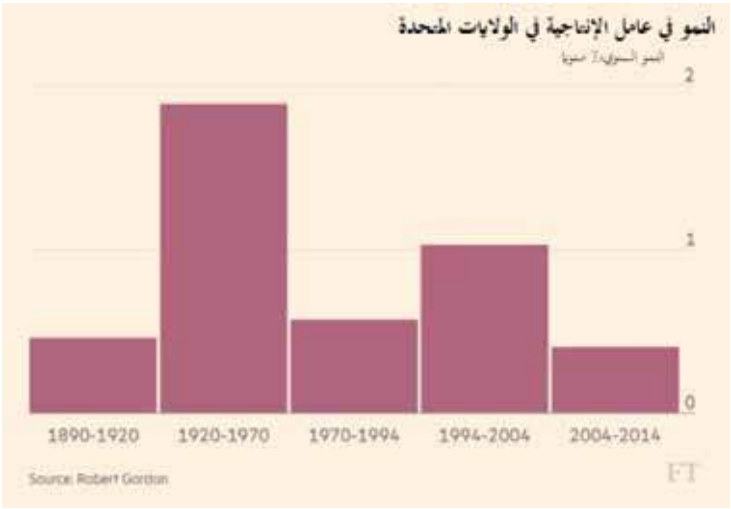

قبل الخضوع لإغراء الحلول الكاذبة، المتولدة من خيبة الأمل والغضب، قد يقوم الغرب بتدمير الركائز الفكرية والمؤسسية التي استقر عليها النظام الاقتصادي والسياسي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وسيكون من السهل فهم تلك المشاعر، ولكن الغرب لن يتشافى من تلقاء نفسه عبر تجاهل دروس التأريخ، لكنه قد يؤدي إلى خلق فوضى في محاولة القيام بذلك.

المصدر:

https://www.ft.com/content/ef13e61a-ccec-11e6-b8ce-b9c03770f8b1

خفض إنتاج النفط قد يؤدي إلى ركود اقتصادي في المملكة العربية السعودية

مارك بولوند*

٢٠١٧/١/١٥

ازداد خطر تعرض المملكة العربية السعودية إلى ركود اقتصادي هو الأول منذ ١٥ عاماً بنحوٍ ملحوظ، مع تقارير تشير إلى أن المملكة تخفض إنتاج النفط بنسبة تصل إلى ٥٠٠ ألف برميل يومياً، ومع ذلك، من غير الوارد أن يؤدي ذلك إلى تغيير الخطط الاقتصادية المتوسطة الأجل للحكومة للحد من إصلاح الإنفاق العام الممول من عائدات النفط والغاز، وفي حين تراجعت حصة الإيرادات غير النفطية هذا العام بسبب ارتفاع أسعار النفط، إلا أن ميزانية عام ٢٠١٧ تظهر أن هناك جهوداً لتعزيز الكفاءة الاقتصادية.

تباطأ النمو الاقتصادي إلى ٠,٩٪ في الربع الثالث من العام الماضي بعد أن كان ١,٤٪ في الربع الذي سبقه، إذ انكمش القطاع غير النفطي بنسبة ٠,٧٪، وتراجع الربع الثالث بأربع نقاط، في حين نما قطاع النفط بنسبة ٣,٦٪، ويرجع ذلك لحد كبير إلى زيادة الإنتاج في حقول شيبة، إذ ساهم هذا بـ١,٦ نقطة مئوية في التوسع الذي شهده الربع الثالث في القطاع النفطي، ويتماشى هذا مع زيادة إنتاج النفط الخام الذي زاد من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام.

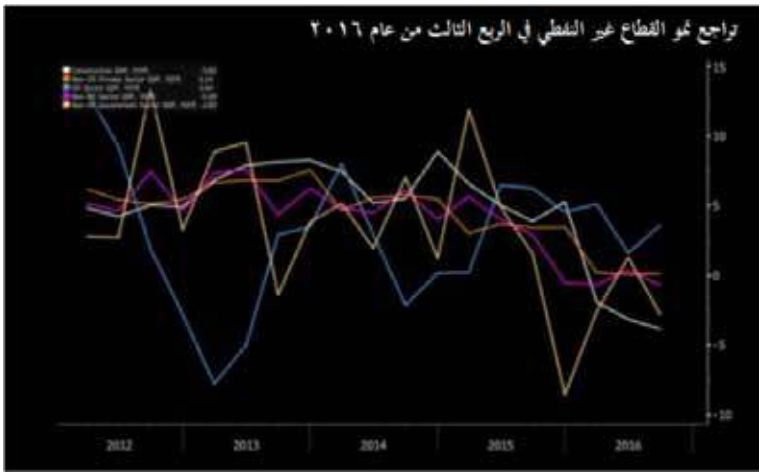

* اقتصادي مختص بشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا في وكالة بلومبيرغ.

على الرغم من ذلك، يُرجَّح أن تكون مساهمة قطاع النفط أضعف في الربع الرابع من العام الماضي بعد أن تم خفض الإنتاج على وفق ما يراه المحللون؛ وهذا يعني أن القراءة السلبية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع ستكون ممكنة، على الرغم من وجود تأثير إيجابي في قاعدة تخفيضات الإنفاق الحكومي في الربع الرابع من عام ٢٠١٥، وفضلاً عن ذلك، قامت الحكومة بدفع المتأخرات المالية التي بلغ مجموعها ١٠٠ مليار ريال (٢٧ مليار دولار) لشركات القطاع الخاص خلال الربع الأول من العام الماضي، التي ينبغي أن تزيد الإنفاق في القطاع غير النفطي، وكانت الحكومة قد توقعت أن النمو في عام ٢٠١٦ سيكون ١,٤٪ في ميزانية عام ٢٠١٧، التي قدمت يوم ٢٢ من كانون الأول الماضي، في حين أن أحدث استطلاع لبلومبيرج –الذي صدر يوم ٥ من كانون الثاني– يضعه عند ١,١٪.

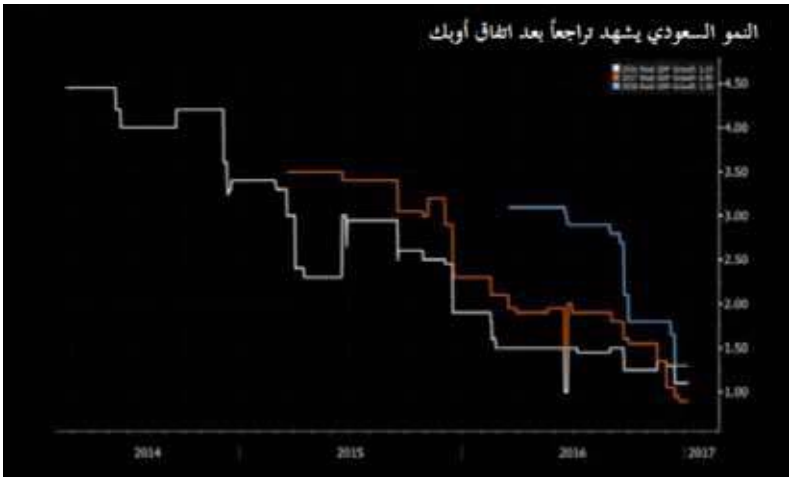

توقعات عام ٢٠١٧ أقل تفاؤلاً إذ من المحتمل أن يتحول النفط من كونه المحرك الرئيس للنمو إلى ما يعيق توسع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مع تقارير تفيد بأن السعودية خفضت إنتاجها بالفعل بما يقرب من ٥٠٠ ألف برميل يومياً، ويمكن لخفض إنتاج النفط أن يقلّل من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠١٧ بمقدار نقطتين مئويتين، وجنباً إلى جنب مع الجهود المتواصلة لتوحيد الميزانية، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى أن يدفع النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تحت الصفر في عام ٢٠١٧ للمرة الأولى منذ ١٥ عاماً، في الوقت الذي يستعد فيه المستهلكون لمواجهة مزيدٍ من الإصلاح المالي على المدى المتوسط.

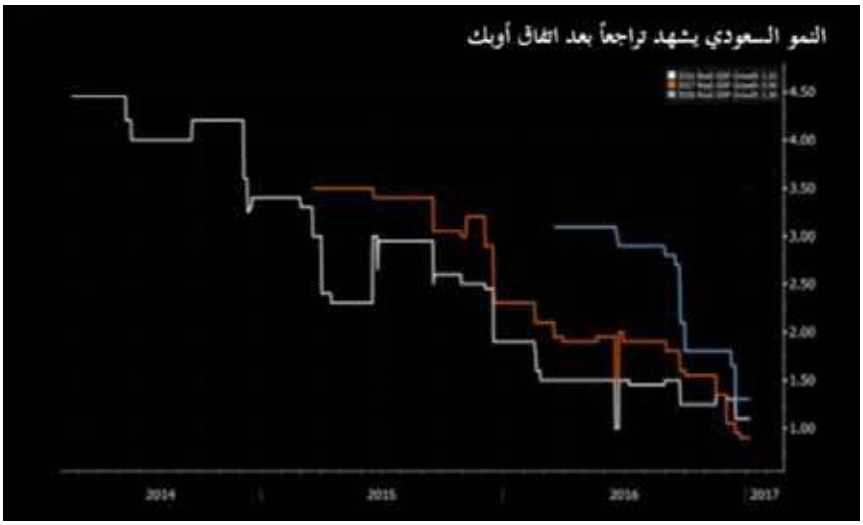

تتضمن ميزانية عام ٢٠١٧ زيادة ٨٪ في الإنفاق ليصل إلى ٨٩٠ مليار ريال سعودي، ولكن الإنفاق هذا العام سيكون أقل بـ٥٪ مما كان عليه عام ٢٠١٦، إذا تم تضمين سداد المتأخرات وغيرها من البنود على وفق الأرقام الحكومية، وفضلاً عن ذلك من المرجّح أن تؤدي الزيادات في أسعار الوقود وخطط فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ على جميع المنتجات في أوائل عام ٢٠١٨ إلى تخفيض الإنفاق الاستهلاكي –بعض التخصيص المبكر للإنفاق ممكن حينما يتم الإعلان عن موعد فرض ضريبة القيمة المضافة–، وسيتم تنفيذ ضريبة المكوس على المنتجات الضارة، بما في ذلك فرض ضريبة ٥٠٪ على المشروبات الغازية و١٠٠٪ على التبغ ومشروبات الطاقة في الربع الثاني من عام ٢٠١٧، وتسعى الحكومة إلى الحصول على ١٠ مليارات دولار سنوياً من ضريبة القيمة المضافة بحلول عام ٢٠٢٠.

ستأتي الزيادة الرئيسة وراء توقعات خفض العجز في الميزانية إلى ١٩٨ مليار ريال سعودي، أو ٧٫٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كانت تقدر بـ٢٩٧ مليار ريال دولار، أو ١١٫٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦، بنسبة ٤٦٪ من عائدات النفط، وهذا يبدو متفاؤل جداً، نظراً لخفض الإنتاج وافتراض أن أسعار النفط تساوي ٥٥ دولاراً للبرميل في سيناريو الحالة الأساسية للحكومة.

ومن المتوقع أن تزيد الإيرادات غير النفطية بنسبة ٧٪؛ وهذا يعني أن حصة الإيرادات غير النفطية ستنخفض من ٣٨٪ إلى ٣٢٪، الأمر الذي قد يبدو غير بديهي نظراً لجهود الحكومة للحد من اعتمادها على قطاع النفط والغاز، ومع ذلك تم تعزيز الإيرادات غير النفطية في عام ٢٠١٦ من خلال مضاعفة التحويلات من مؤسسة النقد العربي السعودي، وإذا ما مضت الحكومة قدماً، فينبغي أن تزيد ضريبة

القيمة المضافة من الإيرادات غير النفطية في العام المقبل، ويبقى هدف مضعافة الإيرادات غير النفطية بثلاث مرات للحصول على ٥٣٠ مليار ريال سعودي بحلول عام ٢٠٢٠ هدافاً طموحاً.

للحصول على تمويل من المرجح أن تعود المملكة العربية السعودية إلى سوق السندات السيادية الدولية في النصف الأول من هذا العام بعد الرقم القياسي المقدر بـ١٧,٥ مليار دولار الذي ظهر لأول مرة في تشرين الأول من العام الماضي؛ وهذا سيدر عليها بحوالي ١٠-١٥ مليار دولار -على وفق مصادر قضائية-؛ وهذا يسمح للحكومة أن تخصص درجة أعلى من أصولها الاحتياطيات الأجنبية الكبيرة للاستثمار مثل صندوق التكنولوجيا العالمي، وكذلك التقليل من مخاطر مزاحمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من خلال الاقتراض المكثف في السوق المحلية.

المصدر:

https://www.bloomberg.com/professional/blog/insight-oil-output-cut-raises-spectre-recession-saudi-arabia/

تركيا عالقة بالإرهاب

هارون شتاين *

٢٠١٧/١/١٧

بعد منتصف ليلة رأس السنة توجه عبد القادر مشاريبوف في سيارة أجرة إلى ملهى رينا الليلي الشهير في إسطنبول بالقرب من مضيق البوسفور، وبعد نزوله من السيارة، قام بأخذ سلاح كلاشينكوف من صندوق السيارة، وبدأ بإطلاق النار بينما توجه نحو مدخل النادي، بعد أقل من ١٠ دقائق كان عبد القادر قد أفرغ ستة مخازن من الذخيرة؛ مما أسفر عن مقتل ٣٩ شخصاً وإصابة ٦٩ آخرين بجروح.

قام تنظيم داعش بشن هجمات في تركيا منذ آيار عام ٢٠١٥، ويقع مقر المجموعة الرئيسة المسؤولة عن هذه الهجمات في غازي عنتاب وبقيادة مواطنين أتراك أمضوا وقتاً طويلاً في سوريا في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وكانوا هم المسؤولين عن إيصال الإمدادات عبر الحدود السورية إلى تنظيم داعش. أدت سلسلة من مداهمات قامت بها الشرطة إلى تعطيل نشاط الخلية بشدة، وتربط هجمات تنظيم داعش الأخيرة بشبكات وخلايا متمركزة في تركيا، وقد دعا زعيم تنظيم داعش أبو بكر البغدادي على وجه التحديد إلى شن هجمات في تركيا رداً على التدخل العسكري التركي في سوريا، أو ما يسمى بعملية درع الفرات.

يعد الهجوم على ملهى رينا أحدث تذكير بأن الحكومة التركية لم تكن واضحة، ولم تحدد أو تنفذ أي استراتيجية متماسكة لمواجهة تهديد الإرهاب متعدد الجوانب الذي تواجهه الآن، زهذا بطبيعة الحال يشمل حزب العمال الكردستاني (PKK) وتنظيم داعش، فبدلاً من ذلك، تعتمد الحكومة فقط على العمل العسكري من دون تحديد أي أهداف سياسية قابلة للتحقيق لمعالجة بعض العوامل المسببة للإرهاب، وقد خلقت هذه الاستراتيجية العسكرية حوافز لتوجيه خطاب شعبوي مناهض للغرب الذي يساهم الآن في تآكل علاقات تركيا مع حلفائها ولاسيما الولايات المتحدة.

هجوم رينا:

قبل تنفيذ هجوم رينا قام عبد القادر مشاريبوف بسلسلة من الخطوات لتجنب الكشف عنه، إذ سافر أولاً إلى قونية –مدينة في محافظة دينيا في منطقة الأناضول الوسطى من تركيا– مع زوجته وطفله قبل أن يتوجه إلى إسطنبول، من غير معرفة مكان معيشته بالتحديد، ولكن يظهر شريط فيديو له قيامه بتصريف

* زميل مقيم أول في مركز رفيق الحريري في الشرق الأوسط التابع للمجلس الأطلسي

المال في لالي –حي يقع بالقرب من فاتح وقريب جداً من الشقة التي كان يعيش فيها ثلاثة من المهاجمين على مطار أتاتورك الذين اقتحموا المطار ببنادق هجومية بأنقرة ومرتدين أحزمة ناسفة، أسفر عن مقتل ٤٨ شخصاً بينهم الانتحاريون الثلاثة–، وتشير الأدلة المجزأة ألى أن مطلق النار في رينا تلقى مساعدة لوجستية، إذ يبدو أن شخصاً آخر قد أعطاه المال لشراء شقة في قونية وموّل الهجوم نفسه في إسطنبول، وهناك احتمال بأن عدد المتورطين يكون أكثر من ذلك.

يركز التحليل في تركيا أساساً على ما إذا كان المسلح قد تلقى تدريباً عسكرياً، وتشير مقاطع الفديو القليلة إلى أن مطلق النار كان متمرساً على استعمال السلاح (البندقية)، إذ ربط مخزنين للسلاح معاً، واستخدم قنابل ضوئية (فلاش)، والحقيقة هي أنه وبغض النظر عن التدريب الذي تلقاه مطلق النار، ستمكن أي مطلق نار أخر من النجاح مع حمله لسلاح ناري ذي قدرة عالية في منطقة مزدحمة، ولاسيما في الليل وفي محيط اجتماعي.

ويبدو أن مطلق النار قد قام بخطوات كبيرة للهرب من قوات الشرطة، فعلى سبيل المثال، يقال إنه قام بصعود ثماني سيارات أجرة، ست منها قبل الهجوم واثنتان بعده حينما أراد الهرب، إلا أنه أخطأ، فحين محاولته الهروب ترك مطلق النار معطفه وبعض النقود داخل النادي؛ وبالتالي لم يكن لديه المال لدفع ثمن سيارة الأجرة التي ستهربه، وقام مطلق النار بسلسلة من المكالمات الهاتفية من الهاتف الخليوي للسائق، وهذا هو الخطأ الذي قد ساعد الشرطة التركية في تضييق البحث عن المسلح حتى حي التكافح في إسطنبول، وفي وقت كتابة هذا التقرير، من غير الواضح ما إذا كانت الشرطة قد استردت الهاتف الخليوي لمطلق النار، وهذه هي النقطة الرئيسة للأدلة التي يمكن أن تساعد على تسليط الضوء على الشبكة الداعمه لمنفذ الهجوم.

يوضح هذا الهجوم صعوبة تتبع شخصاً ما في إسطنبول؛ إذ يعد حي تكافح موطناً لعدد كبير من المهاجرين من آسيا الوسطى، وهو حي ممتلئ بمساجد غير رسمية وأماكن للعبادة، تعمل خارج وزارة الديانات للحكومة التركية، وتعد المنطقة مماثلة لتلك المناطق التي يتم فيها نشر التعصب بين أعضاء تنظيم داعش.

تهديد الإرهاب: الصراع متعدد الأوجه في تركيا:

يأتي الهجوم في رينا وسط موجة من العنف تجتاح تركيا؛ وبالتالي يجب أن ينظر إليها في السياق الصحيح، فقبل شهر من الهجوم تبنت جماعة صقور حرية كردستان (TAK) –وهي وحدة فرعية تابعة لحزب العمال الكردستاني– مسؤوليتها عن الهجمات الانتحارية في حي بشيكتاش في إسطنبول وهجوم آخر في

قيصري، وأسفر الهجومان عن مقتل ٥٨ شخصاً، وبعد ذلك بوقت قصير قام ضابط الشرطة ميفلوت ميرت التينتاش، باستخدام سلاحه لاغتيال السفير الروسي في تركيا أندريه كارلوف، وتزعم وسائل الإعلام الموالية للحكومة أن التينتاش على صله برجل الدين المنفي فتح الله غولن، الذي اتهم أيضاً بتدبير محاولة الانقلاب في ١٥ تموز عام ٢٠١٦، وتكهن آخرون بأن التينتاش مدفوع من جبهة فتح الشام التابعة لتنظيم القاعدة، أو تنظيم داعش، وأنه قام بذلك كرد على روسيا للقيامها بعمل عسكري في سوريا ودعمها لبشار الأسد.

إن الدوافع الحقيقية وراء عمل التينتاش غير معروفة، ولكن ليس هناك من ينكر أنه وقبل عملية الاغتيال كان العديد من المواطنين الأتراك غاضبين تجاه حملة روسيا العسكرية في حلب، إذ اندلعت احتجاجات أمام السفارة الروسية في أنقرة والقنصلية في إسطنبول، وفي الآونة الأخيرة، تم اعتقال ضابط شرطة في سيرت لكتابته تغيردات متعاطفة مع تنظيم داعش.

في جنوب شرق تركيا، ما زال حزب العمال الكردستاني يواصل التمرد بمناطقها الريفية، في الوقت الذي تضررت فيه جماعاته في المناطق الحضرية في جميع أنحاء البلاد، ويخوض الجيش التركي الآن الصراع في جبهتين ضد المتمردين الأكراد في تركيا وسوريا، في الوقت الذي يقاتل فيه تنظيم داعش في سوريا أيضاً، وقد عانى الجيش التركي كثيراً من أجل السيطرة على مدينة الباب، إذ فقد ١٦ جندياً في الآونة الأخيرة في هجوم فاشل على الطرف الغربي من المدينة يوم ٢٢ كانون الأول الماضي، وفي اليوم التالي، أصدر تنظيم داعش شريط فيديو لجنديين تركيين، أخذوا كرهائن قبل بدء العملية العسكرية الحالية لتركيا في سوريا، وقد أحرقوا وهم أحياء، وقد أشارت الحكومة التركية إلى أن الجيش التركي لم يكن قادراً على تأكيد صحة شريط الفيديو، في حين أشار النقاد في التلفزيون إلى أن هذا الفيديو وهمي أو مؤامرة أمريكية للإطاحة بالحزب الحاكم.

تأتي هذه التهديدات الإرهابية وسط الاضطراب الشديد في الدولة التركية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، واتهمت الحكومة التركية فتح الله غولن بالوقوف وراء الانقلاب؛ وبالتالي تحاسب الولايات المتحدة أيضاً لإعطائها البطاقة الخضراء لغولن الذي يعيش في ولاية بنسلفانيا، ويقع عبء تقديم أدلة تورطه في الانقلاب على عاتق الحكومة التركية.

إن محاولة الانقلاب الفاشلة وموجة الرعب التي تبعتها زادت من الشعور القومي بنحو واسع، وقد استعملت الحكومة هذه الزيادة في الشعور القومي والمناهضة للغرب للتقليل من أهمية الانتقادات الموجهة "لحربها على الإرهاب"؛ وقد أدى ذلك إلى زيادة الغضب تجاه الولايات المتحدة -التي تدعم جماعات حزب العمال الكردستاني في سوريا في معاركه ضد تنظيم داعش-، ورداً على ذلك، قلصت تركيا تعاونها

مع الولايات المتحدة في سوريا، ومع ذلك، لا تزال الحكومة التركية ترى أنه من المناسب سياسياً إلقاء اللوم على واشنطن حينما تواجه خسائر فادحة.

درع الفرات ونظريات المؤامرة:

قلص الجيش التركي من تعاونه مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، ولم تعطِ أنقرة إشعاراً لواشنطن بأنها على وشك شن عملية درع الفرات، وقد تم إشعارهم بذلك ليتزامن مع وصول نائب الرئيس الأميركي جو بايدن في ثاني زيارة لمسؤول كبير من الولايات المتحدة أعقاب الانقلاب الفاشل، ويمكن أن يقرأ هذا الإعلان وقت الزيارة على أنه محاولة لإحراجه أو فرض الأمر الواقع على واشنطن، ورد الجيش الأمريكي بسرعة من خلال وضع خطة لدعم العملية، بما في ذلك نشر قوات العمليات الخاصة الأميركية بجانب القوات التركية، ومع ذلك ومع تقدم العملية، واصلت أنقرة حجب المعلومات عن نطاق عملية درع الفرات وأهدافها، واكتشفت الولايات المتحدة في وقت لاحق أن بعض الجماعات المتمردة تقاتل إلى جانب القوات العسكرية التركية في سوريا؛ وقد وسعت أنقرة –في وقت لاحق– من نطاق عملها ليشمل مدينة الباب، ولكن لسوء التخطيط تباطأ التقدم، وتتهم أنقرة واشنطن بالنكسات التي حدثت في الباب، دون الاعتراف بأن القرارات في المسيرة نحو المدينة وإطلاق عملية درع الفرات قد قدمت من جانب واحد، وقد كان من السهل التنبُّؤ بمخاطر القتال في المدن.

لقد أوضحت وسائل الإعلام التركية بأن التردد من زيادة الدعم الجوي الامريكي في عملية درع الفرات يأتي كمثال على الدعم الأميركي للجماعات التابعة لحزب العمال الكردستاني في سوريا، وحزب الاتحاد الديمقراطي، وتنظيم داعش، وقد أوضح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هذا البيان مؤخراً، وقال للصحفيين إن الحكومة التركية تمتلك ''صوراً وفيديوات'' تبيّنُ دعم الولايات المتحدة لكلٍّ من تنظيم داعش، وحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، وقد صدر بيان من السفارة الأمريكية في أنقرة يرد على هذه الاتهامات، ولكن الرئيس التركي قام بتصريحات مماثلة في الماضي؛ وفي المقابل، كتبت وسائل الإعلام الموالية للحكومة في كثير من الأحيان حول الدعم الأميركي لداعش، وفي أعقاب الهجوم على ملهى رينا، انتشرت فكرة أن وكالة المخابرات الأمريكية متورطة في الهجوم، إذ ظهر ''خبراء'' أتراك على شاشات التلفاز، وأشاروا إلى أن استخدام القنابل الضوئية (الفلاش) يعدُّ دليلاً على تواطؤ الولايات المتحدة.

إن منطق واشنطن كثير السهولة، وسيؤدي تمديد الدعم الجوي لعملية درع الفرات إلى خطر فتح صراع فرعي جديد في سوريا بين الجيش التركي وحزب الاتحاد الديمقراطي؛ وهذا من شأنه أن ينقص من جهود الضغط على داعش في الرقة –القاعدة الرئيسة لعمليات التنظيم في سوريا– وللضغط على كل من حزب الاتحاد الديمقراطي والجيش التركي للتركيز على داعش، قررت الولايات المتحدة مؤخراً أن تعطي معلومات

استخباراتية للقوات التركية في الباب، وقد جاء هذا القرار –على وفق صحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست– بعد أن خففت أنقرة من قواعد الاشتباك للطائرات من دون طيار وطائرات الاستطلاع التابعة للتحالف في المناطق المأهولة، وفي المقابل يبدو أن التحالف يقديم المساعدة للجيش التركي في عمليات الاستهداف، وهذه قدرة من شأنها أن تعزز من فعالية القوة الجوية التركية، ولكن مع بعض الخطر تجاه الطائرات الأمريكية العاملة في المنطقة.

الشعبوية التركية:

تساعد الأدوات المضادة للغرب جنباً إلى جنب مع الزيادة الطفيفة في الشعور بالقومية على دفع الأولوية التشريعية العليا لحزب العدالة والتنمية المتمثلة بتمرير دستور جديد من شأنه أن يضمن الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي للحكومة، إن هذا التحول الذي حصل على دعم من قيادة حزب الحركة القومية من شأنه أن يعزز النفوذ بيد السلطة التنفيذية؛ مما يقوّض بنحوٍ دائم ما تبقى من المؤسسات الديمقراطية في تركيا.

كثيراً ما تتحدث الحكومة التركية بضرورة التوحد ضد الإرهاب ''بكافة أشكاله''، وهو انتقاد ضمني لسياسات الولايات المتحدة في سوريا، لكن عبارة ''مسك الكل'' لا تماثل عملية اتّباع سياسة سليمة، فموجة الإرهاب في تركيا تعد إلى حد كبير كمنتج ثانوي للقرارات العديدة التي أُقرت في أنقرة، وكثير منها تنبع من إعادة التركيز على ''القضية الكردية'' في عام ٢٠١٥، والفشل المستمر في توحيد الطرق التركية لتحقيق نهاية للدولة في سوريا، أما الدولة الإسلامية (داعش) فهي على النقيض من ذلك إذ تحتاج فقط إلى البقاء على قيد الحياة، قبل الاستفادة من الانقسامات العرقية والدينية للعودة إلى المناطق التي تركت بصمتها فيها تأريخياً.

وفي ظل غياب أي استراتيجية سياسية واسعة النطاق وتشمل الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للتمرد الذي يقوده حزب العمال الكردستاني في تركيا، فإن المكاسب الصلبة للدولة التركية قد تنهار في المستقبل القريب سواء أفي سوريا أم في جنوب شرق تركيا، فمشكلات تركيا مع الإرهاب مترابطة، مع إجراءات متخذة ضد حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا –الذي يقف الآن في مناطق متاخمة للمنطقة العسكرية التركية شمال الباب–، وتشير النتيجة النهائية إلى أن المشكلات السياسية التي تساهم في هذه الموجة من الإرهاب لا تزال دون معالجة، ومن المرجح أن تستمر أعمال العنف؛ وهذا بدوره سيستمر في تغذية الخطاب الشعبوي المناهض للغرب من قبل الحزب الحاكم في تركيا الذي قد يكون مفيداً من الناحية السياسية على المدى القصير ولكنه يكون كارثياً على المدى الطويل؛ لأنه ينتقص من القرارت السليمة لمواجهة التهديد الإرهابي، ويعمل للحفاظ على مكانة تركيا الجيوسياسية في صنع القرار، وفي الوقت نفسه

يؤدي إلى نجاة تنظيم داعش على الرغم من تعرضه لهزيمة ثقيلة جداً، وتساعد تكتيكاته الإرهابية على السماح له باكتساب القوة على المدى الطويل، مما يؤكد استمرار فعالية التنظيم كجماعة ارهابية.

المصدر:

https://warontherocks.com/2017/01/turkey-is-tangled-up-in-terrorism/

دروس من المصالحة الوطنية في رواندا

أماندس أونج *

٢٠١٧/١/١٩

في منطقة هادئة مليئة بالأشجار على بُعد أقل من ساعة بالسيارة من العاصمة الرواندية كيغالي، يطغى هدوء مجتمع مبيو على الماضي المظلم والصدمة التي مرَّ بها سكان المنطقة. تربط ليورانسيا نايوجيرا وجارها تاسيان نكيندي صداقة متينة، ولكن قبل ٢٢ عاماً، في ذروة الإبادة الجماعية في رواندا، قتل نكيندي تقريباً كل عائلة نايوجيرا وتركها وإخوتها معرضين للموت. يقول نكيندي: ''أنا ممتن جداً لها، فمنذ أن راسلتها من السجن، معترفاً بجرائمي ومطالباً الصفح منها، لم تدعوني أبداً بالقاتل، والآن غالباً ما أقوم بترك أطفالي معها حينما يكون لدي عمل بعيد عن القرية، لقد قامت بإخلاء سبيلي''.

تعيش ٥٤ أسرة في قرية مبيو، وهي إحدى القرى الست التي أنشئت في المناطق الريفية في رواندا من قبل منظمة مسيحية غير ربحية تهدف إلى معالجة الجروح التي تسببت بها الأعمال الوحشية في التسعينيات. تم إطلاق هذا المشروع من قبل منظمة غير حكومية محلية تدعى سجن زمالة رواندا -PFR-، التي تساعد الناس والأسر المحتاجة للمسكن بغض النظر عما قاموا به خلال الإبادة الجماعية. تسعى منظمة (PFR) إلى الجمع بين الناجين وأولئك الذين كان لهم دور في الإبادة الجماعية. انتقلت عائلة نايوجيرا إلى القرية أولاً، ثم انضم نكيندي لهم بعد إطلاق سراحه من السجن.

يعيش الآن ما يقرب من ٣٠٠٠ ضحية وجاني في قرى المصالحة الست، ويعزى نجاح (PFR) إلى تركيزها على المغفرة والمسامحة.

* كاتب في صحيفة الغارديان البريطانية.

تاسيان نكيندي وجارته ليورانسيا نايوجيرا. صورة: أماندس أونج.

وبغض النظر عن الحضور في مناقشات جماعية حول حل النزاعات، يقوم القرويون برعاية الماشية معاً، وزراعة محاصيل الذرة والمنيهوت بشكل تعاوني، فضلاً عن امتلاكهم حساباً مصرفياً مشتركاً لدفع تكاليف التأمين الصحي الخاصة بهم. وتضيف نايوجيرا: ''نحن متحفزون لأننا نعمل في هذا المكان بأنفسنا، فلا وجود للجنود أو الحكومة''.

بعد اغتيال الرئيس الرواندي آنذاك جوفينال هابياريمانا –وهو من الهوتو– في عام ١٩٩٤، قتل على مدار ١٠٠ يوم أكثر من ٨٠٠،٠٠٠ من التوتسي بشكل منتظم، جنباً إلى جنب مع الهوتو الذين رفضوا المشاركة في القتل. في السنوات التي تلت الإبادة الجماعية، وجد العديد من الروانديين أنفسهم يكافحون؛ من أجل التعامل ليس فقط مع الصدمات الهائلة التي تعرضوا لها ولكن أيضاً مع المشكلات العملية، مثل أين يجب عليهم العيش؟.

يقول مدير الاتصالات في(PFR) ألكسندر جوما: ''لقد كانت مأساة للجميع، سواء أكنت من الهوتو أم التوتسي، وإذا كنت من الذين شاركوا بقتل الناس وسجنوا، فحين خروجك ستجد أن منزلك قد دمر أو تم الاستيلاء عليه، وإذا كنت أحد الناجين من الإبادة الجماعية، فإن جميع أفراد عائلتك قد ماتوا، ولم يعد لديك أي مكان لتذهب إليه''. ويرى جوما أن القرى تختلف عن أي مبادرة أخرى تهدف إلى إعادة البناء الوطني؛ لأنها مستمرة ومستدامة.

أطفال رواندیون في المقبرة التذكارية للإبادة الجماعية في نيانزا شمال كيغالي. صورة: جان مارك بوجى.

تم تنفيذ نظام غاشاشا في رواندا، الذي يتكون من المحاكم التي يديرها المواطنون، لأول مرة في عام ٢٠٠١، وساعد هذا النظام جزئياً في تسهيل التواصل بين الجناة والناجين كخطوة أولى في مجال الوصول إلى العدالة الانتقالية، لكن جوما يعتقد أن المصالحة عملية طويلة وصعبة وتتطلب كثيراً من الجهد.

وتابع القول: ''إن الاعتذار والغفران شيء واحد، ولكن الناس لا يزالون يتجنبون بعضهم بعضاً حينما ينتقلون إلى أحيائهم القديمة، وإذا ما أرادت رواندا الشفاء، فإن على الناس مواجهة مشاعرهم العميقة كل يوم حتى لا تطفو المعاناة والغضب إلى السطح مرة أخرى''. وقد ساعدت قرى المصالحة أيضاً من التخفيف من بعض الضغط على السجون في رواندا التي ازدحمت بشدة أعقاب الإبادة الجماعية.

في بداية الألفية الجديدة، تم سن قوانين جديدة من حكومة الرئيس بول كاغامي تسمح بأن يتم الإفراج عن العديد ممن يسمون بالجزارين من السجون إذا ما قاموا بالاتصال بالضحايا الذين بقوا على قيد الحياة، وأعلنوا توبتهم، كان نكيندي أحد هؤلاء السجناء، واختار الانتقال للعيش في قرية المصالحة بعد اعترافه بما قام به. في مبيو لا يخجل المقيمون بالاعتراف بوضعهم كونهم ''الجناة'' أو ''المجني عليهم''.

يقول سيلاس أويسيجاميورمي –الذي قُتِلَ أبوه من قبل مقيم آخر في مبيو–: ''إن الإبادة الجماعية شيء من المستحيل على أي شخص أن يستوعبها عقلياً ما لم يكن قد مرَّ بها بنفسه، علينا أن نتذكر الأدوار المحددة التي أديناها عام ١٩٩٤، ولكن التذكر لا يؤدي إلى الغضب، لكنه يقوينا''.

في العام الماضي، نشرت لجنة الوحدة والمصالحة الوطنية استقصاءً يبين أن ما يصل إلى ٩٢,٥٪ من الروانديين يشعرون أنه قد تم تحقيق المصالحة، وقد حققت رواندا العديد من الإنجازات الرائعة الأخرى، بما في ذلك أعلى نسبة تمثيل للمرأة في البرلمان.

قرية مبيو. صورة: أماندس أونج.

ومع ذلك، فإن العديد مقتنعون أنه يتعيّن القيام بالمزيد، وتقول العاملة الاجتماعية روبن كانيسيجيا: ''أعتقد أننا على ما يرام، ولكن لا تزال هناك مشكلات متبقية قد تزداد سوءاً إذا ما سمحنا لها بأن تتفاقم، فغالباً ما يكون أبناء الأسرى عرضة للمخاطر؛ لأن آباءهم محكوم عليهم لفترات طويلة؛ مما يعرضهم للإصابة بالاستياء لعدم فهمهم للأخطاء التي ارتكبها أباؤهم؛ لذلك نراهم يتوجهون إلى الجريمة، فلا بد من القيام بحمايتهم وتثقيفهم''.

تميل منسقة برنامج بناء السلام في منظمة غير حكومية محلية تدعى (لا لمرة أخرى يا رواندا) فلورنسا باتوني إلى الموافقة على أن المشاريع التي تستهدف الشباب مهمة، إذ تقول: ''إذا كان هناك شخص قتلت كل عائلته من قبل جيرانه، فمن البديهي أن تكون هناك أزمة ثقة يصعب التخلص منها، ففي يومنا هذا، لا يزال هناك من ينكر الإبادة الجماعية من الذين يعيشون بيننا، ومن الصعب تقدير أعدادهم، ويكاد يكون من المستحيل الوصول إليهم لتغيير وجهات نظرهم من دون التعرف عليهم''.

تعتقد باتوني أن الندوات والمناقشات غير الرسمية للشباب في كل من رواندا والدول المجاورة -بوروندي، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية- ستساعد على حمايتهم من عودة أيديولوجية الإبادة الجماعية.

يقول منتقدو نظام كاغامي أيضاً إن الانتعاش الذي حدث بعد الإبادة الجماعية كان عملية مصطنعة إلى حد كبير؛ بسبب التنظيم الدقيق لسياسة المصالحة الحكومية التي تأتي في شكل برامج المشاركة مثل أمغندا، وهو حدث نظافة عام يجري في يوم السبت الأخير من كل شهر.

على الرغم من أن الهدف هو إخراج البلد بأكملها من المشكلات بغض النظر عن الانقسامات العرقية، إلا أن هناك الذين يتساءلون عن الكيفية التي ستساعد فيها هذه البرامج الإلزامية في حل المشكلات الأكثر إلحاحا في المجتمعات، مثل اضطراب ما بعد الصدمة الذي يواجهه الناجون.

لكن سكان مبيو لديهم رأي أخر، إذ يقول أليوسا ميتريبامبي: ''لقد كان الحكم السيئ هو الذي زرع بذور الشقاق في عام ١٩٩٤، ولكن الحكم الرشيد أيضاً هو الذي يغيّر الأمور، وفي نهاية اليوم، ستساعد الإرادة السياسية على حدوث التغيير، ولكن العاتق يقع علينا نحن الشعب الذي تأثّر عميقاً بسبب الإبادة الجماعية؛ لذلك يجب أن يكون لنا دور في تغيير الأمور نحو الأفضل''. ولا عجب إذا كانت المقاعد تحت الأشجار في مبيو تمثل بقعة شعبية للاختلاط، وأنها تشكل مجلساً ''للعدالة بين العشب''.

حينما سألت نايوجيرا عما إذا كانت لا تزال تحمل غضينة تجاه نكيندي، ردت قائلة: ''لقد مررت بالعديد من الأوقات الصعبة، لقد شربت من بركة من المياه على جانب الطريق بينما كنت أحاول الفرار إلى بوروندي، لقد فقدت عائلتي، لقد عشت في خوف من أن الذين فعلوا هذا بي سيعودون للانتقام بعد إطلاق سراحهم من السجن، لقد عشت في حزن لفترة طويلة، ولم أتمكن من النظر في عين أي من أولئك الذين ينتمون إلى الهوتو، ولكنني وجدت أنني لا أستطيع العيش هكذا إلى الأبد''.

المصدر:

https://www.theguardian.com/world/2017/jan/12/my-neighbour-murdered-my-family-now-we-are-friends-rwanda-genocide

السياسة الخارجية والأمنية للمملكة المتحدة بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي

مالكلولم تشالمرز *

٢٠١٧/١/٢١

نقاط مهمة:

- إن المملكة المتحدة ترمي إلى تأسيس علاقات خاصة جديدة بينها وبين الاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والأمنية في أعقاب خروجها من الاتحاد؛ لتفسح المجال إلى المبادرات المشتركة معه والفعاليات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.
- من أجل المساعدة في ردم الهوة في التمثيل الدبلوماسي الناجمة عن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، ستحتاج المملكة المتحدة إلى زيادة الاستثمار في التمثيل الدبلوماسي في العلاقات الثنائية وعبر الحكومة البريطانية في العواصم الأوروبية الأخرى.
- يجب كبح جماح الإغراء باستخدام ''فائض الأمن'' للمملكة المتحدة كورقة مساومة –أي دورها بوصفها قوة عسكرية وإستخباراتية في أوروبا الغربية–. مع ذلك فإن مساهمة المملكة المتحدة في الأمن الأوروبي تعمل على تذكير دول الاتحاد الأوروبي الأخرى بالمصالح والقيم القوية التي سيواصلون الحصول عليها بنحو عام.
- سيكون من الصعوبة بمكان بالنسبة للمملكة المتحدة أن تبقى محتفظة بنفوذها في المناطق مثل: (البلقان، وأوكرانيا، وشمال أفريقيا، وتركيا) طالما شكل الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي –وفي بعض الحالات العضوية المحتملة في الاتحاد الأوروبي– دافعاً سياسياً قوياً لها، من المرجح أن تسعى دول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي بالاستفادة من خروج بريطانيا من أجل زيادة نفوذها.
- إن تأثير المملكة المتحدة في الأمن الأوروبي سيبقى كبيراً؛ نظراً لموقعها بوصفها القوة الأوروبية الأكثر قدرة واستعداداً في حلف الناتو، لكن مع ذلك سيبقى الأمر الأكثر صعوبة على المملكة المتحدة من ترجمة هذا الالتزام إلى نفوذ سياسي؛ إذ يتعين أن تعمل جاهدة لضمان

* نائب المدير العام للمعهد الملكي للخدمات المتحدة في لندن، وهو مختص بالشؤون الخارجية والدفاعية والأمنية للمملكة المتحدة.

أن تكون مدخلات سياستها ليست على هامش أو نتيجة تترتب على نتائج الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

- هناك نقاش قائم بشأن احتمالية تحويل منصب نائب القائد الأعلى للتحالف في الناتو (DSACEUR) -الذي شغلته المملكة المتحدة منذ العام ١٩٥١- إلى عضو آخر في الناتو لا يزال جزءاً من الاتحاد الأوروبي.

- قد تكون هناك طرق مبتكرة لمعالجة هذه المسألة، لكن مع ذلك أن حقيقة ما جرى بالفعل إنما هو رسالة واضحة بأن نفوذ المملكة المتحدة ضمن حلف الناتو لا يمكن أن يكون محصّناً كلياً من عواقب الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

- إن دور المملكة المتحدة بوصفها شريكاً عالمياً ذا قيمة للولايات المتحدة سيظل على الأرجح من دون ضرر بعد الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، مقارنة بدورها بوصفها ''جسراً'' دبلوماسياً بين الولايات المتحدة وأوروبا. إن إمكانية العزلة الدبلوماسية في أوروبا يمكن أن تغري الحكومة بالاعتقاد بأنه لا بديل عن الوقوف ''جنباً إلى جنب'' مع الولايات المتحدة في أي صراع عسكري في المستقبل، وقد عززت التجارب خلال العقود الأخيرة الماضية ضرورة توخي الحذر، والآن ربما ستزيد رئاسة دونالد ترامب الرغبة في الحفاظ على علاقات أمنية قوية مع كلٍّ من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على السواء.

- ستحتاج المملكة المتحدة إلى موازنة رغبتها في استخدام الانسحاب من الاتحاد الأوروبي بوصفه فرصة لتعميق نفوذها كقوة عالمية مع استمرار مصلحتها في الأمن والاستقرار في أوروبا، وفي خضم أوج نشاطها في الشؤون الدولية بعد عقد من العام ١٩٩٧، تطمح المملكة المتحدة بأن تكون ''قوة من أجل الخير''، وهي الأجندة التي تحققت بفضل النمو الاقتصادي السريع والبيئة الأمنية المواتية في أوروبا، واليوم على النقيض من ذلك فإن الإصرار الروسي -مع الآثار غير المباشرة المتعددة الناجمة عن انهيار الدول العربية الرئيسة- يجعل من التهديدات الأمنية في جوار المملكة المتحدة الأوربي أكثر أهمية من أي وقت مضى منذ العام ١٩٩٠، وإذا ما استمر هذا النمط، فإن الأولوية النسبية التي تعلقها المملكة المتحدة على أمن أوروبا يمكن أن تتزايد، بإزاء انحسار قدرتها على التأثير في شكل العمل الجماعي.

- إن انتخاب ترامب بوصفه رئيساً للولايات المتحدة يمكن أيضاً أن يقود إلى مزيدٍ من الضغط على الدول الأوروبية، بما في ذلك المملكة المتحدة؛ من أجل الاضطلاع بنصيب أكبر من

المسؤولية عن أمنهم؛ ونظراً لذلك فإن المملكة المتحدة ترغب على الأرجح في تعميق الجهود الموجودة لتحسين التعاون الدفاعي الثنائي مع أعضاء الناتو الأوروبيين –فرنسا على سبيل المثال–، وفضلاً عن ذلك فإن رئاسة ترامب ربما تقود حتى إلى رغبة أكبر من قبل المملكة المتحدة في حقبة ما بعد الانسحاب من الاتحاد الأوروبي لمناقشة تعزيز التعاون الدفاعي مع الاتحاد نفسه.

إن العواقب طويلة الأمد للسياسة الخارجية لانسحاب المملكة المتحدة قد تعتمد –قبل كل شيء– على ما إذا كان سيتبعه انتعاش اقتصادي يمكن أن يوفر الموارد التي ستحتاجها المملكة المتحدة لدعم مصداقيتها بوصفها قوة دولية مستقلة، في الوقت الذي يعالج أيضاً الاستياء الشعبي الذي أعطى زخماً للتصويت في يوم ٢٣ من حزيران ٢٠١٦.

ومع ذلك حتى قبل أن تصبح التداعيات الاقتصادية واضحة على المدى الطويل، فإن انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي من المرجح أن يكون له تأثير كبير على السبل التي من خلالها تكون المملكة المتحدة قادرة على استخدام قدرات سياستها الخارجية —الدبلوماسية والدفاع والتنمية— من أجل تعزيز مصالحها ونفوذها.

لم تعد على طاولة النقاش:

إن قرار رئيسة الوزراء تيريزا ماي من أجل استخدام المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة* بحلول آذار من العام ٢٠١٧، والتزامها الواضح في استعادة سيطرتها الوطنية الكاملة على تنظيم الاقتصاد والهجرة، يفصح عن أن المملكة المتحدة الآن في طريقها للانسحاب من السوق الموحدة وعلى الأرجح من الاتحاد الكمركي. وإن هناك تحولاً جذرياً في العلاقات الاقتصادية مع بقية دول الاتحاد الأوروبي ستحصل، وإعطاء الحكومة القدرة على وضع قواعدها وإبرام اتفاقيات جديدة وديناميةٍ تعمل في المملكة المتحدة بأكملها[1].

بعد انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، فإنها لم تعد ممثلة في مئات من الاجتماعات التي من خلالها يقرر الاتحاد كيفية الاستجابة للقضايا الدولية، ومن غير الواقعي أيضاً أن نتوقع المملكة المتحدة ستكون قادرة على الحفاظ على دورها المهم بصفة مراقب، إن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ستكون بنحوٍ متزايد قضية للعمل المشترك من قبل المفوضية والمجلس، وغالباً ما جمعتها مع لجنة العمل الخارجي التي انطوت على مفاوضات معقدة للمواقف المشتركة باستخدام مجموعة من القدرات –مثل الطاقة والسياسة والبيئة والعقوبات– التي تتجاوز أي فصل دقيق بين القضايا الاقتصادية، والأمنية.

إن المملكة المتحدة ستظل لها مصلحة في تشكيل سياسة الاتحاد الأوروبي في هذه القضايا حتى بعد مغادرتها؛ لذا فإن التركيز الأساسي من الاهتمام على مدى الثلاث سنوات القادمة لا بدُّ أن يكون على عملية إعادة الصلاحيات من الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة والحكومة التي آلت إليها السلطة، وفي حالة عدم وجود اتفاقية انتقالية، فإن المملكة المتحدة ربما لن يكون أمامها سوى سنتين من أجل وضع سياسات وطنية –أو يعهد بها للحكومة–، وبنى إدارية لتنظيم التجارة –بما في ذلك العقوبات–، والهجرة، ومساعدات الدولة، وسياسة الطاقة، والمنافسة، والزراعة والثروة السمكية، وحماية البيانات، وأوجه تطوير التعاون، والبحث. وكنتيجة لذلك فإن هناك ثمة خطراً يتمثّل في أن يتم غض الطرف عن السياسة الأمنية والخارجية طالما تستخدم الحكومة قدرتها المحدودة للتركيز على تلك المخاوف الأكثر إلحاحاً.

أما الاتحاد الأوروبي فسيحتاج إلى العمل على كيفية تعديل البنى الخاصة به والسياسات والموازنات للتكيف مع خروج المملكة المتحدة، وهي العملية التي من المرجح أن تشمل مناقشات تقاسم الأعباء القاسية بين الدول الأعضاء؛ في إطار سعي الجميع لتقليل الخسائر الاقتصادية وتحقيق أعلى قدر من المكاسب، ومع مرور الوقت فمن المعقول أن نتوقع أن يتم التوصل إلى توازنات جديدة في المصالح بين أعضاء الاتحاد الأوروبي من جهة، والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة من جهة أخرى، لكن هذه العملية ستستغرق وقتاً.

إن إعادة السلطات إلى الاتحاد الأوروبي سيوفر فرصاً جديدة لمتابعة نهج وطني للسياسة الخارجية؛ الأمر الذي يسمح باستخدام العقوبات والامتيازات التجارية بوصفها أداة للسياسة من دون الرجوع إلى السلطات الأوروبية أو المحاكم؛ مع ذلك فإن الثمن المدفوع جراء زيادة السيطرة الوطنية، سيكمن في صعوبة تنسيق العمل الجماعي في مواجهة التحديات الأمنية الناشئة.

وبمجرد الانتهاء من عملية الانفصال فقد تكون هناك مجالات للسياسة التي تصبح فيها المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي أكثر تنافسية، لكن مع ذلك فإن مصالحها الجيوسياسية الأوسع ستستمر لتكون متطابقة على نحو كبير، لتعكس الموقف المشترك بينهما كما هو الحال بالنسبة للديمقراطيات الغربية المتقدمة مع العديد من الاهتمامات المشتركة تحديداً.

وكنتيجة لذلك قد يبدو أنه لا يزال من الممكن أن تنصور ظهور ''علاقة خاصة'' جديدة لحقبة ما بعد الانسحاب بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال السياسية الخارجية والأمنية، ليفضي إلى مبادرات مشتركة في المستقبل بينهما؛ وكذلك اتخاذ إجراءات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.؛ فمثل هذه العلاقة –إلى جانب تعزيز بعض الآليات طويلة الأمد الموجودة للتشاور الرباعي بين فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة– يمكن أن تساعد في ضمان أن تواصل المملكة المتحدة –بشكل

وثيق- المساهمة بالمشاورات بشأن قضايا السياسة الأمنية الرئيسة اليوم، وأن مكانة المملكة المتحدة في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة يمكن أن يساعد في هذا الأمر.

مع ذلك من الضروري أن نكون واقعيين بشأن مدى النفوذ الذي يمكن أن يتمخض عن العلاقة الخاصة، إذ إن صنع القرارات المشتركة لن يكون ممكناً طالما غادرت المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي، ورغبة كل طرف في أن يقف حائلاً ضد أي اقتراح يمكن يخضع صنع القرار لديها إلى الطرف الآخر، ومن المرجح أن تجد المملكة المتحدة نفسها في مواجهة الأمر الواقع الأوروبي على القضايا الرئيسة، إذ تؤدي الطبيعة المعقدة جداً للعمليات بأن تفضي إلى قرارات تعمل بالضد من إعادة الانفتاح على الأطراف الخارجية؛ والنتيجة الطبيعية التي لا مفرَّ منها هي أن المملكة المتحدة ستكسب مزيداً من السيطرة على سياساتها بإزاء انحسار كبير في قدرتها على صياغة نهج جماعي لدول الاتحاد الأوروبي.

إن الجهود المطلوبة لوضع سياسات وطنية جديدة، وتقليص النفوذ في بروكسل من المرجح أن يفضي إلى تعميق تركيز المملكة المتحدة على تلك المناطق ذات المصلحة الوطنية المباشرة، ومن أجل المساعدة في سد الفجوة في التمثيل الدبلوماسي على المستوى متعدد الأطراف الناجم عن انسحاب المملكة من الاتحاد الأوروبي؛ فإنها -أي المملكة المتحدة- ربما ترغب في أن تستثمر أكثر في العلاقات الثنائية وعبر الحكومة البريطانية والتمثيل الدبلوماسي في العواصم الأوروبية الأخرى، ومع ذلك من دون شغل مقعد في الاتحاد الأوروبي -حيث يتم إبرام التسويات عبر بلدان الاتحاد- فإن هذا الأنموذج الجديد للدبلوماسية الأوروبية من المرجح أن ينطوي على تحوّل في التركيز يبتعد عن وضع نهج جديد للاتحاد، ويقترب صوب حماية المصالح الوطنية المباشرة.

إغراء "الأمن التجاري":

إن المخاوف تتزايد بشأن الشروط المستقبلية لاتفاقية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وقد يميل بعض المنخرطين في صياغة السياسة إلى الركون للحجة القائلة إن المملكة المتحدة يجب إن تستخدم ''فائض الأمن'' لديها –أي دورها القيادي كقوة عسكرية واستخباراتية في أوربا الغربية- كورقة مساومة يمكن أن تستخدمها مقابل الحصول على تنازلات تجارية في تسوية ما بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي[٢].

لكن على الرغم من ذلك هناك مخاطر تنطوي على تبني مثل هذا النهج، إذ يترتب على ذلك أن مساهمة المملكة المتحدة في الدفاع والأمن الجماعي ستعتمد على ما إذا كانت الدول الأخرى مستعدة للاعتراف بمصالحها في مجالات أخرى من قبيل الوصول إلى السوق الموحدة على سبيل المثال. وكما

هو الحال مع ترامب –الذي ربط ضمانات الأمن الأمريكية بزيادة المساهمات من الحلفاء الأوروبيين والآسيويين خلال حملته الانتخابية للرئاسة– فإن مثل هذا النهج سيقوّض الثقة المتبادلة التي تعتمد تلك الضمانات، اذ سينظر للملكة المتحدة –سواء من جانب الحلفاء أم من الخصوم المحتملين– على أنها تسير صوب العزلة بمنحى أكثر مما كان متوقعاً في السابق، إذْ إن قيمة الطمأنينة في مساهمة المملكة المتحدة في الدفاع الجماعي تكمن إلى حد كبير في موثوقيتها، ويجب على الحكومة أن تفكر ملياً قبل ذلك، ومن ثَمَّ إن التزامها الأوسع لحلف الناتو سيكون موضع تساؤل.

إن ''فائض الأمن'' للمملكة المتحدة يمكن أن يكون مفيداً في أن توضح لأقرانها المفاوضين في الاتحاد الأوروبي –ولاسيما في الشؤون الأمنية والخارجية– أن هناك أموراً أكثر إيجابية في العلاقة مع المملكة المتحدة من الجدل الذي يحوم حول الرسوم الكمركية وقواعد الهجرة والمساهمة في الموازنة.

بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي ستواصل هي والاتحاد الأوروبي تبادل المصالح والقيم الأساسية، والمملكة المتحدة ستعمل على أن تكون شريكاً موثوقاً به في الشؤون الأمنية والدفاعية. وحين الأخذ بعين الحسبان كيفية التعامل مع المفاوضات حينما تصل الأمور إلى مرحلة الأزمة، فإن أي رغبة لمعاقبة المملكة المتحدة للحيلولة دون حصول مزيدٍ من الانشقاقات في الاتحاد الأوروبي يجب ان ينظر له بنحوٍ صحيح في إطار العلاقة الأوسع مع المملكة المتحدة.

المملكة المتحدة وجوارها الأوروبي:

إن المملكة المتحدة ربما تميل إلى استخدام الحريات الجديدة المترتبة على انسحابها من الاتحاد الأوروبي؛ لتوفير مزيدٍ من الحماية من مشاكلات أوروبا، ومثلما اختارت البقاء خارج منطقة العملة المشتركة، وإنشاء منطقة خالية من حرية المرور ''الشنغن'' التي أتاحت لها الابتعاد عن الأزمات المركزية التي تؤثر على بقية الاتحاد الأوروبي، فإن المملكة المتحدة ستسعى –على سبيل المثال– إلى استخدام ضوابط وطنية جديدة لتعزيز قدرتها على استخدام الاتحاد الأوروبي كمنطقة عازلة ضد الهجرة غير المرغوب فيها من شرق أوروبا وجنوبها.

ويبدو أن المستويات المرتفعة الحالية من المساعدات الاقتصادية في المملكة المتحدة إلى الدول الأعضاء الأكثر فقراً في أوروبا الشرقية وتوجيهها من خلال موازنة الاتحاد الأوروبي سيتم تخفيضها بنحوٍ حاد، وربما في الوقت الذي تنتهي فيه تماماً ستوفر للمملكة المتحدة ما مقداره ٩ مليارات يورو في السنة –حسب أسعار عام ٢٠١٥–[٣]. ومن الممكن أن تنسحب المملكة المتحدة أيضاً من صندوق التنمية الأوروبي، الذي سيتلمس آثارها على نحو غير متناسب جيرانها الأوربيون في الجنوب والشرق.

إن المملكة المتحدة قررت استخدام تلك الموارد لإعادة الاستثمار في المعونات لهذه البلدان نفسها على أساس ثنائي؛ ونظراً للأولوية التأريخية التي منحتها المملكة المتحدة إلى أوروبا الشرقية وشمال أفريقيا في إطار المساعدات على أساس ثنائي قد تدنت نسبياً، فإنه من المرجح أن يُحوَّلَ جزءٌ كبيرٌ من هذا التمويل إلى دعم الأولويات الجديدة المحددة وطنياً في الداخل الخارج، أو تستخدمها للمساعدة في تخفيف الأعباء المالية الناجمة عن الركود الناتج عن انسحاب المملكة من الاتحاد الأوروبي.

ونتيجة لذلك، سيكون من الصعب بالنسبة للمملكة المتحدة الحفاظ على نفوذها في المناطق مثل: (البلقان، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا) طالما ستحتاج هذه البلدان –من أجل الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، واحتمال عضوية الاتحاد الأوروبي– إلى رافعة سياسية قوية، وطالما من المرجح أن تستفيد الدول الأعضاء الأخرى من الاتحاد الأوروبي من انسحاب المملكة المتحدة؛ من أجل زيادة نفوذها، ومن المرجح أن يشهد نفوذها انحساراً مماثلاً في المناطق المجاورة الأخرى مثل: شمال أفريقيا، وتركيا اللتين تعتمدان اعتماداً كبيراً على الاتحاد الأوروبي؛ من أجل الوصول التجاري و/أو المساعدة.

في الواقع أن هذا الانحسار قد بدأ بالفعل من تهميش المملكة المتحدة للنشاط الدبلوماسي بسبب الأزمات المتتالية لليورو والمهاجرين، وإلى التفاوض والحفاظ على الاتفاق الأوروبي مع تركيا بشأن الهجرة، وإلى القيادة الألمانية–الفرنسية للدبلوماسية المتعلقة بأوكرانيا. وعلى الرغم من أن كثيراً من الأمور ستعتمد على شكل الرابطة التي ستتخذها المملكة المتحدة في المستقبل مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن انحساب المملكة من المرجح أن يزيد من وتيرة ذلك الانحسار.

المملكة المتحدة والدفاع الأوروبي:

إن نفوذ المملكة المتحدة على أجندة الأمن الأوروبي سيظل كبيراً؛ نظراً لموقعها بوصفها القوة الأوروبية الأكثر قوة واستعداداً والتزاماً في حلف الناتو، وأن إعلاناتها الأخيرة المنسقة بشأن عمليات جديدة لنشر طائرات التايفون لرومانيا، و١٥٠ من الجنود في شرق بولندا، والأهم من ذلك كتيبة المشاة المدرعة المكونة من ٨٠٠ فرد إلى إستونيا، كل ذلك يفصح عن ذلك الالتزام[٤]. إن الكتائب الأربع المنتشرة في أوروبا ''تعزز الوجود'' في أوروبا الشرقية؛ نتيجة لقمة وارشو لحلف الناتو، فثلاث منها سيتم قيادتها –في أعقاب انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي– من قبل دول خارج الاتحاد الأوروبي[٥]، وعمليات الانتشار هذه ربما بدأت لتصبح ما يعادل القوات المتعددة الجنسية المنتشرة حديثاً على جبهة ألمانيا الغربية إبان الحرب الباردة، وإن كانت على نطاق أصغر بكثير، وهي تهدف إلى إظهار أن أي عدوان قد يهدد بإشعال فتيل صراع مع أقوى القوى العسكرية لحلف الناتو.

العالم على نطاق أوسع ومخاطر النهج الأحادي:

إن تأثير المملكة المتحدة خارج المحيط الأوروبي ينبغي أن يكون أسهل؛ للحفاظ عليه بدعم من الثقافة السياسية الأممية، وباستمرار المستويات عالية من الالتزام بالموارد ومقعدها الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفي الوقت الذي لا تزال تركز فيه السياسات الخارجية للدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي –مع استثناء فرنسا جزئياً– إلى حد كبير على المنطقة، فإن المملكة المتحدة تتبنى نظرة عالمية قوية وتحتفظ بشبكة دبلوماسية واسعة تدعمها موارد الدفاع والمعونة، في أجزاء كبيرة من جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا والخليج وجنوب آسيا ومنطقة آسيا –المحيط الهادئ (الباسفيك)–؛ ونتيجة لذلك فإن دور المملكة المتحدة بوصفها شريكاً ذا قيمة للولايات المتحدة من المرجح أن لا يتضرر نسبياً في أعقاب خروجها من الاتحاد الأوروبي مقارنة بدورها بوصفها طريقاً تسعى من خلاله الولايات المتحدة للتأثير في أوروبا والعكس بالعكس.

في الوقت الذي من المرجح أن تستمر فيه شهية المملكة المتحدة للقيام بدور نشط في عالم ما بعد الاتحاد الأوروبي، لكنها أيضاً ستكون تحت وطأة ضغط لتركيز هذه الطاقة على البلدان والمناطق والمحاور التي لديها فيها مصالح قوية أو حيث لديها ميزة نسبية واضحة قادرة على الاستجابة لمشكلة معينة.

إن النهج الأكثر استقلالية في السياسة الخارجية يمكن أن يقود إلى فرص جديدة فيما يخصُّ للمملكة المتحدة؛ من أجل ان تأخذ زمام المبادرة في الاستجابات الدولية على وفق المبادئ الأساسية –حقوق الإنسان على سبيل المثال–، أو الانتقال إلى الفراغات التي خلفها الشلل السياسي في القوى الكبرى الأخرى، فقد كان للتدخل في الحرب الأهلية في العام ٢٠٠٠ في سيراليون مثالٌ واضحٌ على كيفية محافظة المملكة المتحدة على قدراتها لقيادة النشاطات الدولية، في الوقت الذي يفتقر فيه آخرون –كالولايات المتحدة، وفرنسا– الرغبة من أجل القيام بذلك، وإذا ما قدمت الفرصة نفسها فيمكن لمزيدٍ من هذه النشاطات أن تساعد على استعادة المصداقية الدولية للسياسة الخارجية للمملكة المتحدة في أعقاب الخروج من الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك فإن الفرص لمثل هذا النشاط من المرجح أن تكون مقتصرةً على عدد قليل نسبياً من الحالات، من قبيل المستعمرات السابقة التي لا توجد فيها قوة كبرى أخرى تكون منافساً قوياً لها في المقالم الأول، وحيث تجد المملكة المتحدة نفسها تمتلك مصلحة اقتصادية أو أمنية محدودة نسبياً (كتعارضها مع الجانب الأخلاقي أو التأريخي).

بإزاء ذلك فإن محاولات اتباع موقف أكثر استقلالاً وحزماً في العلاقة مع الدول الأورآسية الكبرى

مثل روسيا والصين وإيران سيتعيّن عليها متابعتها بعناية، وبالتشاور الوثيق مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين، ومن المرجح أن تبحث القوى المعادية عن فرص لفصل المملكة المتحدة عن شركائها الأوربيين من قبيل استهدافها بتطبيق عقوبات دبلوماسية واقتصادية على سبيل المثال.

إن مخاطر الأحادية ستكون كبيرة بالنسبة للعمل العسكري بنحوٍ خاص، إذ إن معظم الشركاء والخصوم المحتملين في جنوب آسيا وشرقها يعملون على زيادة موازناتهم الدفاعية ويستثمرون بكثافة في القدرات التي تهدف إلى ردع بعضهم بعضاً من التدخل العسكري(٦).

إن الزخم الحالي الكامن وراء زيادة العلاقات العسكرية الثنائية للمملكة المتحدة مع دول الخليج واليابان يمكن أن ينمو في أعقاب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، لكن يجب أن تكون مقيدة بعناية من أجل الحد من المخاطر في أن المملكة المتحدة يمكن أن تكون منخرطة في صراعات في المستقبل من دون دعم الولايات المتحدة، وقد تكون هناك درجة من الحذر أيضاً تمارس في الحفاظ على حرية المملكة المتحدة للعمل فيما يتعلق بالحملات العسكرية الأمريكية المستقبلية.

إن احتمال العزلة الدبلوماسية في أوروبا قد يدفع الحكومة المستقبلية لوضع مزيد من التركيز على ضرورة الوقوف ''جنبا إلى جنب'' مع الولايات المتحدة في أي نزاع عسكري في المستقبل، ومع ذلك فإن التجارب المتعاقبة خلال العقود الماضية –كما بدا واضحاً في قرار غزو العراق لعام ٢٠٠٣– قد عززت الحاجة للحذر، وإن رئاسة ترامب ستزيد الرغبة في الحفاظ على الاستقلالية في الاستراتيجية.

نفوذ أم مصالح:

على مدى العقدين الماضيين توجه جانب كبير من جهد السياسية الخارجية للمملكة المتحدة صوب الأزمات الأمنية خارج الجوار الأوروبي ولاسيما في جنوب آسيا –كالباكستان، وأفغانستان–، وبلاد الشام والخليج –ولاسيما الشركاء من مجلس التعاون الخليجي، والعراق، ولبنان، والأردن–، وشرق أفريقيا –ولاسيما كينيا، والصومال، وجنوب، السودان)، فضلاً عن جنوب شرق آسيا –العمل بنحوٍ وثيق مع أستراليا، وسنغافورة، وماليزيا وبنحوٍ متزايد اليابان–.

إن الأهمية النسبية لتلك الالتزامات على نطاق أوسع يمكن أن تتزايد في حقبة ما بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبيأ حيث تسعى الحكومة لتطوير التزاماتها للسياسة الخارجية لـ''بريطانيا العالمية'' بوصفها جزءاً من إعادة توجيه أوسع بعيداً عن أوروبا.

مع ذلك هذا ربما لا يكون الوقت المناسب للقيام بمثل هذا التحول، فخلال أوج نشاطاها الدولي في العقد الذي تلا العام ١٩٩٧، كانت المملكة المتحدة تطمح إلى أن تكون ''قوة من أجل الخير''،

وأدت دوراً رئيساً في دعم الولايات المتحدة في حربي العراق وأفغانستان، وفي الوقت نفسه سعت إلى تحشيد المجتمع الدولي لدعم أهدافها الطموحة الحد من الفقر العالمي. تلك الأجندة كانت ممكنة؛ بسبب الموارد الإضافية التي وفرها النمو الاقتصادي السريع، وبفعل البيئة الأمنية المواتية نسبياً في أوروبا.

اليوم وعلى العكس من ذلك فإن المملكة المتحدة تكافح من أجل التعافي من الآثار المالية جراء الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨، والإصرار المتزايد من روسيا، إلى جانب الآثار الجانبية المتعددة الناجمة عن انهيار الدول العربية الرئيسة يعنيان أن التهديدات الأمنية للمملكة المتحدة من دول الجوار المباشر هي الآن اكثر أهمية من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب الباردة، وفي الوقت نفسه فإن انتخاب ترامب يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الضغط على الدول الأوروبية، بما في ذلك المملكة المتحدة من أجل الحصول على حصة اكبر من المسؤولية توفير أمنهم، وإذا ما استمرت هذه الاتجاهات فإن مصلحة المملكة المتحدة في الأمن الأوروبي يمكن أن تنمو حتى لو كان من المرجح أن تنحسر قدرتها على التأثير في شكل الحلول الجماعية، وسيتعين على المملكة المتحدة أن تحقق الموازنة بين رغبتها في استخدام خروجها من الاتحاد الأوروبي بوصفه فرصة لتعميق نفوذها كونها قوة عالمية، وبين استمرار مصلحتها في الأمن والاستقرار في أوروبا.

مستقبل مجهول:

بحلول عام٢٠١٩ على أبعد تقدير، هناك احتمال كبير أن المملكة المتحدة لن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي، وأن ثمن مزيدٍ من السيطرة الوطنية على أدوات السياسة الخارجية –على سبيل المثال فيما يتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية– سيكون بشكل انحسار كبير في التأثير على السياسات الخارجية الأوروبية المشتركة.

إن مغادرة المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي سيعمق النمط الأخير صوب سياسة أمنية تركز على المصلحة الوطنية، والأثر التراكمي سيكون سياسة خارجية وأمنية تختلف جذرياً في التركيز مما كان عليه الأمر في أوج النزعة الدولية لبلير/براون في العقد الذي تلا العام ١٩٩٧.

إن انتخاب ترامب –على أساس البرنامج الانتخابي ''أمريكا أولاً''– يمكن أن يشجع هذه النمط؛ ليلقي مزيداً من الشكوك بشأن ما إذا كان النظام المؤسسي الغربي في حقبة ما بعد عام ١٩٤٥ سيبقى قائماً، واذا ما سعى –أي ترامب– إلى تنفيذ البرنامج القومي الذي انتخب على أساسه فإنه ربما يساعد في جعل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي أقرب إلى سياسة الدفاعية، وإن كان ذلك على أساس ثنائي. بل قد يصل الأمر إلى رغبة البريطانيين لمناقشة قضايا الدفاع مع الاتحاد الأوروبي إلى حد أكبر بكثير مما

كان عليه استعدادها حينما كانت عضواً فيه.

ويتوقف الكثير من هذا على استجابة روسيا للصدمات المزدوجة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وإذا ما كانت هناك جهود مضاعفة من اجل إعادة تأسيس مجال النفوذ على حدودها الغربية، فهي ربما تكون كجزء من صفقة أوسع مع الرئيس ترامب فوق رؤوس الحلفاء فإن الضغط على الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لتعميق تعاونهما الدفاعي سيكون كبيراً، واحتمال أن يبدد أي نية للاتحاد الأوروبي لمعاقبة المملكة المتحدة اقتصادياً لخروجها منه.

رابط الدراسة:

https://rusi.org/sites/default/files/201701_bp_uk_ foreign_and_security_ policy_ after_brexit.pdf

* هي المادة التي تحدد سبل انسحاب إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل طوعي ومن طرف واحد على وفق المتطلبات الدستورية الخاصة بها. (المترجم).

(١) تيريزا ماي، خطاب رئيسة الوزراء إلى اللورد مايور بانكوت، جولدهول، لندن، ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٦.

(٢) غاري جيبون، ميركل إلى ماي حول مفاوضات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي: نين دانك، قناة ٤ الإخبارية، ٢٩ تشرين الثاني في عام ٢٠١٦ أفاد جيبون بأن المسؤولين في الحكومة البريطانية في سياق التداول بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي قد أشاروا إلى قدرات بريطانيا ومهاراتها في قضايا الدفاع والاستخبارات بوصفها ''فائض أمن''، وجادل أيضاً معهد الحكومة بالقول: ''إذا ما تبنّت الولايات المتحدة موقفاً اكثر عزلة حينها سيكون التعاون الأمني الجاري مع المملكة المتحدة أكثر قيمة؛ هذا يمكن أن يقوي موقف المملكة المتحدة التفاوضي في محادثات خروجها من الاتحاد الأوروبي، طالما يمكنها أن تستخدم الوعد بالتعاون الجاري حول التدابير الأمنية لاستخراج اتفاق من الاتحاد الأوروبي أكثر ملائمة. ينظر: روبين مونرو، ماذا سيعني للرئيس ترامب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي؟، معهد الحكومة، ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٦.

(٣) استناداً إلى المستويات المتوقعة الجارية من صافي المساهمة في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩. ينظر: ماثيو كيب، ''موازنة الاتحاد الأوروبي ومساهمة المملكة المتحدة''، مكتبة مجلس العموم، ملخص ورقة ٠٦٤٥٥، ١ تشرين الثاني ٢٠١٦، ص: ٨.

(٤) وزارة الدفاع، المملكة المتحدة تصعد من تدابيرها من أجل طمأنة الحلفاء الأوروبيين، ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٦.

(٥) الكتائب في لاتفيا وليتوانيا وبولندا ستكون بقيادة دول من غير الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (كندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، مع قيادة دولة واحدة عضو في الاتحاد الأوروبي (ألمانيا).

(٦) بلغ إجمالي الإنفاق الدفاعي ٣٤٤ مليار دولار في العام٢٠١٤ ، وازداد بنسبة ٪١٦ من حيث القيمة الحقيقية بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤. ينظر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، التوازن العسكري ١١ شباط ٢٠١٥، ص: ٢١٠.

أوروبا بعد الخروج البريطاني (الاتحاد الأقل مثالية)

ماتياس ماتيس*

٢٠١٧/٢/٤

تسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بأسوأ أزمة سياسية يمرُّ بها الاتحاد منذ أي وقت مضى، إذ منذ بداية الخمسينيات توسع الاتحاد بنحوٍ مطرد، ولكن في الثالث والعشرين من حزيران تجاهل ٥٢٪ من الناخبين البريطانيين تحذيرات الخبراء حول الكارثة الاقتصادية وفضلوا الخروج من الاتحاد الأوروبي، وفي المؤتمر السنوي لحزب المحافظين البريطانيين في شهر تشرين الأول، قدمت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي وعوداً بتفعيل المادة ٥٠ ببدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وتحديد مهلة عامين لمغادرة الاتحاد الأوروبي بحلول شهر آذار من عام ٢٠١٧. ونظراً لعزمها في استعادة السيطرة على الهجرة ورغبة زعماء الاتحاد الأوروبي في جعل المملكة المتحدة مثالاً سيئاً لما يسمى بالخروج البريطاني الصعب –مغادرة السوق والاتحاد الكمركي الموحد– أصبح ذلك أمراً مرجحاً بنحوٍ متزايد، فهذا الأمر يجب أن يضع حداً للفكرة المهيمنة في أن التكامل الأوروبي هو عملية لا رجعة فيها.

حينما تغادر المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي فمن شبه المؤكد أن الاتحاد سيفقد أكبر قواتها العسكرية، وأحد العضوين اللذين يمتلكان أسلحة نووية، وأحد العضوين ذا العضوية الدائمة في مجلس الأمن للأمم المتحدة، وثاني أكبر اقتصاد الذي يمثل ١٨٪ من إجمالي الناتج المحلي و١٣٪ من سكانها، ومركزه المالي العالمي، وستخسر المملكة المتحدة أكثر من ذلك بالتأكيد، إذ إن ٤٤٪ من الصادرات البريطانية تذهب إلى دول الاتحاد الأوروبي بينما ٨٪ فقط من صادرات الاتحاد الأوروبي تتوجه إلى المملكة المتحدة، وستضطر المملكة المتحدة بقبول عروض لا تناسبها حينما تتفاوض على الصفقات التجارية والاستثمارية في المستقبل، فضلاً عن فقدان حق المواطنين البريطانيين في الدراسة، والعيش والعمل والتقاعد في دول الاتحاد الأوروبي، وما هو أكثر من ذلك أن عملية مغادرة المملكة المتحدة من الاتحاد الذي استمر ٤٤ عاماً سوف تستهلك الموارد البشرية والمالية بنحوٍ كبير، ولكن الشعب البريطاني قد اتخذوا قرارهم، وسيكون من الصعب –إن لم يكن من المستحيل– تغيير ذلك القرار.

أمّا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن توقيت الخروج البريطاني لا يمكن أن يكون أسوأ من ذلك، فبعد أن تعرضت منطقة اليورو لأزمة الديون لأكثر من سبع سنوات، كانت الاقتصادات الأوروبية لا تزال هشة، وأن اثنتين

* هو أستاذ مساعد في الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة.

من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي –المجر وبولندا– تتجهان بنحو سريع للديمقراطية غير الليبرالية.

كشفت أزمة اللاجئين عن انقسامات عميقة بين دول الاتحاد بشأن الهجرة، ويبدو أن الأزمات في أوروبا لا تنتهي، فقد حظيت الأحزاب المناهضة للمؤسسة –سواء الأحزاب اليمينية أم اليسارية– التي شككت في أهمية الاتحاد الأوروبي بشعبية كبيرة، وذلك على حساب الأحزاب المسيحية الديمقراطية والأحزاب الاجتماعية الديمقراطية، الذين لم يترددوا في دعم استمرارية الاتحاد الأوروبي.

في معاهدة روما عام ١٩٥٧ –التي أسست للاتحاد الأوروبي– اعتقد زعماء أوروبا بأن هذه الاتفاقية ستوثق العلاقات بين شعوب أوروبا بنحوٍ أكبر منذ أي وقت مضى بعد مرور ستة عقود، وبدا وكأن هذا الاعتقاد قد عفى عليه الزمن.

تعزى جذور الأزمة الحالية في الاتحاد الأوروبي إلى فترة الثمانينيات، إذ في العقود الأربعة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، رأى قادة مشروع الاتحاد الأوروبي أنها وسيلة لاستعادة الشرعية السياسية للدول التي مزقتها الحرب، ففي الثمانينيات كان لدى النخب في أوروبا هدفاً أسمى هو صياغة النظام الإقليمي الاقتصادي الذي يتجاوز الحدود الوطنية، والذي سيتيح للقوة التكنوقراطية المستنيرة بالسيادة.

إن إنشاء سوق موحدة في عام ١٩٨٦، ومن ثم إدخال العملة الموحدة بعد عقد من الزمن قد بشر بعهد جديد وعظيم للنمو الاقتصادي والتكامل السياسي.

زرعت تلك الإجراءات بذور الأزمة الحالية في أوروبا، إذ فشل القادة الأوروبيون بإنشاء المؤسسات الضرورية التي تجعل كلاً من السوق والعملة الموحدة تعملان بنحوٍ صحيح، وأنشأوا اتحاداً نقدياً بين الدول دون وجود اتحاد مالي وضريبي؛ مما أدى إلى الانهيار المالي لدول مثل اليونان وإيطاليا بعد كساد عام ٢٠٠٨. في يومنا هذا يعد اقتصاد اليونان أصغر بنسبة ٢٦٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧، ولا تزال غارقة في الديون، وقد وصلت نسبة بطالة الشباب إلى أقل بقليل من ٥٠٪. أمّا في إسبانيا فتصل نسبة بطالة الشباب إلى أكثر من ٤٥٪، وحوالي ٤٠٪ في إيطاليا. افترض زعماء أوروبا بنحو دائم أن الأزمات من شأنها أن تؤدي في المستقبل إلى وجود تكامل أكبر بين الدول الأوروبية، ولكن الأزمة الاقتصادية تليها أزمة سياسية مستمرة بشأن الهجرة أديا إلى وصول الاتحاد الأوروبي إلى حافة التفكك.

إذا أراد الاتحاد الأوروبي الاستمرار بالبقاء على قيد الحياة، فيجب عليه استعادة التقسيم الأصلي للعمل بين العواصم الأوروبية وبروكسل، حيث احتفظت الحكومات الوطنية بحرية التصرف في المجالات الرئيسية للسياسة الاقتصادية، مثل القدرة على تقديم الحوافز المالية، والدفاع عن الشركات الوطنية المتفوقة.

إن الاتحاد القومي وجد ليبقى، والسياسات الوطنية لا تزال لديها الشرعية الديمقراطية التي هي أكبر بكثير من تلك التي يفرضها التكنوقراط في بروكسل أو فرانكفورت، ويتعين على الاتحاد الأوروبي إعطاء الحكومات الوطنية في أوروبا حرية التصرف بنحوٍ أكبر.

من الرماد:

إن مؤسسي الاتحاد الأوروبي حزينون لمعرفة ما أصبح عليه حال الاتحاد الآن، كما أكّد المؤرخ البريطاني آلان ميلوورد في كتابه عام ١٩٩٢ "The European Rescue of the Nation-State". أنشأت النخب الحاكمة في أوروبا في الخمسينيات السوق الأوروبية المشتركة (EEC)، ولم تنشأها لبناء قوة تتجاوز الحدود الوطنية ولكن لإعادة تأهيل النظام في الدول الأوروبية بعد أهوال الحرب العالمية الثانية، إذ أدركوا أنهم إذا أرادوا استمرارية بلدانهم فيجب أن يكون هناك قدر من التنسيق القاري للمساعدة في توفير الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

قال ميلوورد إن زيادة التعاون الأوروبي يتطلب بعض التنازلات في السيادة، ولكن ليس باستبدال الدول الاعضاء في الاتحاد مع شكل جديد من أشكال الحكم التي تتجاوز الحدود الوطنية، بل تم إنشاء السوق الأوروبية المشتركة (EEC) تماشياً مع فكرة "الليبرالية غير المتجزئة": إذ تم الإجماع ما بعد الحرب أن الدول ذات السيادة سوف تتحرر اقتصاداتها تدريجياً ولكن مع الحفاظ على حرية التصرف حول السياسات الاقتصادية للتعامل مع الأزمات المحلية.

ترك الآباء المؤسسون للسوق الأوروبية المشتركة (EEC) معظم القوى السياسية والاقتصادية تحت سيطرة الحكومات الوطنية، ومنحوا مهمة تنسيق إنتاج الفحم والصلب والدعم الزراعي والبحوث النووية فضلاً عن العلاقات التجارية الداخلية والسياسات الاقتصادية الخارجية المشتركة تحت سيطرة السوق الأوروبية المشتركة (EEC).

كانت نتائج الاتحاد الأوروبي في العقود الثلاثة الأولى تبشر بالخير من طريق السلام والاستقرار والازدهار وتعزيز زيادة التجارة، في بداية التسعينيات، وحينما نشر ميلوورد كتابه وصل الاتحاد الأوروبي إلى ذروة نجاحه، ففي عام ١٩٩١ وعلى وفق استطلاعات يوروباروميتر (Eurobarometer) فإن حوالي ٧١٪ من مواطني الاتحاد الأوروبي رأوا أن عضوية بلادهم في الاتحاد هو "شيء جيد"، في حين أن ٧٪ فقط اعتقدوا أنه كان "سيّئاً".

في منتصف الثمانينيات، بدأت النخب في أوروبا بتحويل طبيعة المشروع السياسي الأوروبي بقيادة جاك ديلور -رئيس المفوضية الأوروبية- وبدعم من الرئيس الفرنسي -فرانسوا ميتران- والمستشار الألماني -هيلموت كول- بإنشاء أنموذج جديد للحكم خارج الحدود الوطنية، بدلاً من استخدام الاتحاد الأوروبي لتعزيز النظام القديم

للقارة الأوروبية في توحيد دولها.

إن الأحكام الصادرة عن الاتحاد الأوروبي لها الأسبقية على التقديرات السياسية الوطنية، وأدى التكامل الاقتصادي بين الدول الأوروبية إلى عرقلة السياسة الديمقراطية المحلية. إن رؤية الفيدرالية الخاصة بجاك ديلور تتطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التخلي عن السيادة، وإضعاف الروابط المتميزة التي كانت تجمع بين الحكومات الوطنية وشعوبها بنحوٍ تدريجي؛ وبالتالي فإن العضوية في الاتحاد الأوروبي لم يعد ينطوي على تفعيل مبدأ (الدولة القومية) بل تقييد سيادة الدول الأعضاء.

التجربة العظيمة:

كانت أول نقطة تحوّل في مسار المشروع السياسي الأوروبي في عام ١٩٨٦، حينما اتحد الاشتراكيون الفرنسيون مثل ديلور وميتران مع المحافظين مثل كول ورئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر في التوقيع على القانون الأوروبي الموحد (SEA). ويُعَدُّ القانون الأوروبي الموحد ردة فعل على (Eurosclerosis) -تَشَنُّج أسواق العملة بسبب انعدام السيولة أو الذعر المالي- في السبعينيات والثمانينيات؛ نتيجة النمو المنخفض الذي طال أمده، واضطرابات العمالة، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، أنشأت معاهدة روما السوق المشتركة وتضمنت على ''الحريات الأربع'' في القانون الأوروبي: حرية تنقل الأفراد، والخدمات، والبضائع، ورؤوس الأموال، إلّا أن الأنظمة الوطنية التي لا تُعَدُّ ولا تحصى لا تزال تقيد التجارة عبر الحدود، وجادل صانعو السياسة الأوروبيون أنه للهروب من الركود الاقتصادي يجب رفع القيود وتحرير التجارة، وبالفعل -بحلول عام ١٩٩٢- أصبحت السوق الأوروبية المشتركة سوقاً واحداً أصيلاً.

جذور الأزمة الحالية للاتحاد الأوروبي يمكن أن تعزى إلى فترة الثمانينيات:

كما حذّر عالم الاجتماع الاقتصادي المجَري -كارل بولاني- في منتصف القرن العشرين، بأن هناك أمراً غير مألوف حول إنشاء السوق المشتركة، إذ إنها تتطلب قوانين كبرى تصدر من سلطة الدولة، وذلك أن الأنشطة التي كانت ''مضمنة'' في العلاقات الاجتماعية والسياسية المحلية ستصبح من السلع القابلة للتداول بين جهات مجهولة، ويجب على عملية التبادل أن ''تنتزع'' من سياقها الاجتماعي لتصبح صفقات في السوق، كان القانون الأوروبي الموحد من العمليات الكبرى في انتزاع أسواق البلدان من الحماية والقوانين والتقاليد الوطنية.

كان القانون الأوروبي الموحد (SEA) طموحاً للغاية، إذ كانت معظم البلدان الأوروبية تطلب من شعوبها الحصول على التراخيص الوطنية حينما يقدمون الخدمات كتصميم المنازل، أو إجراء العمليات الجراحية، أو تقديم المشورة المالية، وكانت العديد من الحكومات لا تزال تراقب وتحد من رأس المال والتدفقات المالية من وإلى السلطات القضائية الوطنية، وكانت جميع أنواع القيود غير الجمركية مثل: الصحة الوطنية، والسلامة والمعايير البيئية لا تزال

تقيد التجارة الدولية للسلع، ولكن بعد القانون الأوروبي الموحد (SEA)، أصبح بإمكان المواطنين الأوروبيين التنقل بسهولة بين أسواق العمل الوطنية، وأصبحت رؤوس الأموال تتدفق بحرية عبر الحدود الأوروبية، وأصبح بإمكان طيار برتغالي أن يقود طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية، وبإمكان بنك بلجيكي أن يستثمر في اليونان، وبإمكان سائق ألماني شراء سيارة اللامبورغيني الإيطالية دون الحاجة إلى القلق فيما إذا كان ينطبق عليها المعايير التقنية والسلامة في ألمانيا، إلّا أن السوق الموحدة لم تكن مكتملة بالكامل، لافتقارها للنظام الموحد للإشراف على أكثر البنوك أهمية في أوروبا كما افتقرت لآليات التحذير من الانقطاع المفاجئ لتدفقات رأس المال.

لاحظ علماء السياسية –ليف هوفمان وكريج بارسونز– أنه في كثير من الحالات، كان لدى السوق الموحدة في الولايات المتحدة الأمريكية أنظمة أكثر من نظيرتها في أوروبا، وفيما يتعلق بالمشتريات العامة –مثلاً– تعطي ولاية كاليفورنيا أو مدينة شيكاغو الأفضلية لمقدمي الخدمة المحليين، في حين أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ليس بإمكانهم تفضيل الشركات الوطنية، وأن عملية تنظيم سير الخدمات في الولايات المتحدة يحدث في الولاية نفسها وليس على المستوى الاتحادي، –فمثلاً– يجب على مصفف الشعر المرخّص الذي ينتقل من ولاية أوهايو إلى ولاية بنسلفانيا أن يخضع لـ(٢١٠٠) ساعة تدريبية، واجتياز امتحان عملي ونظري للحصول على ترخيص جديد، بينما بإمكان مصفف الشعر من برلين إنشاء محل للحلاقة في باريس في اليوم التالي من سفره، ولكن تجربة الاتحاد الأوروبي في خلق سوق حرة حقيقية قد حدثت بعد دفع الثمن.

وداعاً للاتحاد الأوروبي: تيريزا ماي في قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل، تشرين الأول ٢٠١٦.

إن ازدياد المنافسة في السوق التي أدخلها القانون الأوروبي الموحد قد جلب منافع واسعة النطاق، ولكنه أيضاً تسبب بوجود الفائزين والخاسرين، إذ يواجه المنتجون المحليون ومزودو الخدمات في فرنسا أو المملكة المتحدة منافسة قوية من الشركات المصنعة للمنتجات السلوفاكية، والسباكين البولنديين، والمقاولين الرومانيين الأرخص

سعراً، ففي سنوات الازدهار حصدت الاقتصادات أوروبية ثروة كافية لتعويض الخاسرين، ومع ركود الاقتصاد، بدأت مجاميع واسعة من الناخبين الوطنيين بالمطالبة بمزيد من الحماية من السوق التي بناها الاتحاد الأوروبي.

بسبب قيام القانون الأوروبي الموحد (SEA) باقتلاع الأسواق الأوروبية من السياسة الديمقراطية القائمة على الصعيد الوطني، والمؤسسات الاجتماعية، صبّت الحكومات الأوروبية جلّ اهتمامها بالتدخل في اقتصادات بلدانهم. وحدث هذا –إلى حد ما– بسبب العولمة التي انتشرت في كل مكان، إلا أن الدول الأوروبية قامت بمنح الأولوية للأسواق الدولية على سياساتها المحلية؛ ونتيجة لذلك، فقدوا السيطرة على اقتصاداتهم المحلية مقارنة مع نظرائهم الغربيين، ولأن الموافقة على الأنظمة المتعلقة بالسوق الموحدة التابعة للاتحاد الأوروبي لا تتطلب سوى الحصول على موافقة أغلبية الدول الأعضاء، بدلاً من الإجماع عليها ليصبح قانوناً، فإنها –في بعض الأحيان– تتعارض بنحوٍ مباشر مع المصالح الوطنية، فمثلاً في آب عام ٢٠١٦، أمر الاتحاد الأوروبي الحكومة الآيرلندية بجمع ١٤,٥ مليار دولار نتيجة للضرائب غير المدفوعة لشركة أبل، على الرغم من احتجاجات الحكومة الآيرلندية التي صرحت بأن الضرائب المنخفضة للشركات تُعد عنصراً رئيساً في أنموذجها الاقتصادي ومسألة أساسية ''للسيادة''.

الأزمة قادمة لا محالة:

يُعدُّ إصدار عملة اليورو الجديدة على وفق معاهدة ماستريخت في عام ١٩٩٢ خسارة كبيرة لسلطة الحكومات الوطنية في أوروبا، إذ اقترحت النُخَب في أوروبا عملة اليورو لأنها اعتقدت بأن السوق الموحدة ستعمل بنحوٍ سليم بوجود عملة واحدة، وقالت أيضاً إن البلدان الموحدة مثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سيستفيدون من عملية إنهاء تقلبات أسعار الصرف مع بعضها بعضاً، وحلمت هذه النخب بإصدار عملة مشتركة يمكن أن تتحدى التفوق العالمي للدولار الأمريكي.

إن تجربة الاتحاد الأوروبي في خلق سوق حرة حقيقية كان لها ثمن غالٍ:

إن عملة اليورو لم تمنح لديمقراطيات أوروبا أي حرية تذكر، إذ إن إدخال العملة الموحدة الجديدة والبنك المركزي الأوروبي –الذي لديه مهمة وحيدة وهي الحفاظ على استقرار الأسعار– قد منعتا الدول الأعضاء من مواصلة سياساتها النقدية، وكان لمتطلبات التقشف المالية –التي أصرت عليها ألمانيا– دور كبير في جعل عملية تحفيز النمو الاقتصادي صعباً على حكومات أوروبا من خلال زيادة الإنفاق خلال فترة الركود.

اهتم ميثاق الاستقرار والنمو عام ١٩٩٧ بحل مشكلة العجز العام المنخفض وانخفاض نسب الديون السيادية، ولكن الاسم الذي سمي به الميثاق يعد تسمية خاطئة، إذ قام الميثاق بتقويض الاستقرار الاجتماعي ولم يقم بأي تأثير يذكر فيما يتعلق بالنمو.

تعد ألمانيا المستفيد الأكبر من إصدار عملة اليورو؛ وذلك لأن قيمة العملة الألمانية لم يكن بإمكانها الارتفاع

مقارنة مع عملات شركائها التجاريين الأوروبيين، وتحفظت ألمانيا عن ذكر التكلفة الحقيقية لصادراتها؛ مما أدى إلى حدوث الفائض التجاري الهائل، لكن عملة اليورو كانت أمراً كارثياً بالنسبة لبقية أوروبا، واعتقد زعماء أوروبا أنه ليس من الحكمة إقامة اتحاد مالي وسياسي حقيقي لاستكمال الوحدة النقدية، إذ توقعوا أن ناخبيهم لن يقبلوا بذلك، وافترضوا أن الأزمات سوف تدفع الاتحاد الأوروبي نحو مزيدٍ من التكامل في المستقبل، وقد صرّح رومانو برودي –رئيس الوزراء السابق لإيطاليا ورئيس المفوضية الأوروبية– في عام ٢٠٠١ –عشية إطلاق عملة اليورو– بقوله: ''أنا واثق من أن عملة اليورو قد تضطرنا إلى تقديم مجموعة جديدة من أدوات السياسة الاقتصادية، وهو من المستحيل سياسياً أن يتم اقتراحها الآن، ولكن في يوم من الأيام سوف تكون هناك أزمة وسيتم تقديم أدوات السياسة الاقتصادية الجديدة''.

ولكن حينما حدثت الأزمة المالية، رفض البنك المركزي الأوروبي في بداية الأمر تخفيف السياسة النقدية بل قام برفع أسعار الفائدة، وفي الوقت نفسه، لم يكن بإمكان الحكومات الوطنية خفض قيمة عملاتها المرتبطة بالشركاء التجاريين الرئيسيين لتعزيز الصادرات، ولا إطلاق برامج التحفيز المالي، ولم يكن لديهم خيار سوى الرجوع لتدابير التقشف القاسية، وعلى المدى القصير، قامت ردة الفعل هذه بزيادة الأمر سوءاً، ومنذ ذلك الحين، أنشأ الاتحاد الأوروبي بعض الأدوات الجديدة –بما في ذلك الاتحاد المصرفي والاتفاق المالي الجديد– التي قامت بنقل مسؤولية الإشراف على أكبر البنوك في منطقة اليورو من أيدي السلطات الوطنية إلى البنك المركزي الأوروبي، ولكن فكرة التكامل الأوروبي ظلت نفسها لم تتغير وهي: (أنظمة تجاوز الحدود الوطنية، وتقدير أقل للسلطة المحلية)، على سبيل المثال، لا يمكن أن تتدخل الحكومة الألمانية لإنقاذ دويتشه بنك (Deutsche Bank)، الذي كان رمزاً للقوة المالية في ألمانيا، ولا يمكن للحكومة الإيطالية تشغيل العجوزات المالية الكبيرة لمواجهة النقص المزمن في النمو الاقتصادي.

أزمة التنقل داخل الاتحاد الأوروبي:

تتعلق هذه الأزمة بالهجرة التي تهدد بزوال الاتحاد، وكانت حرية تنقل الأفراد داخل سوق موحدة قضية سياسية غير مهمة، واعتبرها العديد على أنها فرصة للشباب للدراسة في الخارج من خلال برامج ايراسموس وسقراط التابعة للاتحاد الأوروب،ي وأن سهولة تنقل المتعلمين في الاتحاد الأوروبي تزيد من فرصة الحصول على الخبرة حين العمل في بلد أوروبي آخر، حتى السنوات الأُول من هذا القرن كانت مستويات الهجرة للاتحاد الأوروبي منخفضة جداً.

ولكن حينما توسّع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ لتشمل الدول الشيوعية السابقة في وسط وشرق أوروبا، بدأت الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي بالنمو، وقال الرئيس الأمريكي جورج بوش عام ١٩٨٩: إن توسيع الاتحاد الأوروبي من جهة الشرق خلق ''أوروبا موحدة وحرة''، ولكنه أيضاً جعل عضوية الاتحاد غير متكافئة اقتصادياً،

وحينما انضمت بولندا إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد حوالي ٦٦٠٠ دولار، وفي المملكة المتحدة بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٣٨٣٠٠ دولاراً، وشجعت هذه الاختلافات الكبيرة في مستويات الدخل الملايين من الأوروبيين الشرقيين للتوجه إلى غرب أوروبا.

بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٤ انتقل أكثر من مليوني شخص من بولندا إلى ألمانيا والمملكة المتحدة، وما يقرب من مليون آخرين انتقلوا من رومانيا إلى إيطاليا وأسبانيا، وقد تسبب هذا الانتقال بالضغط على الخدمات العامة وشبكات الأمن في البلدان المستقبلة لهم.

في عام ٢٠١٥ توجه أكثر من مليون مهاجر ولاجئ من أفغانستان، والعراق، وسوريا، وأفريقيا إلى أوروبا، ولم يكن هناك آلية للتعامل مع مثل هذه التحركات المفاجئة من الأفراد داخل الاتحاد الأوروبي، ولم يكن لدى الاتحاد أي سياسة تتعلق بالهجرة الخارجية المشتركة للمساعدة في استيعاب تدفق الأعداد الكبيرة من اللاجئين.

إن الحكومات الوطنية –المقيدة بأنظمة الاتحاد الأوروبي بشأن الإنفاق المالي وغير قادرة على الاتفاق على كيفية تقاسم الأعباء– قد عانت حين تعاملها مع هذا الوضع، ولا تزال أعداد الهجرة الشاملة منخفضة نسبياً، ومساهمة المهاجرين في البلدان المضيفة لهم تعد إيجابية في المقام الأول، ولكن يشعر العديد من المواطنين بأن حكوماتهم عاجزة وأن الاتحاد الأوروبي يفشل في تمثيل مصالحهم.

لا يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى أنظمة جديدة؛ بل هو بحاجة إلى القيادة السياسية:

قامت حكومات أوروبا الشرقية، مثل حكومة فيكتور أوربان في المجر والحكومة في بولندا بالدفاع بشراسة عن حقوق مواطنيها للعيش والعمل في الاتحاد الأوروبي في حين رُفِضَت طلبات الاتحاد الأوروبي باستقبال نسبة محددة من اللاجئين. العديد من الحكومات الأوروبية الغربية على استعداد بقبول نسبة من اللاجئين —على مضض– يحددها الاتحاد الأوروبي ولكنهم يشككون بطبيعة الهجرة المتزايدة وغير المحدودة داخل الاتحاد الأوروبي. إن المخاوف من الهجرة غير محدود من دول مثل تركيا –المرشحة للحصول عل عضوية في الاتحاد الأوروبي– أدت دوراً رئيساً في قرار المملكة المتحدة لترك الاتحاد الأوروبي، والرغبة في استعادة السيطرة على الهجرة إلى المملكة.

استعادة السيطرة:

إلى أين يتجه الاتحاد الأوروبي؟ بينما كانت المملكة المتحدة العضو الأكثر تردداً بنحوٍ دائم حيال مستقبل الاتحاد، إلّا أن العديد من الأشخاص المحبين لليورو يميلون بالقول: إن بروكسل ستدفع الاتحاد نحو مزيدٍ من التكامل، ولكن ذلك سيكون قراءة خاطئة للوضع الحالي في عواصم أوروبا، وعوضاً عن ذلك، ينبغي على قادة أوروبا العودة إلى الفكرة الأساسية لميلوورد بأن لم يؤسس الاتحاد للسيطرة على الدول الأوروبية بل لإنقاذهم من الحرب، ولا تزال

الحكومات الوطنية في أوروبا تمتلك الشرعية الديمقراطية، ولا يوجد هنالك حلول تكنوقراطية للمشكلات السياسية في أوروبا. يقول المؤرخ توني جودت في عام ١٩٩٦: ''لا أود أن أقول: إن المؤسسات الوطنية متفوقة على غيرها من المؤسسات''، وأضاف: ''لكن علينا أن ندرك واقع الأمم والدول، ونلاحظ الخطر –حين يتم إهمالها– حينما تصبح مورداً انتخابياً للقوميين الأكثر خبثاً''.

رئيس المفوضية الأوروبية –جان كلود يونكر– يرحب بنايجل فاريج –زعيم حزب استقلال المملكة المتحدة–، في مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل، بلجيكا، يونيو ٢٠١٦.

قام الاتحاد الأوروبي بسحب العديد من الأدوات السياسية من الحكومات الوطنية الأمر الذي أدى إلى تساؤل المواطنين عن غرض وجود حكوماتهم، وكما قال مارك بليت –الاقتصادي السياسي– عن مستقبل اليورو: ''دون تطوير العملية السياسية لتضمين شرعية المؤسسات الاقتصادية والمالية [في منطقة اليورو]، فإن مستقبل اليورو سيكون هشاً''.

إنّ استعادة النمو في منطقة اليورو، ومكافحة بطالة الشباب، وتشجيع الإصلاحات السياسية في الاتحاد الأوروبي –التي من شأنها أن ترجع بعض القوة الاقتصادية للدول الأعضاء– جميع تلك الأمور يجب أن يكون لها الأسبقية في معالجتها بدلاً من التطرق لحالة التقشف واعتماد الإصلاح الهيكلي الواحد لمعالجة جميع المشكلات.

يجب إضفاء الشرعية الديمقراطية للسياسات التوزيعية –التي تجعل بعض الجهات فائزة وبعضها الآخر خاسرة– من طريق الانتخابات الدورية؛ وبالتالي يجب أن تبقى حكراً تحت سيطرة الحكومات

الوطنية، وتشمل هذه السياسات تحديد الأولويات في الميزانية، وتحديد مدى كرم دولة الرفاه، وتنظيم أسواق العمل، والسيطرة على الهجرة، وتوجيه السياسة الصناعية.

إن السماح للدول بكسر قواعد السوق الموحدة والعملة الأوروبية الموحدة في بعض الأحيان من خلال السماح لهم مؤقتاً بحماية الصناعات الرئيسية ودعمها مالياً، أو وضع قوانين طارئة للهجرة تحت ظروف صارمة معينة من شأنها أن تمكّن النخب الوطنية بالتعامل مع مشكلات وطنية محددة، والاستجابة لمخاوف الناخبين المشروعة من خلال منحهم الخيار الديمقراطي حول السياسة.

ينبغي أن يركز الاتحاد الأوروبي على الأمور التي ليس باستطاعة الدول الأعضاء القيام بها بكفاءة والتي تخلق مكاسب متبادلة، مثلاً: التفاوض حول اتفاقيات التجارة الدولية، والإشراف على البنوك ذات الأهمية والمؤسسات المالية الأخرى، والاستجابة لظاهرة الاحتباس الحراري، وتنسيق السياسة الخارجية والأمن، ففي استطلاعات قام بها يوروباروميتر (Eurobarometer polls)، فإن حوالي ثلثي المواطنين الأوروبيين –ممن شملهم الاستطلاع– يدعمون باستمرار السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وبإمكان الحكومات الوطنية البدء بضم مواردهم العسكرية لإجراء حملات مشتركة لحفظ السلام وحماية حقوق الإنسان في الخارج.

لا يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى أنظمة جديدة، بل هو بحاجة إلى القيادة السياسية، فعلى ألمانيا التخلي عن معارضتها لسندات اليورو، أو لأدوات الدَين في منطقة اليورو المكفولة بنحوٍ مشترك، والتأمين على الودائع المشتركة، التي من شأنها أن توفر الاستقرار المالي على المدى الطويل في منطقة اليورو من طريق منع انتشار عدوى سوق السندات وإفلاس البنوك في المستقبل، ويجب على ألمانيا أيضاً التخفيف من إصرارها على القواعد المالية الصعبة للسماح لدول مثل إيطاليا والبرتغال بالمشاركة في تحفيز الطلب الكلي، ويجب أن تأخذ زمام المبادرة في وضع آليات جديدة لتعزيز التضامن داخل الاتحاد الأوروبي، مثل صندوق الهجرة المشترك لمساعدة اللاجئين، الذي يمكن أن يعوض الفارق في العجز المؤقت في التمويل المحلي ومساعدة دول الأعضاء بالمشاركة بنحوٍ فعال في رفع عبء توزيع المهاجرين الجدد في جميع أنحاء أوروبا.

يجب على ألمانيا احتضان دورها القيادي، فإذا تمكنت من التغلب على ضيق أفق توقعاتها والاعتراف بوجود فائدة لها على المدى البعيد بأن تكون القوة المهيمنة في أوروبا –ولا يختلف عن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية– فلا يوجد أي سبب لعدم ظهور الاتحاد الأوروبي بصورة أقوى من ذي قبل، وعلى قادة الدول الكبرى مثل: فرنسا، وإيطاليا، وبولندا، وإسبانيا، طمأنة برلين بأنهم ملتزمون بإصلاح اقتصادها بمجرد عودة النمو، والتعهد بأن يساهموا بنحو فعّال لضمان التكامل في الاتحاد الأوروبي، وأن يؤكدوا مرة أخرى أن المشروع الأوروبي هو من مصالحهم الوطنية؛ وبالنتيجة يحتاج

قادة أوروبا –جميعهم– إلى إعادة تأكيد الغرض من الاتحاد الأوروبي واستعادة السيطرة على عملية التكامل الأوروبي، فقد مضى ستون عاماً على التوقيع على معاهدة روما، وأوروبا بحاجة ماسة إلى صفقة جديدة كبرى أكثر مما مضى.

المصدر:

https://www.foreignaffairs.com/articles/europe/2016-12-12/europe-after-brexit

كيفية تعليم المواطنة في المدارس

مجلة الإيكونوميست

٢٠١٧/٢/٦

في العام ٢٠١٢، قال ديفيد سوتر أحد العاملين المتقاعدين من المحكمة العليا الأمريكية: إن أكبر تهديد للديمقراطية الأمريكية لا يتمثل بالغزو الأجنبي ولا بالانقلاب العسكري ولكن بالجهل حول الكيفية التي تعمل بها الحكومة، وذكر أن ''الشعب الجاهل لا يمكن أن يظل شعباً حراً'' مقتبساً من كلام توماس جيفرسون -الرئيس الثالث للولايات المتحدة- ''والديمقراطية لا يمكنها البقاء مع وجود كثير من الجهل''، إذ سيصبح الناس على استعداد لتسليم السلطة إلى رجل قوي يحمل وعوداً بحل جميع مشكلاتهم، ''وهذا هو السبب وراء سقوط الجمهورية الرومانية... وهذه هي الطريقة التي تموت فيها الديمقراطية، وإذا لم يتم فعل شيء لتحسين مستوى المعرفة المدنية، فيجب علينا أن نقلق.''

لقد كان سوتر يشير إلى دراسة مسح القيم العالمية -دراسة عالمية أُجريت من قبل مجموعة من علماء الاجتماع من أكثر من ١٠٠ دولة-، إذ وجدت الدراسة أن عدد من يعترض على الاستبداد من جيل الألفية الجديدة أقل بكثير من أعداد المعترضين من كبار السن، إذ وجدت الدراسة أن ١٩٪ فقط من جيل الألفية الجديدة في أمريكا و٣٦٪ في أوروبا يعتقدون أنه إذا ما كانت الحكومة عاجزة أو لا تقوم بعملها، فإن وقوع انقلاب عسكري أمر غير مشروع، ويعتقد ثلث العدد فقط أن الحقوق المدنية ''ضرورية للغاية'' للديمقراطية، إذ يتجاهل أكثر من ربع الشباب في الولايات المتحدة أهمية إجراء انتخابات حرة، ففي عام ١٩٩٥ اعتقد ١٦٪ فقط من الشباب الأميركي أن الديمقراطية نظام ''سيّئ''، وبحلول عام ٢٠١١ ارتفع هذا العدد ليصل إلى ما يقرب من ٢٥٪.

قد يعزى ذلك إلى أن الديمقراطيات طويلة الأمد قد أغفلت الحاجة إلى تفعيل اليقظة الدائمة، وبسبب القلق حول البطالة والمنافسة العالمية، ركزت الحكومات والمدارس على إعداد الشباب للعمل، وليس للمشاركة في العملية الديمقراطية، ولذلك قال وزير التعليم البريطاني في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ مايكل غوف: إن موضوع تعليم المواطنة ''موضوع زائف''، أما في الولايات المتحدة، فلم تعد المدارس مهتمة بإعداد هذا الموضوع، وحينما يتم تدريس الموضوع، فغالباً ما يتم الاهتمام به بنحوٍ ضئيل باعتبارها وسيلة لمواجهة التطرف أو تعزيز القيم الوطنية لدى المهاجرين الجدد، كما يقول بريوني هوسكينز من جامعة روهامبتون.

في بريطانيا، تم تفكيك منهج المواطنة الذي يعدُّ إيجابياً إلى حد المقدم من قبل حزب العمال في عام ٢٠٠٢، وهناك كثير من الحديث عن ''التعليم من أجل الشخصية''؛ وذلك بهدف تطوير ''المثابرة'' و''الصمود''، ولكن المنهج ليس شاملاً ولا فعّالاً جداً، يقول بن كسبي من جامعة لينكولن: إن هذا يعكس تركيز الحكومة على التلاميذ كعمال ومستهلكين في المستقبل، بدلاً من كونهم ناخبين.

في بولندا، أدّى التنقيح الأخير على منهج المواطنة وحذف الفصول التي تتحدث عن الكيفية التي يعمل بها الاتحاد الأوروبي، إلى التركيز على تشكيل الهوية البولندية، التي تكون فيها ''الدولة'' أكثر أهمية من ''المجتمع''، و''البولندي'' أقوى من ''المواطن''، هكذا تقول الدكتورة أليسيا بيسوكز من مركز تعليم المواطنة في وارسو.

أما في أمريكا، فلا تقوم دروس التربية المدنية بتغطية مواضيع الحياة في الدول غير الديمقراطية، إذ كانت المدارس تثقف الطلبة حول الحياة في الاتحاد السوفيتي، يقول ريتشارد كالنبرج من مؤسسة القرن الفكرية: هذا يركز على النظام الديمقراطية من خلال المقارنة مع الأنظمة الأخرى، ولكن حينما انتهت الحرب الباردة توقف هذا التعليم، وقال كالنبرج إنه يعتقد أن تراجع التأييد للقيم الديمقراطية هو نتيجة جزئية لهذا، إذ ''من السهل أن يكون الشخص متشككاً [حول قيمة الديمقراطية] حينما لا يعرف شيئاً عن النظم والقيم الأخرى''، فمن دون وجود ما يساعدهم على تقدير الفوائد والضمانات التي تظمنها الديمقراطية، قد يكون الشباب عرضة للأفكار العاطفية والخطب القومية النارية التي تتحدث عن الاستيلاء تجاه ''النخب'' في السلطة.

مختبرات للديمقراطية:

إن أفضل دروس التربية المدنية لا تقوم بنقل المعرفة حول كيفية عمل الحكومة فقط، لكنها تخلق بيئات يعتاد فيها التلاميذ على قيم الديمقراطية، مثل مناقشة القضايا المثيرة للجدل والاختلاف باحترام. قد يشعر الآباء بالقلق من أن المدارس تلقن أطفالهم، ويمكن للمعلمين أن يكونوا حذرين جداً حين القيام بذلك، ولكن المدارس أكثر تنوعاً فكرياً من العديد من البيئات الأخرى؛ مما يجعلها مثالية لاختبار هذه القيم.

يقول بيتر ليفين –من مركز المعلومات والأبحاث حول التعلم المدني والمشاركة في جامعة تافتس–: من المهم تجنب الدعاية، فقد تكون انتقادات التلاميذ لسياسة بلادهم وحكمهم شرعية تماماً، وقد تكون عدم ثقة أفراد بعض الأقليات تجاه أذرع الدولة (مثل الشرطة) مبررة، وإن تشجيعم في الفصول الدراسية على ذلك قد ينفرهم أكثر وأكثر، ومن الأفضل أن يتم الجمع بين الواقعية والمناقشات حول الخطوات العملية التي يمكن للتلاميذ اتخاذها لإحداث التغيير، ويقول ليفين: بدلا من مجرد تعليمهم حول قانون حقوق التصويت وقانون مارتن لوثر كينغ جونيور، يتم استخدام القصة وراء القوانين للتأكيد على أن الحركات الاجتماعية من قبل الناس العاديين يمكن أن تحدث فرقاً.

تسعى المدارس في بلدان الشمال الأوروبي إلى ضمان تطوير القيم الديمقراطية الحق عبر المناهج الدراسية من البداية، إذ يشارك الأطفال الصغار في اتخاذ القرارات المناسبة لفئاتهم العمرية: كاختيار اسم المجموعة أو ما الذي سيتم أكله على سبيل المثال، ومن المتوقع أن يساعد التلاميذ الأكبر سناً في تطوير سياسة المدرسة، إذ يتعلمون طرح القضايا، والتعامل مع الخسائر أمام الأغلبية، وأن لكل خيار–حتى وإن كان الامتناع عن التصويت– عواقب.

وتشير البحوث إلى أن هذه البرامج ذات جدوى، إذ من المرجح أن يشارك التلاميذ الذين اعتادوا على مناقشة الشؤون الراهنة في الأمور السياسية في مجتمعاتهم، والتصويت حينما يحق لهم ذلك، وتزيد برامج التربية المدنية من احتمال أن يتقبل التلاميذ الناس من مختلف الخلفيات، ففي النرويج يشارك ٩٥٪ من الطلبة الذين تتراوح أعمارهم ١٤ عاماً في انتخابات المدرسة –أكثر من أي بلد آخر– ويشارك العدد نفسه تقريباً في الأنشطة متعددة الثقافات خارج المدرسة.

حول البرنامج الجديد ''تعلم الديمقراطية في أوتويا'' –الجزيرة النرويجية– حيث قتل ٦٩ شخصاً على يد إرهابي يميني متطرف في عام ٢٠١١ إلى مركز للتعليم، فعلى مدى ثلاثة أيام يتعلم التلاميذ عن الهجوم، وكذلك التحديات التي تواجه القيم الديمقراطية وكيفية الرد عليها، والجزء الأكبر من هذا البرنامج تفاعلي؛ مما يدفع الطلبة للتفكير في القيم الديمقراطية والتعبير عن مواقفهم، ثم يقومون بتطوير دروس لمشاركتها مع أقرانهم في المدرسة، ويقول المشاركون إنها تجربة عاطفية؛ لأن معظم الضحايا من المراهقين.

المصدر:

http://www.economist.com/news/international/21716250-governments-are-failing-prepare-young-use-their-votes-well-how-teach

مساواة الجنسين في الموازنات الوطنية

مجلة الإيكونوميست

٢٠١٧/٣/٢

على غرار العديد من الحكومات في البلدان الغنية، تفتخر بريطانيا بانتهاجها سياسات تعزز من المساواة بين الجنسين، إلّا أنه وبحسب ادعاء مجموعة ميزانية المرأة (Women's Budget Group) –وهي مجموعة نسوية فكرية تقوم بالتدقيق في السياسة الاقتصادية البريطانية منذ عام ١٩٨٩– فإن المملكة المتحدة قد فشلت في تحقيق ادعائها بتعزيز المساواة بين الجنسين؛ فقد أشار تقرير نُشِر في عام ٢٠١٦ من دار مكتبة العموم –التي تقدم خدمة الأبحاث المحايدة– إلى أنه في عام ٢٠١٠ تحملت ١٥ امرأة تكلفة ٨٥٪ من مدخرات الخزينة بقيمة ٢٣ مليار باوند إسترليني (٢٩ مليار دولار أمريكي) من تدابير التقشف، بسبب تخفيض قيمة استحقاقات الرعاية الخاصة على وجه التحديد. أثرت تلك التخفيضات على النساء بنحوٍ غير متكافئ مع الرجال، ويعود ذلك لكونهن يكسبن رواتب أقل، وهنّ أكثر اعتماداً على الفوائد، ولأنهن قد يكنّ أمهات.

تقول ديان إلسون الرئيسة السابقة لمجموعة ميزانية المرأة: إن الحكومة لا تخطط للتمييز بين الجنسين، فهي عوضاً عن ذلك تنحاز إلى الجانب الذي يعود إليها بالمنفعة دون أن تكلف نفسها عناء تقييم تأثير سياساتها على النساء؛ فمن المفترض أن تكون الميزانيات الحكومية ''محايدة بين الجنسين'' إلّا أنها في الحقيقة ''تتجاهل تأثير سياساتها على الجنسين''. تعد السيدة أليسون إحدى مبتكري تقنية تدعى ''ميزانيات النوع الاجتماعي'' –وهي تقنية تستخدمها الحكومات لتحليل تأثير سياساتها المالية على الرجال والنساء–، تحدد ميزانيات النوع الاجتماعي السياسات ذات التأثير غير المتساوي على الجنسين، فضلاً عن دراسة الفرص الاقتصادية لإنفاق المال على مساعدة النساء اللاتي لهن عائد مرتفعاً اتبعت كل من السويد وكوريا الجنوبية هذه التقنية، في حين تم رفضها من قبل الحكومة البريطانية.

تعتقد السيدة أليسون وزملاؤها أنه ما أن يتم إيقاف الإنفاق العام فإن الفرص ستبرز على أرض الواقع؛ فإذا قامت الحكومة البريطانية بتحويل استثمار نسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي من قطاع البناء إلى قطاع الرعاية، فهذا من شأنه أن يخلق ١,٥ مليون فرصة عمل عوضاً من ٧٥٠ ألف فقط.

تعد العديد من الحكومات الإنفاقَ على البنية التحتية كنوع من الاستثمار، بينما ترى الإنفاق على البنية

التحتية الاجتماعية –رعاية الأطفال مثلاً– كتكلفة، إلّا أن مثل هذا الإنفاق يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو على حد سواء؛ يعود ذلك جزئياً إلى زيادة عدد النساء في القوة العاملة.

في البلدان الأكثر فقراً، كان التحيز أكثر وضوحاً، حينما بدأت أوغندا لأول مرة بالنظر من منظور النوع الاجتماعي في ميزانيتها، واكتشفت أن الإنفاق القليل على الزراعة كان يذهب لدعم المزارعات، على الرغم من أنهن عملن بنحوٍ أكبر من الرجال.

إنّ ما قد يبدو ببساطة ''تدخل الحركة النسوية'' في السياسة المالية فهناك موضوع مخفي يتعلق بالكفاءة. إذ ترى جانيت ستوتسكي –التي ترأست الدراسة الخاصة بصندوق النقد الدولي لهذه الجهود في جميع أنحاء العالم– أن ميزانية النوع الاجتماعي بين الجنسين تعد ميزانية جيدة؛ لأنه ليس عليك أن تكون من أنصار الحركة النسائية لترى أن الاستثمار في تعليم الفتيات أو في مشاركة القوى العاملة النسائية ستؤدي إلى ارتفاع العائد على الاستثمار.

إن مثل هذه النداءات التي تدعو لاتباع النهج النفعي لتمويل الوزارات قد تبدو وكأنها طريقة ''لتمكين المرأة''، فقد فشلت الوزارات في استعياب الكيفية التي تؤثر بها ميزانياتها على النساء والفتيات، وفي البلدان النامية –مثلاً– فإن الاستثمار في المياه النظيفة والكهرباء يخفف من الأعمال المنزلية؛ وبالتالي منح الأمهات الوقت الكافي لكسب المال وللفتيات بالذهاب إلى المدرسة، ولكن قطع التمويل بالاستثمار في تلك القطاعات قد يوفر المال على المدى القصير، ولكن حينما ينشغل وقت النساء في جلب المياه سيؤدي بلا شك إلى تعثر النمو.

هناك العديد من الأمثلة على هذه الفكرة في أرض الواقع ففي جمهورية رواندا –مثلاً– هدَفَ الإنفاق إلى إبقاء الفتيات في المدارس، من طريق توفير البنية الأساسية للصرف الصحي؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد الفتيات بالالتحاق في المدارس. أمّا في الهند، فكان أثر استخدام تقنية ميزانية النوع الاجتماعي أكبر في التحاق الفتيات بالمدارس من زيادة الدخل، في حين تراجع رعاية الأطفال في كوريا الجنوبية قد أجبر النساء على الاختيار بين العمل وأسرهم.

إن عوامل مثل انخفاض مشاركة القوى العاملة النسائية ومعدلات الخصوبة عند الإناث لها أثر كبير في أن تصبح الدولة أكبر سناً وأكثر شيخوخة.

ساعدت ميزانية النوع الاجتماعي الحكومة في تصميم برامج للحد من عبء الرعاية على النساء، وقد حضيت ميزانية النوع الاجتماعي بدعم المؤسسات المالية الدولية، إذ انتقدت السيدة أليسون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحيُّزهما، بحجة أن التقشف الذي فُرِض على البلدان التي تسعى للحصول على الأموال في الثمانينيات، والتي قد فرَضت أعباء كبيرة على النساء. أمّا الآن فيدعم البنك الدولي ميزانية النوع الاجتماعي، في حين لا يرى صندوق النقد الدولي أن من وظيفته تعزيز المساواة بين الجنسين، ولكن كريستين لاجارد –المديرة

الإدارية في صندوق النقد الدولي- تريد الآن أن تؤدي ميزانية النوع الاجتماعي دوراً في النصائح التي تعطى للبلدان الأعضاء.

إنَّ اللجوء إلى ميزانية النوع الاجتماعي في بعض البلدان لم يجرِ بنحوٍ جيد، إذ أثبتت بعض المبادرات أنها فاترة، وقصيرة الأجل، أو كانت ضحية لسياسة حزب ما. أدخلت مصر مفهوم ميزانية النوع الاجتمماعي في عام ٢٠٠٩، بتشجيع من الجهات المانحة الدولية؛ وحينما غادرت تلك الجهات تلاشى العمل بالميزانية. وكانت أستراليا أول دولة تستخدم ميزانيات النوع الاجتماعي، لكن الحكومة المحافظة اليوم اعتبرت أن الميزانية تحمل توجهات يسارية وتعادي برنامج التقشف مما أدى إلى التخلي عنها في عام ٢٠١٤، بعد عام من تولي الحكومة الجديدة للسلطة.

الالتزام بالقوانين القديمة:

أصدر العديد من البلدان الأخرى تصريحات حول المساواة بين الجنسين وبدأت العمل بجمع البيانات، ولكن دون أن تغيّر من مخصصات ميزانياتها؛ ويكمن ترددهم في القصور البيروقراطي والصعوبة الهائلة لعملية تتبع من يحصل على المال.

تعتمد السياسة المالية على اقتصاد السوق -التي تولد الأموال- وتتجاهل العمالة غير المأجورة للمرأة، والمسببات التي تحد من عملهم في اقتصاد السوق. وبدلاً من إعادة التفكير في النظام، تعتمد الحكومات على قوانين تكافؤ الفرص لخفض عدم المساواة على الرغم من أن ما يجري حقاً هو عكس ذلك، إذ ترى أليسون أن: "الجميع حريصون على تحقيق المساواة بين الجنسين فقط حينما يكون هناك تغييرات هامشية، وأن التغييرات الجذرية لطريقة التفكير في كيفية قيام النظام المالي بدعم المساواة بين الجنسين هي أكثر صعوبة".

المصدر:

http://www.economist.com/news/finance-and-economics/21717404-designing-fiscal-policies-support-gender-equality-good-growth-why

الثورة الفرنسية المقبلة: التصويت الذي قد يدمر الاتحاد الأوروبي

مجلة الإيكونوميست

٢٠١٧/٣/٩

مرّت عدة سنوات منذ آخر ثورة حدثت في فرنسا، أو حتى محاولة جادة في الإصلاح، وكانت السمة المميزة للبلد هي الركود السياسي والاقتصادي إذ لم يتغير شيء يذكر منذ عقود، على الرغم من تناوب السلطة بين الأحزاب اليسارية واليمينية.

تعد الانتخابات الرئاسية لهذا العام الأكثر إثارة في التأريخ الحديث –التي تبشر بحدوث ثورة كبيرة– إذ إن الأحزاب الاشتراكية والحزب الجمهوري، الذين تولوا السلطة منذ تأسيس الجمهورية الخامسة في عام ١٩٥٨، قد يتم القضاء عليها في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في الثالث والعشرين من شهر نيسان ٢٠١٧، وقد يُجبر الناخبون الفرنسيون على الاختيار بين اثنين من المرشحين المتمردين هما: مارين لوبان زعيمة الجبهة الوطنية، وإيمانويل ماكرون زعيم الحركة الليبرالية (إننا نتحرك En Marche) التي أسسها العام الماضي.

من الصعب أن تتم المبالغة بالآثار المترتبة على هذا التمرد، فهي أوضح مثال حتى الآن للاتجاه العالمي بأن الانقسام القديم بين اليسار واليمين قد أصبح أقل أهمية من الاتجاه الجديد بين المفتوحة والمحصنة، وسيكون للجهة الجديدة المنتخبة أصداء خارج الحدود الفرنسية التي قد تتسبب بتنشيط الاتحاد الأوروبي أو تدميره.

التعساء:

يكمن السبب المباشر وراء الثورة هو غضب الناخبين من عدم جدوى الطبقة الحاكمة؛ مما أدى إلى فقدان الرئيس الاشتراكي فرانسوا هولاند شعبيته لدى الناخبين، الأمر الذي دفعه لعدم ترشيح نفسه للانتخابات، في حين شهدت المعارضة الحالية –الحزب الجمهوري يمين الوسط– تلاشي فرصتها في الأول من شهر آذار حينما قام فرانسوا فيون –رئيس المعارضة– بالكشف عن تحقيق رسمي أجري معه بسبب دفعه مبلغاً مالياً يقدر بمليون يورو (١,٠٥ مليون دولار أمريكي) لزوجته وأولاده من المال العام عن وظائف وهمية، وعلى الرغم من تقديمه للوعود إلا أن فيون لم ينسحب من الانتخابات، وإن شهدت حظوظه تراجعاً بالفوز إلى حدٍ كبير.

توصلت إحدى استطلاعات الرأي التي أقيمت في العام الماضي إلى أن الفرنسيين هم الأكثر تشاؤماً في العالم، إذ كان رأي ٨١٪ من المشاركين بأن العالم يزداد سوءاً، في حين ٣٪ منهم رأوا أن العالم يتجه نحو مستقبل أفضل؛ وكان معظم ذلك التشاؤم حول الوضع الاقتصادي، إذ عانى الاقتصاد الفرنسي من فترة ركود طويلة فضلاً

عن أن ربع الشباب الفرنسي عاطلين عن العمل. أمّا أولئك الذين لديهم وظائف بالفعل، فهناك عدد قليل منهم من لديه وظيفة تشابه تلك التي تمتع بها آبائهم، وفي ظل ارتفاع الضرائب والأنظمة المتشددة غادر رجال الأعمال الفرنسيين إلى الخارج وفي كثير من الأحيان إلى لندن، إلّا أن الشعور بالضيق يتجاوز مستويات المعيشة الراكدة، فقد تسببت الهجمات الإرهابية المتكررة بتوتر أعصاب الفرنسيين، وأجبرتهم بالعيش في ظل حالة الطوارئ بنحوٍ دائم فضلاً عن تعمّق الخلافات الثقافية مع الجالية المسلمة في أوروبا.

تراكمت العديد من تلك المشكلات على مدى عقود طويلة، ولكن لم يتمكن حزب اليسار ولا اليمين على السيطرة عليها وإيجاد حلول لها، وكانت آخر محاولة جدّية في فرنسا للإصلاح الاقتصادي وإصلاح المعاشات والضمان الاجتماعي في منتصف التسعينيات في عهد الرئيس جاك شيراك، ومنذ ذلك الحين حاول القليل من الأشخاص إجراء إصلاحات جديدة؛ فقد قدم نيكولا ساركوزي وعوداً كثيرة حول الإصلاحات التي سيقوم بها في حملته الانتخابية، ولكن تم تقليص أجندته للإصلاحات الاقتصادية جراء الأزمة المالية التي حدثت في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وكانت بداية السيد هولاند كارثية للغاية، إذ قام بطرح فكرة رفع معدل الضريبة بنسبة ٧٥٪؛ الأمر الذي أدى إلى فقدان شعبيته داخل البلاد.

استفاد كل من السيد ماكرون والسيدة لوبان من هذا الإحباط لدى الناخبين الفرنسيين، لكنهما قدما تشخيصاً مختلفاً جذرياً عما تعانيه فرنسا ووسائل علاجية مختلفة جداً. تُلقي السيدة لوبان اللوم على القوى الخارجية وتقدم وعود بحماية الناخبين من طريق زيادة الرفاهية الاجتماعية.

قامت لوبان بإبعاد نفسها عن ماضي حزبها المناهض للسامية، وطردت والدها من الحزب الذي أسسه، وبالمقابل فهي تناشد أولئك الذين يريدون الانغلاق عن بقية العالم، إذ تشجب العولمة وتعدها تهديداً لفرص العمل الفرنسية وترى أن الإسلاميين محرضون للإرهاب الذين يمنعون ارتداء التنورة القصيرة في الأماكن العامة، فمن وجهة نظر السيدة لوبان فإن الاتحاد الأوروبي هو ''وحش مناهض للديمقراطية''، وهي تتعهد بإغلاق المساجد المتطرفة، وإيقاف تدفق المهاجرين بنسبة كبيرة، والحد من التجارة الخارجية، ومبادلة عملة اليورو بالفرنك الفرنسي فضلاً عن إجراء استفتاء حول مغادرة الاتحاد الأوروبي.

إن آراء السيد ماكرون مختلفة تماماً عن السيدة لوبان، فهو يعتقد بأن مزيداً من الانفتاح من شأنه أن يجعل فرنسا أقوى، وهو مؤيد بقوة للتجارة، والمنافسة، والهجرة، واستمرارية الاتحاد الأوروبي، وهو من أنصار التغيير الثقافي، ويعتقد أن الطريقة الفضلى لزيادة نسبة عمل الفرنسيين هو من طريق الحد من تدابير الحماية العمالية البطيئة، فعلى الرغم من عدم امتلاكه لسياسات دقيقة إلّا أن السيد ماكرون يصف نفسه بأنه ثوري ومؤيد للعولمة.

حينما ننظر نظرة عن كثب فسنرى أن المرشحين لا يعدان مقنعين بنحوٍ كافٍ؛ إذ قضت السيدة لوبان

حياتها في السياسة، وكان نجاحها بجعل حزبها المتطرف مقبول اجتماعياً، في حين أن السيد ماكرون كان وزير الاقتصاد في عهد السيد فيون، وبرنامجه الليبرالي من المحتمل أن يكون أقل فعاليةً من برنامج السيد فيون، الذي وعد بخفض الرواتب الحكومية الخاصة بـ ٥٠٠ ألف عامل، وسيكون من الصعب على كلا المرشحين تطبيق جداول أعمالهما؛ فالسيدة لوبان إن استطاعت الفوز في الانتخابات فإن حزبها لن يحصل على أغلبية المقاعد في المجلس الوطني. وبالمقابل فإن السيد ماكرون بالكاد لديه سيكون حزب.

فرنسا المتاحة للجميع أم فرنسا المحصنة؟

على الرغم من كل ما تقدم فإن كلا المرشحين يشكلان رفضاً للوضع الراهن في فرنسا؛ فانتصار السيد ماكرون يعد دليلاً على أن الليبرالية لا تزال تجتذب الأوروبيين، وإذا ما فازت السيدة لوبان فإن فرنسا ستصبح أكثر فقراً، وأكثر انعزاليةً وأكثر عدوانيةً؛ فإذا قامت بسحب فرنسا من منطقة اليورو، فهذا سيؤدي إلى خلق أزمة مالية وسيدمر الاتحاد الذي سعى إلى نشر السلام والرخاء في أوروبا منذ ستة عقود، وهو أمر سيسعد فلاديمير بوتين كثيراً، ولعله ليس من قبيل المصادفة أن حزب السيدة لوبان قد حصل على قرض ضخم من أحد البنوك الروسية بينما عانت منظمة السيد ماكرون لأكثر من ٤٠٠٠ هجمة قرصنة.

من المقرر أن تجري الانتخابات الرئاسية بعد شهرين تقريباً، ويبدو أن السيدة لوبان من غير المرجح أن تفوز بالرئاسة، إذ تظهر استطلاعات الرأي فوزها في الجولة الأولى وخسارتها في الجولة الثانية، إلّا أن هذه الانتخابات غير عادية، أي شيء يمكن أن يحدث، إذ فاجأت فرنسا العالم من قبل وبإمكانها القيام بذلك مرة أخرى.

المصدر:

http://www.economist.com/news/leaders/21717814-why-french-presidential-election-will-have-consequences-far-beyond-its-borders-vote

تأثير دول العالم على سياسات ترامب الخارجية

جاكسون ديل *

٢٠١٧/٣/١١

تصب الحكومات في جميع أنحاء العالم اهتمامها على الصراع الواضح في واشنطن حول السياسة الخارجية للرئيس ترامب، وتتساءل: هل ستهيمن القومية العرقية التي يدعو لها ستيفن بانون، أم السياسة المحافظة التقليدية التي يدعو لها نائب الرئيس مايك بنس؟ فمن السهولة إيجاد أدلة للجوء ترامب لكلا الجانبين في خطابه أمام الكونغرس الأسبوع الماضي، إذ قام بترديد ثناء بنس للحلف الاطلسي وفي الوقت نفسه أعلن –بطريقة مشابهة لبانون– قائلاً ''ليس من واجبي أن أمثل العالم''.

بدأ العالم يدرك أن المعركة لن تقتصر على واشنطن، إذ إن حلفاء الولايات المتحدة وخصومها قد يكون لهم دور كبير من أجل تشكيل الاتجاه الذي سيتبعه ترامب في غرفة العمليات في البيت الأبيض.

وبادئ ذي بدء، فإن أهداف بانون تكمن في أن الحرب الحضارية تعد وسيلة للنضال حول قضية ما؛ فالعراق –مثلاً– قد نجح في الحصول على إعفاء من مشروع ترامب الجديد في حظر الزوار من دول محددة ذات الأغلبية المسلمة. وعقب صدور الحظر الأول –وهو أمر من صنع بانون– صوّت مجلس النواب العراقي على فرض حظر مماثل على الأميركيين، في الوقت الذي قام به وكلاء إيران بطرد القوات الأمريكية التي تقاتل تنظيم داعش في العراق.

مما لا شك فيه أن وزير الدفاع الأمريكي جيم ماتيس قد بيّن لترامب الآثار المترتبة في ضم العراق مع اليمن والصومال والسودان الذي سيؤدي إلى إحباط الجهود الأمريكية في الحرب ضد داعش، ومنح إيران فوزاً على طبق من ذهب، إلّا أن أقوال الحكومة العراقية وأفعالها قد ساعدت بالتأكيد في ترجيح كفة الميزان إلى جانبها؛ فتلقت سياسة الولايات المتحدة –الخاصة ببانون التي تقوم على المواجهة بين الجهة ''اليهودية–المسيحية''، والأمريكية و''الإسلام الراديكالي''– ضربة كبيرة حينما رُفع الحظر عن العراق.

أمّا بالنسبة للمكسيك –التي عادةً ما تكون كبش فداء للظلم الاقتصادي الأمريكي ومكباً للأجانب غير المرغوب بهم– قد بيّنت أيضاً أن لديها وسائل للرد على قرارات ترامب، إذ باستطاعة حكومة إنريكه بينيا نييتو رفض استقبال المرحلين من أمريكا دون وجود دليل على جنسيتهم المكسيكية –الأمر الذي قد يُشغل محاكم الهجرة في الولايات المتحدة لعدة سنوات–؛ مما يؤدي إلى إبطاء عملية

* نائب رئيس تحرير صحيفة ''واشنطن بوست''

ترحيل الأفراد بنحوٍ كبير، أو أنها قد تتوقف عن التعاون في وقف التدفق عبر حدودها الجنوبية من أميركا الوسطى –التي تشكل جزءاً كبيراً من الهجرة غير الشرعية في الوقت الحالي؛ ونتيجة لذلك، قد يقوم ترامب بالحد من ''القومية الاقتصادية'' –الخاصة ببانون– ليتجنب الموجة الضخمة من الوافدين غير الشرعيين وعملية الترحيل الصعبة من الولايات المتحدة الأمريكية.

إن التأثير على سياسات ترامب الخارجية لن يكون فقط من قبل حلفاء أمريكا، إذ يفترض بانون أن العالم الجديد الذي يتم فيه عقد الأنظمة القومية الثنائية قد تُزيَّف هذه الأنظمة من قبل بلدان خارج نطاق الحلفاء التقليديين، بدءاً بروسيا تحت قيادة فلاديمير بوتين، ولكن ماذا لو ثبت أن بوتين غير قادر على الوفاء بالتحالف ضد ''الإسلام الراديكالي'' الذي تم تباحث حوله مطولاً؟ لكي يَنضَم بوتين مع ترامب في سوريا أو العراق، فإن عليه أن يقطع علاقته مع إيران –عدو ترامب– إلّا أن الميليشيات الإيرانية الشيعية هي التي تقوم بالدفاع عن القواعد السورية في روسيا، وهي التي تشتري الأسلحة الروسية بمليارات الدولارات؛ فلهذا لن يستطيع بوتين قطع علاقته مع طهران، ومن دون الشراكة الروسية فإن قطعة أخرى من مخطط بانون الجديد لسياسته الخارجية تتلاشى بعيداً.

تكمن نقطة التحول في سياسة الولايات المتحدة –وربما في تأريخ الغرب– من خلال الانتخابات هذا العام في أوروبا الغربية، مثل: هولندا، وفرنسا، وألمانيا، وربما إيطاليا، وسيكون حلفاء بانون الناخبين الذين ينادون بفرض حظر على الهجرة وتفكيك الاتحاد الأوروبي، وإذا ما فاز أحد منهم أو أكثر، فإن العالم الذي يسعى إليه بانون سيتحقق.

تشير جميع الاحتمالات إلى أن لا شيء من خطة بانون ستتحقق في الوقت الراهن؛ وذلك حينما حلّ السياسي جيرت وايلدر في المركز الثاني في استطلاعات الرأي حول الانتخابات التي أقيمت في هولندا، ويعتقد العديد بأنه لم يكن قادراً على تشكيل الحكومة حتى لو فاز بالانتخابات. أما في فرنسا فقد فازت مارين لوبان بالجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٢٣ نيسان للعام ٢٠١٦، ولكن أظهرت نتائج استطلاع الرأي الأسبوع الماضي أنها تراجعت للمركز الثاني أيضاً وراء إيمانويل ماكرون ''حزب الوسط الراديكالي'' الذي يصف نفسه مؤيداً للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي ألمانيا إذا ما خسرت أنجيلا ميركل المؤيدة للاتحاد الأوروبي في انتخابات الخريف، فإن الفوز سيكون من نصيب مارتن شولتز من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي اعتمد شعار معارض لترامب بنحوٍ صريح وهو: ''لنجعل أوروبا كبيرة مرة أخرى''.

قد يجد ترامب نفسه بحلول فصل الخريف مع اتحاد أوروبي متماسك وأكثر قوة، ومع روسيا غير المتعاونة، واستمرار الحرب مع تنظيم داعش الذي يتطلب مزيداً من التعاون مع العراق وغيرها من الدول

ذات الأغلبية المسلمة التي تم وضعها في قائمة الحظر. إن ذلك سيكون عالماً قد تنجح فيها سياسات مايك بنس الخارجية، غير أن الفوضى الرئاسية لدونالد ترامب تشير إلى أن بانون لا تزال لديه فرصة بالنجاح.

المصدر:

https://www.washingtonpost.com/opinions/global-opinions/how-the-rest-of-the-world-could-shape-trumps-foreign-policy/2017/03/05/4334333e-ff70-11e6-8ebe-6e0dbe4f2bca_story.html?hpid=hp_no-name_opinion-card-f%3Ahomepage%2Fstory&utm_term=.9654d4f798ff

يعتقد ترامب أن بإمكانه التعاون مع دول الخليج

آرون ميلر * - ريتشارد سكولسكي **

٢٠١٧/٣/١١

من بين جميع أوهام السياسة الخارجية لدى إدارة ترامب الحالية هي محاولة جذب دول الخليج والدول العربية ذات الأغلبية السنية لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

لن يستطيع ترامب إقناع الخليجيين برعاية مصالح الولايات المتحدة دون أن يدفع الثمن غالياً

قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب –في تجمع انتخابي أجري مؤخراً في ولاية فلوريدا– إنه سيجعل دول الخليج تمول المناطق الآمنة في سوريا؛ ''لأن الخليجيين ليس لديهم شيء سوى المال''. وفي لقاء صحفي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تحدث في موضوع إدخال شركاء إسرائيل العرب الجدد ''في صفقة أكبر وأكثر أهمية بكثير، إذ إنها ستتطلب مشاركة العديد من البلدان وستغطي مساحة كبيرة من الأراضي''. يخطط ترامب ومساعدوه بنحوٍ مكثف لبناء تحالف عربي لدحر النفوذ الإيراني في المنطقة، وهو ما يشير إلى وجود بداية جديدة ومشرقة للعلاقات بين الولايات المتحدة والعرب.

هناك العديد من الأمور التي تستطيع أن تتشاركها الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول العربية الخليجية والدول ذات الأغلبية السنية كالمملكة العربية السعودية، ومصر، والأردن، حيث أثمرت الاستثمارات الأمريكية فيها، ولكن تعزيز جدول أعمال ترامب ليست واحدة منها، إذ من المرجح أن يجد الأخير أن رؤيته لمصالح الولايات المتحدة واستراتيجيته لا تتناغم مع العرب الذين يعتمد عليهم؛ ذلك لأن العرب سينتقدون أخطاءه علناً مثلما فعلوا مع إدارة بوش حينما غزا العراق، وفشل إدارة أوباما بفرض حظر على سوريا في استخدام الأسلحة الكيميائية، وفي النهاية، فإنه من الصعب –مثل أي وقت مضى– إخضاع الدول العربية لتلبيه قرارات ترامب.

منذ إعلان الرئيس جيمي كارتر بوجود مصلحة أمريكية حيوية في الخليج العربي عام ١٩٧٩، أصبح التعاون العسكري والأمني الأمريكي مع الدول العربية في الخليج العربي التزاماً متبادلاً، وخلال هذه الفترة، قدمت تلك الدول للولايات المتحدة المنشآت العسكرية والدعم المادي للدفاع عن الخليج ضد الغزو السوفيتي ودعمت المقاتلين الأفغان ضد الاتحاد السوفيتي، وقامت البحرية الأمريكية بحماية الملاحة

* آرون ميلر: باحث في برنامج الشرق الأوسط.

** ريتشارد سكولسكي: زميل أقدم في برنامج مؤسسة كارنيغي في روسيا وأور آسيا.

في مياه الخليج، ومنعت إيران من هزيمة العراق في حربها التي استمرت ثماني سنوات، وتم صد الغزو العراقي للكويت، ودعمت هذه الدول قوات الولايات المتحدة في الحرب على العراق، وساندت عمليات الولايات المتحدة في أفغانستان، والحملة ضد تنظيم داعش.

وفضلاً عن ذلك، استضافت البحرين الأسطول الأمريكي الخامس، وتبادلت واشنطن أيضاً قدراً كبيراً من المعلومات الاستخباراتية حول الإرهاب مع هذه الدول، وعلى الرغم من وجود الخلافات -ولاسيما خلال الغزو الأمريكي للعراق وإسرائيل وممارساتها المحلية- كان عرب الخليج شركاء موثوقاً بهم في حماية المصالح الأميركية الأساسية في الحصول على نفط الخليج، ومكافحة الإرهاب ومنع بلد معاد من الهيمنة على المنطقة.

تتطور رؤية ترامب تجاه دول الخليج بنحوٍ واضح، إذ كان ازدراؤه المستمر للسعودية واضحاً في حملته الانتخابية، فقد كان رافضاً للعلاقة بين البلدين نظراً للمزايا الصغيرة المقدمة لواشنطن -كما كان يظن-، وربما كانت لدى ترامب فكرة بسيطة عن تأريخ العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة ودول الخليج واختار عدم التركيز على مليارات الدولارات من المعدات العسكرية التي يشترونها من مقاولي الدفاع الأمريكي، ولكن دفع الحلفاء والشركاء الأمنيون إلى بذل مزيدٍ من الجهد نحو تعزيز نقاط التفاهم مع الرئيس، والجدير بالذكر أن لدى مستشاري ترامب الثلاثة: جيم ماتيس -وزير الدفاع-، وماكماستر -مستشار الأمن القومي-، وريكس تيلرسون -وزير الخارجية- معرفة بسيطة حول دول الخليج، وسوف يحتاجون أيضاً إلى استكشاف ما يمكن القيام به لكسب وإعادة توظيف دعم الدول العربية في خدمة المصالح الأميركية.

يريد ترامب تعميق العلاقات مع دول الخليج العربي في ثلاثة مجالات أساسية هي: مواجهة النفوذ الإيراني، ومكافحة تنظيم داعش، والتفاوض على السلام بين (إسرائيل) والفلسطينيين.

ولكن التناقضات والتحديات نفسها التي أعاقت العلاقة لا تزال موجودة، إذ فشل مجلس التعاون الخليجي -الذي تأسس عام ١٩٨١- في تحقيق أي تكامل عسكري ذي معنى، ولم يكن ذلك لعدم وجود جهود من قبل الولايات المتحدة في حثهم بالتقدم في هذا الاتجاه، ولكن السبب كان يكمن في انعدام الثقة والخلافات بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن الدعم السعودي والإماراتي الخاص لبعض الجماعات الجهادية التي تسعى لهزيمة الولايات المتحدة، وبشأن هذا الأمر، فإن أقل ما يمكن لإدارة ترامب أن تطلبه من العرب السنة هو تعديل بعض السياسات والميول الخاصة بهم.

يقال إن البيت الأبيض يريد تشكيل تحالف عسكري معادٍ لإيران؛ وقد بدأ التشاور مع الحكومات العربية السنية حيال ذلك، وتشير المساعدات العسكرية الأمريكية للحملة التي تقودها السعودية في اليمن

لإثبات هذه الشراكة الجديدة. وكانت حملة السعودية والإمارات لهزيمة الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن كارثية، وتركت دماراً واسع النطاق في عدد الضحايا من المدنيين، فضلاً عن المعاناة الإنسانية، وكانت الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل تفاوضي قد فشلت أيضاً؛ وهذه بالطبع ليست المشكلات التي تريد واشنطن أن تؤدي فيها دوراً محورياً.

لا تمتلك الحكومات السنية أي تأثير أو إمكانية الوصول للحلفاء في العراق للمساعدة في القتال ضد تنظيم داعش، أو لإبعاد الفصائل الشيعية عن المعارك، وللمساعدة في تحقيق الاستقرار وإعادة إعمار العراق بعد أن يتم طرد التنظيم المتطرف من الموصل، وبالمقابل فقد يُكتب لدول الخليج مزيد من النجاح في منع توسع النفوذ الإيراني في البحرين، ولكن فقط إذا كان هناك ضغط على البحرين لتخفيف الضوابط الداخلية القمعية، التي تعطي إيران فرصاً واسعة للتحريض بين شركائها الشيعة.

لم يكن السعوديون على استعداد للقيام بهذا خوفاً من أن أي حل وسط مع المعارضة في البحرين من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى انهيار النظام المجاور، وقد قوبلت المقترحات الأمريكية لدول الخليج في العمل المشترك في الدفاع البحري في الخليج باستجابة يسيرة.

باختصار: إن دحر النفوذ الإيراني في المنطقة، دون أن يُعرِض الأهداف الأمريكية المهمة الأخرى للخطر، هو أمر صعب لأنه شئنا أم أبينا، فإن الإيرانيين وعملاءهم يتمتعون بمزايا مهمة على أرض الواقع.

وبالمثل، فإن الاستعانة بالدول العربية الرئيسية لتأدية دور أكبر في السياسة الأمريكية تجاه سوريا لا تزال تجربة فكرية أكثر من كونه واقعاً عملياً، وترحب دول الخليج بتعهد ترامب بالقضاء على تنظيم داعش الإرهابي، ولكنها ليست على استعداد لقبول روسيا كشريك كبير في تحديد ما يحدث داخل البلاد، وكذلك فيما يخص السكوت على بقاء الأسد وتقليص دعم المعارضة السورية.

إن تعامل دول الخليج مع اقتراح ترامب في تمويل مناطق آمنة في سوريا سيكون على أنها فكرة محفوفة بالمخاطر وغير مدروسة الأهداف؛ إذ تترد دول الخليج في تقديم أي دور فعّال في سوريا، ويعتقدون بأن الاشتراك في عملية تحرير سوريا من التنظيم المتطرف هو أمر محفوف بالمخاطر، كونهم أقل عدة وسلاحاً من الروس والأتراك ووحدات الحرس الثوري الإيراني وحزب الله والمليشيات الشيعية الموالية لإيران، وتتمثل الشكوك لدى الأنظمة السنية في أن جدول أعمال ترامب الرئيس هو تدمير داعش؛ الأمر الذي سيسمح لنظام الأسد وإيران بملء الفراغ وتهديد مصالح دول الخليج؛ إن فكرة تمدد الهلال الشيعي ليغطي المنطقة كلها مبالغ فيها، ولكن الأمر في سوريا يبدو حقيقياً.

نوجد منطقة أخرى حيث يفوق التفاؤل الواقع وتتعلق بدعم الدول العربية لعملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، ومن الواضح أن هذا يستحق الاختبار، ولاسيما في ضوء الاتجاه الإيجابي في العلاقات بين

إسرائيل ودول الخليج التي يقودها الخوف المشترك من إيران والمتشددين السنة، إن مفهوم توسيع دائرة صنع السلام –وذلك بتقيدم تنازلات من جميع الأطراف في صفقة أقل إيلاماً وأكثر أمناً– ولا تزال هي الفكرة القديمة نفسيها ولكنها قدمت بصورة جديدة. ويمكن أن تكون الجهود مثمرة إذا كان كل من إسرائيل والفلسطينيين على استعداد لاتخاذ قرارات صعبة في بعض القضايا الجوهرية، مثل الحدود والقدس، ولكن ليس هناك دليل على ذلك. من الواضح أنه من الصعب أن نصدق أن الدول العربية ستتخلى عن مبادرة السلام العربية ٢٠٠٢ وستقوم بالضغط على الفلسطينيين من أجل شيء غير ملموس في المقابل.

ستكتشف واشنطن عاجلاً أم آجلاً –ونأمل أن يكون ذلك قبل إلحاق ضرر حقيقي بمصالح الولايات المتحدة– أن العرب السنة سيكونون مشكلة للشراكة الأمنية، وسوف تتعقد خطط التعاون الإقليمي، إذ إن لهذه الدول سجلاً سيئاً جداً في العمل معاً بنحوٍ جيد، وتفتقر إلى كثير من الأساسيات العسكرية لعمليات التحالف الفعالة، وينبغي على الولايات المتحدة أن تفعل كل ما بوسعها للتهدئة بدلاً من تأجيج الصراع الطائفي بين السنة والشيعة المستعر في جميع أنحاء المنطقة.

في نهاية المطاف، ستصاب إدارة ترامب بالإحباط مثل سابقتها؛ لأن بعض السياسات مثل: فرض قيود على هجرة المسلمين، ودعم العناصر المتشددة في إسرائيل، ليس من شأنه سوى جعل التعاون أكثر صعوبة.

تحتاج الولايات المتحدة إلى الحفاظ على توقعات منخفضة للعمل بنحوٍ وثيق مع دول الخليج، فهناك مجالات ممكنة للتعاون في الدفاع وحماية البنية التحتية الحيوية في الخليج ضد الهجمات الإيرانية البحرية والصواريخ الباليستية، ولكن رؤية التقارب الجديد مع السنة كتحرك ضمن استراتيجية الولايات المتحدة على نطاق أوسع في الشرق الأوسط تشوبها العيوب؛ فقد تسحبنا نحو مزيدٍ من الصراعات، مثل الذي حدث في اليمن، وهو أمر لا يؤثر على مصالحنا الحيوية. وإذا مضينا قدماً في ذلك فإن حلفاءنا في الخليج العربي سوف يجبرون واشنطن على قبول التزامات مكلفة ومحفوفة بالمخاطر، ولن تكون الولايات المتحدة قادرة على تلبيتها؛ وبالتالي تقويض القيادة الأمريكية وتشويه سمعتها. وما إذا وافقت الحكومات السنية باستمرار العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية فإن واشنطن ستتحمل كامل العبء –وستهتف دول الخليج لنا من مقاعد المتفرجين– إذا كانت الأمور تسير بنحوٍ صحيح، وحينما تسوء الأمور فإنهم سيلقون باللوم علينا.

المصدر:

https://www.washingtonpost.com/posteverything/wp/2017/03/07/trump-thinks-hell-get-a-great-deal-from-the-gulf-arab-states-good-luck-with-that/?utm_term=.400ffe4935d7

حرب النفط التي أخفقت فيها المملكة العربية السعودية

نيكولاس بوروز * - بريندان ميجان **

٢٠١٧/٣/١٥

لماذا باتت أيام الهيمنة السعودية على السوق النفطي معدودة؟

يأمل العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز من خلال زيارته لآسيا أن يجذب الاستثمارات اليابانية والصينية إلى المملكة العربية السعودية، مما يمثل دليلاً آخر على مدى التزام البلد نحو إصلاح اقتصاده، وتؤكد هذه الرحلة –التي أتت في وقت تنفيذ مجموعة من التعديلات المالية الداخلية وظهور الطرح العام الأولي (IPO) لشركة البترول والغاز الطبيعي أرامكو السعودية– اعتراف المملكة بحاجتها إلى تقليل اعتمادها على النفط، وقد أتى هذا الإدراك نتيجة السياسات الفاشلة المتبعة في الفترة ٢٠١٤–٢٠١٦ التي أجبرت الرياض على قبول حقيقة أن أيام هيمنتها على أسواق النفط العالمية قد ولت.

كانت استراتيجية المملكة العربية السعودية خلال حرب النفط تتمثل بالإنتاج بكثرة، على أمل أن ذلك سيؤثر سلباً على إيران والولايات المتحدة. لقد تمتعت إيران دائماً بالقدرة الكامنة على انتزاع السيطرة على السوق من السعودية إلا أن العقوبات الدولية منعتها من القيام بذلك، لكن بعد الاتفاق النووي ازداد التهديد الإيراني للسعودية، وفي الوقت نفسه قدمت صناعة النفط في الولايات المتحدة تحدياً جديداً، فبحلول عام ٢٠١٥ –وبعد عشر سنوات من الابتكارات التكنولوجية بما في ذلك استخدام اختبارات الزلازل اللاسلكية والتشغيل الآلي لمختلف العمليات في الرقع النفطية– قامت الولايات المتحدة بسحب عباءة زعامة الإنتاج العالمي من المملكة العربية السعودية.

وفي مواجهة تآكل حصتها النفطية في السوق، رفضت الرياض خفض إنتاجها النفطي، وبدلاً من ذلك اختارت زيادة الإنتاج في سجلاتها لعام ٢٠١٦ بمستويات تحافظ على الإمدادات العالمية العالية وانخفاض الأسعار، وبقيامها بذلك راهنت الرياض على أن بإمكانها الصمود في مواجهة انخفاض الأسعار لامتلاكها أكثر من نصف تريليون دولار في احتياطيات النقد الأجنبي، في حين أن الولايات المتحدة وإيران ستواجهان كثيراً من الضغط المالي الذي سيدفعهما إلى الانسحاب من هذا السباق، وهذا ما مثل تباعداً ملحوظاً عن الاستراتيجية السعودية الماضية، التي عادةً ما فضلت خفض الإنتاج لتنظيم العرض والإبقاء على ارتفاع الأسعار.

*نيكولاس بوروز، مستشار في مجال الاستخبارات الاستراتيجية في واشنطن.

** بريندان ميجان، محلل اقتصادي في واشنطن.

كانت حرب الإنتاج مكلفة للسعودية، إذ أضر انخفاض أسعار النفط بالسوق المالية للبلاد، فبين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦ انخفضت احتياطيات السعودية من ٧٤٦ مليار دولار إلى ٥٣٦ ملياراً؛ وهذا من شأنه إفراغ خزائن المملكة خلال نصف عقد إذ ما استمر الانخفاض بالوتيرة نفسها، وقد أدى الانخفاض في عائدات النفط فضلاً عن التكاليف المترتبة على الحرب في اليمن ونظام المساعدات الحكومية والضرائب والرسوم المنخفضة إلى مواجهة وضع لا يمكن تحمله؛ لذلك لم يتفاجئ أحد حينما أعلنت الرياض وقف إطلاق النار في حربها النفطية العام الماضي عبر الاتفاق مع أعضاء أوبك على خفض الإنتاج.

ربما كان الإفراط في الإنتاج السعودي سنيجح إذا ما تمكن من إخراج إيران أو الولايات المتحدة من السوق، ولكن بدلاً من ذلك كانت المملكة العربية السعودية الضحية الرئيسة، ونظراً لمدى شدة العقوبات على إيران كان لا بد من أن تستفيد الأخيرة من أي صادرات نفطية، من دون الالتفات كثيراً إلى أسعار النفط، وعلى الرغم من الخسائر المتحققة لمنتجي النفط الصخري الأمريكي بسبب انخفاض الأسعار، تواصَلَ امتلاكُ هؤلاء المنتجين لميزة تنافسية بسبب تكنولوجيا الاستخراج، وأدى ضغط انخفاض الأسعار إلى دفع المنتجين الأمريكيين للتركيز أكثر على خفض التكاليف، والتشغيل الآلي، وزيادة الكفاءة العامة لخفض سعر التعادل.

إن المنتجين الأمريكيين متقدمون بفارق كبير على أقرانهم في كثير من بلدان العالم، بما في ذلك المملكة العربية السعودية؛ وذلك لقيام الخبراء في الولايات المتحدة بتطوير تقنيات جديدة تمكن المنتجين الأمريكيين من الحصول على مزيد من النفط من عملياتهم في الخارج، وقد حوّل هؤلاء الخبراء الآن التكنولوجيا التي يستخدمونها إلى الداخل، إذ أصبحت الولايات المتحدة واحدة من مراكز الابتكار التكنولوجي في الحفر الأفقي والتكسير؛ لهذا السبب قامت أرامكو السعودية بإنشاء مركز للأبحاث في هيوستن لاستكشاف استخدام إنتاج النفط والغاز غير التقليدي.

وبطبيعة الحال لم يحالف الحظ المملكة العربية السعودية، إذ تباطأ نموها، وازدادت ديونها؛ فلهذه الأسباب أخذت تكلفة السعودية في الحد من الاقتراض بالارتفاع، وقامت شركات فيتش، وستاندرد أند بورز، وموديز للتصنيف الائتماني بخفض تصنيف البلاد في عام ٢٠١٦.

نتيجة للصعوبات المالية التي تواجه البلاد، وسعت المملكة العربية السعودية من طرق دعم اقتصادها، وكان أحد الإجراءات غير المسبوقة هو فتح خمسة بالمئة من أسهم شركة أرامكو السعودية للاكتتاب العام –وهذا سيحدث في العام المقبل–، ومن المرجح أن يكون ذلك أكبر اكتتاب في التأريخ. سعى الملك سلمان في رحلته إلى آسيا لجذب المستثمرين للاكتتاب العام، وتسعى بورصة هونج كونج والمقاصة لاستضافة هذا الحدث، وستكون هونغ كونغ –نظراً لارتباطها بالأسواق الصينية– بمنزلة الجسر

بين أرامكو السعودية وجيوب المستثمرين الصينيين الرئيسين.

تُعَدُّ الإصلاحات المالية الداخلية أمراً غير مسبوق، إذ تتضمن زيادة الضرائب غير المباشرة، ورسوم التأشيرة للوافدين، وخفض الدعم لمنتجات المياه والطاقة، والحد من عدد مشاريع الأشغال العامة في قطاعات النقل والسكن والرعاية الصحية، وربما كان التغيُّر الأكثر خيالياً من كل شيء هو نية المملكة العربية السعودية تغيير تقويمها من ٣٥٤ يوماً في التقويم القمري الإسلامي للتقويم الميلادي الذي يتكون من ٣٦٥ يوماً؛ مما يسمح للحكومة بزيادة أيام عمل الموظفين دون زيادة الرواتب السنوية.

حتى قبل انخفاض أسعار النفط، كانت السعودية على علم بأنها في المستقبل غير البعيد جداً ستكون بحاجة إلى ترتيب بيتها المالي، وتنويع اقتصادها، وهذا هو سبب سعيها إلى تطوير القطاعات غير النفطية الجديدة، مثل الطاقة المتجددة، والزراعة، والألبان. وحتى وقت قريب، كانت السعودية تتحرك بوتيرة بطيئة نحو هذا الهدف، ولكن الحرب النفطية أظهرت أن التغيير البطيء لم يعد خياراً.

المصدر:

https://www.foreignaffairs.com/articles/saudi-arabia/2017-03-13/saudi-arabias-failed-oil-war?cid=int-lea&pgtype=hpg

ميزانية العراق لعام ٢٠١٧ ومخصصات البترودولار

معهد الطاقة في العراق

٢٠١٧/٣/١٦

صوّت البرلمان العراقي في السابع من كانون الأول على الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٧ والصكوك المالية الأولية المزمع استعمالها لسداد عجز الموازنة المتوقع، وستكون قيمة الموازنة ٧٩ تريليون دينار عراقي (ما يعادل ٦٦,٨ مليار دولار أمريكي)، بقيمة عجز قُدِّرَت بحوالي ٢١,٦ تريليون دينار عراقي (١٨,٣ مليار دولار أمريكي)، أي ما يعادل ٢٧,٤٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية، على وفق ما ذكرته وزارة المالية (انظر الجدول ١). ومن المتوقع أن تنفق الحكومة ٧٥,٢ تريليون دينار عراقي على النفقات الجارية لهذه السنة، أي ما يعادل نسبة ٧٥٪ من مجموع النفقات في البلاد، في حين أن ما تبقى من الموازنة حوالي ٢٥,٤ تريليون دينار عراقي سيتم استعماله لتمويل استثمارات رأس المال.

الإيرادات الحكومية	79.01
إيرادات النفط	67,950
إيرادات غير نفطية	11,061
الإنفاق الحكومي	100,67
النفقات الجارية	75,217
النفقات الرأسمالية	25,454
الفائض الحالي (العجز)	(21,660)

الجدول (1): ميزانية العراق لعام 2017 (تريليون دينار عراقي)

المصدر: وزارة المالية العراقية (2016)

تم تثبيت توقعات أسعار النفط للبرميل بمبلغ ٤٢ دولاراً أمريكياً مع متوسط الإنتاج اليومي الذي يصل إلى ٣,٧٥ مليون برميل يومياً، ويشتمل هذا الرقم أيضاً على إنتاج حكومة إقليم كردستان بمقدار ٢٥٠ ألف برميل يومياً، و٣٠٠ ألف برميل يومياً من محافظة كركوك. ينتج العراق حالياً نحو ٤ ملايين برميل يومياً من النفط –بما في ذلك شركة نفط الشمال في كركوك–، في حين يبلغ إنتاج حكومة إقليم كردستان ٦٠٠ ألف برميل يومياً.

الشكل (1): تقسيم الإنفاق الحكومي لعام 2017 (مليار دينار عراقي)
المصدر: وزارة المالية العراقية (2016)

قامت وزارة المالية بتخصيص المبالغ المذكورة في الموازنة بعد تحديدها لأسعار صرف العملات الأجنبية بمبلغ ١,١٨٢ دينار عراقي مقابل الدولار الأمريكي، ومن الجدير بالذكر أن سعر صرف العملات الأجنبية تبلغ حالياً ١,١٩٠ دينار عراقي لكل دولار أمريكي (أي ٠,٧٪ فوق الموازنة). إن الحركة في العملة تأتي على خلفية طريقة المزاد الجديدة التي يتبعها البنك المركزي العراقي (CBI) التي تعتزم الحد من تدخل الوسطاء وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف.

المحافظات	الكثافة السكانية	حصتها (%)	مخصصات البترودولار	حصتها (%)
بغداد	8,095,645	%21	13,037	%3
نينوى	3,702,215	%10	4,195	%1
كركوك	1,588,463	%4	70,998	%14
ديالى	1,622,106	%4	-	%0
الانبار	1,755,459	%5	223	%0
كربلاء	1,210,568	%3	-	%0
واسط	1,367,993	%4	27,124	%5
صلاح الدين	1,579,662	%4	35,894	%7
النجف	1,462,706	%4	2,286	%0
بابل	2,045,77	%5	2,662	%1
القادسية	1,280,622	%3	2,649	%1
المثنى	806,368	%2	1,963	%0
ذي قار	2,080,188	%5	16,301	%3
ميسان	1,106,212	%3	24,824	%5
البصرة	2,894,591	%8	297,846	%60

تواصل الموازنة الاتحادية اعتمادها على البترودولار إلى حد كبير لتمويل نفقاتها، إذ تصل نسبة إجمالي الإيرادات الحكومية التي تنبع من الأنشطة المرتبطة بالنفط ٨٦٪ (انظر الشكل ١). أما بالنسبة لعجز الموازنة الذي يبلغ ٢١,٦ تريليون دينار عراقي فإن الحكومة المركزية في بغداد تعتزم سده من طريق الدين المحلي والخارجي، وتعتزم وزارة المالية إصدار ما قيمته ٥,٥ تريليون دينار عراقي من سندات الخزينة (أي نسبة ٢٥٪ من المجموع الكلي للعجز) لسد هذه الفجوة، وتخطط الحكومة المركزية للاستفادة من سوق السندات الدولية وإصدار السندات المسعرة بالعملة الصعبة؛ وقد أثمرت هذه الجهود حينما صدّر العراق سندات بقيمة مليار دولار مسعرة بالعملة الأمريكية، فضلاً عن السندات المدعومة من قبل الولايات المتحدة بسعر فائدة ٢,١٪، وهو أقل بكثير من السعر الذي يدفعه العراق حالياً لسداد الديون القائمة حالياً. تؤكد ضمانة حكومة الولايات المتحدة للمستثمرين أنه في حال وجود تقصير، فإنها –أي الولايات المتحدة– ستتحمل تكلفة سداد الديون.

ستسهم عائدات هذه السندات في مساعدة العراق في حربه ضد تنظيم داعش، وتعمل وزارة المالية على إصدار سند بقيمة مليار دولار آخر مسعّر بالعملة الأمريكية؛ لتلبية المخصصات المخطط لها بقيمة ٢ مليار دولار من السندات السيادية لهذا العام.

إجمالي مخصصات حكومة إقليم كردستان سابقاً	32,598,569	%86	500,000	%100
دهوك	1,285,040	%3	لا يوجد	%0
السليمانية	2,153,288	%6	لا يوجد	%0
أربيل	1,846,646	%5	لا يوجد	%0
إجمالي مخصصات حكومة إقليم كردستان	5,284,974	%14	لا يوجد	%0
الناتج الكلي	37,284,974	%100	500,000	%100

الجدول (2): مخصصات البترودولار

المصدر: الوزارة المالية العراقية (2016)

يعتزم العراق توفير مبالغ إضافية من صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والهيئات الدولية، والحكومات الأخرى، ويعتزم أيضاً الحصول على إمدادات الأسلحة بشكل

قروض من وزارة الدفاع الأمريكية –٩,٠٪ من العجز في الموازنة–، ووزارة الدفاع الصينية –٤,٥٪ من العجز في الموازنة– ومن الجدير بالذكر أن ٩,٢٪ من العجز في الموازنة سيتم تمويله من النقد المتوفر حالياً.

قامت وزارة المالية أيضاً بتخصيص برنامج تنمية المحافظات وتوزيع حصة كل محافظة من صرف عائدات النفط، تنقسم حصة كل محافظة من الموازنة الاتحادية كالآتي: مخصصات عائدات النفط، وحصة المحافظة ضمن برنامج تنمية المحافظات، وتعود حصة الأسد من عائدات النفط إلى البصرة بنسبة ٦٠٪، في حين تتلقى بغداد نسبة ٣٪ فقط. تحدد الحكومة المركزية فواصل توزيع البترودولار حسب المنطقة ولم تحدد أي عائدات نفطية لحكومة إقليم كردستان، في حين تتلقى محافظة ٥٥ كركوك المتنازع عليها ١٤٪ من مخصصات البترودولار (راجع الجدول ٢). ويبلغ الحجم الكلي لبرنامج توزيع البترودولار ٥٠٠ مليار دينار عراقي.

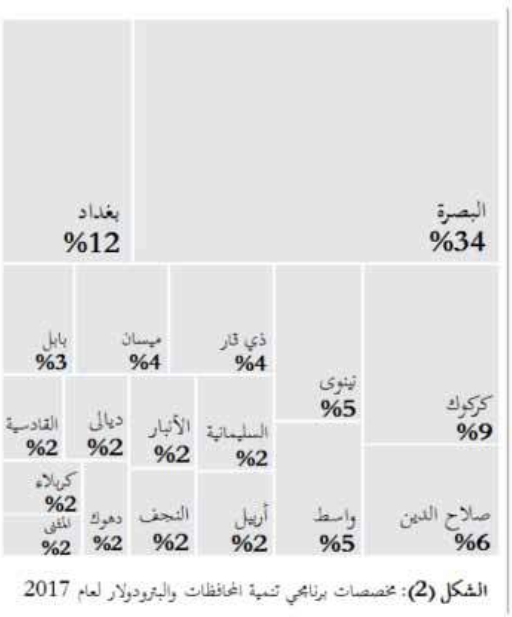

الشكل (2): مخصصات برنامجي تنمية المحافظات والبترودولار لعام 2017

أما مخصصات برنامج تنمية المحافظات فإنه يعتمد على الكثافة السكانية للمحافظة نسبة إلى العدد الكلي للسكان في العراق، إذ تتلقى كل محافظة جزءاً من الموازنة التي تتوافق مع النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون فيها، وتعد بغداد أكثر المحافظات كثافة سكانية إذ تتلقى ٢١٪ من الموازنة المخصصة من هذا البرنامج، في حين يتلقى إقليم كردستان مجتمعاً ١٤٪ فقط.

يطابق حجم هذا البرنامج ما هو قائم من برنامج البترودولار الذي يبلغ ٥٠٠ مليار دينار عراقي؛

ومن الجدير بالذكر أنه حينما وافق البرلمان على الموازنة في السابع من كانون الأول عام ٢٠١٦، امتنعت إحدى الأحزاب الكردية عن التصويت بسبب الاعتراضات على الموازنة، وطالبت بحل المشكلات بين سلطتي بغداد والأكراد أولاً.

إن استعمال هاتين الطريقتين في تقسيم التمويل جعلت محافظة البصرة كأكبر مستفيد من هذه المخصصات بنسبة ٣٤٪ وجاءت بغداد بالمرتبة الثانية بتخصيص ١٢٪ (انظر إلى الشكل ٢).

خشية شركات النفط من تراجع الطلب على الخام

إد كروكس *

٢٠١٧/٣/١٩

تخطط السلطات في بكين إلى سن قانون ينص على أن تعمل جميع سيارات الأجرة الجديدة بالطاقة الكهربائية أو الغازية في محاولة لتحسين نوعية الهواء الملوث في المدينة، بحسب ما صدر عن الجريدة الوطنية للأعمال الصينية في الشهر الماضي.

من الجدير بالذكر أن سائقي سيارات الأجرة في بكين ليسوا من محبي سيارات الأجرة الكهربائية المستعملة منذ عام ٢٠١٤، إذ اشتكوا من عدم كفاءة البطاريات المشحونة وأظهروا استياءهم من تراجع أدائها في الأجواء الباردة وانعدام وجود محطات شحن كافية، إلّا أن فكرة قيام الحكومة الصينية بتكثيف عملها نحو اللجوء إلى الوقود البديل في النقل البري سوف يبث الخوف لدى جميع منتجي النفط في العالم، وقد نوقشت متطلبات الذروة –وهو ما يشكل نهاية نمو الاستهلاك العالم– على النفط لسنوات متعددة في قطاع الطاقة ولكن دون جدوى، إلّا أن بعض شركات النفط الرائدة في العالم ترى الآن أن ذروة الطلب وانخفاض أسعار النفط المستمر يعد خطراً كبيراً يجب التحضير له، واقترحت شركة رويال داتش طريقة لتقديم ذروة الطلب لتكون في نهاية سنوات ٢٠٢٠، بينما تعتقد شركة ستيت أويل أن ذروة الطلب قد تتحقق في منتصف سنوات ٢٠٢٠ ونهاية ٢٠٣٠.

هنالك من يعارض تلك التوقعات، إذ ترى وكالة الطاقة الدولية أنه ما لم يكن هناك إجراءات مكثفة من قبل الحكومات لمعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري فمن المرجح أن ذروة الطلب قد تحدث في عام ٢٠٤٠ وربما أبعد من ذلك.

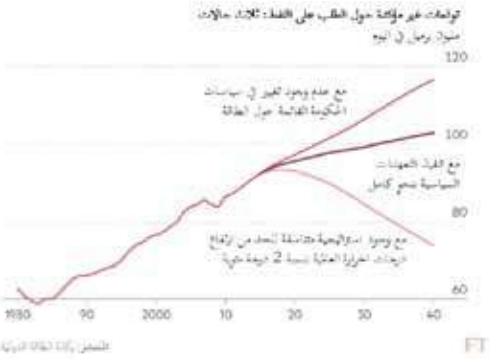

* إد كروكس: رئيس تحرير صحيفة الفاينانشال تايمز للطاقة.

وقال جون واتسون –الرئيس التنفيذي لشركة شيفرون في مؤتمر سيراويك للطاقة (CERAWeek) في هيوستن الأسبوع الماضي–: إن بعض التوقعات حول اقتراب فترة ذروة الطلب كانت مجرد أمنيات، ويرى أنه من المرجح أن زيادة الطلب على منتجاتنا ستحتاج لبعض الوقت".

وتُعَدُّ بعض شركات النفط الكبرى أن ذروة الطلب تشكل تهديداً لهم وتجبرهم بأن يصبحوا أكثر كفاءةً، يقول برنارد لوني –رئيس شركة بريتيش بتروليوم للتنقيب والإنتاج–: إن شركات النفط الكبرى تواجه مشهداً تنافسياً جديداً تتمثل في ثورة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة، والتكاليف المنخفضة للطاقة المتجددة، وجهود الحكومات لمكافحة تغير المناخ بالحد من استخدام الوقود الأحفوري، وأضاف: "أن هناك وفرة من النفط والغاز في العالم... وفي الواقع هناك وفرة أكثر مما يحتاجه العالم"، ويضيف لوني: "أنني لا أعلم كيف ستؤثر هذه العوامل على مستقبل الطاقة، ولا أحد يعلم، ولكنني أعتقد أنه ليس من الحكمة أن نتجاهلها".

بينما كان المحللون والمسؤولون التنفيذيون يناقشون خلال العقد الماضي مسألة ذروة الطلب، استمر الاستهلاك العالمي للنفط بالازدياد، إذ ارتفع من ٨٤,٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٨ إلى ٩٦,٦ مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٦؛ إذ يرى سبنسر دايل –كبير الاقتصاديين لشركة بريتيش بتروليوم– أن من غير المرجح أن يكون للسيارات الكهربائية وحدها تأثيراً على ذروة الطلب، إذ بحلول عام ٢٠٣٥ ستكون هناك ١٠٠ مليون سيارة كهربائية وستؤدي إلى تخفيض ١,٢ مليون برميل يومياً من الاستهلاك العالمي فقط.

الجدير بالذكر هو أن السيارات تشكل نحو خُمس الاستهلاك فقط، وبدائل فعالة –من حيث التكلفة– لاستخدمات النفط الأخرى يصعب إيجادها، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية تراجعاً يسيراً في الطلب على النفط للسيارات بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٤٠، في حين أن استخدامات وقود الديزل للشاحنات ووقود الطائرات والمواد الأولية البتروكيماوية ستنمو بنحوٍ كبير.

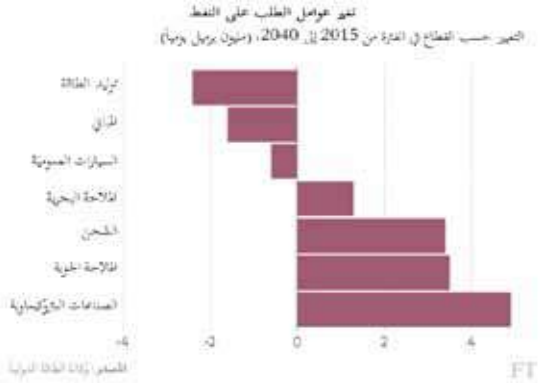

إن توقعات استهلاك النفط تعتمد على توقعات أسعاره، وتستند توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى توقعات أسعار النفط بأن تزداد إلى أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل بحلول العام ٢٠٢٠، ولكن يشير فيليب فرلجر –أستاذ زائر في جامعة كولورادو للمعادن– إلى أن ارتفاع أسعار النفط قد يدفع العديد من المستهلكين نحو استعمال السيارات الكهربائية والوقود البديل بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال للشاحنات، ويضيف فرلجر بقوله: ''إنها سلاح ذو حدين إذا يقيت الأسعار منخفضة، فهناك فرصة معقولة للوكالة الدولية للطاقة بأن تكون توقعاتها صائبة حول استمرار نمو استهلاك النفط''.

تكمن المعضلة لدى منتجي النفط بأن أفضل أمل لديهم لاستمرار نمو الطلب هو ما إذا ظلت الأسعار عند المستويات التي تكون فيها هوامش الربح والتدفقات النقدية تحت الضغط؛ ولذلك تحاول بعض شركات النفط الكبرى حماية مستقبل عملياتها ضد ذروة الطلب العالمي واستمرار انخفاض الأسعار.

أعلنت شركة شيل (Shell) الأسبوع الماضي بأنها قد باعت معظم أصولها بقيمة ٧,٢٥ مليار دولار أمريكي من الرمال الزيتية في غرب كندا، التي تعد واحدة من أغلى مصادر النفط الخام تكلفةً، إذ يقول الرئيس التنفيذي للشركة بن فان بيردن: إن الشركة –التي تعتمد أعمالها على الرمال الزيتية– تحصل على العوائد بأسعار النفط الحالية.

تقوم شركات النفط الكبرى الأخرى بإعادة تشكيل محافظهم الاستثمارية تجهيزاً لسوق أكثر تنافسية، إذ تكشف شركة شيفرون وإكسون موبيل الأمريكية استثماراتهم للصخر الزيتي الأقل تكلفة ولاسيما في حوض بيرميان في تكساس ونيو مكسيكو، وفي الوقت نفسه، تقوم شركة بريتيش بيتروليوم بزيادة إنتاجها للغاز، إذ تتوقع الشركة بأن سوق الغاز سيلقى نمواً أسرع من النفط في دول مثل الهند؛ نظراً لكونها مصدراً للطاقة النظيفة مقارنة بالفحم، كما تقوم بعض المجموعات النفطية الكبرى –وأبرزها شركة توتال (Total)– باستثمارات في مجال الطاقة المتجددة.

إنتاج النفط الصخري في حوض بيرميان في الولايات المتحدة

إن الطريقة الوحيدة التي يمكن فيها أن يتنافس منتجو النفط هي وجود نفط خام أقل تكلفة، إذ صرحت شركة إيني الإيطالية بتخفيضها لمتوسط سعر التعادل المفترض في المشاريع الجديدة بمبلغ ٣٠ دولاراً للبرميل، ومن جهة أخرى قال إلدار سياتر –الرئيس التنفيذي لشركة ستيت أويل–: إن الشركة قامت بتخفيض سعر التعادل المفترض «لمحفظتها الاستثمارية القادمة» من حوالي ٧٠ دولاراً إلى أقل من ٣٠ دولاراً للبرميل.

يقول باتريك بوياني –الرئيس التنفيذي لشركة توتال– إن ٦٥–٧٠ في المئة من المدخرات التي حققتها الشركة متعلقة بالهيكلية، وإن تلك التخفيضات الحادة من حيث التكلفة هي لتمكين المجموعات النفطية الكبرى بالبقاء، فيتحدث بوياني عن كونه ''متفائلاً'' لارتفاع سعر النفط الخام ليصل إلى ٥٥

دولاراً للبرميل الواحد، وتعتزم الشركة الموافقة على عشرة مشاريع كبيرة جديدة خلال الأشهر القادمة.

ترى التوقعات أنه في حال تحقق السيناريو الذي رسمته وكالة الطاقة الدولية باستمرار نمو الطلب على النفط وارتفاع أسعاره بحلول عام ٢٠٢٠ فإن هذه المشاريع قد تكون مربحة للغاية، لكن الخطر يكمن في عملية تسريع مبيعات السيارات الكهربائية، ووجود مزيد من الاستثمارات في مجال الطاقة البديلة.

تعمل شركات النفط الأوروبية على زيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة

قامت شركات النفط الأوروبية مثل (شركة توتال الفرنسية، وستيت أويل النرويجية) بزيادة استثماراتها في مجال الطاقة المتجددة؛ تحضيراً لمستقبل من الممكن أن تتراجع فيه ذروة الطلب على النفط نحوٍ كبير.

يقول إلدار سياتر –الرئيس التنفيذي لشركة ستيت أويل–: إن التنويع في مصادر الطاقة المتجددة هو أمر منطقي، ونحن لدينا كثير من المهارات التي من الممكن أن نستثمرها بنحوٍ مباشر في طاقة الرياح البحرية، والتي قد تحقق عوائد جيدة، وهي أقل تكلفة بكثير من رأس المال الذي يتطلبه النفط والغاز».

إن الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة قد يكون مفيداً أيضاً بتحسين الصورة المشوهة لمنتجي النفط، إذ قال بن فان بيردن –الرئيس التنفيذي لشركة رويال داتش شيل– «إن الثقة في شركات النفط قد تراجعت إلى درجة كبيرة»؛ فقد حصلت شركة شيل على عقد لبناء حقل لتوليد الكهرباء بطاقة الرياح تصل إلى ٧٠٠ ميجاوات في هولندا، وكانت شركة توتال في السنوات الأخيرة رائدة بين شركات النفط الغربية الكبيرة بالاستثمار في مجال الطاقة المتجددة.

يقول باتريك بويانى –الرئيس التنفيذي لشركة توتال–: كان الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة عملاً حقيقياً، وليس عملاً خيرياً، ولكنه أيضاً «طريقة لجعل قطاع النفط والغاز أمراً مقبولاً»، ويضيف: أن شركات النفط والغاز قد تم اتهامهما بأنهما «شريرين»، وذلك في النقاشات التي حدثت حول تغير المناخ، وكان الاستثمار بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار من التدفق النقدي المحتمل الذي يصل إلى ٢٢ مليار دولار يُعَدُّ أمراً منطقياً للحفاظ على موطئ قدم في عالم الطاقة المتجددة الذي ينمو نمواً سريعاً؛ بسبب تقدم التكنولوجيا، وكشف بويانى عن وجود «بعض المساهمين الذين يضغطون علينا لكي نفعل ذلك»، ومع ذلك فقد قال بويانى: «إن الاستثمار في الطاقة المتجددة تتمثل بنسبة ٥٪ فقط من استراتيجة الشركة، فعلى الرغم من كل شيء نحن لا نزال شركة نفطية».

المصدر:

https://www.ft.com/content/47dbcb80-08ae-11e7-ac5a-903b21361b43

الثغرة في الشؤون المالية الغربية

قسم الترجمة والتحرير

٢٠١٧/٣/٢١

هل فقدت الحكومات الغربية –التي تواجه الناخبين الغاضبين– القدرة على رفع الضرائب؟ تم طرح هذا السؤال بسبب المنعطف الذي سلكته الحكومة البريطانية بإعلانها تدابير الميزانية الجديدة في الأسبوع الماضي، إذ انسحبت الحكومة حينما واجهتها المعارضة والصحافة اليمينية، وهو ما يُذَكرنا إلى حد ما بأمريكا حينما رفض الجمهوريون تدابير رفع الضرائب.

تعدُّ الزيادة البريطانية المخطط لها بمواءمة المعدلات الضريبية بين العاملين في القطاع العام والعاملين لحسابهم الشخصي أمراً منطقياً، وإذا ما تم التراجع عنها فستتكون فجوة تدمر القاعدة الضريبية على المدى البعيد.

يتفق معظم الاقتصاديين على أن المعاملة الضريبية التفضيلية تميل إلى انحراف الهدف الضريبي نحو انعدام المكاسب على المدى الطويل، لكن الحكومة قدمت وعوداً في انتخابات عام ٢٠١٥ بعدم رفع ضريبة الدخل، والتأمين الوطني أو ضريبة القيمة المضافة (الضرائب الثلاث التي تشكل نحو ثلثي الإيرادات).

ناضلت عائدات الضرائب البريطانية للوصول إلى ناتج محلي إجمالي أعلى من ٣٥٪ منذ أواخر الثمانينيات (كما يظهر بالشكل)؛ وتعد هذه مشكلة كبيرة إذ كان الإنفاق الحكومي يتجاوز نسبة ٣٥٪ وفي الغالب يصل أعلى من ٤٠٪.

لم تكن المملكة المتحدة هي الوحيدة التي عانت من تجاوز عائدات الضرائب، إذ كان متوسط إنفاق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٦ ٤٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة، وكانت عائدات الضرائب ٣٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد وصلت عائدات الضرائب في المملكة إلى ٣٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عامين فقط (٢٠٠٠ و٢٠١٥)، ومنذ عام ٢٠٠٨، تجاوز الإنفاق الحكومي ٤٠٪؛ ونتيجة لذلك ارتفع متوسط الدين من ٦٧,٤٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ١١٦,٣٪ في العام الماضي؛ وقد تسبب ذلك في خلق أزمة في زمن سابق، وهو ما حدث في عدد من البلدان التي لا توجد فيها بنوك مركزية مثل اليونان وأيرلندا، وكانت البلدان التي تمتلك بنوكاً مركزية خاصة قادرةً على تخفيض أسعار الفائدة (تقليل تكلفة خدمة الديون)، والحرص على مواصلة برامج التيسير الكمي (QE) التي تقوم في الواقع على شراء الديون.

لقد اتبعت العديد من الحكومات برامج التقشف، وبطبيعة الحال كانت تلك البرامج مثيرة للجدل؛ أولاً: كانت الدول تميل إلى التركيز على الإنفاق الاجتماعي الذي يميل لصالح الأكثر فقراً في المجتمعات. ثانياً: قامت بتخفيض رأس مال ميزانيات الإنفاق على البنى التحتية مثل المدارس والمستشفيات والطرق، وهو ما يمثل الوضع الأكثر فائدة للحوافز الكينزية([١]) في برامج التقشف.

في حين أن هناك حججاً جيدة ومتكررة حول تقدم البنية التحتية في كثير من البلدان، يكمن السؤال حول إمكانية برامج التقشف في توليد ما يكفي من النمو لإعادة توازن الاقتصاد على المدى الطويل، لم تستطع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من تحقيق فائض أولي (موازنة العوائد مع النفقات) منذ عام ٢٠٠١، حتى ولو كان هناك طفرة في منتصف الألفيات. يقول الخبير الاقتصادي آن بيتيفور أنه بإمكان الحكومات فرض الضرائ، وبإمكانها أيضاً تخفيضها من خلال استبدال العمالة غير آمنة ومنخفضة الأجر بالعمالة التي تمتلك مهارات عالية ومرتفعة الأجر، وقد يكون ذلك أمراً يرغب به الجميع بالتأكيد ولكن لن يتم ذلك بسهولة، إذ إن تعليم القوى العاملة يستغرق وقتاً طويلاً، ولاسيما إذا كان عليك البدء بمستوى المدرسة.

تتمثل المشكلة الأساسية في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي أن سكانها يزدادون سناً؛ مما يعني زيادة مطردة في الإنفاق على الصحة والمعاشات التقاعدية، وهذا يجعل من الصعب تخفيض نسبة الإنفاق العام، وفي الوقت نفسه فإن نسبة السكان الذين هم في سن العمل تتراجع بنحو كبير وهو ليس جيداً لعائدات الضرائب.

باستطاعة الحكومات رفع الضرائب ولكننا نعيش في عصر يتنقل فيه الناس من مكان لآخر، وليس من قبيل الصدفة أن عائدات الضرائب البريطانية بدأت بالتراجع في الثمانينيات حينما تم تحرير أسواق رأس المال، فيتنقل الأفراد إلى بلدان أخرى هرباً من الضرائب المرتفعة في بلدانهم، فالحكومات تتنافس لخفض معدلات ضريبة الشركات لجذب الشركات متعددة الجنسيات، وكما رأينا: لا توجد إرادة سياسية لرفع الضرائب؛ وذلك يشير إلى وجود مشكلة هيكلية.

لا تكمن المشكلة في تلك اللحظة بإدراك حقيقة وجود معدلات ضريبية منخفضة، ولكن تخيّل فيما لو كان الدين المترتب على بريطانيا اليوم مصحوباً لمستويات العائد لعام ٢٠٠٠، فحينها ستكون مدفوعات الفائدة ٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر من ضعف مدفوعات الفائدة الحالية.

لو لم تتمكن الحكومة البريطانية من رفع الضرائب اللازمة لتمويل الإنفاق كما يرغب الناخبون، فإن المملكة ستلجأ لتدخل البنك المركزي بنحوٍ دائم في الاقتصاد، مع وجود أسعار فائدة منخفضة جداً؛ ويتمثل الاختبار الأكبر فيما إذا كان باستطاعة الحكومات التي تعاني من العجز الهيكلي تمويل أنفسها بثمن بخس حتى مع حصولها على مساعدة البنك المركزي على المدى الطويل.

المصدر:

http://www.economist.com/blogs/buttonwood/2017/03/cant-tax-wont-tax

أسباب عدم إقرار الموازنة اللبنانية لمدة ١٢ عاماً

مجلة الإيكونوميست

٢٠١٧/٣/٣٠

خرج الآلاف من اللبنانيين الأسبوع الماضي في شوارع بيروت احتجاجاً على الزيادات الضريبية التي تشكل جزءاً من مشروع الميزانية لعام ٢٠١٧، إذ تقول الحكومة إنها تحتاج إلى إيرادات إضافية لتمويل ارتفاع أجور موظفي القطاع العام في البلاد.

يلقي اللبنانيون باللوم على المسؤولين الفاسدين على خلفية الوضع المالي السيّء في بلادهم وسوء البنى التحتية، وقد تراجعت مستويات معيشتهم بشدة منذ اندلا ع الحرب الأهلية في سوريا قبل ست سنوات، وكانت هذه الاحتجاجات آخر عقبة أمام خطة الحكومة للموافقة على ميزانية الدولة السنوية التي كانت تأمل القيام بها في وقت سابق من شهر آذار ٢٠١٧ ولأول مرة منذ عام ٢٠٠٥. لماذا لم يتم إقرار الموازنة في لبنان لمدة ١٢ عاماً؟ وكيف كان يعمل الاقتصاد اللبناني في تلك السنوات؟

إن عدم وجود موازنة رسمية للدولة هي إحدى نتائج الشلل السياسي الذي لحق بلبنان منذ اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥، فمنذ مقتل الحريري كان النزاع بين الفصائل المتنافسة في البرلمان والحكومة –الذين تم اختيارهم على أسس طائفية– يعيق إقرار التشريعات، بما في ذلك القرارات الرئيسة التي تخص الإنفاق العام، وقد اقتربت الحكومة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤ من الموافقة على مشروع الموازنة، إلا أنها باءت بالفشل في كلا العامين. أثبتت الانقسامات الأولى بين الفصيلين الرئيسين بأنها عميقة جداً ويصعب التوفيق بينهما؛ ويكمن أَحدَثُ فشل بين الفصيلين هو عدم انتخاب رئيس جديد؛ مما أدى إلى توقف الحوار بين الحكومة والبرلمان قبل إقرار الموازنة، وكلما طالت فترات التأخير، أصبح من الصعب أن يمرَّ مشروع جديد، إذ تنص إحدى شروط إقرار أي ميزانية على إغلاق حسابات السنوات السابقة بطريقة مقبولة قانوناً.

ونتيجة لما سبق، كان الإنفاق العام مخصصاً إلى حد كبير، ولا يخضع للرقابة على مدى السنوات العشر الماضية، وهو ما تستفيد منه في كثير من الأحيان جماعات المصالح داخل مختلف الفصائل الحكومية بدلاً من دفع تكاليف الاستثمار في البنية التحتية العامة؛ إذ كان يتعيّن على المواطنين في بيروت أن يواجهوا انقطاعات منتظمة في التيار الكهربائي ونقصاً في المياه، وفضلاً عن ذلك كان لبنان قريباً جداً من الإفلاس وقد تضاعف الدين العام بنحوٍ لم يسبق له مثيل ليصل إلى ٧٥ مليار دولار منذ آخر موازنة، ويقدر البنك الدولي وصول نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان –وهي من بين أعلى المعدلات في العالم– إلى

١٥٧٪ هذا العام، ومما فاقم الأمور أكثر هو انهيار السياحة من دول الخليج نتيجة النزاع السوري، فكادت الأمور تصبح أسوأ لولا تدخل البنك المركزي اللبناني، الذي حافظ لعدة سنوات على استقرار احتياطات النقد الأجنبي، فضلاً عن موافقته في منح القروض للإسكان والطاقة والأعمال.

إن نجاح عملية انتخاب رئيس جديد في تشرين الأول عام ٢٠١٦ –بعد تأخير دام عامين ونصف العام– أدى إلى تخفيف الجمود السياسي إلى حد ما، ويأمل العديد من اللبنانين أن يتم حل الخلاف حول أحكام الضرائب في مشروع الموازنة الحالي وإقرار التشريعات؛ لأن ذلك من شأنه منح لبنان القدرة على السيطرة على أموال الدولة؛ وبالتالي اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وتمكين البلد من الحصول على أموال إضافية من المانحين الغربيين.

إن الاتفاق على الموازنة قد يعطي الأمل أيضاً في أن تكون الفصائل السياسية المتنافسة في لبنان قادرة على التعاون؛ مما يضع حجر الأساس لتشريعات أكثر أهمية، مثل: تشريع قانون انتخابي جديد، وتحسين الطرق المستعملة، وتأهيل أنابيب المياه وخطوط الكهرباء.

المصدر:

http://www.economist.com/blogs/economist-explains/2017/03/economist-explains-22

دراسات مترجمة

الإصلاحات الاقتصادية في إقليم كردستان العراق

مارك ديويفر

٢٠١٧/١/١٦

ما التقارير العراقية لمعهد الدراسات الإقليمية والدولية (IIR)؟

توفّر التقارير العراقية لمعهد الدراسات الإقليمية والدولية تحليلاً على أرض الواقع للقضايا الأكثر إلحاحاً في العراق، وتهدف إلى رفد صانعي القرار والخبراء بالبحوث والتحاليل المحكمة حول سياسة العراق، إن هذه التقارير فريدة من نوعها؛ كونها تصنع داخل العراق وترتكز إلى العمل الميداني في البلاد، فضلاً عن البحوث ذات المصادر المفتوحة.

إن التقارير العراقية لمعهد الدراسات الإقليمية والدولية هي بنات أفكار كل من ''أحمد علي'' و''كريستين فان دن تورن''، وكليهما لديه سنوات من الخبرة في إجراء البحوث والكتابة عن العراق وإقليم كردستان في العراق.

تمرَّ على إقليم كردستان العراق السنة الثالثة من الركود الاقتصادي، فبعد قطع المدفوعات من بغداد إلى حكومة الإقليم في النصف الأول من عام ٢٠١٤، تلقت التعاملات المالية في كردستان ضربة قاضية؛ بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية عام ٢٠١٤، التي تراجعت أكثر من ٥٠٪ في النصف الثاني من ذلك العام، وأدَّى انهيار إيرادات حكومة إقليم كردستان إلى انعكاس مفاجئ للنمو السريع الذي تمتعت به المنطقة في السابق، وترك هذا الاقتصاد في حالة من أزمة من المحتمل أن تتفاقم قريباً (DeWeaver, 2015).

إنَّ الوضع في الإقليم أكثر خطورة مما تمر فيه العديد من الدول المصدرة للنفط؛ وهذا يرجع إلى المدى الذي تعتمد فيه حكومة إقليم كردستان على النفط –سواء أكانت بمفردها أم مع الحكومة الاتحادية في العراق– والأهمية النسبية للقطاع العام.

اعتمدت الحكومة الإقليمية قبل الأزمة على حصتها من الموازنة الاتحادية العراقية في الحصول على ٩٠٪ من ايراداتها، ٧٠٪ منها ينفق على المرتبات والمعاشات والرواتب للمستفيدين مثل السجناء السياسيين السابقين وأسر الشهداء. (World Bank Group, 2016, 1, 9) إن ٤٤٪ من القوى العاملة موظفة من قبل حكومة الإقليم، (World Bank Group, 15) – على سبيل المثال البنية التحتية وتوليد الطاقة الكهربائية– أو موظفوها – على سبيل المثال تطوير العقارات السكنية وأسواق الجملة.

تتفاقم هذه الاختلالات الهيكلية تحت حقيقة أن حكومة إقليم كردستان تفتقر إلى أدوات السياسة

المعاكسة المتاحة للبلدان ذات سيادة في حالات مماثلة، إذ إنها لا تصدر عملة خاصة بها؛ لذلك لا يمكن أن تغطي العجز من طريق طباعة النقود –ربما يعد هذا نعمة بالنظر إلى التجربة الأخيرة في فنزويلا، وعلى عكس المملكة العربية السعودية ودول الخليج، فإن الإقليم لم يمتلك صندوق الثروة السيادية في الوقت الذي انهارت فيه أسعار النفط –تم تشريع واحد فيما بعد في نيسان عام ٢٠١٥–، وتترك الضرائب القليلة حكومة إقليم كردستان مع القليل من مصادر الدخل البديلة، فلم تكن حكومة الإقليم قادرة على جمع المال عن طريق إصدار السندات.

نظرا للقيود المذكورة آنفاً يجب بذل الجهود لتغطية نفقات إقليم كردستان لتشمل في المقام الأول خفض التكاليف، في بداية الأمر حدث هذا لكن بشكل عشوائي، إذ توقفت الحكومة عن الدفع لدائنيها حينما نفد منها المال، وبما أن الوضع ازداد سوءاً بنحوٍ طردي، بدأت حكومة الإقليم تفكر من الناحية الاستراتيجية بنحوٍ أكبر، يعدُّ خلق التوازن في الموازنة أحد الجهود طويل الأجل لإصلاح القطاع العام المتضخم في كردستان العراق.

هناك بالفعل العديد من المجالات التي يمكن إصلاحها إدارياً بنحوٍ يسير ولكنها ستحدث فرقاً كبيراً، ففي الماضي كان أخذ المال من الحكومة مثل أخذ الحلوى من الطفل، وكان الاهتمام بالكيفية التي يتم بها إنفاق الأموال الحكومية في أربيل –عاصمة الإقليم– قليلاً، ولا يعرف بالتحديد كم عدد الموظفين هناك، وحينما تم وضع برامج الدعم دون مبرر اقتصادي واضح فرض ذلك عبءاً إضافياً على الموارد المالية في المنطقة من أجل التوصل إلى نتائج دون المستوى الأمثل، أما التزامات الحكومة الإقليمية، كرسوم الكهرباء والضرائب المفروضة على الشركات، فقد تم جمعها بطريقة متقطعة أو غير فعالة إطلاقاً.

يتناول هذا التقرير كيفية استغلال حكومة إقليم كردستان للفرصة التي تتيحها الأزمة الاقتصادية؛ لمعالجة هذه المشكلات الموجودة منذ مدة طويلة، وسينظر القسم الأول منه بالكيفية التي تقوم بها أربيل بتحسين المساءلة في النظام للدفع لموظفي الخدمة المدنية في محاولة للحد من نفقات الرواتب، أما القسم الثاني فيتحدث عن إلغاء الدعم على المنتجات النفطية المكررة والكهرباء، ويتحدث القسم الثالث عن برنامج جديد لتحسين جباية الضرائب، وأخيراً يختتم القسم الرابع مع بعض الملاحظات على العقبات التي تحول دون الإصلاح وصعوبة تحقيق تحسن دائم في إدارة القطاع العام.

أ: الثورة البايومترية:

إن مشكلة الرواتب في حكومة إقليم كردستان ليست جديدة ولا فريدة من نوعها، فكما هو الحال في الاقتصادات الريعية في جميع أنحاء العالم يعد التوظيف في القطاع الحكومي أحد القنوات الأساسية التي

يتم من خلالها توزيع عائدات تصدير النفط بين السكان، وكلما ازدادت هذه الإيرادات، ازدادت البطالة المقنعة.

قبل الانفصال الإداري لإقليم كردستان عن بقية العراق في أعقاب حرب الخليج الأولى في عام ١٩٩١ كان شيوخ العشائر الموالون للنظام يُكافَؤون في كثير من الأحيان من خلال السماح لهم بوضع أسماء أتباعهم في جدول الرواتب العام (Noori, 2016)،، وفي وقت لاحق –حينما تحولت المنطقة إلى كيان شبه مستقل– استمر تقديم وظائف الخدمة المدنية كمكافأة للولاء.

ازدادت هذه الممارسة بعد عام ٢٠٠٣، بينما نمت إيرادات الحكومة الاتحادية تماشياً مع زيادة إنتاج النفط وارتفاع الأسعار، وارتفعت قيمة حصة إيرادات حكومة إقليم كردستان أيضاً؛ مما يجعل مزيداً من المال متاحاً لدفعه كرواتب، فخلال ثماني سنوات قبل عام ٢٠١٥ ارتفع عدد العاملين في حكومة إقليم كردستان من ١٠٠ ألف إلى ٦٨٢ ألفاً، وكما هو متوقع كانت "المحسوبية والانتماء الحزبي –بدلا من الخبرة والتجربة– هي المعايير الرئيسة للتوظيف (Noori, 2016, 11).

أصبح الاحتيال والإساءة شائعين، وفي كثير من الأحيان يحصل العديد من الموظفين على أموال دون الحضور للعمل، أو يتلقون مدفوعات احتيالية متعددة من إدارات وأقسام مختلفة، واستفاد المشرفون والمديرون من ضعف الضوابط الداخلية عبر جمع رواتب موظفين وهميين لا يعملون في الواقع، لإبقاء هذه الأموال الإضافية لأنفسهم، وتفيد التقارير بأن كثيراً من الناس الذين لم يسبق لهم العمل مع الحكومة يتلقون معاشات حكومية.

حين كانت الظروف جيدة، كان كل شيء متوافر للجميع، أما اليوم فإن حكومة إقليم كردستان لم تعد قادرة على تحمل دعم بيروقراطية عقيمة هائلة بهذا الحجم، فمنذ بداية الأزمة في منتصف عام ٢٠١٤، لم تمتلك الحكومة الأموال الكافية للاستمرار في دفع الرواتب الموظفين، وحصل معظم الموظفين على رواتبهم لثمانية أشهر فقط في عام ٢٠١٥، وابتداءً من آذار عام ٢٠١٦، استقطعت أموال من الرواتب بنسبة ١٥٪ إلى ٧٥٪، اعتماداً على درجة الأجور، مع بلوغ معدل القطع الحاضر حوالي ٦٠٪ (World Bank Group, 11).

موظفو كردستان من جهتهم كان عدم الذهاب للعمل هو الرد الذي يرونه منصفاً، فبحسب رأيهم ليس هناك أي سبب للعمل مجاناً، ففي أربيل يذهب العاملون في الحكومة لدوائرهم ثلاثة أيام فقط في الأسبوع، أما في السليمانية فيذهبون ليوم واحد فقط في الأسبوع، وكان المدرسون قد أضربوا منذ بداية العام الدراسي الحالي، وابتداءً من نهاية كانون الأول، غاب طلبة المدارس العامة بالفعل لمدة ثلاثة أشهر

عن المدرسة.

سيكون من الأفضل الحد من عبء الرواتب في حكومة إقليم كردستان من خلال القضاء على الاحتيال، من خلال فرض تخفيضات أجور صارمة على القوى العاملة بأكملها، إذ إن معرفة أي الرواتب مشروعة وأيها غير مشروعة أصبحت أولوية قصوى.

تتمثل الخطوة الأولى في التصدي لهذه المشكلة في إنشاء قائمة مركزية للموظفين العاملين في حكومة إقليم كردستان، وفي ظل النظام الحالي تتعقب أجزاء مختلفة من الحكومة موظفيها بنحوٍ مستقل، وذلك باستخدام السجلات الورقية أو ملفات الكمبيوتر، مما يجعل الحصول على العدد الدقيق للموظفين أمراً مستحيلاً، وإن وجود مشرفين على قوائم الموظفين من غير المرجح أن ينجح؛ لأن العديد منهم سيملأ القوائم بأسماء وهمية.

اختارت حكومة إقليم كردستان –بدلاً من ذلك– التسجيل البايومتري للقوة العاملة بأكملها، فهذا يعالج مشكلة الموظفين الوهميين عبر إرسال موظفي الخدمة المدنية إلى مراكز التسجيل المحلية بنحوٍ شخصي، وهناك يتم تقديم استمارات تحتوي على تفاصيل العمل، مع إظهار البطاقة الشخصية، والقيام بالبصمة الإلكترونية والمسح الضوئي لشبكة العين، ويتم إرسال ملفاتهم إلكترونيا إلى المكتب المركزي في أربيل، حيث يتم فحصها وإضافتها إلى قاعدة البيانات المركزية.

وقد بدأ العمل بهذا البرنامج الجديد في ١٠ تشرين الثاني عام ٢٠١٦، ويضم الآن ٧٦ مركزاً للتسجيل في جميع أنحاء كردستان العراق، وتقع هذه المراكز في مكاتب المصارف الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان، التي تمتلك الصلات التكنولوجية الضرورية، وتميل إلى أن تكون في مواقع مألوفة لأولئك الذين يسجلون. في المرحلة الأولى، يقوم الموظفون –الذين يبلغ مجموع رواتبهم ٦٦٠ – ٦٧٠ مليار دينار في الشهر– بالتسجيل، ومن المفترض أن تستمر هذه العملية لثلاثة أشهر، وبعد هذا الوقت لا يحصل أي شخص غير مسجل على راتب نظرياً، أما في الممارسة العملية، فإنه من المتوقع أن يتم منح وقت إظافي بالنظر إلى أن هناك العديد من الأسباب المشروعة التي قد تمنع موظفاً لعدم التسجيل في الموعد المحدد، وستكون الخطوة التالية متمثلة في تحديد أي شخص يظهر في القائمة لأكثر من مرة، ويجب أن تراجع هذه الحالات لتحديد ما إذا كانت الرواتب المتعددة التي يحصل عليها شخص ما شرعية أم لا.

من المفترض أن يتم الانتهاء من هذه العملية في النصف الأول من عام ٢٠١٧، وبعد أن تتم عملية التسجيل، تخطط حكومة إقليم كردستان لبدء نظام جديد لصرف الرواتب، إذ في الوقت الحالي يسحب المشرفون والمديرون جميع المبالغ النقدية اللازمة للدفع للموظفين من حساب مصرفي حكومي ويتم توزيعها في أماكن العمل، وفي حالة من المؤسسات الكبيرة يقوم شخص في قمة الهرم بتوفير النقد للمديرين الذين

يقومون بتسديد الرواتب.

في ظل النظام الجديد، سيكون على الموظفين الذهاب إلى البنوك للحصول على رواتبهم بأنفسهم، وهذا له ميزة واضحة، إذ إنه يسهل على الحكومة تعقب الأموال التي تدفع، ويصعب على المشرفين والمديرين ملء جيوبهم من خلال سحب رواتب الموظفين الوهميين، وسيكون هناك أيضاً حاجة لترتيبات مصرفية جديدة، وحينما يصبح من الواضح تماماً من الذين يحصلون على الرواتب، وسيكون كل من يستلم راتباً قادراً على سحب الأموال من حساب الرواتب الحالية.

في مرحلة ما، سيتم توسيع تسجيل البيومترية لتغطية ٤٢٠ ألف شخص من الذين يتلقون الآن معاشات التقاعد وغيرها من الرواتب التي تقدمها الحكومة، وستساوي هذه الدفعات ٢٢٠-٢٣٠ مليار دينار شهرياً.

على المدى الطويل تعتزم حكومة إقليم كردستان إصدار بطاقات هوية لجميع الموظفين، وهناك أيضاً خطة للبدء في دفع الرواتب من خلال الإيداع المباشر، ومن غير المرجح أن يتم هذا في المستقبل المنظور نظراً إلى أن ٩٠٪ من الأسر لا تمتلك حسابات مصرفية.

سيكون من الصعب تخيُّل طريقة أفضل من هذه الطريقة للقضاء على الموظفين الوهميين والرواتب المتعددة، لكن كيفية عملها في الممارسة العملية غير واضح، فإذا لم يكن هناك تنفيذ فعال، فإن أولئك الذين يحتالون حالياً على الحكومة سيواصلون القيام بذلك بغض النظر عن ما ستكشفه قاعدة البيانات المركزية الجديدة، إذ سيسحب المديريون والمسؤولون مزيداً من الرواتب لمرؤوسين لا يعملون في الحكومة ''وهميون''، أو أنهم سيتلقون مبالغ مالية لوظائف إضافية لا يعملون فيها.

أدت مشكلات الفساد المنتشرة في حكومة إقليم كردستان إلى قيام بعضهم بالاستنتاج بأن برنامج التسجيل من غير المرجح أن يحدث أي فارق.

إن التسجيل لن يحل مشكلات المرتبات الحكومية إلى الأبد بهذه السهولة، فالناس الذين يمتلكون علاقات سياسية قوية قد لا يصيبهم إلا خوف قليل جداً، ولكن أولئك الذين اعتمدوا في البداية على علاقات أكثر ضعفاً للحصول على عروض خاصة لأنفسهم قبل سنوات حينما كان المال متوافراً قد لا يمتلكون الحظ نفسه الذي كانوا فيه سابقاً، حتى مع تطبيق الحد الأدنى فقط، فإنهم قد يجدون أن ''الوساطة'' لإدامة عمليات الاحتيال القديمة في ظل النظام الجديد لا تنفع، فلخفض الإنفاق على المرتبات في حكومة إقليم كردستان فأنه ليس من الضروري حقاً القبض على ''كل النمور والذباب''، كما يقول الصينيون، بل إن إخراج أقل عدد من الذباب قد يؤدي إلى تحسن ملموس.

ب. تعثر إصلاح الدعم المالي الحكومي:

لطالما كان دعم المنتجات المكررة والكهرباء عبءاً كبيراً على ميزانية حكومة إقليم كردستان، ففي عرض تقديمي في منتدى مركز أبحاث الشرق الأوسط ٢٠١٦ (MERI)، أشار وزير الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان –آشتي هورامي– إلى أن تكلفة دعم المنتجات التي يتم توزيعها علناً ولا سيما البنزين والديزل، والالنفط تبلغ ١,٦٧٠ مليار دينار عراقي وتكلفة دعم الوقود لتوليد الطاقة الكهربائية –الديزل وزيت الوقود الثقيل– تصل إلى ٢,٧٢٠ مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٤، إن حجم هذه التكلفة –التي تبلغ مجتمعة ٣٦٦ مليار دينار عراقي في الشهر– جعلت عملية إصلاح الدعم المالي أمراً مهماً كي يتم تخفيض الرواتب كأولوية لتحسين الوضع المالي في حكومة إقليم كردستان.

وخلافاً لرواتب موظفي القطاع العام، فإن هذا الدعم لا ينطوي بالضرورة على التدفق النقدي الصافي؛ لأنه بإمكان الحكومة مقايضة النفط الخام للعناصر المدعومة. أما في حالة المنتجات المكررة، فتقوم وزارة الموارد الطبيعية في إقليم كردستان بتوفير النفط لمصفاة التكرير التي بدورها تقدم المنتجات النهائية لوزارة الموارد الطبيعية مقابل أجور استخدام منشآت توليد الطاقة، وتقوم الوزارة بعد ذلك ببيع المنتجات إلى الموزعين بسعر مدعوم. أمّا في حالة توليد الطاقة، فيتم تقديم زيت الديزل أو الوقود الصادرة من المصفاة لوزارة الكهرباء التي تقوم بإرسالها إلى محطة توليد الكهرباء، ومن ثم تقوم الوزارة بشراء الكهرباء التي تم توليدها ويتم نقلها وتوزيعه للمستهلك بسعر مدعوم مرة أخرى (الشكل ١).

تكمن القضية هنا في التكلفة الضمنية لاستخدام النفط بهذه الطريقة بدلاً من بيعه في سوق التصدير، إذ إن إلغاء الدعم عن المنتجات المكررة يقلل من نسبة العجز في الميزانية من طريق زيادة المبالغ النقدية القادمة بدلاً من خفض النفقات.

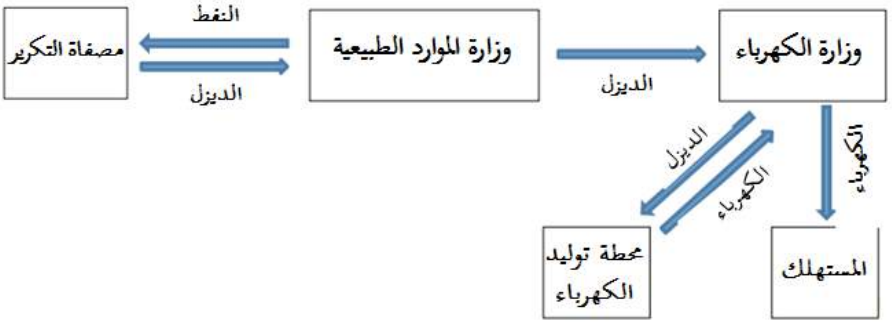

الشكل (١): دعم الكهرباء باستخدام النفط مقابل الوقود وتبادل الوقود مقابل الكهرباء.

كان أول ما تم إيقاف الدعم المالي عنه هو الوقود، فقبل حدوث الأزمة المالية، كانت هناك محطات تعبئة منفصلة للوقود الحكومي والمستورد، وكان يتلقى السائقون قسيمة شهرية تسمح لهم بشراء كمية محددة من الوقود بأسعار منخفضة بنحوٍ كبير.

في العام ٢٠١٤ قامت حكومة إقليم كردستان بحظر استيراد الوقود مقابل تزويدها السوق بأكملها بالوقود، ولكن كانت طاقة التكرير المحلية غير كافية؛ ومن أجل زيادة الإنتاج اضطرت الحكومة إلى إجبار مصافي التكرير بإنتاج الوقود مع أدنى نسبة للأوكتان التي تسمح بها ضوابط الوقود العراقية (رقم ٨٨)؛ الأمر الذي إلى أدى إلى زيادة حجم الإنتاج للبرميل الواحد من النفط. لم يحظَ الوقود الذي تم إنتاجه بهذه الطريقة برضى سائقي السيارات، إذ عانى كثير منهم نتيجة الجودة المنخفضة للوقود بانسداد مضخات الوقود في سياراتهم، وفي حالات أسوأ تسببت باحتراق السيارات.

تم السماح باستقبال الواردات مرة أخرى في عام ٢٠١٥، ولكن لم تقم الحكومة بالعودة إلى اتباع نظام الدعم السابق، إذ لم تعد وزارة الموارد الطبيعية –وهي في أمس الحاجة إلى الحصول على مزيد من عائدات النفط– تمتلك النفط الخام ليتم استبداله مع الديزل الصادر من مصافي التكرير.

رحب السائقون بهذا التغيير، الذين قاموا بشراء الوقود الذي يحوي على نسبة أكبر من الأوكتان المستورد من دول الجوار مثل إيران والإمارات العربية المتحدة وتركيا. وجد الباحثون أيضاً أنهم حصلوا على صفقة أفضل من ذي قبل؛ وذلك بفضل الانخفاض المطرد في الأسعار العالمية. حيث تم تحديد سعر البنزين ذي الرقم (٨٨) بمبلغ ٥٠٠ دينار عراقي لكل لتر في عام ٢٠١٤، أمّا اليوم فسعر البنزين ذي رقم (٩١) المتوافر في السليمانية ٥٥٠ ديناراً عراقياً لكل لتر.

تعد هذه حالة نادرة من عملية إصلاح الدعم المالي التي تمت بصورة سهلة، وكان أيضاً فوزاً كبيراً لحكومة إقليم كردستان، إذ ساعد على إحداث انخفاض كبير في تكلفة دعم المنتجات المكررة التي توزع للعامة، على وفق عرض الدكتور هورامي فإن نسبة هذا الانخفاض قد بلغ ٥٣٪ في عام ٢٠١٥ بهبوط من ٧٨١ مليار دينار عراقي إلى ١٥٠ مليار دينار عراقي في العام الذي يليه.

وكذلك تم إيقاف الدعم المالي عن النفط لهذا العام –المشار إليها محلياً باسم الكيروسين أو النفط الأبيض–، ومن الشائع لدى العائلات العراقية استخدام هذا النوع من الوقود في المواقد الصغيرة لتدفئة منازلهم خلال أشهر الشتاء، ففي الماضي زودت الحكومة العائلات ببرميل واحد في فصل الشتاء بسعر ٤٠ ألف دينار عراقي، وتستهلك العائلة الأنموذجية في السليمانية ٢–٣ براميل إضافية، وسعر البرميل الواحد منها بحسب السوق الحالية سيكلف حوالي ١٢٥ ألف دينار عراقي.

كان يحق لأصحاب مخابز الخبز التقليدي الكردي تلقي مخصصات الالنفط بأسعار مدعوم، إذ يقوم الخبازون ببيع بطاقاتهم لحصتهم في السوق واستخدام العائدات بشراء الغاز الطبيعي المضغوط (CNG)، الذي يفضَل استخدامه بنحوٍ أكبر في صناعة الخبز، وقام بعض الأشخاص باستخدام تراخيص مخابز مزيفة للحصول على تلك المخصصات.

قال محافظ السليمانية –سردار قادر علي– إن وزارة الموارد الطبيعية في إقليم كردستان لن تتمكن من توزيع وقود النفط هذا العام للسكان، وأضاف أنه تمكن من الحصول على ٣٠ مليون لتر للمحافظة من الحكومة الاتحادية في بغداد، ويأمل في الحصول على ٣٠ مليون لتر أخرى، علماً أن المحافظة ستواجه عجزاً بقيمة ٤٣ مليون لتر، إذ –بحسب ما يقول– إن مجموع احتياجات الوقود المدعومة في المحافظة بلغت ١٠٣ ملايين لتر.

إن إنهاء الدعم عن المنتجات المكررة الرئيسة تترك للإقليم تحدياً وحيداً لإصلاح الدعم يتمثل بالكهرباء التي تقوم بتوفيرها الحكومة، وسيكون حل هذه المشكلة أكثر صعوبة؛ إذ لن يكون موظفو الحكومة الذين خُفِضَت رواتبهم على استعداد لدفع رسوم كهرباء أعلى، وليس من المرجح أن تتسبب الحكومة في خلق مشكلات اجتماعية من طريق قطع الكهرباء عن أولئك الذين لا يدفعون فواتيرهم.

تُعَدُّ جمع الرسوم من فواتير الكهرباء مشكلة كبيرة، إذ لا تقوم العديد من الأسر والشركات بدفع فواتير الكهرباء الخاصة بهم، ففي كثير من الأحيان لا تتم قراءة عدادات الكهرباء للمستهلكين بصورة صحيحة، أو قد يقوم المستهلكون برشوة الموظف الذي يقرأ عداد الكهرباء لكي يدفعوا مبالغ أقل، فحين الأخذ بعين الحسبان جميع هذه القضايا جنباً إلى جنب مع خسائر النقل بسبب العديد من العوامل الفنية، فإن ذلك يشير إلى أن نسبة ٣٠–٥٠٪ من عوائد الطاقة الكهربائية التي تزودها الشبكة لا يتم الحصول عليها، مقارنة مع نسبة ١٠–٢٠٪ من الخسائر على الصعيد الدولي.

يتمثل أحد الحلول لذلك في خصخصة عملية توزيع الكهرباء، إذ إن لدى الشركات الخاصة حوافز أقوى بكثير للحصول على أقصى قدر من العوائد، وبإمكانهم أن يفرضوا على المشتركين طريقة دفع فواتير الكهرباء الخاصة بهم من طريق الخصم من رواتبهم بدلاً من دفعها نقداً. إن خصخصة قطاع الكهرباء هو مشروع مطروح بالفعل ليتم تطبيقه في أنحاء مناطق العراق، وتم البدء في تطبيقه في إحدى الأحياء التجريبية في بغداد، ويجري حالياً التخطيط لتطبيقه في إقليم كردستان العراق.

إن حكومة إقليم كردستان محظوظة في وجود بديل لوقود الديزل، وهو الغاز الطبيعي الذي تعتمد عليه لتوليد الطاقة الكهربائية، لكن المشكلة هي أن الغاز الطبيعي لا يعد حلاً كافياً ليحل محل الديزل

تماماً، ولم يعد بإمكان وزارة الموارد الطبيعية توفير الوقود الكافي لتشغيل محطات الطاقة لتعويض النقص؛ ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة توليد الكهرباء من الشبكة بنحوٍ حاد، إذ قبل بضع سنوات كانت محطات الكهرباء تولِّدُ الكهرباء لما يقارب ٢٤ ساعة في اليوم، وابتداءً من نهاية شهر تشرين الثاني انخفضت إلى ٤ ساعات في اليوم فقط.

لتعويض هذا الفرق يجب على الأسر أن تلجأ إلى مولدات الديزل في أحيائهم بمبالغ أكبر بكثير، ولكن حتى تلك المولدات تكون غير قادرة على توفير الكهرباء حين انقطاع التوليد الحكومي للكهرباء، تشهد الأحياء في السليمانية انقطاعاً من الكهرباء التام يصل إلى ما لا يقل عن سبع ساعات يومياً.

الشكل (٢). النفط المستخدم في التكرير (وزارة الموارد الطبيعية، ٢٠١٦).

وبذلك فإن عملية توفير الطاقة الكهربائية قد تم خصخصتها بفعالية ولكن بأسوأ طريقة ممكنة، ففي عرض تقديمي في منتدى مركز أبحاث الشرق الأوسط (MERI)، قال الدكتور هورامي: إن تكاليف الدعم المرتبطة بتقديم وزارة الموارد الطبيعية النفط لمحطات توليد الطاقة قد انخفضت من ٢,٥١٣ مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٥ إلى ٧٢٥ مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٦، إذ تم ذلك مع وجود قدرة توليد تصل إلى ٥٠٠٠ ميغاواط وذروة الطلب تصل إلى ٤٥٠٠ ميغاواط، فليس هناك سبب واضح

يفسر النتيجة السيئة للإيرادات، وسيكون من الأفضل للأسر الحصول على الكهرباء من الشبكة الحكومية بأسعار السوق، آخذين بعين الحسبان زيادة نسبة المبالغ المدفوعة للحكومة، ولكن إجمالي المصروفات الكهربائية للأسر قد تنخفض، إذ لن يكون من الضروري بالنسبة لهم دفع فاتورة ثانية لمولد الكهرباء غير الكفوء نسبياً في أحيائهم.

إن أي محاولة في إزالة الدعم يكاد من المؤكد أن يأتي بنتائج عكسية، فالأسر يرحبون بزيادة فترات تزويدهم بالكهرباء لكن قد يعدُّه كثيرون بأنه تعويض عن التخفيضات التي أجريت على رواتبهم الحكومية وليست خدمة من المفترض أن يتم الدفع مقابلها، ويدفع المستهلكون الآن نسباً أقل بكثير من فواتير الكهرباء الخاصة من ذي قبل الأمر؛ وبالتالي فإن تكلفة الدعم الحكومي قد ترتفع بنحوٍ كبير.

وبالتالي فإنه من المنطقي أن يتم تأجيل عملية إنهاء الدعم الكامل للكهرباء حتى يتم تحويل جميع محطات توليد الكهرباء في إقليم كردستان بالعمل على الغاز الطبيعي بدلاً من الوقود السائل، وتأمل الحكومة بإنجاز هذا المشروع على مدى سنتين أو ثلاث سنوات قادمة، ومن شأن هذا التحويل أن يخفض تكلفة توليد الكهرباء بحوالي ٨٢٪؛ مما يجعل هذا الإصلاح قابلاً للتنفيذ دون فرض أعباء إضافية على المستهلك.

في حين أن هناك اختلافات مهمة في طرق حكومة إقليم كردستان برفع الدعم عن المنتجات المكررة والكهرباء، إلّا أن العناصر المحركة هي نفسها في جميع الحالات، فانخفاض أسعار النفط يعني أن على وزارة الموارد البيئية في حكومة إقليم كردستان أن تقوم بتصدير مزيداً من النفط للحصول على نسبة العائدات نفسها؛ ونتيجة لذلك أصبح لديها كميات أقل من النفط الذي يتم تحويله لمنتجات مدعومة؛ وبالتالي الاضطرار إلى إيقاف إمدادها.

من الناحية النظرية، يمكن أن يؤدي إنهاء الدعم إلى جعل الأسر بحالة أفضل نسبياً، إذ قد تقوم الحكومة باستخدام الأرباح الناتجة من خلال زيادة رواتب السكان. وبإمكان المستهلكين إنفاق هذه الأموال على أي سلعة يختارونها بدلاً من الاضطرار إلى استهلاك مجموعة محدودة من العناصر المدعومة سابقاً. وبالتالي يصلون إلى أفضل نتيجة ممكنة في ظل انخفاض أسعار النفط الحالية.

قد تختلف عملية سير الأمور حين تطبيقها بنحوٍ عملي، ولسوء الحظ، فإن الأسر ليست الجهة الوحيدة التي تتطالب بالحصول على إيرادات حكومة إقليم كردستان، إذ يجب أن تسدد المدفوعات لشركات النفط التي تعمل في الإقليم وإلّا فإن الاستثمارات في تطوير الحقول ستتوقف؛ وبالتالي انخفاض نسبة الصادرات، فضلاً عن أن حكومة إقليم كردستان مجبرة بتسديد ١,٥ مليار دولار لتجار النفط

العالميين، ولذلك فإن عدم تحسن رواتب سكان الإقليم لا يعدُّ أمراً غريباً.

في الوقت الراهن، أصبح الوضع أكثر سوءاً "للمواطن"، إذ على مدى العامين الماضيين، قام بصرف جميع مدخراته، في الوقت الذي لم يحصل فيه على جزء يسير من دخله، والآن سيواجه الشتاء دون حصوله على ما يكفي من الكهرباء للإنارة أو النفط لتدفئة منزله.

ج. تحسين تحصيل الضرائب:

فضلاً عن تعزيز العائدات من خلال تصدير مزيدٍ من النفط الذي كان يُستخدَم سابقاً في برامج الدعم الحكومي، تحاول حكومة إقليم كردستان أيضاً تعزيز خط إنتاجها لجمع مزيدٍ من الضرائب من أرباح الشركات، ولاسيما من دافعي الضرائب «الكبار»، وهذا ينطوي على زيادة تحصيل الضرائب وتحسين الشفافية في عملية التقييم.

وعلى وفق قانون الضرائب فإن حكومة إقليم كردستان مدينة للشركات العاملة في الإقليم بـ١٥٪ من صافي الأرباح حسب البيانات المالية المدققة، وفي حالة عدم توفر البيانات أو عدم دقتها، فيتم حساب الضائب بدلاً من ذلك على أساس «جداول الدخل التقديرية» التي من المفترض أن تقدم تقديرات معقولة عما قد تؤول إليه الأرباح لأنواع مختلفة من الأعمال في أي سنة معينة.

في الممارسة العملية، يترك هذا «النظام الضريبي المفترض» الكثير مما هو مرغوب، إذ يقول أحد أصحاب الأعمال الصغيرة لنا إنه غير قادر تماماً على تحديد الأسباب الكامنة وراء الضرائب التي تدفعها شركته، إذ لا يقوم المفتشون الذين يحسبون مديونيته لمصلحة الضرائب بتبني تقديراتهم حسب القطاع المالي لرجل الأعمال هذا، ويحكمون بشكل روتيني على عدم مصداقيته على الرغم من عدم وجود مبرر لهذا الفعل، وهو ملزم بدفع المبلغ نفسه تقريباً عاماً بعد عام، بما في ذلك عام ٢٠١٥، حينما ضرب الركود الاقتصادي الإقليم وجعل من غير المحتمل الحصول على أي أرباح من الضرائب.

تُعَدُّ هذه العملية تفاوضاً أكثر من ما هي عملية حسابية، ففي أحد السنوات قال إنه تقدم بشكوى إلى السلطات الضريبية مطالباً بتخفيض ضرائب شركته لأن مولداً تبلغ قيمته عشرة آلاف دولار قد احترق، وكان لا بدَّ من استبداله، وكان قادراً على الحصول على مراده ليس لتقديمه لأدلة قوية أي تتعلق بعمر المولد، أو تكلفته الأصلية، أو تكلفة الاستبدال، ولكن عن طريق إظهار صورة للمولد المدمر للمفتش.

إن دفع الضرائب ليس سهلاً أيضاً، إذ يكون على محامي دافع الضريبة تقديم مبلغ نقدي إلى مكتب الضرائب عدة مرات قبل أن يقرر الشخص المناسب في نهاية المطاف أنه سيقبل ذلك، أما الطلبات

التي تود السماح بالدفع عن طريق حوالة مصرفية فتقع على آذان صماء.

ستحظى الأعمال التجارية الكبيرة التي تمتلك صلات قوية مع الأشخاص المناسبين –في ظل هذه الظروف– على ميزة كبيرة بنحوٍ طبيعي، فقد يكون العديد منهم قادراً على التفاوض حول الضرائب وصولاً إلى عدم دفع أي شيء تقريباً، وفي غياب أي إجراءات واضحة لحساب المستحقات، فقد لا يكون من الممكن اتهامهم بالتهرب من الضرائب.

ومن أجل معالجة بعض هذه المشكلات، قامت حكومة إقليم كردستان بإنشاء «مكتب دافعي الضرائب الكبيرة» (LTO)، والانتقال إلى طريقة التقييم الذاتي المشترك في بلدان أخرى، وبهذه الطريقة يقوم دافعو الضرائب بتحديد مبلغ مديونيتهم، وتقديم المبلغ مع إيداعاتهم، وسيكون للسلطات الضريبية الحق في مراجعة المدفوعات؛ ولطلب دفع مبالغ أعلى يجب أن يكون لديهم سبب لذلك.

من المتوقع أن يبدأ هذا المكتب بجمع ضرائب ٤٠٠–٥٠٠ شركة خاصة كبيرة في الإقليم العام المقبل، ومن المفترض أن يبدأ تقديم عوائد العام ٢٠١٦ من الضرائب في شهر حزيران عام ٢٠١٧.

ومن المثير للاهتمام أنه في معظم الحالات لن يكون من الممكن لدافعي الضرائب حساب صافي المبالغ التي يدينونها لحكومة إقليم كردستان من الضريبة التي عليهم دفعها، إذ إن هذه مسألة مهمة، فعلى سبيل المثال تطالب محطات الطاقة المملوكة للقطاع الخاص ومصافي النفط –على وفق أحد مصادرنا– وزارة الموارد الطبيعية بدفع بما يقرب من ٢,٥ مليار دولار، وفي هذه الحالات يبدو أن وزارة المالية –التي ستجمع الضرائب– لا تتعرف بالتزامات وزارة الموارد الطبيعية، وقد لا يكون وضع دافعي الضرائب مختلفاً أكثر مع وجود شخص ما يمتلك حسابات دائنة ومدينة لجهات ليست ذات صلة مع شخص يتعامل مع إدارتين مختلفتين من الحكومة نفسها.

يرى المشككون أن مكتب الضرائب لن يكون قادراً على جمع كثير من دافعي الضرائب الكبار، كما هو الحال مع برنامج البيومترية، والسؤال الرئيس هو الإجبار على التنفيذ، فإذا لم يكن هناك تهديد حقيقي من أن عوائد هذه الشركات يمكن تدقيقها، فمن غير المحتمل أنهم سيقدمون كثيراً من الربح إلى السلطات الضريبية، وقد يكون مشروعاً تماماً لمحطات توليد الطاقة ومعامل التكرير تقديم مبالغ لا تفي حكومة إقليم كردستان بما تدين لهم، وفي هذه الحالة يمكن أن ندرك بسهولة أن الخسائر ستكون كبيرة، وأن محاولة فرض ضرائب على هذه الشركات قد تكون ضرباً من الخيال.

ومع ذلك، فإن هذه الخطوة لتنظيم تحصيل الضرائب هي بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح، أما مقدار الدخل الذي يمكن تحصيله في المدى القصير فيجب أن ينتظر، ولكن على المدى الطويل، وقد

يكون من الممكن توسيع قاعدة الإيرادات في حكومة إقليم كردستان، وأيضاً زيادة السماح للشركات الصغيرة بالقيام بالأعمال.

د. الاستنتاج:

يرى بعض المحللين أن برنامج الإصلاح الاقتصادي في إقليم كردستان يعدُّ حالة من التقشف المالي في توقيت سيّئ، ولا تختلف كثيراً عن الإجراءات الانكماشية التي فرضها الأوروبيون على اليونان بعد أزمة الديون التي عصفت بالبلاد، لكن حكومة إقليم كردستان لا تمتلك أي بديل، وفي غياب أي وسيلة أخرى لتغطية النفقات، فإن خفض النفقات وزيادة الإيرادات هي خيار حكومة الإقليم الوحيد.

لا تتمثل المشكلة التي يواجهها صناع السياسة في تقليل العجز المالي، وإنما في كيفية القيام بذلك، فإن إرجاع إقليم كردستان إلى عصره الذهبي المزدهر قبل الأزمة المالية لن يكون محتملاً إذا بقيت أسعار النفط منخفضة، ويجب أن يكون الهدف هو تحقيق التوازن في الميزانية بطريقة تحسن استخدام الموارد، والانتقال إلى أنموذج اقتصادي أكثر كفاءة.

إن الحد من الفساد في المرتبات، وإلغاء الإعانات، وتحسين جمع الضرائب تعد أفكاراً جيدة، ويعد القضاء على الدعم الحكومي أسهل خيار، وليس من المستغرب أن المجال الوحيد الذي تم فيه إحراز تقدم كبير حتى الآن، وسيتطلب الهدفان الآخران التغلب على تحديات أكثر صعوبة، والقيام بمطالب أكبر بكثير من القدرة الإدارية المحدودة لحكومة إقليم كردستان.

يصرح مطلعون داخليون أنه لم تتلقَ أي إصلاحات دعماً سياسياً رفيع المستوى كما حصلت عليه الإصلاحات الحالية، ويتابعون القول بأن أكبر مشكلة تتمثل في عدم وجود نظام لتنفيذ هذه الإصلاحات، فالبيروقراطية فاسدة وتدار بشكل سيّئ، وتفتقر إلى الموظفين الكفوئين، وتعاني من نقص التمويل؛ وذلك نتيجة لأزمة رواتب الموظفين التي يأتون إما نادراً وإما لمرة واحدة فقط في الأسبوع، وفي ظل هذه الظروف، لا بدَّ من أن تكون هناك فجوة كبيرة بين سياسات العمل من الناحية النظرية، وكيفية تحويلها فعلاً إلى ممارسة عملية.

ومن البديهي سيكون من السابق لأوانه القول ما إذا كانت أي من هذه التغييرات الجارية ستؤدي إلى تحسينات دائمة في إدارة القطاع العام، وإذا ما عادت أسعار النفط إلى مستويات ما قبل الأزمة، فإن أي تقدم تم تحقيقه الآن سيتوقف؛ بسبب عودة حكومة إقليم كردستان إلى دورها التقليدي في توزيع عائدات التصدير، وربما لا يعد النظر إلى تحصيل الضرائب كأمر مهم بعد ذلك، وقد يبدو التوظيف العشوائي أمراً لا يمكن الاعتراض عليه مرة أخرى، وقد ترى الشخصيات القوية التي تبحث عن قطعة أكبر من الكعكة أنه أصبح من السهل تجاوز كل الضوابط الداخلية الجديدة التي سبق وضعها.

سيكون من السهل نسبياً –خلال الأزمة الحالية– الحد من التضييع غير المبرر له للموارد، والاحتيال، وسوء المعاملة، لأن الحكومة لديها القليل من المال لإعطائه، ولكن مع كون الاقتصاد في حالة ركود، فإن هناك أمل ضئيل في تسريح العمال غير المرغوب بهم، وتطوير القطاع الخاص، أو تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، وحينما تتعافى أسعار النفط في نهاية المطاف، لن يكون التنويع أولوية ملحة، وسيعتمد النظام على صادرات الوقود الأحفوري كما في السابق، وسيولد الحوافز القوية نفسها للمفسدين كما كان الوضع دائماً.

هناك ما يدعو إلى التفاؤل الحذر حول جهود حكومة إقليم كردستان لتغطية نفقاتهم على المدى القصير، وقد عمل التخلُّص التدريجي من الإعانات إلى تحقيق مساهمة كبيرة في الموازنة، وعلى الرغم من فعالية التسجيل البايومترية، فإن مكتب دافعي الضرائب قد لا يرتقى إلى مستوى التوقعات، ومع ذلك فإن لديها القدرة على تحسين الصورة المالية لاحقاً.

ولكن إلى أي مدى يمكن لهذه المبادرات أن تؤدي إلى إصلاح دائم هو أقل وضوحاً؛ لأن العادات القديمة للاقتصاد الريعي صعبة الكسر.

المصادر:

DeWeaver, Mark. "Kurdistan's Great Recession: From Boom to Bust in the Rentier Economy." IRIS Iraq Report. American University of Iraq-Sulaimani. December 10, 2015. Available at:http://auis.edu.krd/iris/sites/default/files/Kurdistan%27s%20Great%20Recession_1.pdf

Hawrami, Ashti. "The Economic Crisis: Lessons Learnt?" Presentation to the 2016 MERI Forum. Erbil, Iraq; October 25, 2016. Available at: http://www. meri-k.org/multimedia/session1-%E2%80%AFthe-economic-crisis-lessonslearnt/. (The presentation begins at minute 25.)

Ministry of Natural Resources. "Kurdistan Oil Production by Field and Operation: January, 2015 – September, 2016." November, 2016. Available at:http://mnr.krg.org/images/pdfs/Kurdistan_Oil_Production_Field_Operator_2015_2016.pdf

Noori, Nyaz Najmalddin. "The Failure of Economic Reform in the Kurdistan Region of Iraq (1921-2015): The Vicious Circle of Uncivic Traditions, Resource Curse, and Centralization." British Journal of Middle Eastern Studies, September, 2016, 1-18.

World Bank Group. "Kurdistan Region of Iraq: Reforming the Economy for Shared Prosperity and Protecting the Vulnerable." May, 2016. Available at:http://documents.worldbank.org/curated/en/6726714681967665/pdf/106132-v2-main-report-P159972-PUBLIC-KRG-Economic-Reform-Roadmappost-Decision-Review-05-30-16.pdf

تقارير

العراق .. تقرير النفط والغاز
بضمنها التوقعات لعشر سنوات قادمة حتى العام ٢٠٢٥

مرصد الأعمال الدولية (BMI) *

٢٠١٧/٣/٢٥

رؤية مرصد الأعمال الدولية (BMI): إن مشاريع التوسع في حقول النفط الرئيسة في العراق سيكون مصدراً مهماً لمنتجات النفط منخفضة الكلفة؛ من أجل تلبية الطلب المستقبلي والنمو الذي سيستمر في العام ٢٠١٧. إن إيرادات الغاز الطبيعي من إيران بدأت في العام ٢٠١٤ وستؤدي دوراً مهماً في تلبية الطلب من قطاع الطاقة، فيما وَضَعتْ الصادرات من قبل حكومة إقليم كردستان إلى تركيا في العام ٢٠١٩.

جدول التوقعات الرئيسة للعراق (2014–2020)

	2014	2015e	2016f	2017f	2018f	2019f	2020f
إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي المسال والسوائل الأخرى ٠٠٠ برميل/يومياً	3,124.1	3,905.0	4,302.1	4,485.4	4,711.3	4,775.4	4,923.0
إنتاج المنتجات المكررة ٠٠٠ برميل/يومياً	522.7	444.7	439,1	441.3	442.2	444.4	542.2
إنتاج الغاز الطبيعي الجاف (مليار متر مكعب)	0.9	1.0	1.5	2.0	2.3	4.9	7.4
استهلاك الغاز الطبيعي الجاف (مليار متر مكعب)	0.9	1.0	2.4	3.5	4.5	5.2	5.3
برنت، دولار/برميل	99.50	53.60	45.50	55.00	68.00	65.00	67.00

e/f = BMI estimate/forecast. Source: SOMO, MNR, JODI, EIA, BMI

التحديثات الأخيرة والتوقعات الرئيسة:

على مدى ٩ أشهر من العام ٢٠١٦ كان معدل إنتاج العراق من النفط (٤,٣٢٣) مليون برميل يومياً، (٣,٢٤) مليون برميل منها تصدر من البصرة و (٠,٤٦٩) مليون برميل من نفط إقليم كردستان.

في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، نشر العراق أرقام الإنتاج من حقول النفط الرئيسة لديه

* أسس في العام ١٩٨٤ ومقره في لندن، وهو مرصد يعنى بتحليل بيانات الاقتصاد الكلي وتحليل الأسواق المالية وقطاع الطاقة.

في الجنوب وكانت على النحو الآتي:

١. الرميلة: (١,٤) مليون برميل يومياً.
٢. ١ وغرب القرنة ٢ ١ (٨٧٠,٠٠٠) برميل يومياً.
٣. الزبير: (٣٩٠,٠٠٠) برميل يومياً.
٤. مجنون: (٢١٤,٠٠٠) برميل يومياً.
٥. حلفايا: (٢٠٤٠,٠٠) برميل يومياً.

يتوقع أن تضيف شركة (DNO) النرويجية آباراً جديدة إلى حقل طاوكي في كردستان، ليزيد الإنتاج من (١٠٩,٠٠٠) برميل يومياً في الربع الثالث من العام ٢٠١٦ إلى (١٣٥,٠٠٠) برميل يومياً في العام ٢٠١٧.

من المقرر أن تقوم وزارة النفط العراقية بعرض (١٢) حقلاً صغيراً ومتوسط الحجم في جنوب العراق إلى المستثمرين الدوليين، ويتوقع أن تصادق شركة جينيل للطاقة على خطة تطوير حقول (ميران، وبيني، وباوي)، وعقد تصميم الواجهات الأمامية لمرافق نقل النفط ومن المقرر أن تكتمل بحلول عام ٢٠١٦.

تم إحراز التقدم في إكمال التطويرات المشتركة لحقل (توبخانة) تحت إشراف شركة ريبسول الإسبانية وحقل (كوردامير) تحت إشراف شركة زاغروس الغربية.

يمكن أن يتأخر إنجاز مصفى كربلاء إلى ما بعد عام ٢٠٢٠ بالنظر لتأخر المدفوعات إلى شركة هيونداي.

طلب العراق أن يعفى من تدخل أوبك في السوق النفطية في الاجتماع رقم (١٧١) الذي عقد بتأريخ ٣٠ تشرين الثاني/٢٠١٦.

ترتب شحنات الغاز إلى محطات الطاقة بالغاز الثلاث في (الصدر، وبغداد، والمنصورية) على العراق استيراد الغاز، ابتداءً بمستوى ٥-٧ مليون متر مكعب باليوم، وربما ترتفع تلك الشحنات إلى ٢٥-٣٥ مليون برميل يومياً.

تم مراجعة لاستهلاك العراق من الغاز بالنسبة لعام ٢٠١٦ (١,٥ مليار برميل يومياً) والعام ٢٠١٧ (٢,٠ مليار برميل يومياً)، فتم عَدُّ ذلك كنتيجة لتصاعد المخاطر إذا ما تحققت صفقة الغاز الثانية المفترضة مع إيران لتوريد الغاز إلى البصرة.

- تقرير مرصد الأعمال الدولية (BMI).
- تحليل سوات (SWOT).
- تحليل سوات للنفط والغاز.

عناصر القوة:

يمتلك العراق خامس أكبر احتياطي من احتياطيات النفط المؤكدة (بعد السعودية وفنزويلا وكندا وإيران) وعاشر أكبر احتياطي من احتياطيات الغاز المؤكدة، ويُعدُّ العراق من بين البلدان الأقل في تكاليف الرفع في العالم؛ الأمر الذي يجعل من التطوير غير معقد ورخيصاً نسبياً.

يمتلك العراق سبعة حقول نفط عملاقة، تحتوي على أكثر من ١٠٠ مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة، وتقدم إمكانية إنتاجية هائلة.

عناصر الضعف:

– يواجه العراق عبءاً لانخفاض أسعار النفط، مما يحد من العائدات اللازمة لتغطية تكاليف تطوير الحقول النفطية.

– البيئة الأمنية غير المستقرة التي تزيد من مخاطر العمل وتكاليف حماية الموظفين والبنية التحتية.

– تواصل احتراق الغاز المصاحب على نطاق واسع أفضى إلى عدم وجود هياكل تسعير، وأدى إلى الحيلولة دون توافر الغاز لاستخدامه في سوق الطاقة المحلية.

– عدم موثوقية نقل النفط والخزن والبنية التحتية للتحميل.

الفرص:

– ما تزال أسعار استخراج النفط في الحقول العراقية منخفضة وفيها إمكانية إنتاجية كبيرة.

– احتياطيات الغاز الكبيرة غير المستغلة تتمخض عنها إمكانية زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية التي تعمل بالغاز وكذلك صناعة بتروكيمياويات أكبر.

– تسخير الغاز المصاحب من حقول النفط يتيح تنويع مصادر الدخل، مع إمكانية التصدير إلى تركيا أو من خلال الغاز الطبيعي المسال.

– إن البنية التحتية الجديدة تقلل من مخاطر تصدير النفط وتسهل طموحات العراق للنمو على المدى البعيد.

التهديدات:

– انخفاض أسعار النفط يحجم من موازنة الحكومة العراقية ويعيق قدرتها على السداد لشركات النفط مقابل الخدمات.

– لايمكن التنبؤ بهجمات تنظيم داعش على البنية التحتية.

– حصص أوبك قد تقيد نمو الإنتاج.

توقعات الصناعة:

– الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج).

– وجهة نظر مرصد الأعمال الدولية (BMI): أغلب إمكانات الموارد في العراق معروفة وأثبتت جدواها، وإن إرساء الاستقرار طويل الأمد هو ضرورياً لجذب أعمال التنقيب في مناطق جديدة ستكون عملية طويلة، مع تركيز الفائدة على الموارد المتاحة.

آخر التحديثات:

– نظراً لاحتياطيات النفط الهائلة المؤكدة في العراق واستمرار الوضع الأمني عالي الخطورة، فلا تزال عمليات التنقيب محدودة.

اتجاهات هيكلية:

– نظرة عامة استكشافية:

ان موارد العراق النفطية قد تم التخطيط لها بنحوٍ جيد، إذ يمتلك العراق خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم، معظمه في حقوله العملاقة، التي تقع في جنوب العراق، والتي كانت أكثر أماناً بالنسبة لتأثير (تنظيم داعش)، ولا تزال المحافظات الغربية وإقليم كردستان العراق المناطق الأكثر احتمالاً لعمليات التنقيب الجديدة، على الرغم من أن المخاطر الأمنية عالية، إذ لا تزال بقايا داعش تمثل مشكلة هناك.

إن العراق هو ليس ثامن أكبر منتج للنفط فحسب، بل إن لديه إمكانية هائلة لزيادة الإنتاج من موارده الحالية، ولكن انخفاض أسعار النفط وارتفاع المخاطر على العاملين في هذا القطاع من التنظيمات المسلحة يحد من القدرة على الاستكشاف الجديد.

جنوب العراق:

إن مناطق جنوب العراق قد تم استكشافها بنحوٍ جيد إلى حد كبير، وبوجود أغلب نفط المنطقة في حقول النفط العملاقة، (كالرميلة وغرب القرنة (١و٢)، ومجنون، والزبير، وحلفاية، ونهر عامر)، وأغلب الزيادة في الإنتاج في جنوب العراق من المقرر أن تأتي من تلك الحقول من خلال المشاريع التنموية التي نفذت على عدد منها.

من غير المتوقع رؤية المزيد من الاستكشافات في جنوب العراق في المرحلة الحالية؛ نظراً للحجم الهائل من النفط الذي استكشف أساساً والذي أنتج حتى اليوم. مع ذلك فإن البيانات الزلزالية الجديدة تدعم زيادة الفهم بشأن بنى الحقول، وحجم الاستخراج النهائي، والجدير بالذكر أن تحسين تقنيات الاستخراج مثل الحقن البحري من شأنها أن تفضي إلى زيادة الاحتياطيات.

وفي محاولة لزيادة إنتاج النفط من مصادر أخرى –غير الحقول العملاقة– قامت وزارة النفط بعرض أربعة حقول أصغر في منطقة البصرة، وخمسة في محافظة ميسان للاستثمار الدولي، ومن المقرر أن تعمل هذه الحقول على استقطاب الشركات متوسطة الحجم وشركات النفط الوطنية؛ مما تتيح تلك الحقول مواردها المكتشفة بآلية منخفضة الكلفة ومن دون مخاطر استكشاف.

وسط العراق:

إن وسط العراق هو أيضاً موطن لحقل النفط الرئيس في شرق بغداد، فضلاً عن حقول أخرى أصغر تم اكتشافها، وعلى غرار جنوب العراق، فإن المنطقة الوسطى منه قد استكشفت بنحوٍ جيد ومن المرجح أن تشهد مشاريع تنموية، إذ لا زالت شركة (غازبروم) تواصل المضي قدماً في خطتها التنموية الرامية لزيادة الإنتاج في حقل بدرة إلى (١٧٠,٠٠٠) برميل في اليوم في العام ٢٠١٧، ومن جهة أخرى أكملت شركة روسية –وهي شركة باشنفت– الاستكشاف الجيوفيزيائي في الرقعة الاستكشافية رقم (١٢) وهي ترمي إلى إستكمال الحفر والتنقيب بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وهناك استثمارات أخرى في المنطقة يمكن أن تجري في حقل (مرجان، والكفل، وغرب الكفل) التي عرضت على المستثمرين الدوليين.

إن الأوضاع في غرب العراق أسوأ من ذلك، بالنظر إلى حقيقة أن المنطقة لم تستكشف إلى حد كبير بعد، فضلاً عما حصل فيها من ضرر بشكل كبير بسبب تأثير داعش، ويعتقد أن المنطقة الغربية تضم غازاً أكثر من النفط، ويمكن أن تضم موارد كبيرة تساعد اقتصاد الطاقة في العراق.

وفي الوقت الذي كان هناك تقدم يحرز في حقل (عكاز) في أوائل عام ٢٠١٤، إلا أن التدهور الأمني وضع حداً لذلك التقدم، ومن غير المرجح أن تتم عمليات تنقيب أو استكشاف في غرب البلاد ما لم يتم إزالة تهديد خطر التمرد، وأن يكون الوضع الأمني أكثر استقراراً، وقد وصف فريق المخاطر القطرية في الشرق الأوسط خطر داعش على أنه طويل الأمد ومن المرجح أن تشهد منطقة غرب العراق تحديات طويلة الأمد قبل أن تنعم بالاستقرار.

كردستان:

سيكون كثير من عمليات التنقيب في العراق في السنوات القادمة في منطقة كردستان مع تركيز متزايد على الغاز، ومع ذلك –ونظراً للمستويات الضعيفة من الأجر– فهناك عمليات تنقيب قليلة جداً حصلت سواء في العام ٢٠١٥ أم تلك المخطط إجراؤها في العام ٢٠١٦.

ستقوم شركة جينيل بإجراء الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية على موجودات الغاز في حقول (ميران، وبينا باوي) في منطقتها، حيث تأمل الشركة أن تكون المنطقة الأولى لإنتاج وتصدير الغاز إلى تركيا في وقت مبكر من العام ٢٠١٨، ولم يُحدد جدولٌ زمني للمشروع، على الرغم من بدء الأعمال الهندسية والتمويل في العام ٢٠١٦، وقد أشيع على أن الشركة التركية المدعومة من الدولة قد أجرت محادثات بشأن المشاركة كشريك في المشروع.

كما ان نقبت الشركة جينيل حقل شيا سورخ التي حصلت على ترخيص فيه وحفرت بئر تقييمي CS–12، الذي كانت قد أجرت عليه المسوحات في نيسان في أعقاب النجاح الذي حققته في حفر البئرين التقييمين CS–10 و CS–11 في العام ٢٠١٣. الخطة التطويرية للحقل منخفضة الكلفة من

المقرر تقديمها في نهاية العام ٢٠١٦.

تعمل شركة (DNO) النرويجية في الرقعة الاستكشافية الخاصة بقطاع (طاوكي، وطاوكي بشكابير، ودهوك) في شمال غرب كردستان، وتعمل أيضاً على عقد تقاسم الإنتاج بأربيل، فقد قامت الشركة بتنفيذ اختبار زلزالي ثلاثي الأبعاد حول (فيشخابور-١) واستكشاف ومسح (فيشخابور ٢) وقامت بتقييم جيد لآفاق الإنتاج (طاوكي- فيشخابور) في تشرين الأول ٢٠١٦، ويمكن لهذا الاستكشاف أن يرتبط بسرعة في البنية التحتية القائمة.

شركة (غولف كيستون): تعمل في رقعة الشيخان الاستكشافية، وترنو إلى تطوير الغاز على نطاق واسع في الحقل، أما شركة (زاكروس الغربية) إلى جانب شريكها (ريبسول) فتعملان في الرقع الاستكشافية لكل من (كورداماير، وتوبخانة)، وستركز هذه الشركات على تطوير الغاز لمحطات الطاقة المحلية وعلى المدى الطويل من أجل التصدير، وتخطط شركة (زاغروس الغربية) إلى تطوير آبار جديدة في كورداماير بحلول عام ٢٠١٧.

أما الشركات الأخرى الرئيسة التي تشغل مصالح في إقليم كردستان، بما فيها إكسون موبيل، فلم تحقق تقدماً يذكر في أي من هذه التطويرات.

جدول الرقعة الاستكشافية في كردستان وأسماء المشغلين فيها

الرقعة الاستكشافية	مشغل الحقل
جارميان /كوداماير	زاكروس الغربية /زوبزول
اين سيفني /k8	هونت
عقرة-بيجيل	مول/كاليجران
عكاش/بعشيقة /بيرمام/بيتواتا /قرا-هانجير	إكسون موبيل
أتروش	تاكا
بازيان	نوك
شيا سورخ/ميران/طق طق	جينيل
شاكال/حلبجة	غازبروم نفت
طاوق/أربيل/دهوك	DNO النرويجية
هولير	أوريكس

توبخانه/قاله دزه/بيراميغرو	روبسول
تازة	أويل سيرج
كورمور جمجال	توتال
حرير	ماراثون
أربات/خلاكان/بولكانا/شومان/هندرن/جبل كانول	TPAO
قرة/داغ سارت/روفي	تخلت عنها شركة شيفرون
سرسنك	هيلوود وميارسك
بدرة/راش	شركة عفرين قامت بمراجعة الاحتياطيات
شيكان	غولف كيستون
دينارتا/شاكروك	تخلت عنها شركة هيس / بتروسلتيك
باني باوي	OMV
غوبير	كوميت
Source: Western Zagros, BMI	

إن النمط المثير للقلق في كردستان هو تسارع التخلي عن التراخيص، الذي قد يكون مؤشراً على أن الجيولوجيا أكثر تعقيداً مما كان متوقعاً في البداية، فمنذ أوائل عام ٢٠١٥ قامت كل من شركات (عفرين، وبتروسلتيك، وهيس، وشيفرون، وجينيل، وكولف كيستون)، بترك مواقعها في الإقليم، وقد عدلت جينيل تقديراتها للاحتياطيات في حقل (طق طق) لتنخفض من (٦٨٣) مليون برميل يومياً إلى (٣٥٦) مليون برميل يومياً في شباط ٢٠١٦.

مشاريع الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج)

جدول: مشاريع الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج)			
اسم الحقل	الشركات	تاريخ الإنجاز	ملاحظات عن حالة الحقل
عين زالة	شركة نفط الشمال (١٠٠٪)	–	عين زالة وبطمة
عجيل	شركة نفط الشمال (١٠٠٪)	–	–

عكاز	كوريا كاز (كوكاز) (١٠٠٪)	–	في كانون الثاني ٢٠١٦ تخطط كوكاز لبيع (٤٧٪) من الأسهم في الحقل من أجل تحسين ميزانيتها.
الأحدب	شركة الصين الوطنية للبترول (CNPC) (٧٥٪) والحكومة العراقية (٢٥٪)	٢٠١١	٢٠١٤- تم معالجة النقص في إنتاجية الحقل من النفط عبر بناء المضخة الجوفية الغاطسة على الآبار، وتحويل آبار النفط إلى آبار حقن بالمياه، وتحسين الآبار الناضجة وفي العام ٢٠١٤ أنتج 7.08mnt من النفط
أتروش	حكومة إقليم كردستان (٢٥٪)، (TAQA شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة) (٣٩,٩٪)، شامرات بتروليوم (٢٠,١٪)، شركة مارثون للنفط (١٥٪)	٢٠١٧	في آب سيتم تأجيل الإنتاج في الحقل حتى العام ٢٠١٧ بسبب التمويل وبناء خط الأنابيب الذي سيربط الحقل مع شبكة الأنابيب الكردية لتصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي.
بدرة	غازبروم نفت (٣٠٪)، كوريا كاز (كوكاز) (٢٢,٥٪)، شركة تنقيب النفط الوطنية العراقية (٢٥٪) TPAO (٧,٥٪) بتروناس (١٥٪)	٢٠١٤	في آب /أغسطس ٢٠١٦- غازبروم لتحفر أربع آبار بحلول عام ٢٠١٧.
باي حسن	شركة نفط الشمال (١٠٠٪)	١٩٦٠	–
بلد	حكومة العراق	–	–
بدرة	حكومة إقليم كردستان	–	في عام ٢٠١٥ تركت شركة عفرين الحقل
بطمة	شركة نفط الشمال (١٠٠٪)	–	حقول عين زالة وبطمة ينتجان معاً ٣٠,٠٠٠ برميل يومياً من النفط.
باني باوي	جينيل أنيرجي (٨٠٪)، حكومة إقليم كردستان (٢٠٪)	–	نيسان شركة جينيل هي الآن منخرطة في محادثات من أجل تحويل حصتها إلى المشروع المشترك التركي
الرقعة الاستكشافية رقم ١٠	لوك أويل (٦٠٪) شركة انبكس (٤٠٪)	–	في شباط ٢٠١٥ استكملت لوك أويل المسح الزلزالي ثنائي الأبعاد في الرقعة الاستكشافية، قبل ستة أشهر من الموعد المحدد، وتضمن برنامج التنقيب يتضمن أيضاً حفر أحد الآبار المستكشفة.

الرقعة الاستكشافية رقم ١٢	شركة برمير أويل (٣٠٪)، شركة باشنفت (٧٠٪)	–	في كانون الأول وقعت شركة برمير اتفاقاً مع شركة باشنفت من أجل تحويل فوائدها في الرقعة الاستكشافية بموافقة الحكومة .
الرقعة الاستكشافية رقم ٣	بيرتامينا (١٠٠٪)	–	–
الرقعة الاستكشافية رقم ٩	كويت أنيرجي (٦٠٪)، الشركة المصرية العامة للطاقة (EGPC) (١٠٪) دراغون أويل (٣٠٪)	–	في أيلول ٢٠١٥ أكملت الكويت أنيرجي تحويل ١٠٪ من فائدتها إلى الرقعة الاستكشافية للشركة المصرية العامة للطاقة (EGPC)
الرقعة الاستكشافية أكري بيجيل	حكومة إقليم كردستان	–	في كانون الثاني تخلت شركة غولف كيستون ومول كروب عن الترخيص، وقد وقع الشركاء على إنهاء عقد تقاسم الإنتاج في٣١ كانون الأول ٢٠١٥
رقعة الحرير الاستكشافية	شركة مارثون النفطية (٤٥٪)، شركة توتال(٣٥٪) حكومة إقليم كردستان (٢٠٪).	–	في كانون الثاني حفرت شركة جيسيك إلى عمق (٤,٥١١) متراً وعملت على مواجهة النفط الخفيف والغاز بالمكثفات، وشركة جيسيك هي شركة التنقيب الثانية في الرقعة الاستكشافية، بعد شركة ميراوي-١.
رقعة قرة داغ الاستكشافية	شيفرون (٨٠٪)، حكومة اقليم كردستان (٢٠٪)	–	في العام ٢٠١٥ حازت شركة شيفرون على بيانات زلزالية ثنائية الأبعاد في الرقعة
الرقعة الاستكشافية روفي	حكومة العراق	–	في العام ٢٠١٥ تخلت شركة شيفرون عن الرقعة الاستكشافية

رقعة جنوب سانغاو	حكومة إقليم كردستان (٤٠٪)، الشركة الكورية الوطنية للنفط (KNOC)(٦٠٪)	–	في آب عام ٢٠١٦ قررت الشركة الكورية الانسحاب من مشروع حقل النفط بسبب نتائج التنقيب غير الاقتصادية، وفي كانون الأول ٢٠١٥ قامت الشركة الكورية بمعالجة وتفسير البيانات الزلزالية ثلاثية الأبعاد وعملت على حفر بئر تقييم (Mass-2) في الرقعة في العام ٢٠١٥ وقامت الشركة الكورية بحفر أول بئر استكشافي (SwS-1) في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١١ والثاني (Mass-1) في تشرين الثاني من عام ٢٠١٤.
رقعة سرسنك الاستكشافية	حكومة إقليم كردستان (٢٠٪) شركة (HKN) للطاقة المحدودة (٤٢٪)، شركة ميارسك أويل(١٨٪)	–	تشرين الثاني عام ٢٠١٥ صادقت حكومة إقليم كردستان على خطة تطوير الحقل.
رقعة سارتا الاستكشافية	حكومة إقليم كردستان (٢٠٪) شيفرون (٨٠٪)	–	في العام ٢٠١٥ حصلت شيفرون على بيانات زلزالية ثنائية الأبعاد وأكملت اختبار حقلين في الرقعة الاستكشافية.
جمجمال	شركة (RWE) (١٠٪)، شركة دانا للغاز (٣٥ ٪)، شركة كرسنت غروب (٣٥٪)، شركة (OMV) (١٠٪)، مول غروب (١٠٪).	–	هذا الحقل يتم تشغيله من قبل شركة بيرل بتروليوم
ديمير داغ	حكومة إقليم كردستان (٢٠٪)، شركة النفط الوطنية الكورية (KNOC) (١٥٪) أوريكس بتروليوم (٦٥٪()	٢٠١٤	كانون الأول استأنفت شركة أوريكس بتروليوم أنشطة الحفر في الحقل التي بدأت الإنتاج التجاري في حزيران٢٠١٤.
دينارتا لايسانس	حكومة إقليم كردستان	–	في آذار انتخب كل من هيس وبتروسليتيك معاً للانسحاب من الترخيص
الفكة وبازركان وأبو غريب	الشركة الوطنية الصينية للبترول (CNPC) (٣٨,٧٥٪)، شركة بتروناس (٢٥٪)، الحكومة العراقية (٢٥٪)، (TPAO) (١١,٢٥٪)	١٩٧٠	سترفع القدرة الإنتاجية إلى ٤٥٠,٠٠٠ برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٧.

الغراف	بتروناس (٤٥٪)، الشركة اليابانية النفطية للتنقيب (Japex)(٣٠٪)، شركة نفط الشمال (٢٥٪).	٢٠١٣	في كانون الأول عام ٢٠١٥ منحت شركة البترول الصينية عقداً لمعالجة المياه ومشروعاً لحقن الحقل سيتم إنجاز المشروع على مرحلتين: الأولى: سيتم زيادة الإنتاج من (٣٥,٠٠٠) برميل يومياً إلى (١٠٠,٠٠٠) برميل يومياً، والأخرى: سيصل الإنتاج إلى عتبة (٢٣٠,٠٠٠) برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٧.
رقعة حلبجة الاستكشافية	كازبروم نفط (٨٠٪)، (حكومة إقليم كردستان (٢٠٪)		في آذار ٢٠١٦ أصبحت البيانات المستحصلة بصدد التحليل الزلزالي ثنائي الأبعاد في العام ٢٠١٥ حالياً في طور الانتهاء .
حلفايا	شركة الصين الوطنية للبترول (CNPC) (٣٧,٥٪)، شركة نفط الجنوب (٢٥٪)، بتروناس (١٨,٧٥٪)، توتال (١٨,٧٥٪)	٢٠١٢	آب ٢٠١٦، صادقت الحكومة العراقية في خطة للمرحلة الثالثة من التطوير التي ستعزز قدرة الحقل لتحقق ذروة إنتاجه بحلول العام ٢٠١٨.
حمرين	شركة نفط الشمال (١٠٠٪)	–	
خور مور	شركة مجموعة مول (MOL) (١٠٪)، (OMV) كريسنت كروب (٤٠٪)، دانا غاز (٤٠٪)	٢٠٠٨	يتم تشغيل الحقل من قبل شركة بيرل بتروليوم المحدودة (PPCL)
كركوك	شركة نفط الشمال	١٩٣٤	في أيلول بدأ كل العراق وكردستان بشكل مشترك بالتنقيب عن الخام في الحقل من جديد بعد الوصول إلى اتفاق مبدئي على تقاسم العائدات في أيلول ٢٠١٦.
مجنون	رويال دوتش شيل (٤٥٪)، بتروناس (٣٠٪)، شركة نفط الجنوب (٢٥٪)	٢٠١٣	آيار ٢٠١٥ في أعقاب التطورات الناجحة للمرحلة الأولى من الحقل، مع الوصول إلى معدل إنتاج ٢٠١,٠٠٠ برميل يومياً، تجري شركة شل محادثات مع الحكومة على خطة تطوير الحقل على الوجه الأكمل

المنصورية	شركة العراق للتنقيب على النفط (٢٥٪) ،كويت إنيرجي (٢٢,٥٪)،TPAO(٣٧,٥٪)، كوريا كاز (كوكاز) (١٥٪)		حزيران أطلقت مناقصة (EPC) للمشروع، المرحلة الأولى هي تحقيق ١ مليار متر مكعب / بالسنة من إنتاج الغاز الطبيعي الجاف، والمرحلة الثانية هي لتوسيع القدرة الإنتاجية لتصل إلى ٣,٢ مليار متر مكعب/بالسنة بحلول عام ٢٠٢٣.
ميران	جينيل إنيرجي (٧٥٪)، حكومة إقليم كردستان (٢٥٪)	–	نيسان جينيل إنيرجي منخرطة في محادثات من أجل نقل جزء من حصتها إلى المشروع المشترك التركي.
نجمة	شركة النفط الشمال	–	–
الناصرية	الحكومة العراقية	–	كانون الثاني ٢٠١٦ أجرت وزارة النفط العراقية وشركة ذي قار النفطية محادثات مع شركات النفط الدولية من أجل تعزيز الإنتاج في الحقل الذي يحوي أكثر من ٤ مليارات برميل من احتياطيات النفط
الكيارة	شركة النفط الشمال	١٩٣٦	–
راتاوي	(Crescent Group)	٢٠١٨	٢٠١٤– تقوم المجموعة بالدراسات الفنية التفصيلية واقترحت المسار السريع لبرنامج تطوير الحقل في غضون ١٨ شهراً وتحقيق معدل إنتاج يصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ برميل يومياً من النفط و٣ مليارات متر مكعب بالسنة للغاز المصاحب.
الرميلة	شركة نفط الجنوب (٢٥٪) برتش بتروليوم BP (٣٨٪) شركة الصين الوطنية للنفط (CNPC) (٣٧٪)	١٩٧٢	حزيران٢٠١٦ منحت إميك فوستر ويلر إطاراً لثلاث سنوات لدراسة ما قبل تصميم الواجهات الأمامية (FEED) من أجل دعم الإنتاج في الحقل، وهدف الإنتاج في الحقل انخفض من ٢,٨٥ مليون برميل يومياً إلى ٢,١ مليون برميل يومياً.

سرجالة، هاسيرا	كازبروم نفت (٤٠٪) حكومة اقليم كردستان (٢٠٪)، زاكروس الغربية ريسورسز (٤٠٪)	٢٠١٥	في آذار ٢٠١٦ تولت كازبروم نفت عمليات الرقعة الاستكشافية.
الشيخان	تكساس كيستون (٥٪) (MOL) كروب (٢٠٪) كولف كيستون (٧٥٪)	٢٠١٣	أيلول ٢٠١٥ الاحتياطيات المثبتة والمحتملة ازدادت إلى ٦٣٩ مليون برميل من النفط من ٢٩٩ مليون برميل من النفط، والطاقة الإنتاجية الإجمالية إلى ١٥٠,٠٠٠ برميل يومياً في ثلاث سنوات القادمة، وإلى ٢٥٠,٠٠٠ برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٨.
رقعة شاكال الاستكشافية	حكومة إقليم كردستان (٢٠٪) كازبروم نفت (٨٠٪)	–	آيار ٢٠١٦ تم حفر بئرين استكشافيين في الرقعة الاستكشافية وإكمال فحوصات زلزالية ثلاثية الأبعاد إضافية ولا تزال عملية تحليل البيانات التي تم الحصول عليها وتفسيرها جارية.
شوياشان	حكومة إقليم كردستان (٢٠٪) كاز بلوز خالكان (٨٠٪)	٢٠١٦	آب ٢٠١٦ توقعت شركة كاز بلوز خالكان أن يصل إجمالي إنتاج الحقل ليصل إلى ١٠,٠٠٠ برميل يومياً من النفط بحلول عام ٢٠١٧ تم مسك الشركة من قبل شركة رانج لموارد الطاقة وشركة الطاقة العالمية الأفريقية الجديدة.
سيبا	شركة نفط ميسان (٢٥٪)، كويت إنيرجي (٤٥٪) (TPAO) (٣٠٪)	–	نيسان ٢٠١٥ منحت شركة بتروناس عقداً بقيمة ١٨٥ مليون دولار من أجل بناء أول محطة لمعاجلة الغاز مع هدف لزيادة الإنتاج في الحقل إلى ١,١ مليون متر مكعب في السنة
طق طق	شركة سينوبك الصينية (siopic) (٣٦٪)، حكومة إقليم كردستان (٢٠٪)، جينيل انيرجي (٤٤٪)	٢٠٠٦	أيلول ٢٠١٦ انحدر إنتاج النفط بنسبة ٥٠٪ منذ السنة الأخيرة بسبب قضايا لوجستية.
طاوكي	شركة (DNO) النرويجية، (٥٥٪) جينيل إنيرجي (٢٥٪)، حكومة إقليم كردستان (٢٠٪)	٢٠١٢	آب خططت شركة (DNO) النرويجية لحفر خمس آبار إنتاجية في العام ٢٠١٦

تازا	أويل سيرج (٦٠٪)، توتال (٢٠٪) حكومة إقليم كردستان (٢٠٪)	–	خلال العام ٢٠١٦ كان هناك عمل متزايد من أجل جمع النتائج الزلزالية، وكذلك التحليلات الاقتصادية المفصلة، ولا يزال التقييم جارياً بصدد الوضع الأمني.
القرن الغربي–١	بيرتامينا (١٠٪)، بتروجاينا (٢٥٪)، الحكومة العراقية (٢٥٪)، رويال دوتش شل (١٥٪)	٢٠١٠	أيلول ٢٠١٥ تركت شركة إكسون موبيل عقد تصميم وهندسة الواجهات الأمامية (d) إلى كنتز، وهي جزء من مجموعة (SNC) لافالين، من أجل معالجة النفط في المرفق الذي سيزيد إنتاج الحقل
القرنة الغربي–٢	لوك أويل (٧٥٪)، شركة نفط الشمال (٢٥٪)	٢٠١٤	حزيران ٢٠١٦ أصبحت لوك أويل جاهزة لتدشين المرحلة التطويرية الثانية للمشروع الذي سيزيد من إنتاج النفط في الحقل إلى (mnt 27) في السنة
الزبير	شركة نفط الجنوب (٥٪)، كوريا كاز (كوكاز) (٢٣,٧٥٪)، اوكسيدنتل بتروليوم (Oxy) (٢٩,٦٩٪)، إيني أأس بي أي (٤١,٥٦٪)	١٩٥٠	حزيران ٢٠١٦ منحت شركة إيني شركة دريك أند سكول الدولية عقد مقاولة من أجل وضع مشروع شبكة حقن المياه الـ (A1) سيعزز من قدرة استخراج النفط في الحقل، وفي تشرين الثاني ٢٠١٥ باعت أوكسدنتال بتورليون حصتها في الحقل إلى شركة نفط الجنوب.
na = not available :Source: BMI			

الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج) (النفط):

وجهة نظر مرصد الأعمال الدولية (BMI): أن معدل إنتاج النفط (٤,٣) مليون برميل في اليوم في العام ٢٠١٦، وازداد إلى (٤,٣) مليون برميل في العام ٢٠١٧ بوصفها أحد مخرجات التقدم الجديدة في الحقول، ونحن نرى تزايد أهمية العراق بوصفه منتجاً للنفط حينما تعود أسواق النفط الخام العالمية إلى العجز طالما قدم البلد قدراً كبيراً من المنتجات منخفضة الكلفة .

التحديثات الأخيرة:

تقول التوقعات إن معدل الإنتاج النفطي سيرتفع من (٤,٣) مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٦

إلى ٤,٥ مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٧، ففي تشرين الثاني عام ٢٠١٦ كانت أرقام صادرات النفط العراقية من حقوله الرئيسة في الجنوب على النحو الآتي:

- الرميلة ١,٤ مليون برميل يومياً.
- غرب القرنة ١و٢- ٨٧٠,٠٠٠ برميل يومياً.

الزبير ٣٩٠,٠٠٠ برميل يومياً.

مجنون ٢١٤,٠٠٠ برميل يومياً.

حلفايا ٢٠٤٠ برميل يومياً.

تزمع وزارة النفط تقديم عرض (١٢) حقلاً من الحقول المتوسطة والصغيرة في وسط العراق وجنوبه للمستثمرين الدوليين.

وافقت شركتا بريتش بتروليوم ولوك أويل على إعادة الاستثمار لزيادة الإنتاج من الحقول الرئيسة ودعم ما يقرب ٢٥٠,٠٠٠ برميل يومياً من المنتجات الجديدة بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

ومن المتوقع أن تقوم شركة دي أن أو (DNO) النرويجية بإضافة المزيد من الآبار في حقل طاوكي وزيادة الإنتاج من ١٠٩,٠٠٠ برميل يومياً في الربع الثالث من العام ٢٠١٦ إلى ١٣٥,٠٠٠ برميل يومياً في العام ٢٠١٧.

اتجاهات هيكلية:

توقعات إنتاج النفط:

أنتج العراق كمعدل حوالي ٣,٩٠٥ مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٥، على وفق وزارة النفط العراقية (MOO) ووزارة الموارد الطبيعية في كردستان. وعلى مدى تسعة أشهر من العام ٢٠١٦، ازداد الإنتاج إلى معدل ٤,٣٢٣ مليون برميل يومياً، ومن المتوقع الحفاظ على ٤,٢-٤,٣ مليون برميل يومياً للمدة المتبقية من العام ٢٠١٦، بمعدل زيادة سنوية تدنو من ٤٠٠,٠٠٠ برميل يومياً، ونحن نرى أن المخاطر الرئيسة ناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والموازنات المتوترة والتعطل المفاجئ.

إن أهم المشاريع التي يُتوقع أن نرى فيها إضافات إنتاج خلال عام ٢٠١٧ مايأتي:

– مجنون: تزمع شركة شل بالشروع في إطلاق ٢٠٠,٠٠٠ برميل يومياً وهو المرحلة الثانية لخطتها في حقل مجنون للعام ٢٠١٧.

– غرب القرنة ٢: طلبت شركة لوك أويل تعديلات على عقد الخدمة من أجل إتاحة المجال للاستثمارات الجديدة لزيادة الإنتاج.

– الرميلة: تتوقع برتش بتروليوم أن يستمر تزايد الإنتاج من الحفل.

– طاوكي: أضافت شركة (DNO) النرويجية خمسة آبار جديدة خلال (H216)، مع توقعات بزيادة الإنتاج من ١٠٩,٠٠٠ برميل يومياً في الربع الثالث من العام ٢٠١٦ إلى ١٣٥,٠٠٠ برميل يومياً في العام ٢٠١٧.

– بدرة: زادت شركة غازبروم نفط الإنتاج إلى ٦٧,٠٠٠ برميل يومياً في منتصف العام ٢٠١٦، وتم إضافة أربع آبار جديدة تحت التطوير من أجل أن تدخل إلى العمل في بداية العام ٢٠١٧.

في العام ٢٠١٧ نرى منحىً تصاعدياً من مشروع شركة شل في حقل مجنون، الذي من المقرر أن يبدأ العمل في المرحلة الثانية، والتي من المزمع أن تضيف ٢٠٠,٠٠٠ برميل يومياً إلى الإنتاج حال الإنتهاء منه، وفضلاً عن حقل مجنون، إلاَّ أن هناك توقعات بزيادة في الإنتاج من حقل حلفايا الذي من المزمع أن ينتقل إلى المرحلة الثالثة من عملية تطويره، ومضاعفة الإنتاج إلى ما يقرب من ٤٠٠,٠٠٠ برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٨. ومن المقرر أن يضيف حقل شركة بريتش بتروليوم في الرميلة وحقل لوك أويل في غرب القرنة–٢ إلى الإنتاج في العام ٢٠١٧ كجزء من الجهود المبذولة لزيادة القوة الإنتاجية. ومن المتوقع أيضاً

القيام بإضافات صغيرة على حقول بدرة وطاوكي، إذ ستعزز الآبار الجديدة الإنتاج. نتوقع إرتفاع معدل الإنتاج النفطي السنوي من ٤,٥ مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٧ إلى ٤,٧ مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٨.

إنَّ ارتفاع مستوى الإنتاج لذلك سيأتي من احتمال تطوير حفل النفط الصغير والمتوسط، الذي قدم من قبل وزارة النفط، وقد تم اختيار ١٢حقلاً نفطياً في الجنوب والمناطق الوسطى من العراق مع شركات متوسطة الحجم تظهر مزيداً من الإهتمام، وإذا ما تم منح العقود للحقول بسرعة حينها يمكن أن نرى كميات إضافية من إنتاج النفط في غضون السنوات القليلة المقبلة.

جدول القراءة الإيجابية للتبدل السريع		
الإقليم	الحقل	شركة زينهاو الينية
البصرة	سندباد	دراغون أويل
	أم قصر	أديسون
	راشي	كلينكور للتنقيب
	أبو خيمة	غولفساندز بتروليوم
		إنبكس
ميسان	الكميت	إيتوشو
	النور	جابكس
	العمارة	جوجمك
	ديما	جي أكس نيبون أويل
	الدجيلة	الكويت إنيرجي
		ميتسوي أويل
وسط العراق	المرجان	موبادلا أويل
	الكفل	روزنفت

	غرب الكفل	بيرتامينا
		بتروفيتنام
		PTTEP
		روجاز
المصدر: وزارة النفط العراقية.		

إمكانيات الإنتاج طويلة الأمد:

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة المتوافرة إلا أننا نبقى حذرين على إمكانيات نمو إنتاج النفط العراقي على المدى الطويل.

لا يزال جزء كبير من الإنتاج يتوقف على مرحلة أخرى لتطوير حقول النفط الرئيسة، التي تثير اهتماماً متزايداً حينما يدعم ارتفاع الأسعار موازانات الإنفاق الرأسمالي لأقوى شركات النفط الكبرى، ومع تحسن أسعار النفط فإننا نتوقع أن تعود الشركات إلى الموارد الهائلة للعراق، وسيكون مغرياً أكثر ولاسيما مع تحسن الوضع الأمني والكلفة المنخفضة للتطوير، ونحن نرى أن هناك جملة من العقبات الرئيسة التي تقيد الاستثمار من أجل تحقيق هدف العراق المتمثل بالوصول مستوى إنتاج يصل إلى (٥,٥-٦) مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠ بما في ذلك ما يأتي:

- انخفاض أسعار النفط إلى أقل من ٦٠ دولاراً للبرميل الواحد، سيعمل على تحديد الإيرادات الحكومية وقدرتها على تعويض شركات النفط.
- لا تعطي العقود قليلة الربح لرسوم البرميل الواحد شيئاً يذكر لتحفيز الاستثمار؛ ومن ثم تصبح أقل قدرة على التنافس إقليمياً.
- ضبابية المشهد السياسي الذي بدا واضحا في العام ٢٠١٦ مع مظاهرات حاشدة في بغداد والبصرة تدعو إلى استقلال الجنوب.
- ضعف العمليات البيروقراطية والمصادقة الوزارية على العقود باهظة الثمن لتطوير المشاريع الكبرى أدى إلى تأخير بتطوير المشاريع الكبرى.
- طرق تصدير العراق تقتصر على كركوك والبصرة، لذا فان سوء الأحوال الجوية يمكن أن يتسبب في انقطاع في البصرة، وكذلك أن طاقة التخزين محدودة في الميناء، وأن صادرات كركوك عرضة للهجمات على أنابيب النقل بالنظر لوقوع خط الأنابيب إلى ميناء جيهان التركي على مقربة من الحدود السورية.

جدول إنتاج النفط (العراق 2019-2014)						
	2014	2015e	2016f	2017f	2018f	2019f
إنتاج النفط الخام وصناعة الغاز الطبيعي المسال والمواد المسالة الأخرى، (٠٠٠ ٪) برميل يومياً	3,124.1	3,905.0	4,302.1	4,502.1	4,721.0	4,774.9
إنتاج النفط الخام وصناعة الغاز الطبيعي المسال والمواد المسالة الأخرى برميل يومياً،٪على أساس سنوي	4.5	25.0	10.2	4.6	4.9	1.1

f = BMI forecast. Source: SOMO, MNR, BMI

جدول إنتاج النفط (العراق 2025-2020)						
	2014	2015e	2016f	2017f	2018f	2019f
إنتاج النفط الخام وصناعة الغاز الطبيعي المسال والمواد المسالة الأخرى، ٠٠٠ ٪ برميل يومياً	4,922.6	5,089.5	5,241.9	5,346.5	5,399.8	5,453.7
إنتاج النفط الخام وصناعة الغاز الطبيعي المسال والمواد المسالة الأخرى برميل يومياً،٪ على أساس سنوي	3.1	3.4	3.0	2.0	1.0	1.0

f = BMI forecast. Source: SOMO, MNR, BMI

الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج) (الغاز):

رؤية مرصد الأعمال الدولية (BMI): يرى المرصد أن الغاز الجديد الناجم من زيادة الحصول على الغاز المصاحب ومشروع سيبا (SIBA) سيعملان على تعزيز الإنتاج في العام ٢٠١٧، وسيشهد إقليم كردستان نمواً في إنتاج الغاز غير المصاحب من العام ٢٠١٩.

التحديثات الأخيرة:

تتوقع شركة جينيل أن يتم المصادقة على خطة تطوير حقول ميران/بينا باوي، وكذلك هندسة الواجهة الأمامية لمرافق نقل النفط الخام على أن تكتمل في نهاية عام ٢٠١٦.

يجري إحراز تقدم على استكمال التطوير الملحق لحقل توبخانة التابع لشركة روبسول وتطوير الحقل التابع لشركة زاغروس الغربية كوردامير، وتم افتتاح محطة للغاز المصاحب في ميسان لمعالجة الغاز من حقول الفكة وبازركان، ومن المقرر أن يبدأ العمل في بداية العام ٢٠١٧ في حفل سيبا للغاز الطبيعي في البصرة.

اتجاهات هيكيلية:

توقعات إنتاج الغاز:

أنتج العراق ١,٠٠مليار متر مكعب من الغاز على وفق إحصاءات منظمة أوبك، ومن المتوقع أرتفاع هذه النسبة إلى ١,٤٧ مليار متر مكعب في العام ٢٠١٦، وإلى ١,٩٦مليار متر مكعب في العام ٢٠١٧. إن الجهود المبذولة كبيرة في سبيل تحويل قطاع الغاز إلى قطاع مدر للأرباح لكنها غير مستغلة ومخيبة للآمال، ويأمل العراق بأن يكون الغاز بديلاً أكثر نجاحاً بالنسبة للنفط؛ من أجل الحصول على صادرات أكثر ربحية، وتوليد الطاقة سيكون المنطقة الرئيسة التي تنطلق منها عملية التبديل، وسيكون من الضروري معالجة النقص المزمن في إمدادات الكهرباء، وهناك إمكانيات كبيرة من الغاز المصاحب، إذ يحرق العراق حوالي ١٦ مليار متر مكعب سنوياً.

إن مشروع غاز البصرة، الذي كان من المخطط أن يحقق أرباحاً بما يزيد على ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز المحترق من الحقول النفطية الجنوبية الرئيسة، ينتج حالياً بشكل جيد على وفق قدرته الإنتاجية المبلغ عنها وهي ٥ مليارات متر مكعب، والحقول التي من المفترض أن تعمل على تزويد مشروع غاز البصرة والرميلة والزبير وغرب القرنة-١، يتم تشغيلها من قبل شركة (بريتش بروليوم، وإيني، وإكسون موبيل)؛ ومع ذلك فإن شركة غاز البصرة هو مشروع تتبناه شركة (شل). وبما أن عقود الخدمة النفطية لا تتضمن أجور إنتاج الغاز، فإن الشركات ليس لديها حافز تجاري كافٍ للعمل معاً ويبدو أن ذلك يحول دون التوسع في المشروع.

لقد جاء بعض الانتعاش من تطوير حقل مجنون التجاري، الذي بدأت مرافق التجهيز فيه من شباط عام ٢٠١٦ بتغذية الغاز لمحطات الكهرباء المحلية، وبحسب التقارير فإن حوالي (٠,٧) مليار متر

مكعب من الغاز بدأ بتزويد منشآت الطاقة ودفع عجلة النمو خلال العام ٢٠١٦، وأفتتحت منشأة الغاز المصاحب الثانية التي تجهز بالغاز من حقول الفكة وبازركان في آب عام ٢٠١٦. ويجري العمل لتجهيز الغاز المعالج من حقل (سيبا) الذي يرمي إلى زيادة الإنتاج إلى (١) مليار متر مكعب من الغاز المنتج من عام ٢٠١٧. أما الغاز غير المصاحب فسيكون المحرك الرئيس لتوقعاتنا بصدد إنتاج الغاز على المدى الطويل الذي نتوقع أن يرتفع إلى ما يربو على (٧) مليارات متر مكعب بحلول العام ٢٠٢٠، مع البدء بتطوير غاز ميران/باوي في كردستان. ومما ذكر آنفاً نحن نرى فيه الجانبين الإيجابي والسلبي في توقعاتنا (التصاعدي والتنازلي).

f = BMI forecast. Source: OPEC, BMI

إن العديد من مشاريع الغاز غير المصاحب هي في شمال العراق، وإن أهم مشروع غاز يتوقع أن يمضي باتجاه التطوير هو حقل (ميران) التابع لشركة (جينيل) في إقليم كردستان الذي من المقرر أن يتم تطويره بالاشتراك مع حقل (بينا باوي)، ومن المقرر أن تتم المصادقة على إنجاز الخطة التطويرية المتعلقة بهندسة الواجهة الأمامية في بداية العام ٢٠١٦، مع إمكانية أن يكون قرار الاستثمار النهائي على المشروع بحلول نهاية عام (٢٠١٦)، وبحسب التقارير فإن شركة (جينيل) منخرطة بمحادثات مع الشركات التركية من أجل أن تصبح شريكاً في المشروع.

ترمي (جينيل) إلى تصدير الغاز إلى تركيا بحلول عام (٢٠١٩) على الرغم من أن حكومة إقليم كردستان تمتلك خيار استغلال الغاز للاستهلاك المحلي قبل التصدير. ويتوقع أن تأخذ مدة إنجاز عملية البناء من (٢,٥–٣) سنوات؛ الأمر الذي يجعل من عام (٢٠١٩) هو الموعد المقرر للإنجاز، ومن المقرر

أن يكون التصدير حوالي ٤ مليارات متر مكعب في السنة في العام (٢٠١٩) ابتداء، ويرتفع إلى (١٠) مليارات متر مكعب. ونحن ما زلنا إيجابيين حول المشروع بضمنه الغاز الجديد للتطوير في العام (٢٠١٩).

تتحفز كلٌ من (ريبسول، وتاليسمان) للتحرك صوب المشاركة في تطوير الرقع الاستكشافية في (كوردامير، وتوبخانة) بعد تقديم خطة تطوير الحقل في آيار، وستكون المرحلة الأولى من المشروع بقدرة (١٥٠مليون) cf/d (١,٥ مليون متر مكعب تقريباً)، وعلى الرغم من ذلك فان الاستثمارات الخارجية المباشرة ستعتمد على ضمان اتفاقية مبيعات الغاز للاستهلاك المحلي ولا يوجد حتى الآن جدول زمني واضح لهذا المشروع.

وعلى غرار قطاع النفط، فإن هناك خطر يرافق تطويرات حكومة إقليم كردستان وهو عدم تناسق الجيولوجيا، وقد أصيب الإنتاج من حقل (سوميل) في كردستان بخيبة أمل بعد أن بدأ في آيار ٢٠١٤. وأن نمو الإنتاج سيعتمد على ما إذا كانت بغداد ستتدخل في مبيعات الغاز إلى تركيا. أما شركة (جينل) فقد أبرمت أساساً اتفاقيات مبيعات، وأن حكومة إقليم كردستان لديها اتفاقية تقاسم الإنتاج لإنتاج الغاز، لكن على الرغم من ذلك فإن قانون التصدير ما يزال غير واضح طالما لم يصدر العراق غازاً مطلقاً.

جدول إنتاج الغاز (العراق 2014–2019)

	2014	2015	2016f	2017f	2018f	2019f
إنتاج الغاز الطبيعي الجاف، مليار متر مكعب	0.9	1.0	1.5	2.0	2.3	4.9
إنتاج الغاز الطبيعي الجاف ،٪ على أساس سنوي	23.3 –	10.7	47.0	33.4	19.4	109.9
إنتاج الغاز الطبيعي الجاف نسبة مئوية من الاستهلاك المحلي	100.0	100.0	60.2	56.6	52.0	94.9

f = BMI forecast. Source: OPEC, BMI

جدول إنتاج الغاز (العراق 2020–2025)

	2020f	2021f	2022f	2023f	2024f	2025f
إنتاج الغاز الطبيعي الجاف، مليار متر مكعب	7.4	9.7	10.3	10.2	10.1	9.9

إنتاج الغاز الطبيعي الجاف، (٪) على أساس سنوي	49.7	31.5	6.1	1.1 -	1.1 -	1.1 -
إنتاج الغاز الطبيعي الجاف نسبة مئوية من الاستهلاك المحلي	138.0	176.1	181.4	175.9	172.3	170.4
f = BMI forecast. source: OPEC, BMI						

التكرير:

رؤية مرصد الأعمال الدولية (BMI): إن تحسن قيام العراق بالصناعات الثانوية (التكرير التسويق) يتوقف على مدى كفاية الموارد الحكومية نظراً؛ لعدم وجود تمويل من القطاع الخاص، وحالياً نتوقع إضافة (١٤٠,٠٠٠) برميل يومياً من مصفاة كربلاء بحلول عام ٢٠٢٠، لكن نبقى حذرين بشأن التطورات الأخرى المقترحة في ظل الانخفاض في أسعار النفط الحالية.

التحديثات الأخيرة:

- قد يتأخر مصفاة كربلاء إلى ما بعد عام ٢٠٢٠؛ بسبب تأخر المدفوعات لشركة هيونداي.
- لم يكن هناك أي مؤشر على مزيد من التطوير على المصافي المقترحة في ميسان والناصرية.
- إنتاج المنتجات المكررة يبقى متسقاً تقريباً مع خط الإنتاج في العام (٢٠١٥)، على الرغم من أن القيود المتبقية ما تزال تمثل ٤٨٪من الناتج.

اتجاهات هيكيلية:

توقعات قطاع التكرير:

تعود معظم ملكية قطاع التكرير وسيطرته في العراق إلى الدولة، وإن مصافي (بازيان، وكالاك) مستقلا الملكية وفي البلاد ككل يوجد حوالي (١٥) مصفى ووحدة تكرير، على الرغم من اختلاف التقارير بوجود عدد من الوحدات الصغيرة التي ورد ذكرها في بعض المصادر. وبحسب تقارير العراق لأوبك فإن قدرة البلاد على التكرير هي (٩٠٠,٠٠٠) برميل يومياً على الرغم من أن قدرة البلد الفعلية على التكرير هي أقرب إلى حوالي (٥٧٠,٠٠٠) برميل يومياً. وهناك أضرار بالغة وأعمال نهب طالت أكبر منشأة في البلاد في (بيجي) وتركتها في حالة يرثى لها.أما مصفيا الدورة والبصرة فتعملان جيداً ضمن الطاقة المعروفة.

والمصافي المتبقية غير فعالة، بوجود حوالي (٥٠٪) من إنتاج العراق يبقى زيت وقود، إن العراق أصبح اكثر اعتماداً على الواردات من المنتجات المكررة من أجل تلبية الطلب المحلي على الوقود، الذي تزايد منذ تدمير مصفى بيجي. وتحدد الخطة الاستراتيجية للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٧) للبلاد هدف تعزيز

القدرة الإنتاجية لتصل إلى (١,٥) مليون برميل يومياً، على الرغم من أننا نتوقع أن ينتج مصفى كربلاء (١٤٠,٠٠٠) برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠، وهناك امكانية أيضاً لتوسيع مصفاة (بازيان) في السنوات المقبلة، على الرغم من أننا لم نر أي خطط لتحقيق ذلك.

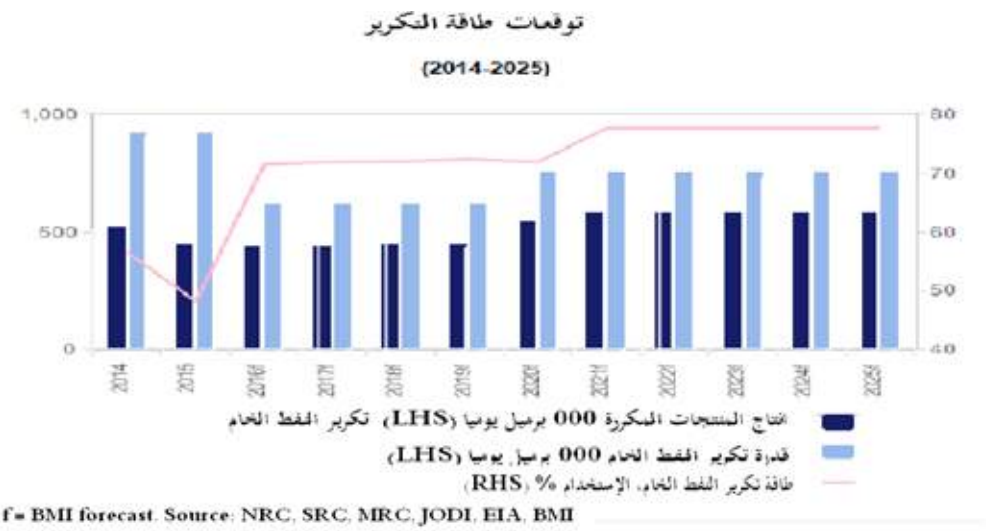

كربلاء تتعثر لكنها الأكثر تقدماً:

إن للعراق طموحات واسعة بشأن الصناعات الثانوية (التكرير والتسويق)؛ من أجل تغطية السوق المحلية، بضمنها بناء أربع مصافٍ بُنيت حديثاً، ومنذ أن فاز تحالف الشركات بقيادة شركة (هيونداي) بعقد بناء محطة كربلاء ذات الطاقة الإنتاجية (١٤٠,٠٠٠) برميل يومياً التي سيتم بناؤها في جنوب بغداد، وتم كذلك منح عقود لاحقة، ومن المقرر أن يستغرق المشروع ذو كلفة (٦) مليارات دولار حوالي (٥٦) شهراً لإنجازه ونحن نقدر تأريخ الانتهاء المبدئي في العام ٢٠٢٠، وبحسب التقارير فقد تم إنجاز (٢٢٪)؛ ومع ذلك فإن الضغط على الموازنة الحكومية –نظراً لانخفاض أسعار النفط والنفقات العسكرية العالية– قد يؤدي إلى تحديات تحول دون الالتزام بمواعيد المدفوعات لشركة (هيونداي)؛ الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ العمل، وهذا من شأنه أن يفضي إلى تأخير بدء التشغيل المقترح في العام ٢٠٢٠.

في آذار ٢٠١٦ أفادت وزارة النفط بأنها وضعت حجر الأساس لبناء مصفاة ميسان، التي كانت قد توقفت بسبب قضايا إفلاس مع الشركة الرائدة، وبحسب التقارير فقد بدأت الشركة السويسرية (ستارم) مع الشركة الصينية (واهان) بالعمل للوصول إلى هدف بدء تشغيل المرفق في العام ٢٠١٩؛ ليصل إلى

إنتاج (١٥٠,٠٠٠) برميل، إلا أننا لم ندخل هذا في حساباتنا حتى تصبح الخطط والتقدم ملموسةً، واعتباراً من أواخر عام ٢٠١٧ لم يكن هناك أي تقدم واضح.

وأخيراً مع إنشاء شركة نفط (ذي قار) وهي شركة منبثقة من شركة نفط الجنوب قد عملت على إحياء مشروع مصفاة الناصرية. إن التطوير تم التخطيط له ليشمل عقد إنتاج لحقل الناصرية، ومشروع المصفاة المرتبطة به، والخطط الأولية للمرفق بطاقة إنتاجية (٣٠٠,٠٠٠) برميل يومياً، ترتبط مع تطوير حقل النفط، والاهتمام بذلك يأتي أساساً من شركة النفط الوطنية.

جدول الطاقة التكريرية وإنتاج المنتجات المكررة (العراق 2019-2014)

	2014	2015	2016f	2017f	2018f	2019f
قدرة تكرير النفط الخام (٠٠٠) برميل يومياً	925.0	925.0	615.0	615.0	615.0	615.0
قدرة تكرير النفط الخام (٪) على أساس سنوي	7.7	0.0	33.5 -	0.0	0.0	0.0
قدرة تكرير النفط الخام، (الاستخدام)	56.5	48.1	71.4	71.8	71.9	72.3
إنتاج المنتجات المكررة (٠٠٠) برميل يومياً	522.7	444.7	439.1	441.3	442.2	444.4
إنتاج المنتجات المكررة على أساس سنوي (٪)	19.3 -	14.9 -	1.2 -	0.5	0.2	0.5
إنتاج المنتجات المكررة والأثانول (٠٠٠) برميل يومياً	522.7	444.7	439.1	441.3	442.2	444,4
إنتاج المنتجات المكررة والأثانول برميل يومياً (٪) على أساس سنوي	19.3 -	14.9 -	1.2 -	0.5	0.2	0.5

f = BMI forecast. Source: NRC, SRC, MRC, EIA, BMI

جدول القدرة التكريرية وإنتاج المنتجات المكررة (العراق 2025-2020)						
	2020f	2021f	2022f	2023f	2024f	2025f
قدرة تكرير النفط الخام (٠٠٠) برميل يومياً	755.0	755.0	755.0	755.0	755.0	755.0
قدرة تكرير النفط الخام (٪) على أساس سنوي	22.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قدرة تكرير النفط الخام (الاستخدام)	71.8	77.6	77.6	77.6	77.6	77.6
إنتاج المنتجات المكررة (٠٠٠) برميل يومياً	542.2	585.6	585.6	585.6	585.6	585.6
إنتاج المنتجات المكررة (٪) على أساس سنوي	22.0	8.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إنتاج المنتجات المكررة والأثانول (٠٠٠) برميل يومياً	542.2	585.6	585.6	585.6	585.6	585.6
إنتاج المنتجات المكررة والأثانول برميل يومياً (٪) على أساس سنوي	22.0	8.0	0.0	0.0	0.0	0.0
f = BMI forecast. Source: NRC, SRC, MRC, EIA, BMI						

استهلاك الوقود المكرر:

رؤية مرصد الأعمال الدولية (BMI): يرى المرصد أن الطلب على الوقود المكرر لا يزال واسعاً على وفق عام (٢٠١٦). إن تحسين الوضع الأمني سيعمل على تعزيز الطلب في العام (٢٠١٧)، على الرغم من أن التحول من الغاز إلى النفط في قطاع الطاقة سيعمل على إعاقة النمو.

آخر التحديثات:

- لا يزال استهلاك الوقود المكرر بالمستوى نفسه عام ٢٠١٥.
- إن إمدادات الغاز الطبيعي من حقل (مجنون) والإيرادات من إيران ستعملان على تقليص زيت الوقود، واستخدام الديزل في قطاع الطاقة سيعمل على تخفيض الطلب في فصل الصيف.
- إن التباطؤ في مشاريع البناء عمل على انخفاض استهلاك الديزل.

اتجاهات الهيكلية:

إن الاستهلاك المحلي يبقى مستقراً، ويظهر علامات أولية على التحسن بعد عامين من الركود. – إن تهجير من (٣-٤) ملايين مواطن قد عمل على تخفيض عدد مستهلكي منتجات التكرير بنحوٍ كبير، بينما عمل الوضع الأمني على تقييد حركة الناس في المركبات. إن الاقتصاد ما زال يكافح من أجل أن يلبي الانتعاش الأكبر على الطلب.

– إن انخفاض أسعار النفط والضغط على موازنة الحكومة جراء العمليات العسكرية والمطالب الإنسانية، عملت كلها على تخفيض الاستثمارات المتاحة لمشاريع البنية التحتية؛ ونتيجة لذلك فإن استهلاك الديزل ترك أسوأ أثر على الوقود.

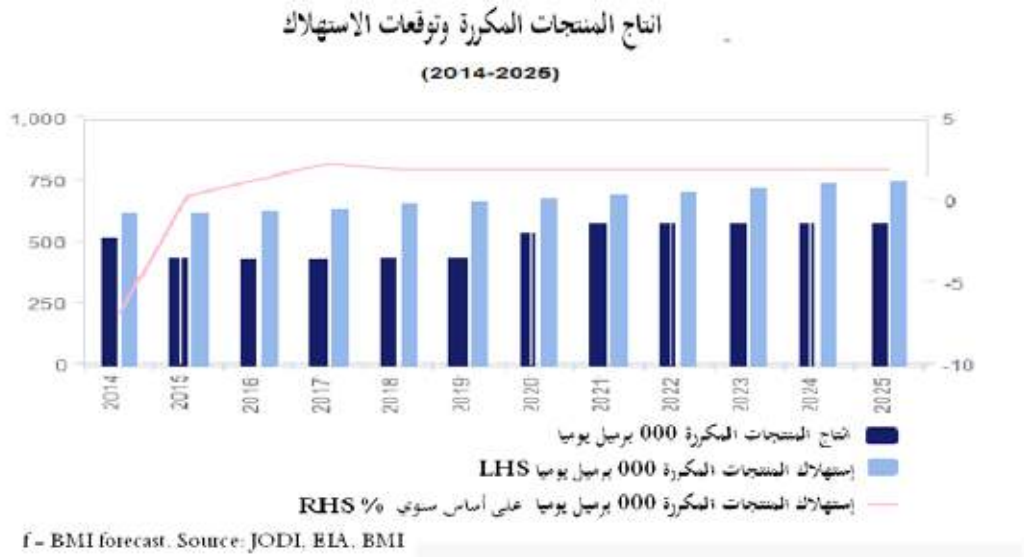

f – BMI forecast. Source: JODI, EIA, BMI

لقد تأثر البنزين سلباً؛ نتيجة لتقليص الترانزيت، وتخفيض الدعم على الاستثمار في البنية التحتية. وخلال العام ٢٠١٦ ظل استهلاك الديزل ضعيفاً، على الرغم من أن هناك علامات على تحسن الطلب على البنزين مع تحسن الوضع الأمني.

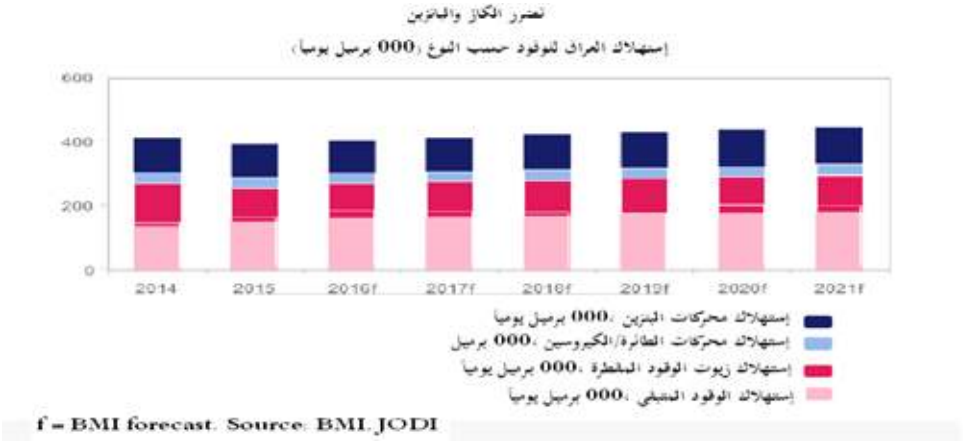

إن الطلب على الوقود المتبقي سيكون أيضاً ثابتاً طالما بدأ العراق باستيراد الغاز بانتظام من إيران من أجل دعم قطاع الطاقة، وفضلاً عن ذلك فإن إستلام شركة (شل) الغاز المصاحب من حقل (مجنون) منذ شباط ٢٠١٦، وكذلك منشأة المعالجة الجديدة في البصرة سيعملان على تقديم مزيدٍ من الإمدادات. وسيعمل الاستخدام الأكبر من توليد الطاقة بقوة الغاز على تخفيض معدل استهلاك النفط في منشآت الطاقة ولاسيما في بغداد والبصرة؛ الأمر الذي يعني أن ارتفاع الطلب على زيت الوقود سيستمر خلال أشهر الصيف طالما يسعى العراق لعلاج تكرار النقص المزمن في الطاقة الكهربائية الذي شهدته السنوات الأخيرة.

إنَّ الخطوة العسكرية القادمة لاستعادة الموصل من سيطرة داعش ستكون خطوة حاسمة في سبيل الانتقال من الآثار المدمرة للتنظيم على العمليات في البلاد، وفضلاً عن ذلك، فإن أجندة الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد من شأنها أن تعمل على تحسين التوقعات الاقتصادية والطلب، وعلى الرغم من الجهود الحكومية في أن تكون حكومة تكنوقراط إلا أنها باءت بالفشل، ونتوقع زيادة الطلب على الوقود المكرر في العراق تدريجياً من العام ٢٠١٦ ليصل إلى (٦٨٥,٠٠٠) برميل يومياً في العام ٢٠٢٠.

جدول استهلاك المنتجات المكررة (العراق 2014-2019)

	2014	2015	2016f	2017f	2018f	2019f
استهلاك المنتجات المكررة (٠٠٠ برميل يومياً)	619.8	622.3	631.0	646.2	659.1	672.3
استهلاك المنتجات المكررة،(٪)على أساس سنوي	6.9 -	0.4	1.4	2.4	2.0	2.0

f = BMI forecast. Source: JODI, EIA, BMI

جدول استهلاك المنتجات المكررة (العراق 2025-2020)						
2025f	2024f	2023f	2022f	2021f	2020f	
757.1	742.2	727.7	713.4	699.4	685.7	استهلاك المنتجات المكررة (٠٠٠ برميل يومياً)
2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	استهلاك المنتجات المكررة (٪) على أساس سنوي
f = BMI forecast. Source: JODI, EIA, BMI						

استهلاك الغاز:

رؤية مرصد الأعمال الدولية (BMI): إن موارد الغاز الطبيعي في العراق غير مستغلة إلى حد كبير بوجود أكثر من (٢,٤) غيغا واط من الطاقة معطلة بسبب عدم توصيل الغاز، فضلاً عن خط الأنابيب للاستيراد من إيران يستخدم في منطقة ديالى والإمكانية الجديدة لاستغلال الغاز المصاحب من حقل (مجنون)، ستشكل دعما كبيراً لاستهلاك الغاز من أجل الطاقة.

التحديثات الأخيرة:

- يوفر خط أنابيب الغاز إلى منطقة ديالى العراقية الغاز إلى ثلاث محطات طاقة منذ صيف ٢٠١٦، على الرغم من تأخر المدفوعات إلاَّ أن المخططات مستمرة بالتجهيز في ظل المخاطرة.
- نحن نرى تزايد المخاطر جراء استهلاك الغاز منذ العام ٢٠١٧، إذا ما اكتمل عقد خط أنابيب ثان إلى البصرة الذي يزود بكمية من الغاز من (٢٠-٣٥) مليون متر مكعب يومياً لمدة ست سنوات.
- إن الغاز المصاحب من حقل (مجنون) يزود الآن (٣٠٠) ميغا واط لمحطة الطاقة، بينما سيعمل الغاز الجديد من حقل (سبيا) على دعم توليد الطاقة التي تعمل بالغاز.

اتجاهات هيكلية:

توقعات استهلاك الغاز:

إن استهلاك الوقود المنزلي يتوقف على توفر الغاز، وعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة في قطاع الطاقة التي تعمل بالغاز، إلا أن مثل هذه الاستثمارات لم تعمل على تسخير الموارد الكبيرة للغاز في العراق.

يترك الفشل في استثمار الغاز الجديد المنتج كميات كبيرة من طاقة الغاز زائدة عن الحاجة، الأمر الذي يؤثر سلباً على إمكانيات العراق الاقتصادية، ويعتقد أن العراق يملك ما يزيد على (٨) غيغا واط من القدرة على توليد الكهرباء بالغاز، التي من شأنها أن تستهلك ما يعادل (٣,٩) مليار برميل في السنة، في حين يكافح العراق حالياً لإنتاج ربع هذ الطلب.

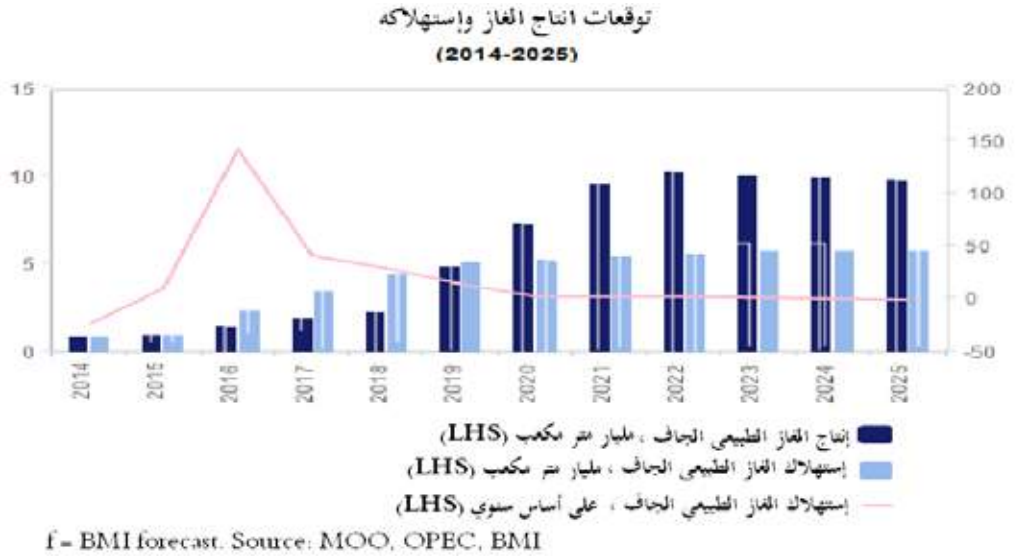

f = BMI forecast. Source: MOO, OPEC, BMI

حالياً هناك (٧٥٠) ميغا واط من الطاقة الكهربائية التي تعمل بالغاز في نينوى معطلة بسبب عدم وجود غاز، إذا إن احتلال داعش للمنطقة يحول دون نقل الغاز واستخدامه في المحطة، وهناك حوالي (١,٤٥) غيغا واط من الطاقة الكهربائية التي تعمل بالغاز في الرميلة أيضاً معطلة، في انتظار إنتاج المزيد من الغاز المصاحب.

ومع ذلك فإن خط أنابيب الغاز الجديد من إيران إلى ديالى يعمل الآن، وبدأت عمليات التسليم خلال صيف (٢٠١٦)، وتعتزم إيران مبدئياً تصدير (٥-٧) ملايين متر مكعب يومياً، أي ما يعادل (١,٨-٢) مليار متر مكعب سنوياً، وسيدعم الغاز توليد الطاقة الكهربائية بمقدار (٧٣٠) ميغاواط من قدرة المنصورية واثنين من محطات الطاقة التي تعمل في بغداد.

نحن نرى تزايد المخاطر لاستهلاك الغاز إذا ما تم تنفيذ الاتفاق على الصفقة الثانية للغاز التي أبرمت في تشرين الثاني عام ٢٠١٥، وهذا الاتفاق ينصُّ على تسليم الغاز الإيراني إلى منطقة البصرة، في البداية بمعدل (٧) ملايين متر مكعب يومياً، وسيرتفع إلى معدل (٢٠) مليون متر مكعب يومياً. وخلال شهر الصيف في ارتفاع الطلب، من المقرر أن يستلم العراق (٣٥) مليون متر مكعب من الغاز. وتؤشر التقارير أن بناء خط الأنابيب تم إيصاله إلاَّ أن خط الأنابيب في الجانب العراقي لا يزال غير مكتمل. الأمر الذي يعني ان إيران أيضاً تهدد بوقف إمدادات الغاز في الجزء العراقي من خط أنابيب الغاز بسبب تأخر المدفوعات ووضع الاستهلاك والعرض في خطر.

وقد تم اختيار عدد من محطات توليد الطاقة التي تعمل بالنفط من أجل تحويلها إلى محطات توليد

الكهرباء تعمل بالغاز، كي تفتح المجال للمزيد من تصدير النفط وتحسين كفاءة إنتاج الطاقة. وهذا من شأنه تلبية (٤,٠٠٠) ميغاواط من الطاقة الكهربائية التي تعمل بالغاز على المدى الطويل، ونتوقع أن تستهلك قدرة الطلب الكامنة كل الغاز الجديد المستورد والمنتج، وغيره من الغاز المنتج من حقل (ميران) الذي يمكن بيعه إلى تركيا بحلول عام ٢٠١٩.

إن الافتقار إلى البنية التحتية المتعلقة بالصناعات الوسيطة (التنقيب والإنتاج والتكرير والتسويق) هو أيضاً عقبة رئيسة أمام الزيادة المتسارعة باستهلاك الغاز، وإذا ما كان العراق قادراً على خلق بيئة أكثر استقراراً للتشغيل والاستثمار، سنشهد استثماراً أكبر في هذا المجال وتعزيز التواصل بين مراكز العرض والطلب والتي ستعزز نمو الاستهلاك المحلي.

جدول استهلاك الغاز (العراق 2014-2019)

	2014	2015	2016f	2017f	2018f	2019f
استهلاك الغاز الطبيعي الجاف (مليار برميل يومياً)	0.9	1.0	2.4	3.5	4.5	5.2
استهلاك الغاز الطبيعي الجاف (%) على أساس سنوي	-23.3	10.7	144.0	42.0	30.0	15.0

f = BMI forecast. Source: MOO, BMI, EIA

جدول استهلاك الغاز (العراق 2020-2025)

	2020f	2021f	2022f	2023f	2024f	2025f
استهلاك الغاز الطبيعي الجاف (مليار برميل يومياً)	5.3	5.5	5.7	5.8	5.8	5.8
استهلاك الغاز الطبيعي الجاف (٪) على أساس سنوي	3.0	3.0	3.0	2.0	1.0	0.0

f = BMI forecast. Source: MOO, BMI, EIA

التجارة–النفط:

رؤية مرصد الأعمال الدولية (BMI): صافي الصادرات من النفط الخام سيزداد تدريجياً على مدى السنوات الخمس المقبلة، مع تباطؤ نمو إنتاج النفط، وسيزداد صافي الصادرات من الوقود إلاَّ أنه سينحسر في العام ٢٠٢٠ مع الانتهاء من مصفاة كربلاء.

التحديثات الأخيرة:

– ظلت صادرات الخام من البصرة قوية، بمعدل (٣,٢٤٥) مليون برميل يومياً في الأشهر التسعة الأولى من العام (٢٠١٦)، ونحن نرى اتجاهاً تصاعدياً معتدلاً لصادرات خام البصرة في العام (٢٠١٧).

– تقيدت الصادرات من حكومة إقليم كردستان بفعل انقطاع تدفق النفط من الأنابيب، وتوقف حقل (باي حسن) لعدم تسليم حوالي (١٥٠,٠٠٠) برميل يومياً إلى الحكومة المركزية، وعلى مدى الأشهر التسعة الأولى من العام (٢٠١٦) بلغ معدل الصادرات (٤٦٩,٠٠٠) برميل يومياً لكن تم وضعها للنمو في العام ٢٠١٧.

– يبقى العراق مستوردا كبيراً للبنزين والمنتجات النفطية الأخرى، مع صافي الإيرادات الإجمالية من الوقود حوالي (١٧٠,٠٠٠) برميل يومياً في الأشهر التسعة الأولى من العام (٢٠١٦).

توقعات تجارة النفط الخام:

اتجاهات الهيكيلية:

– نتوقع تباطؤ زخم نمو إنتاج النفط في العام ٢٠١٧، على الرغم من استمرار الزيادة التدريجية الثابتة على مدى السنوات العشر القادمة، ومن المتوقع نمو صافي الصادرات من الخام والمنتجات السائلة في العام ٢٠١٨، على الرغم من ثباتها فيما بعد في العام ٢٠٢٠، ونتوقع مزيداً من العائدات على الاستثمار في قطاع النفط في ظل انتعاش أسعار النفط، ليصبح العراق مصدراً مهماً في نمو إنتاج النفط العالمي في المستقبل.

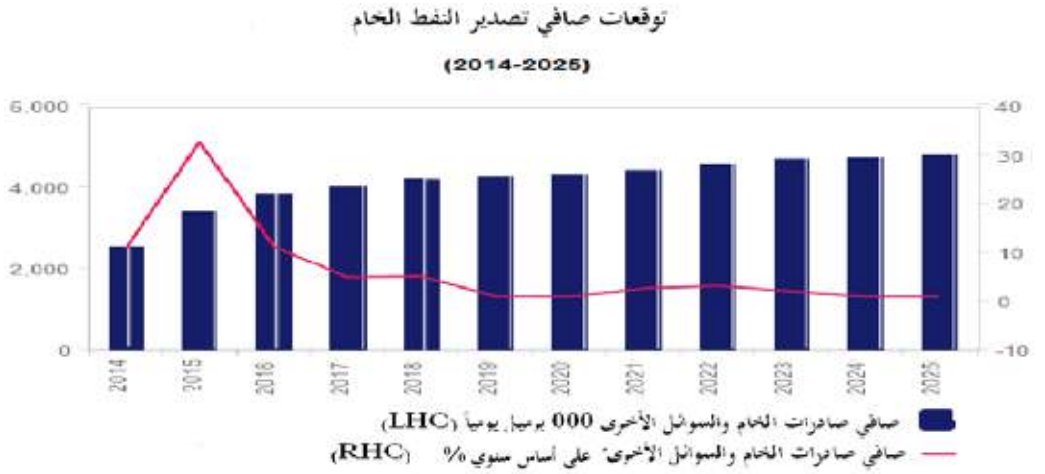

f = BMI forecast. Source: Oil Ministry, JODI, EIA, BMI

إن القيود على البنية التحتية تحد من القدرة على زيادة صادرات النفط الخام من الجنوب، إذ يمتلك العراق حالياً ثلاث عوامات أحادية الارتكاز في البصرة، وتبلغ تصميم سعة كل واحدة منها حوالي (٩٠٠,٠٠٠) برميل يومياً، وكذلك حوالي (١,٦) مليون برميل يومياً من القدرة التصديرية من ميناء خور (العمية).

بلغ متوسط الصادرات من البصرة (٣,٢٤٥) مليون برميل يومياً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام (٢٠١٦)، ونتوقع زيادة في العام (٢٠١٧) بدعم من زيادة الإنتاج الكبير في الحقول الرئيسة؛ ويتحقق هذا جزئيا من خلال إدخال التحسينات في البنية التحتية خلال العام ٢٠١٥، مع تنظيم التخزين والعوامات أحادية التخزين لإدارة خام البصرة الخفيف والثقيل الدرجة. إن التخزين والبنية التحتية للعوامات أحادية التخزين (١ و٣) يخدم خام البصرة من الدرجة الثقيلة، والخصومات الكبيرة من الخام الثقيل إلى أوروبا دعمت المبيعات وزادت من وحدات التخزين.

جدول تقسيم خام البصرة		
	المقياس العالمي لنوعية النفط الخام API	محتوى الكبريت (%)
الخام الثقيل	29.7	2.85
الخام الخفيف	23.7	4.12
Source: BP Crude Assay		

بلغ معدل الصادرات من كردستان (٤٦٩,٠٠٠) برميل يومياً على مدى الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٦، وستنمو في العام ٢٠١٧؛ لأن زيادة الإنتاج من حقل طاوكي وحقل جارمين ستدعم الإنتاج.

تباطأت الإنتاجية بسبب توقف خط الأنابيب لمدة ثلاثة أسابيع في شهري شباط وآيار، بينما توقفت الحكومة المركزية من استلام ما يقرب من (١٥٠,٠٠٠) برميل يومياً من النفط الذي يتم شحنه من كامل شبكة أنابيب حكومة إقليم كردستان، وفضلاً عن ذلك فقد عطلت الهجمات على حقول النفط في المناطق التي يسيطر عليها الكرد في العراق حوالي (٧٥,٠٠٠) برميل يومياً من الإنتاج.

إن المزيد من الاتساق في الإنتاج سيدعم معدل أكبر في الإنتاج وسيعمل على زيادة الصادرات في العام ٢٠١٧. وإن تحسن أسعار النفط يشكل الموقف الإيجابي الوحيد طالما سيدعم زيادة المدفوعات الحكومية إلى المشغلين، وكذلك تحفيز الاستثمار في الإنتاج الجديد، وعلى الرغم من ذلك فلا يزال وضع كردستان المالي غير مستقر.

جدول صافي صادرات النفط الخام (العراق 2020-2014)

	2014	2015	2016f	2017f	2018f	2019f	2020f
صافي صادرات الخام والسوائل الأخرى (٠٠٠) برميل يومياً	2,601.4	3,460.3	3,862.9	4,060.8	4,275.7	4,325.3	4,375.0
صافي صادرات الخام والسوائل الأخرى على أساس سنوي	11.0	33.0	11.6	5.1	5.3	1.2	1.1
صافي صادرات النفط الخام والسوائل الأخرى، مليار/دولار أمريكي	91.4	62.9	59.9	77.1	101.4	97.9	102.2

f = BMI forecast. Source: Oil ministry, JODI, EIA, BMI

جدول صافي صادرات النفط الخام (العراق ٢٠٢٠-٢٠٢٥)						
2025f	2024f	2023f	2022f	2021f	2020f	
4,862.2	4,808.4	4,755.1	4,650.6	4,498.4	4,375.0	صافي صادرات الخام والسوائل الأخرى (٠٠٠) برميل يومياً
1.1	1.1	2.2	3.4	2.8	1.1	صافي صادرات الخام والسوائل الأخرى على أساس سنوي
127.8	126.4	123.2	117.1	110.0	102.2	صافي صادرات النفط الخام والسوائل الأخرى، مليار/ دولار أمريكي
f = BMI forecast. Source: Oil ministry, JODI, EIA, BMI						

توقعات تجارة الوقود المكرر:

اتجاهات هيكلية:

يستمر صافي الاستيراد من الوقود المكرر بالنمو على أساس سنوي، طالما تعمل التطويرات في التكرير على التحسين البطيء في ديناميات الاستهلاك. إن الأضرار التي لحقت بمصفى بيجي في العام ٢٠١٥ كانت بمنزلة ضربة قوية لإنتاج الوقود المحلي، ونحن لا نتوقع أن تعود المنشأة إلى العمل، ونتوقع أن تكون زيادة الاستيراد من الوقود المكرر كل سنة حتى العام ٢٠١٩، وتنخفض في العام ٢٠٢٠ مع بدء تشغيل مصفى كربلاء؛ وذلك سيؤدي ذلك إلى تحسين ميزان الواردات ولكنها تبقى غير كافية لتلبية الطلب المحلي من الوقود، الأمر الذي يفضي إلى أن يكون صافي الاستيراد من الوقود بما يزيد على (١٠٠,٠٠٠) برميل يومياً حتى العام ٢٠٢٥.

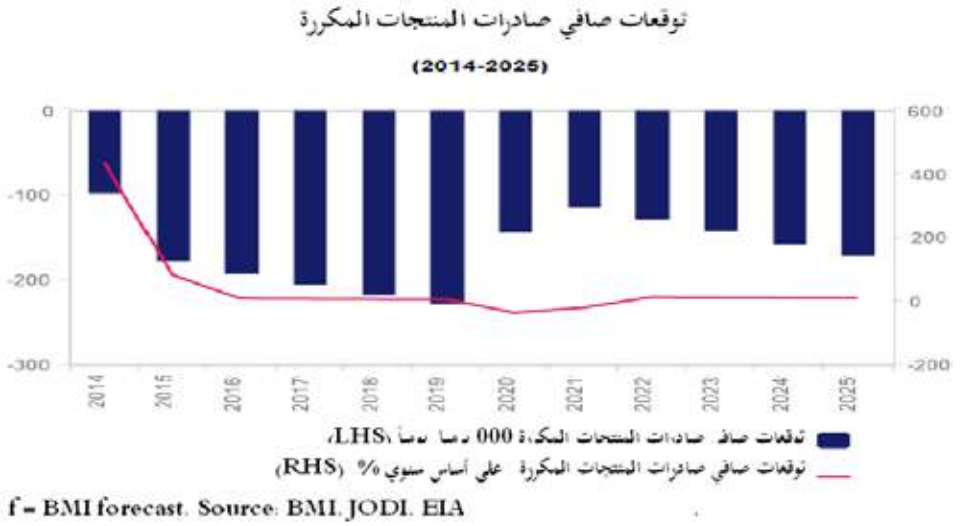

f = BMI forecast. Source: BMI, JODI, EIA

نحن نتوقع أن تكون (١٤٠,٠٠٠) برميل يومياً من مصفى كربلاء جاهزة بحلول ٢٠٢٠، التي ستعمل على تثبيت الطلب المتزايد على الوقود، وأن هناك توسعات أصغر في المصفى في منطقة كردستان ستعمل على تحسين الأمن للوقود الإقليمي إذا تم تنفيذها، لكنها لا تقوم بتأثير يذكر على احتياجات الوقود الشاملة في العراق. إن بناء مصفيي كل من ميسان (١٥٠,٠٠٠ برميل يومياً) والناصرية (٣٠٠,٠٠٠ برميل يومياً) يمكن أن يفض إلى أن يصبح العراق مصدراً صافياً ، على الرغم من أن التقدم بالمشاريع ليس وشيكاً.

يحتاج العراق في الغالب لاستيراد وقود ذي جودة أعلى وأخف وزناً ولاسيما البنزين، وسيظل مستورداً صافياً أكثر من توقعاتنا، مع ذلك ينبغي أن تعمل مصفاة كربلاء على الحد من واردات البنزين والديزل. وسيبقى النفط المتبقي فائضاً.

e/f = BMI estimate/forecast. Source: EIA, BMI, JODI

جدول صافي صادرات الوقود المكرر (العراق 2014-2019)						
	2014	2015	2016f	2017f	2018f	2019f
صافي صادرات المنتجات المكررة (٠٠٠) برميل يومياً	97.1 -	177.6 -	191.9 -	204.8 -	216.9 -	227.8 -
صافي صادرات المنتجات المكررة (٪)على أساس سنوي	441.5	82.9	8.0	6.7	5.9	5.1
صافي صادرات المنتجات المكررة، مليار دولار أمريكي	4.8 -	5.0 -	4.3 -	5.2 -	6.4 -	6.4 -
e/f = BMI estimate/forecast. Source: Oil ministry, JODI, EIA, BMI						

جدول صافي صادرات الوقود المكرر (العراق 2020-2025)						
	2020f	2021f	2022f	2023f	2024f	2025f
صافي صادرات المنتجات المكررة (٠٠٠) برميل يومياً	143.5 -	113.8 -	127.8 -	142.1 -	156.6 -	171.5 -

صافي صادرات المنتجات المكررة (٪) على أساس سنوي	37.0 -	20.7 -	12.3	11.2	10.2	9.5
صافي صادرات المنتجات المكررة، مليار دولار أمريكي	4.2 -	3.6 -	3.9 -	4.3 -	4.7 -	5.1 -
e/f = BMI estimate/forecast. Source: Oil ministry, JODI, EIA, BMI						

التجارة – الغاز (الأنابيب والغاز الطبيعي المسال):

رؤية (BMI): سيكون العراق مستورداً صافياً للغاز طالما حافظ على الدفع المنتظم لإيران، ومع تطوير حقلي (ميران، وباني باوي) في كردستان سيكون العراق مصدراً صافياً للغاز في وقت مبكر من العام ٢٠١٩.

التحديثات الأخيرة:

– تعتزم شركة (جينيل) إتخاذ قرار الاستثمار النهائي (FDI) لمشاريعها للغاز في حقلي (ميران، وباني باوي) بنهاية عام ٢٠١٦، وإرسال الغاز إلى تركيا في وقت مبكر من العام ٢٠١٩.

– إنَّ استيرادات الغاز من إيران إلى منطقة ديالى بدأت في وقت مبكر من العام ٢٠١٦.

– إنَّ استيراد الغاز من إيران إلى منطقة البصرة من المقرر أن تبدأ من العام ٢٠١٧، مع اكتمال خط الأنابيب في الجانب الإيراني.

الاتجاهات الهيكلية:

خطط استيراد الغاز:

بالنظر إلى النقص المزمن في الغاز لتزويد قطاع الكهرباء في العراق ولاسيما خلال أشهر الصيف، فإن البلاد تستورد الغاز من إيران من حقل (بارس الجنوبي) من طريق خط أنابيب نقل الغاز (إيجات–٦) إلى الصدر وبغداد ومحطات المنصورية توليد الكهرباء بالغاز في شرق العراق. ووقعت كل من العراق وإيران بدء التجارة بحلول نهاية عام ٢٠١٥، إلا أن الوضع الأمني والاتفاقات بشأن التسعيرة أخرت تسليم الغاز إلى صيف عام ٢٠١٦.

إن تدشين عددٍ من المراحل الجديدة في حقل (بارس الجنوبي) سيفضي إلى إيجاد كميات كافية للتصدير، ومن المقرر أن تبدأ بإرسال (٥–٧) ملايين متر مكعب يومياً من الغاز من خلال خط الأنابيب، وتعمل على تشغيل ثلاث محطات كهرباء عراقية، وهذا من شأنه أن يرفع إلى (٢٥) مليون متر مكعب يومياً، ومن ثم إلى (٣٥) مليون متر مكعب يومياً خلال أوقات الذروة، ونحن نبقى حذرين على مدى

حجم الإيرادات من الغاز، والحذر من أن الهجمات على محطات توليد الكهرباء الغازية في شمال بغداد ربما يؤخر تسليم الغاز طالما بقى الوضع الأمنى هكذا.

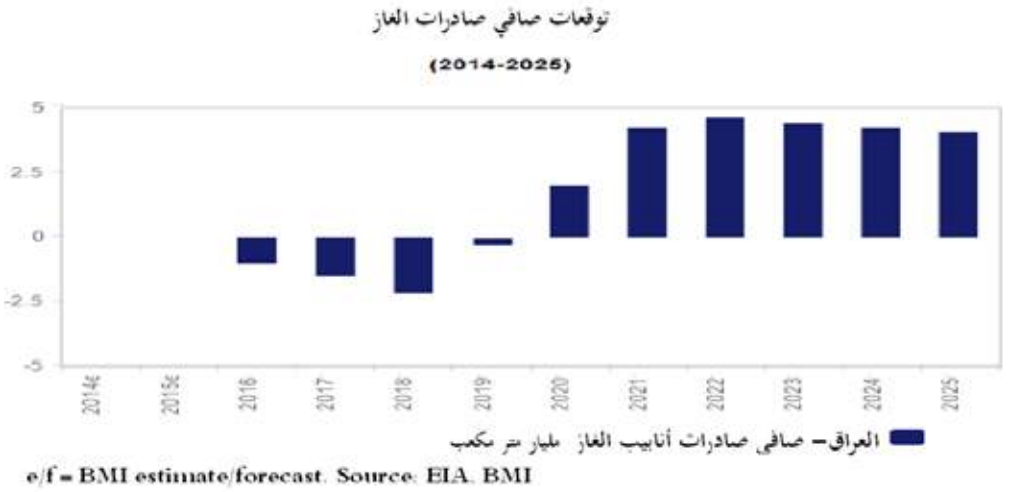

صادرات الغاز:

نتوقع حالياً أن تبدأ صادرات الغاز من العراق في العام ٢٠١٩، على الرغم من أننا نؤكد على خطر الانخفاض في هذه التطورات؛ نظراً للتحديات المالية التي تعصف بحكومة إقليم كردستان. تتضمن عمليات التطوير في حقلي (ميران، وبينا باوي) في إقليم كردستان على اتفاق مبيعات الغاز مع حكومة إقليم كردستان وتركيا، إذ تعمل حكومة الإقليم وشركة (جينيل إنيرجي) على هيكل عقد تقاسم الإنتاج بقصد اتخاذ قرار الاستثمار النهائي بنهاية عام ٢٠١٦، وترمي الشركة إلى أن تقوم بالتصدير منذ عام ٢٠١٩، ابتداءً بمعدل (٤) مليارات متر مكعب في السنة، وترتفع إلى مقدار (١٠) مليارات متر مكعب؛ ومع ذلك، نحن نؤكد على أن عدم وجود اتفاق بين بغداد وأربيل بشأن صادرت الغاز الطبيعي، وتقاسم العائدات من الإيرادات، فضلاً عن ذلك ينص اتفاق المبيعات أن كردستان يمكنها تحديد أولويات العرض للاستخدام الإقليمي الأمر الذي قد يؤدي إلى مزيد من الغاز أكثر من المستخدم محلياً.

جدول صافي صادرات الغاز (العراق 2015-2014)						
2019f	2018f	2017f	2016f	2015e	2014e	
0.3 -	2.2 -	1.5 -	-1.0	0.0	0.0	صافي صادرات الغاز الطبيعي الجاف، مليار متر مكعب
87.8 -	43.9	55.0				صافي صادرات الغاز الطبيعي الجاف، على أساس سنوي
0.1 -	-0.7	0.4 -	0.2 -	0.0	0.0	صافي صادرات الغاز الطبيعي الجاف، مليار/دولار أمريكي
0.3 -	2.2 -	1.5 -	1.0 -	0.0	0.0	صافي صادرات أنابيب الغاز، مليار متر مكعب
87.8 -	43.9	55.0				صافي صادرات أنابيب الغاز (٪) على أساس سنوي
100.0	100.0	100.0	100.0	0.0	0.0	صافي صادرات أنابيب الغاز، نسبة مئوية من الإجمالي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي صادرات الغاز الطبيعي المسال/مليار متر مكعب
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي صادرات الغاز الطبيعي المسال/مليار متر مكعب ٪ على أساس سنوي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي صادرات الغاز الطبيعي المسال/مليار متر مكعب نسبة مئوية من إجمالي صادرات الغاز
f = BMI forecast. Source: EIA, BMI						

جدول صافي صادرات الغاز (العراق 2025-2020)						
2025f	2024f	2023f	2022f	2021f	2020f	
4.1	4.2	4.4	4.6	4.2	2.0	صافي صادرات الغاز الطبيعي الجاف، مليار متر مكعب
2.6 -	-3.8	4.9 -	10.2	106.5	867.5 -	صافي صادرات الغاز الطبيعي الجاف (٪) على أساس سنوي

صافي صادرات الغاز الطبيعي الجاف، مليار/دولار أمريكي	0.6	1.4	1.6	1.5	1.5	1.5
صافي صادرات أنابيب الغاز، مليار متر مكعب	2.0	4.2	4.6	4.4	4.2	4.1
صافي صادرات أنابيب الغاز (٪) على أساس سنوي	867.5 -	106.5	10.2	4.9 -	3.8 -	2.6 -
صافي صادرات أنابيب الغاز، نسبة مئوية من الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
صافي صادرات الغاز الطبيعي المسال/مليار متر مكعب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي صادرات الغاز الطبيعي المسال/مليار متر مكعب، على أساس سنوي (٪)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي صادرات الغاز الطبيعي المسال/مليار متر مكعب نسبة مئوية من إجمالي صادرات الغاز	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
f = BMI forecast. Source: EIA, BMI						

الشرق الأوسط: مؤشر المخاطر/ العائد من النفط والغاز:

رؤية مرصد الأعمال الدولية (BMI): تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي تتوافر فيها فرص كبيرة فيما يتعلق بالصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج)؛ نظراً للاحتياطيات الكبيرة ومنخفضة الكلفة وكذلك لتوقعات نمو الإنتاج القوية، أنها من بين المناطق الأقل تاثراً في التراجع الصناعي الحالي، بوجود عدد من المنتجين الرئيسين الذين يعملون على زيادة نشاطاتهم؛ من أجل الاستفادة من انكماش كلفة الخدمات على نطاق واسع. إلاَّ أن البيئة فوق الأرض تبقى صعبة؛ نظراً لهيمنة الدولة الثقيلة على القطاع، وأنظمة التراخيص غير الجذابة، وتدني مؤشرات آفاق التحسين ،وستظل تحمل مخاطر على المنطقة على مدى السنوات القادمة.

إنَّ الموضوعات الرئيسة لنظرتنا للشرق الأوسط للنفط والغاز لمؤشر المخاطر /العائد (RRI) هي:

– إن الشرق الأوسط يتفوق على كل المناطق الأخرى في مؤشرنا للمخاطر (RRI) فيما يتعلق بالصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج) للنفط والغاز، بدعم من الموارد الكبيرة وسجل الإنتاج القوي.

– المنتجين في الشرق الأوسط هم من بين المنتجين الأقل تأثراً بهبوط أسعار النفط؛ نتيجة لانخفاض هياكل تكلفة الإنتاج في المنطقة.

– على الرغم من الاحتياطيات الهائلة المؤكدة، إلاَّ أنَّ المملكة العربية السعودية والكويت لا تزالان تحتلان مرتبة منخفضة في مؤشرنا للصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج)؛ وهذه نتيجة طبيعية نظراً للطبيعة المغلقة لقطاعي النفط والغاز لكلا البلدين وعدم وجود فرص للمستثمرين الأجانب.

– تقبع كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر على رأس قائمة المؤشر بدعم من قاعدة الاحتياطات الكبيرة والبيئة على الأرض.

– تظهر إيران أن مؤشرها يشهد تحسينات قوية في العام ٢٠١٦ بعد رفع العقوبات الدولية، ومن المتوقع أن تشهد الفصول القادمة مزيداً من المكاسب.

– يظهر مؤشر الشرق الأوسط أداءً سيئاً فيما يتصل بمؤشرنا حول الصناعات الثانوية (التكرير والتسويق)، ويعود ذلك إلى مستوى عال من تدخل الدولة والفسحة المحدودة للمنافسين غير الحكوميين.

جدول مؤشر المخاطر/ العائد في الغاز والنفط في الشرق الأوسط

	مؤشر المخاطر /العائد للصناعات الأولية (الاستخراج والإنتاج)	مؤشر المخاطر/العائد في الصناعات الثانوية (التكرير والتسويق)	مؤشر المخاطر / العائد في الغاز والنفط	المرتبة
الإمارات العربية المتحدة	66.1	48.9	57.5	1
عمان	61.9	48.0	54.9	2
قطر	65.1	42.1	53.6	3
العراق	64.0	28.6	46.3	4
المملكة العربية السعودية	45.9	45.8	45.8	5
البحرين	51.8	39.2	45.5	6
إيران	49.4	40.8	45.1	7
الكويت	47.2	36.3	41.8	8
اليمن	41.2	26.5	33.9	9
المعدل	54.7	39.6	47.2	

Note: Scores out of 100, with 100 the best. Source: BMI

الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج): مؤشر التكيف في بيئة انخفاض الأسعار :

جدول المخاطر/العائد للصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج) للنفط والغاز في الشرق الأوسط								
	عائدات الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج)	العائدات القطرية للصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج)	عائدات الصناعات الأولية	مخاطر الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج)	المخاطر القطرية للصناعات الأولية التنقيب والإنتاج)	مخاطر الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج)	مؤشر المخاطر/ العائد للصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج)	المرتبة
الإمارات العربية المتحدة	62.5	75.0	65.6	70.0	62.2	67.3	66.1	1
قطر	62.5	85.0	68.1	55.0	63.5	58.0	65.1	2
العراق	81.3	65.0	77.2	40.0	21.1	33.4	64.0	3
عُمَان	53.8	65.0	56.6	85.0	54.3	74.2	61.9	4
البحرين	35.0	65.0	42.5	80.0	61.0	73.4	51.8	5
إيران	68.8	27.5	58.4	25.0	34.2	28.2	49.4	6
الكويت	75.0	5.0	57.5	5.0	57.1	23.2	47.2	7
المملكة العربية السعودية	72.5	10.0	56.9	5.0	48.8	20.3	45.9	8
اليمن	36.3	59.0	41.9	50.0	20.2	39.6	41.2	9
المعدل	60.8	50.7	58.3	46.1	46.9	46.4	54.7	
Note: Scores out of 100, with 100 the best. Source: BMI								

إن الشرق الاوسط يتفوق في مؤشرنا للمخاطر/العائد فيما تخصُّ الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج)؛ وهذا التفوق يعود -إلى حد كبير- إلى ارتفاع درجات المكافآت الصناعية، التي تعكس حجم الاحتياطات في الشرق الأوسط، ومسار النمو القوي في الإنتاج، إلاَّ أن البيئة فوق الأرض هي غير مواتية بنحوٍ كبير، نظراً لشروط التراخيص الصارمة، والفساد المستشري على نطاق واسع، والمستوى العالي من تدخل الدولة. إن قطاع النفط والغاز في الشرق الأوسط هو من بين تلك القطاعات الأقل عرضة لإنخفاض أسعار النفط المستمر؛ بسبب هيمنة طرائق الإنتاج الداخلية التقليدية في المنطقة، وهي عادة أقل كلفة. تعززت الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج) بالعديد من الأسواق في السنوات الأخيرة، طالما

تتطلع الشركات المملوكة للدولة إلى الاستفادة من الركود وانكماش الكلفة المرتبط بالصناعة.

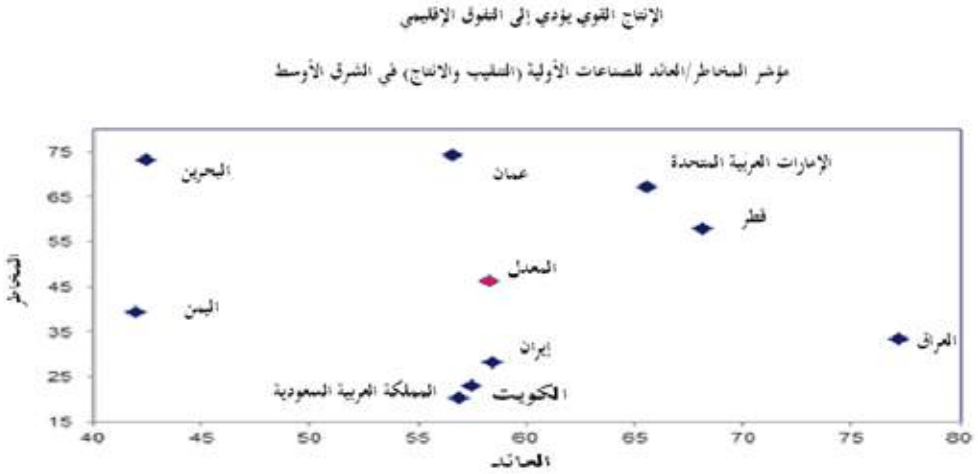

Scores out of 100, with 100 the best. Source: BMI

إنَّ البلدان في قمة تصنيفنا للصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج) هي ليست تلك التي تضم أكبر احتياطيات أو ذات أقوى سجل في الإنتاج، بل تلك التي تتوافر فيها أفضل بيئات فوق الأرض، وعلى وجه الخصوص الإمارات العربية المتحدة، وقطر مدعومة بدرجات عالية من مؤشر المخاطر/العائد الصناعي وهذا يعكس مشاركة أكبر من المنافسين غير الحكوميين في هذه البلدان، وكذلك شروط تراخيص أكثر ملاءمةً والمستوى المنخفض نسبياً للمنافسة من جانب الشركات المملوكة للدولة. يستفيد العراق أيضاً من الطبيعة المتنافسة المتنوعة نسبيا، لكن عقود رسوم البرميل الواحد ومحدودية ملكية الشركات الخاصة سحبت درجة البلاد إلى الأسفل.

وهؤلاء الذي هم في أسفل الترتيب –ولاسيما المملكة العربية السعودية والكويت– يعانون من انخفاض درجات المؤشر القطري للمخاطر/العائد الصناعي؛ ويرجع ذلك إلى الطبيعة المغلقة لقطاع التنقيب والإنتاج ومحدودية الفرص المتاحة للاستثمار، وشروط التراخيص غير الجذابة بتقديم كلا البلدين عقود خدمة تقنية، بدلاً من عقود تقاسم الإنتاج أو اتفاقات ميسرة. إن البيئات التنظيمية غير الشفافة كلها عوامل تؤثر على درجات الدول –اليمن حالة شاذة يجمع بين هيكل مالي وتراخيص فقيرة والضعف في عموم بيئة الأعمال مع تراجع الإنتاج والاحتياطيات الصغيرة– إن انتشار القضايا الأمنية وعدم الاستقرار السياسي على نطاق واسع هما أيضاً من الأسباب الرئيسة للقلق، وقد أديا إلى الانقطاع المتكرر للإمدادات.

هناك تحرك قليل عادةً في الشرق الأوسط بالتصنيف المتعلق بالصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج)؛

بسبب الطبيعة الناضجة للمنتجين في المنطقة، مع ذلك فإننا نضع مؤشرات على الاتجاهات الحالية والمستقبلية الآتية:

– ارتفعت درجة إيران للصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج) لمؤشر المخاطر/العائد الصناعي في الفصول الأخيرة، وقد سمح رفع العقوبات على زيادة الإنتاج والصادرات، في الوقت الذي سيعزز فيه عودة رؤوس الأموال نمو الإنتاج على المدى الطويل، والجدير بالذكر أن إيران بصدد إعادة صياغة عقود التنقيب والإنتاج، وجنباً إلى جنب هذه النقطة ستعمل على تحسين سجلها في العوائد.

– الخلافات الجارية بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان على تقاسم العائدات قد سبب اضطرابات متكررة في الإنتاج والتصدير، ويستمر الخلاف ليشكل خطراً على مؤشر البلد فيما يتعلق بالصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج)، على الرغم من أن هذه المخاطر قد تخفف إلى حدٍ ما من تركيز نمو الإنتاج في الجنوب وتحسينات طرأت على أسعار النفط.

الصناعات الثانوية (التكرير والتسويق): فرص محدودة:

جدول مؤشر المخاطر/العائد للنفط والغاز في الشرق الأوسط للصناعات الثانوية (التكرير والتسويق)

	العائدات الصناعية للصناعات الثانوية (التكرير والتسويق)	العائدات القطرية للصناعات الثانوية (التكرير والتسويق)	عوائد الصناعات الثانوية (التكرير والتسويق)	مخاطر الصناعات الثانوية (التكرير والتسويق)	المخاطر القطرية للصناعات الثانوية (التكرير والتسويق)	مخاطر الصناعات الثانوية (التسويق والتكرير)	مؤشر المخاطر/العائد للصناعات الثانوية (التكرير والتسويق)	المعدل
الإمارات	48.9	36.0	45.7	50.0	66.0	56.4	48.9	1
عُمَان	46.7	34.0	43.5	60.0	56.0	58.4	48.0	2
السعودية	56.7	36.0	51.5	10.0	66.0	32.4	45.8	3
قطر	48.9	26.0	43.2	20.0	68.9	39.6	42.1	4
إيران	51.1	36.0	47.3	10.0	49.2	25.7	40.8	5
البحرين	30.0	30.0	30.0	60.0	61.3	60.5	39.2	6

الكويت	42.2	24.0	37.7	15.0	60.6	33.2	36.3	7
العراق	36.7	20.0	32.5	15.0	26.1	19.4	28.6	8
اليمن	17.8	28.0	20.3	50.0	27.2	40.9	26.5	9
المعدل	42.1	30.0	39.1	32.2	53.5	40.7	39.6	

Note: Scores out of 100, with 100 the best. Source: BMI

ستستمر قدرة التكرير في الشرق الأوسط بالنمو، طالما ترمي الحكومات إلى التنويع الاقتصادي من خلال التوسعات في الصناعات الثانوية (التكرير والتسويق)، ونحن نتوقع زيادة بمقدار (١,٩) مليون برميل يومياً في غضون خمس سنوات حتى العام ٢٠٢١.

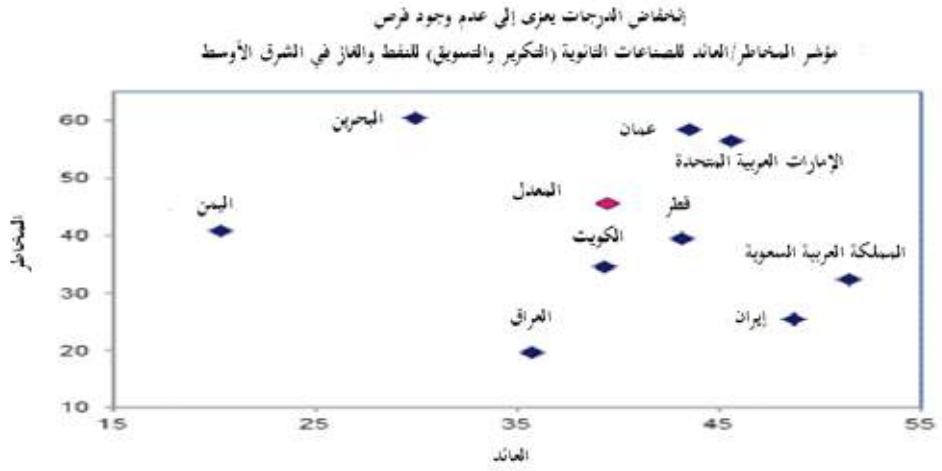

Note: Scores out of 100, with 100 the best.

تصنف المنطقة بأنها فقيرة في مؤشر المخاطر/العائد للصناعات الثانوية (التكرير والتسويق)، بمعدل درجة (٣٩,٦) من (١٠٠)، وهذا يشمل عدداً من نقاط الضعف الهيكلية في قطاع التكرير والتسويق في المنطقة التي تندمج بين المحدودية الشديدة في الفرص لمستثمري القطاع الخاص.

إن الشركات المملوكة للدولة تسيطر على الجزء الأكبر من شركات التكرير والتسويق، وهناك عدد محدود من المنافسين غير الحكوميين لها.

إن الخصخصة على نطاق واسع هو أمر غير محتمل، ومن ثم فمن المشكوك فيه أن الداخلين الجدد سيكون لهم القدرة على الحصول على موطئ قدم في السوق.

– يمكن لبيئة الأعمال أن تكون تحدياً، ويكون التنظيم في كثير من الأحيان أمراً شاقاً.

– إن درجات المنطقة عالية في العوائد الصناعية، وتعكس الأسواق المحلية الكبيرة المتنامية لمنتجات الوقود المكرر، ونتوقع زيادة استهلاك الوقود المكرر من (٧,٧) مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٦ إلى (٩,١) مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٥.

إن الاستخدام الواسع النطاق لإعانات الوقود تؤثر على الربحية الإجمالية للقطاع، على الرغم من أن انخفاض أسعار النفط وما تبعه من انهيار في عائدات الدولة قد حفز جهود الإصلاحات في عدد من الأسواق في جميع أنحاء المنطقة، ففي كل بلدان دول مجلس التعاون الخليجي سُنّت إصلاحات في (١٨) شهراً الماضية، وكانت الكويت قد خفضت الإنتاج، ونتوقع أن تحصل التوسعات الكبرى في إيران والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان؛ لتضغط بالاتجاه التصاعدي لدرجات العوائد الصناعية لتلك الأسواق. مع ذلك فإن القدرة الجديدة لم تفعل شيئاً يذكر لتغيير أساسيات القطاع المغلق إلى حد كبير بوجه المشاركة الدولية.

العراق: مؤشر المخاطر/العائد

مؤشر الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج):

العائد:

تبقى درجة المخاطر/العائد دون تغيير في (Q١٧٧) مع توقع بقاء إنتاج النفط، والشروط المالية نفسها، إذ يضم البلد احتياطيات كبيرة لكل من النفط والغاز، ويحمل على المدى الطويل توقعات إيجابية لنمو الإنتاج؛ وهذا يعطي للعراق درجة كبيرة للعوائد فيما يتعلق بالصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج) بوجود موارد كبيرة متاحة غير مستغلة.

المخاطر:

إن درجة المخاطر المتصلة بالصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج) سيئة، متأثرةً بعقود الخدمة غير الجذابة والمستويات العالية من الفساد وضعف سيادة القانون، إلاَّ أن عقود رسوم البرميل الواحد تقدم حافزاً لشركات النفط والغاز لزيادة الاستثمار، في حين أن الدولة تكافح من أجل استرداد كلف المدفوعات. إن سوء حالة البنية التحتية المادية لأنها من بين الأهداف الرئيسة للتمرد– وكذلك سوء التخطيط والتصميم، أوقفا إمكانية النمو، فضلاً عن عدم الاستقرار وتهديد تنظيم داعش في الشمال والجنوب اللذين يقفان حائلاً أمام ثقة الشركات التي تتطلع للقيام باستثمارات طويلة الأمد.

مؤشر الصناعات الثانوية (التكرير والتسويق):

تحسنت درجة العراق للمخاطر/العائد بنحوٍ طفيف فيما يتصل بمؤشر التكرير والتسويق في (Q١٧٧) على خلفية تحسن بيانات الاقتصاد الكلي، ويظهر استهلاك الوقود مؤشرَ تحسُّن إلاَّ أنه يبقى ضعيفاً مع بناء مصفاة جديدة بطاقة إنتاجية ضعيفة.

إن عدم فعالية المرافق وانخفاض التعقيد في التكرير يضعان العراق في وضع ضعيف في تصنيف الصناعات الثانوية التكرير والتسويق (في التصنيف العالمي للصناعات التحويلية)، ولا يزال تأثير الدولة عالياً في قطاع التكرير والتسويق، مع الهامش المحدود جداً من المنافسة أو الحافز للاستثمار، وتعاني درجة العراق في الصناعات الثانوية التكرير والتسويق من بعض العوامل الخطرة فيما يتعلق بالمخاطر الاقتصادية قصيرة الأمد، والمستوى العالي من الفساد، وضعف البنية التحتية المادية والإطار القانوني الضعيف. تشكل مشاريع التكرير الجديدة مخاطر بالاتجاه التصاعدي على المدى الطويل لهذا القطاع، ومن المقرر أن يكون مصفاة كربلاء جاهزاً للعمل بحلول عام ٢٠٢٠، التي من شأنها تحسين كفاءة الصناعات الثانوية (التكرير والتسويق) ومردوداتها. إن تطوير مصافي كل من ميسان والناصرية من شأنه أن يشكل خطراً بالاتجاة التصاعدي إذا لم يتم إحراز تقدم ملموس.

نظرة عامة على السوق:

نظرة عامة على سوق الطاقة في العراق:

جذبَ تكاليف الرفع المنخفضة والموارد الهائلة تحت الأرض عدداً من الشركات الكبرى للاستثمار في العراق، على الرغم من أن سوق التكرير والتسويق ما زال منخفضاً نسبياً؛ بسبب عقود النفط لرسوم البرميل الواحد، ويمكن لالتزام الحكومة في تسديد الديون والوفاء بالتزامات استرداد التكاليف الإسهام بعودة الاستثمار حينما تتحسن أسعار النفط.

الهيكل التنظيمي:

ينظم دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ الإطار العام (صناعة النفط والغاز)، مع ذلك فإن الإطار الدستوري يفصح وبوضوح عن أن موارد النفط والغاز هي ملك للشعب العراقي، وتنص المادة (١١١) منه على الآتي: «النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات» وهذا أدى إلى غموض في تحديد السلطة المختصة على تنمية الموارد بين الحكومة المركزية والأقاليم.

كنتيجة لذلك فإن العراق يمتلك حالياً نظاماً مزدوجاً، فحكومة بغداد تصدر اتفاقيات خدمة فنية في وسط العراق وجنوبه، في حين تقدم حكومة إقليم كردستان عقود تقاسم الإنتاج لتطوير حقولها النفطية وتعمل على عقود تقاسم الإنتاج في مشاريعها للغاز.

النظام المالي:

تصدر الحكومة الاتحادية للعراق عقود الخدمة الفنية للصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج)؛ لإنتاج النفط، وإن العناصر المالية الأساسية هي على النحو الاتي:

جدول اتفاقيات الخدمة الفنية للحكومة الاتحادية	
مدة العقد	20 سنة قابلة للتمديد لمدة خمس سنوات.
أجور التعويض	رسوم مدفوعة الأجر لكل برميل إضافي، اعتماداً على أداء الإنتاج
استرداد التكاليف	استرداد كامل التكاليف التي تمت المصادقة عليها وتصل إلى نسبة (50%) من عائدات النفط
ضريبة الدخل على شركات	(35%) على شركات النفط
رسوم امتياز	لايوجد
مكافأة توقيع	متغيرة
Source: Ernst & Young	

تقدم حكومة إقليم كردستان اتفاقات تقاسم الإنتاج لكل من إنتاج النفط والغاز، والشروط المالية الرئيسة على النحو الآتي:

جدول اتفاقيات تقاسم إنتاج حكومة إقليم كردستان	
مدة العقد	25 سنة قابلة إلى 30 سنة
أرباح النفط	(70 - 85 %) تذهب إلى حكومة إقليم كردستان، و(15 - 30 %) إلى المقاولين
استرداد التكاليف	ما يصل إلى (40 %) للنفط
ضريبة الدخل على الشركات	(15 %)
رسوم امتياز	(10 %)
مكافئة توقيع	متغير

نظام التراخيص:

يجب على الشركات أن تثبت أهليتها مسبقاً؛ لأجل تقديم عروض أو عطاءات في مزادات التراخيص العراقية، وقد تم تقديم هذا الإجراء من أجل الحد من مخاطر الفساد في عملية تقديم العطاءات.

إن المعايير الأساسية للنظر في الإثبات المسبق للأهلية هي:

- مستوى الإنتاج الذي يقدمه تحالف الشركات على الحقل.
- رسوم الأجور المطلوبة للشركة من أجل تلبية هدف الإنتاج.
- جولات التراخيص.

جدول الحقول المرخصة على وفق جولة التراخيص الأولى (حزيران 2009)

منطقة العقد	الاحتياطيات (مليون برميل يومياً)	منح لـ	الالتزام بطاقة إنتاجية برميل يومياً	الأجر للبرميل الواحد (بالدولار الأمريكي)
الرميلة	17,000	برتش بتروليوم (50.5%)، شركة الصين الوطنية للنفط (49.5%)	2.85 مليون	2
غرب القرنة-1*	8,700	إكسون موبيل (80%)، شل (20%)	2.33 مليون	1.9
الزبير**	3,870	إيني (39.75%)، أوكسي (31.25%)، كوكاز (30%)	1.23 مليون	2

*المنحة خارج جولة التراخيص في كانون الأول 2009.

** تستثنى منها فائدة الدولة

Source: BMI

جدول الحقول المرخصة على وفق جولة التراخيص الثانية (كانون الأول 2009)							
منطقة العقد	تأريخ الاكتشاف	المساحة كيلومتر مربع	الموقع	الاحتياطيات (مليون برميل)	منح لـ *	الالتزام بطاقة إنتاجية برميل يومياً	الأعوام لمستوى الإنتاج
مجنون	1979	900	60 كم شمال غرب البصرة	12,580	شركة شل (56.25%)، بتروناس (43.75%)	1.8 مليون	2020
غرب القرنة II	1973	288	65 كم شمال غرب البصرة	12,900	لوك اويل (75%)، شركة نفط الشمال (25%)	1.8 مليون	2017
حلفايا	1976	300	35 كم جنوب شرق العمارة	4,100	4,100 شركة الصين الوطنية للنفط (50%) بتروناس (25%) توتال (25%)	535,000	2023
الغراف	1984	96.25	85 كم شمال الناصرية	863	بتروناس (60%) جابكس (40%)	230,000	2023
النجمة	1934	49.5	50 كم جنوب الموصل	800	سونانكول (100%)	120,000	2019
القيارة	1928	40	70 كم جنوب الموصل	858	سونانكول (100%)	110,000	2019
*يستثنى منها فائدة الدولة							
Source: BMI							

جدول الحقول المرخصة على وفق جولة التراخيص الثالثة (تشرين الثاني2010)							
الحقل	تأريخ الاكتشاف	المساحة كيلو متر مربع	المحافظة	الاحتياطيات (مليار متر مكعب)	منح لـ*	الالتزام بطاقة إنتاجية برميل يوميا	الأجر ما يكافئ برميل النفط الواحد
عكاز	1993	360	الأنبار	158	كوكاز (50%) كازموني كاز (50%)**	4.1	5.50
المنصورية	1979	60	ديالى	127	TPAO (50%)، الكويت إنيرجي (30%)، كوكاز (20%)	3.3	7.00
سيبا	1969	126	بصرة	34	الكويت إنيرجي (60%) TPAO (40%)	1.03	7.50

*يستثنى فائدة الدولة

** تم سحبها

Source: BMI

جولة التراخيص الرابعة:

عقد العراق جولة التراخيص في آيار ٢٠١٢ بعد أن تم تأجيلها أربع مرات خلال المدة من كانون الثاني من العام نفسه وكانت هناك اثنتا عشرة رقعة استكشافية معروضة للمزايدة، سبع منها للغاز الطبيعي وخمس للنفط الخام. إن التطوير الناجح للرقع الاستكشافية المستهدفة سيضيف (٨٢٠) مليار متر مكعب من الغاز، و(١٠) مليارات برميل من النفط إلى احتياطيات البلاد. في آب عام ٢٠١١ كانت هناك (٤١) شركة أجنبية مؤهلة لتقديم عطاءات في الجولة.

جولة التراخيص الخامسة:

أعلنت وزارة النفط العراقية أنها ستتلقى عروض جولة التراخيص الخامسة القادمة على وفق شروط «مختلفة تماماً» بعد النتائج المخيبة للآمال لجولتها الأخيرة في آيار ٢٠١٢، أقيمت هذه الجولة من أجل عرض (١٠) رقعات نفطية، ويعتقد إلى حدٍ كبير أن يعرض الغاز في المحافظات الغربية من العراق.

طرح الحقول الصغيرة والمتوسطة للمزايدة :

في تشرين الثاني عام ٢٠١٦ حددت الحكومة (١٢) من الحقول الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنوي منحها إلى مطوري التنقيب والإنتاج من خلال اتفاقيات ثنائية؛ لأن الحقول الأصغر من شأنها جذب الشركات متوسطة الحجم في الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج) في العراق؛ لتجلب بذلك مصدراً جيداً للاستثمار الأجنبي، فضلاً عن ذلك فإن العراق يأمل أن تدخل الآبار إلى الخدمة بوتائر متسارعة نسبياً، ومن المقرر أن يتم تقديم شروط عقود تلك المشاريع من قبل المقاولين، وإذا ما وافقت وزارة النفط ربما ستكون أكثر جاذبية للشركات من الصفقات التي تم التعاقد عليها في الحقول الرئيسة، ويبقى من غير الواضح مدى نجاح تلك العملية والوقت الذي ستستغرقه.

البنية التحتية للنفط والغاز:

إن البنية التحتية للنفط والغاز في العراق –عموماً– في حالة سيئة؛ بسبب الأضرار الناجمة عن داعش، وقلة الاستثمارات.

إنَّ خط أنابيب الغاز الجديد الذي يرتبط مع إيران وإكمال مصافي كربلاء ومصافي ميسان والناصرية المحتملة سيكونان من المشاريع الأكثر أهمية خلال السنوات القادمة.

مصافي النفط:

تعود ملكية قطاع التكرير في العراق إلى الدولة باستثناء المنشأتين الموجودتين في إقليم كردستان، وعلى وفق شركات التكرير الثلاث المملوكة للدولة والشركات المستقلة في كردستان فإن الطاقة الإنتاجية الاسمية للعراق تقترب من (٩٢٥,٠٠٠) برميل يومياً. مع ذلك فإن الكثير من البنية التحتية الأصغر متضررة أو متوقفة، بينما تبقى أجزاءٌ من مصافي الدورة والبصرة لاتعمل فيما خرجت مصفاة (بيجي) عن الخدمة؛ ونتيجة لذلك فإننا نقدر طاقة التكرير الفعالة هي أقرب إلى (٥٧٠,٠٠٠) برميل يومياً.

جدول المصافي العراقية		
الشركة	الموقع	القدرة الإنتاجية (برميل يومياً)
شركة مدلاند للتكرير	الدورة	210,000
شركة مصافي الشمال	المصفى الشمالي (بيجي)	*170,000

شركة مصافي الجنوب	البصرة	140,000
شركة مصافي الشمال	صلاح الدين (I وII)(بيجي)	140,000**
شركة مصافي الشمال	كركوك	30,000
شركة مصافي الشمال	الصينية	30,000
شركة مصافي الجنوب	الناصرية	30,000
شركة مصافي الشمال	حديثة	16,000
شركة مصافي الشمال	القيارة	14,000
شركة مصافي الشمال	الكسك	10,000
شركة مصافي الجنوب	ميسان	10,000
شركة مصافي الشمال	الموصل	4,000
كار كروب	أربيل (كالاك)	80,000
بيزهان بت	بازيان	80,000
DNO	مصفى طاوق	5,000

*توقف عن العمل بسبب الأضرار وعمليات النهب.
** ملاحظة: ليس كل المنشآت قادرة على الوصول إلى الطاقة الاسمية الكاملة، بينما يبقى من غير الواضح ما إذا كانت بعض المصافي الصغيرة تعمل.

Source: MBI

المصافي المخطط إنشاؤها:

في العام (٢٠٠٩) سلم العراق عقوداً للشركات الهندسية الدولية لتصميم أربع مصافي جديدة في البلاد كجزء من هدف الحكومة لمواجهة نقص الوقود من خلال تعزيز القدرة المحلية، وبالمجمل فإن القدرة الإجمالية الجديدة للمنشآت الأربع هي (٧٤٠,٠٠٠) برميل في اليوم بكلفة (١٠-٢٠) مليار دينار. إن المصافي المخطط إنشاؤها ستكون في (كربلاء والناصرية وميسان وكركوك)، ومع ذلك -بالنظر للسوق العالمية المجهزة جيداً وضعف الطلب على الوقود والفائدة الأجنبية المحدودة- نتوقع أن يتم بناء مصفى كربلاء فقط. وقد فاز تحالف الشركات بقيادة شركة هيونداي بعقد بناء مصفى كربلاء ذي الطاقة الإنتاجية (١٤٠,٠٠٠) برميل يومياً التي هي قيد الإنشاء إلى الجنوب من بغداد ويقدر للمشروع ذي كلفة (٦) مليارات دولار أن يبدأ بحلول عام ٢٠٢٠.

إن الاتجاه التصاعدي يأتي من مشروع ميسان، الذي حصل إلى موافقة الحكومة في شباط عام ٢٠١٦، وقيل إنه قد تم وضع حجر الأساس، مع ذلك لا يوجد دليل على وجود تقدم، فهذا المشروع ذو الطاقة الإنتاجية (١٥٠,٠٠٠) برميل يومياً يزمع الانتهاء منه في العام ٢٠١٩. من جهتها تتطلع شركة نفط ذي قار أيضاً إلى إحياء مشروع مصفاة الناصرية، ومع ذلك لا يوجد أي دليل على التقدم.

جدول المصافي المخطط إنشاؤها في العراق		
الموقع	القدر الإنتاجية (برميل يومياً)	الحالة
		ربحت شركة هيونداي عقد بناء في كانون الثاني من العام 2014 بقيمة 6 مليارات دولار
كربلاء	140,000	بدأت أعمال البناء في شباط 2014
الناصرية	300,000	تحولت الأسهم إلى شركة نفط ذي قار التي من المقرر أن تعمل على إحياء المشروع
ميسان	150,000	تشير التقارير إلى أن شركتي (ساتاريم، وواهان) قد بدأتا البناء في شباط 2016
كركوك	150,000	تمت المصادقة، لكن مع ذلك لايوجد تقدم

منافذ/ موانئ النفط:

على الرغم من أن العراق يمكنه الوصول إلى الخليج العربي عبر شط العرب فضلاً عن وجود إطلالة صغيرة على الساحل، إلاَّ أن العدد المحدود من المنافذ المناسبة في المنطقة تعني أن معظم النفط العراقي يصدر من طريق اثنين من موانئ النفط العائمة على الخليج، المعروفة بميناء (البصرة) (ميناء البكر سابقاً) وميناء (خور العمية)، وكجزء من مشروع شركة إكسون موبيل لتوسيع قدرة تصدير النفط الخام العراقي، فقد شهد ميناء البصرة توسعاً كبيراً ورفع القدرة التصديرية للميناء من (١,٨) مليون برميل يومياً في العام ٢٠٠٧ إلى (٤,٣) مليون برميل يومياً في تشرين الثاني عام ٢٠١٣. إن لمينائي خور العمية والبصرة خمسة أنظمة إرساء كلٌ منها قادر على التعامل مع (٩٠٠,٠٠٠) برميل يومياً، وقد زادت قدرة العراق التخزينية بإضافة أربعة خزانات جديدة بالقرب من البصرة في أواخر عام ٢٠١٣، إن (٨,٥) مليون برميل للقدرة

التخزينية الجديدة ساعدت على تخفيف من وطأة اضطراب الإمدادات الناجمة عن الطقس أو مشكلات فنية.

خطوط أنابيب النفط:

مع تصدير الجزء الأكبر نسبياً قريب للتصدير البنية التحتية في البصرة، والخطوط أنابيب النفط الرئيسة في شمال العراق. الأنابيب تربط الحقول النفطية الرئيسة في كركوك وطق طق وطاوكي مع ميناء جيهان في تركيا عبر نقطة تصدير فيشخابور.

جدول خطوط الأنابيب الرئيسة في العراق

الاسم	اتجاه خط الأنابيب	الموقع	الطاقة الاسمية برميل باليوم)	الحالة
خط أنابيب جيهان	فيشخابور إلى ميناء جيهان (في تركيا)	جنوب تركيا	1,100 و500	1,100 خط الأنابيب يعمل
خورمالة–فيشخابور	خورمالة دوم إلى فيشخابور	كردستان	300	يعمل
طق طق – خورمالة	طق طق إلى خورمالة	كردستان	150	يعمل
طاووق–فيشخابور	حقل طاووق إلى فيشخابور	كردستان	350	يعمل
كركوك – فيشخابور	كركوك إلى فيشخابور	كردستان	600	متضرر
خط أنابيب كركوك–تريبولي	كركوك إلى بانياس (في سوريا) وإلى تريبولي (لبنان)	كردستان	700	متوقف عن العمل

Source: Natural resources ministry, EIA

أنابيب الغاز:

تفعل مسارات خط الأنابيب المحلية المصاحب من حقل النفط، ويعمل محور خط أنابيب الرئيس بين كركوك وبغداد، ومن البصرة باتجاه بغداد، وهناك نقص كبير في تجميع الغاز وتجهيز البنية التحتية للاستفادة من الغاز المصاحب.

ومن المقرر أن تقوم شركة (جينيل) بطرح مناقصة لخط أنابيب من (ميران وبينا باوي) إلى تركيا في العام ٢٠١٦ (H216)؛ وهذا من شأنه تسليم ما يصل إلى ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز إلى تركيا

ابتداءً من عام ٢٠١٩.

خط أنابيب غاز إيران–العراق:

وقعت بغداد وطهران رسمياً صفقة توريد لتصدير الغاز الطبيعي إلى العراق، ويتضمن الاتفاق أن تكون التدفقات الأولية بحدود (٧) ملايين متر مكعب يومياً، وخط الأنابيب سينقل الغاز من حقل (بارس) جنوب إيران إلى محطة كهرباء المنصورة في ديالى وإلى ثلاث محطات أخرى في بغداد، وقد أفادت تقارير بأن شحنات الغاز بدأت منذ منتصف العام ٢٠١٦.

هناك اتفاق مبيعات غاز ثانٍ تم توقيعه في نهاية العام ٢٠١٥ من أجل تزويد البصرة بـ (٢٠–٣٥) مليون برميل يومياً، وبحسب تقارير فإن بناء الأنابيب الجديدة في (الأحواز) –الذي يبعد ١٠٠كم عن خط أنابيب إيجات–٦– هو قيد الإنشاء، وأشارت التقارير إلى أن خط الأنابيب يتم بناؤه الآن على الحدود ويمتد إلى البصرة، ومن المقرر أن يتم تدشين مشروع السنوات الست في العام ٢٠١٧.

نظرة إقليمية عامة:

نظرة إقليمية عامة على النفط والغاز في الشرق الأوسط:

رؤية مرصد الأعمال الدولية(BMI): إن إنتاج النفط ولاسيما الغاز في الشرق الأوسط من المقرر أن تشهد نمواً كبيراً على مدى السنوات العشر القادمة، والجهود المبذولة في سبيل تنويع الاقتصادات ستفضي إلى توسيع الإنتاج المحلي من الغاز، وإن مشاريع البتروكيمياويات والتكرير الجديد ستعمل على اطلاق النفط للتصدير وكذلك تعظيم قيمة وتنويع المنتجات النفطية المصدرة.

ولتسليط الضوء على الموضوعات الرئيسة التي تدعم توقعات مرصد الأعمال الدولية (BMI) بشأن النفط والغاز في الشرق الأوسط، ستكون لدينا مقارنة بين البلدان على أساس المؤشرات الرئيسة الآتية.

- إنتاج النفط.
- استهلاك النفط.
- قدرة التكرير.
- إنتاج الغاز.
- استهلاك الغاز.

إنتاج النفط تزايد إنتاج السوائل:

تستمر زيادة الإنتاج في الشرق الأوسط في ظل هبوط الأسعار، وتأتي أغلب هذه الزيادة من العراق وإيران، على الرغم من أن المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة من المتوقع أن تزيد إنتاجها من النفط في العام ٢٠١٦، ونتوقع زيادة إنتاج الخام والمكثفات والغاز الطبيعي المسال في الشرق

الأوسط بنسبة (١١,٤٪) أي من (٣٠,٢) مليون برميل يومياً إلى (٣٣,٧) مليون برميل يومياً من العام ٢٠١٦ إلى العام ٢٠٢٥.

ولا يزال معدل الحفر قوياً في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات والعراق –الأسواق الرئيسة التي وضعت لاستمرار خطط التوسع في التنقيب والإنتاج– من أجل الاستفادة من انخفاض الإنتاج من البلدان التي هي خارج منظمة أوبك.

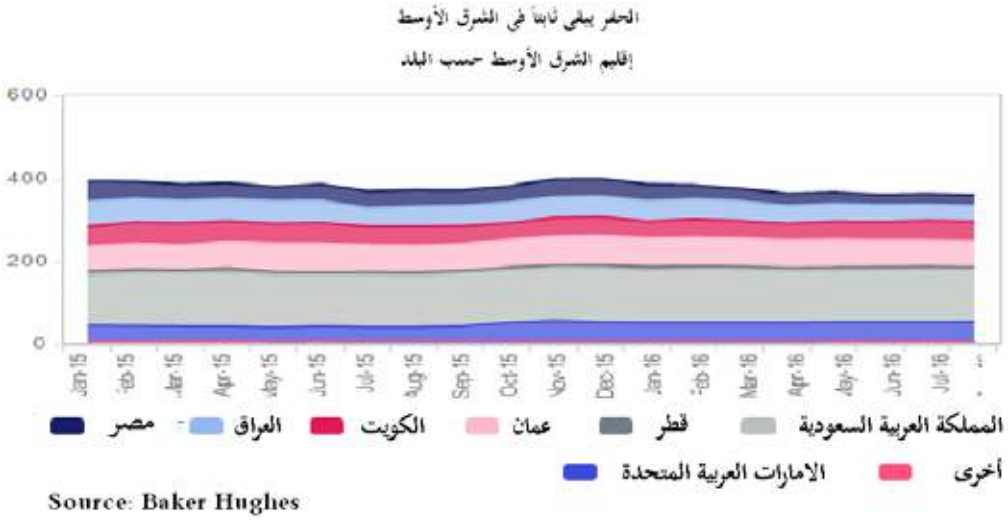

Source: Baker Hughes

ستحافظ المملكة العربية السعودية على مستويات إنتاج قوية من أجل دعم قطاع التكرير المتنامي لديها، في الوقت الذي تسعى فيه على الأقل الإبقاء على حجم الصادرات، وتلتزم البلاد في الحفاظ على قدرتها على إنتاج الخام بمستوى (١٢,٥) مليون برميل يومياً.

تستثمر الكويت من أجل الوصول إلى هدفها المتمثل بزيادة القدرة الإجمالية للخام بنسبة (٣,١٦٥) ملايين برميل بحلول عام ٢٠١٧ و (٤,٠) ملايين برميل يومياً بحلول العام ٢٠٢٠، وقد طرح مشروع حقن المياه للمناقصة في أيلول من أجل تعزيز الإنتاج من حقل (بركان).

تهدف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى زيادة إنتاج النفط الخام إلى (٣,٥) مليون برميل يومياً بحلول نهاية عام ٢٠١٨، والحفاظ على ذلك الإنتاج لمدة ٢٥ سنة، إن توسعات (إكسون موبيل) للتنقيب والإنتاج في حقل (زاكوم) والشركاء الجدد في منطقة عمل شركة (توتال) سيدعم الإنتاج.

أما هدف العراق فيتمثل بزيادة إنتاج النفط من (٥,٥) ملايين برميل يومياً إلى (٦,٠) ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠، تدعمه مستويات الطاقة الإنتاجية المتعاقد عليها في كبريات حقوله النفطية.

إن جمع الطاقة الإنتاجية لحقول (الرميلة، وغرب القرنة-٢، ومجنون، والزبير، وحلفايا) هو (٥,٥٥) مليون برميل يومياً.

كان لإيران في العام ٢٠١٦ الأثر الأكبر مع زيادة بالإنتاج تصل إلى حوالي (٧٥٠,٠٠٠) برميل يومياً منذ رفع العقوبات في كانون الثاني ٢٠١٦، ونحن حالياً لا نتوقع مزيداً من الاتجاه التصاعدي لإيران، على الرغم من الاتجاه التصاعدي لما بعد ٢٠٢٠ يمكن أن يعتمد على مدى جاذبية عقود النفط في إيران (IPC)، إن إيران تهدف إلى أن يصل مستوى الإنتاج لديها إلى ٤,٨ مليون برميل بحلول آيار ٢٠٢١.

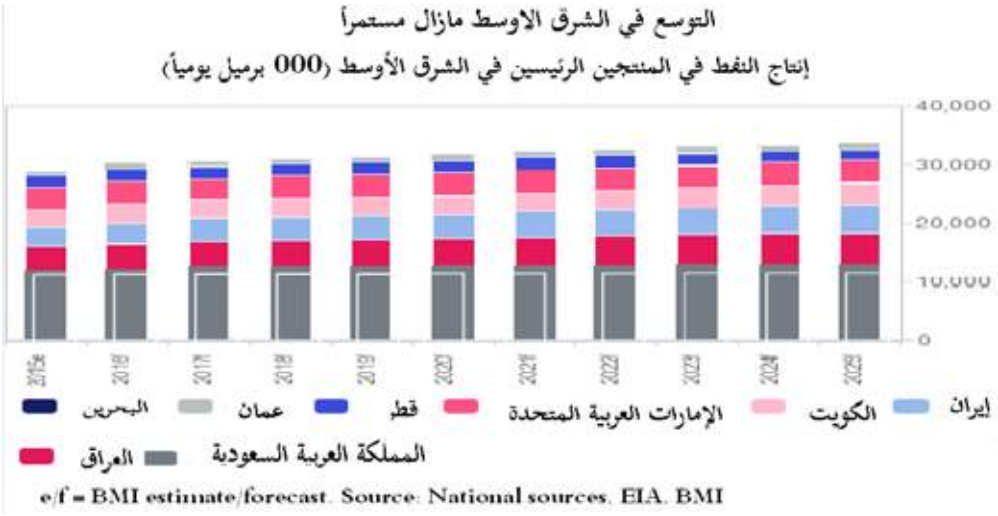

من المتوقع أن تكافح عمان وقطر واليمن، على الرغم من أن اليمن غارق في الصراع، مع معاناة شديدة على صعيد مستويات إنتاج النفط خلال العامين الماضيين، ونحن لانتوقع أي انتعاش بالنظر للافتقار إلى خارطة واضحة للسلام، والضرر المستمر لحقول النفط والبنية التحتية.

أما سلطنة عُمان فستكافح من أجل دعم إنضاج إنتاج النفط، مع عدد من المشاريع التي تنطوي على تكلفة أكبر لتقنيات استخراج النفط المحسن، فانخفاض أسعار النفط يهدد زيادة الاستثمار على المدى الطويل، وبالمثل أيضاً في قطر فإن مشاريع استخراج النفط المحسن تقدم اتجاها تصاعدياً أملاً لجاذبية في بيئة الأسعار الحالية.

استهلاك النفط والغاز وإصلاح الإعانات يعمل على ضبط الطلب:

إن انخفاض أسعار النفط يدفع إصلاح إعانات الوقود طالما تعاني الموازنات الحكومية من انخفاض الإيرادات، وقد نفذت بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC) تغيرات من أجل زيادة أسعار المضخات

بالنسبة للبنزين وفي بعض الأحيان الكازولين.

إن تثبيط نمو الطلب على الوقود المكرر سيكون ضرورياً من أجل منع الدول من تخفيض مستويات صافي تصدير النفط، بينما توفر أسعار النفط المنخفضة وقتاً مفيداً لتطبيع الأسعار مع المستويات الدولية. لقد شهدت كل الدول الرئيسة في الشرق الأوسط زيادة في أسعار الوقود منذ منتصف عام ٢٠١٥.

جدول معدل أسعار ضخ البنزين في حزيران 2015 وأيلول 2016 (دولار/لتر)

	حزيران 2015	أيلول 2016
المملكة العربية السعودية	0.12	0.23
الكويت	0.20	0.34
قطر	0.26	0.38
البحرين	0.27	0.41
*عمان	0.29	0.43
**الإمارات العربية المتحدة	0.47	0.48

* يتم مراجعتها شهرياً على وفق أسعار النفط العالمية.

** التدقيق اعتباراً من 19 أيلول 2016 .

Source: globalpetrolprices.com

على الرغم من ارتفاع أسعار الوقود في الشرق الأوسط، إلاَّ أنها تظل من بين المعدلات الأدنى في العالم، وكنتيجة لذلك، فإنه من المتوقع أن تشهد أنماط الاستهلاك تباطؤاً لكن يبقى نمواً إيجابياً قوياً (ينظر مخاطر إصلاح إعانات الاستهلاك ٢٦ تموز)، نحن أيضاً نتوقع التحول من الوقود الأعلى جودة إلى الدرجات الأدنى؛ نظراً للارتفاع الكبير بالأسعار الذي حصل في وقود الأوكتان ذي نسبة (٩٨ و٩٥)، فيما شهدت النسب (٩١ و٨٨) ارتفاعاً أقل. إن سياسة التوسع الاقتصادي –ولاسيما في قطاعي التكرير والبتروكيمياويات– ستستمر في زيادة الطلب على النفط، في حين يواصل النمو السكاني ومبيعات السيارات تعزيز الطلب المحلي.

نتوقع زيادة استهلاك الشرق الأوسط للمنتجات المكررة من (١,٨) مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٦ إلى (٩,٥) مليون برميل يومياً في العام ٢٠٢٥، أي سجل انخفاضاً حوالي (٠,٦٥) مليون برميل يومياً عن توقعاتنا للعام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن ينمو الاستهلاك بنسبة أكثر من (١٦,٨) بالمئة، أي أقوى

بكثير من توقعاتنا للنمو في إنتاج النفط بنسبة (١١,٤) بالمئة.

إسرائيل هي الاستثناء الوحيد في هذا الاتجاه، إذ تم تكييف الاستهلاك مع انحسار الأسعار على مدى السنوات العشر المقبلة، وأن الزيادة الكبيرة في إنتاج الغاز الطبيعي سيدعم استخدام أكبر للغاز، ولاسيما في الكهرباء والصناعة، ولكن أيضاً في قطاع النقل.

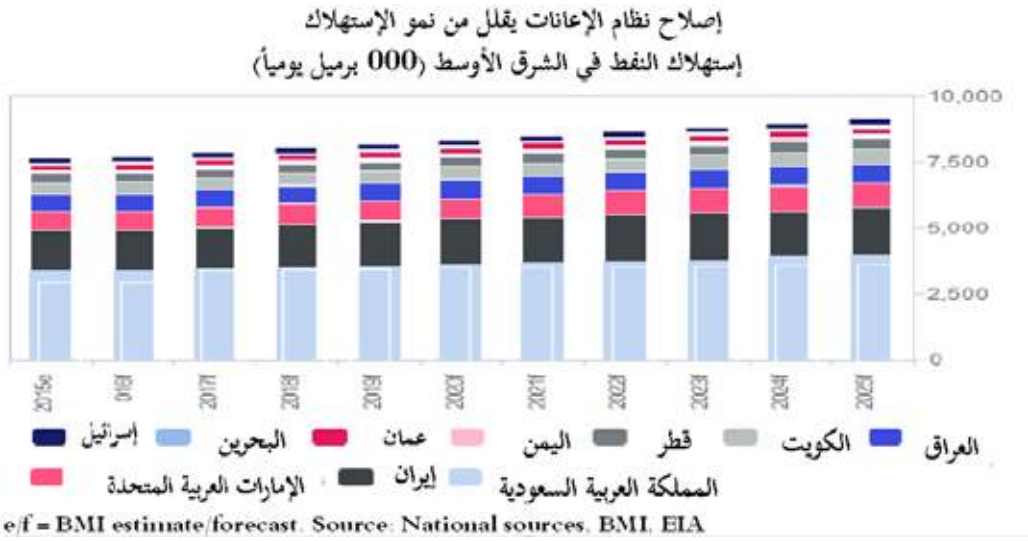

من المتوقع أن يحجم نمو الاستهلاك القوي صافي صادرات النفط، إذ إن الطلب الأكبر على الوقود المحلي سيؤثر على الصادرات، وهناك مزيد من التطورات في قطاع الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة لدعم توليد الكهرباء سيعمل على إطلاق كميات أكبر من النفط للتصدير، على الرغم من أن حجم الصادرات في معظم بلدان الشرق الأوسط سيبقى ثابتا نسبياً.

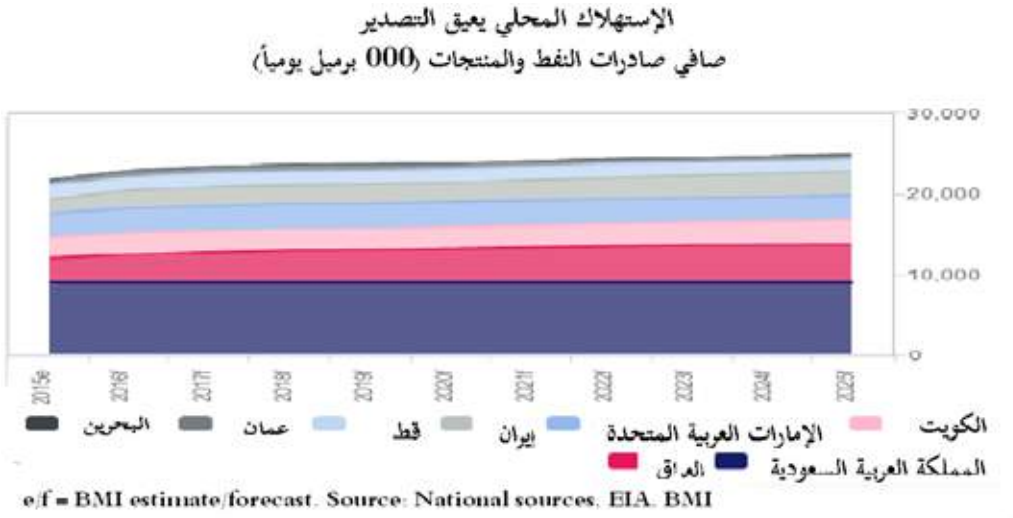

القدرة التكريرية المصافي العملاقة للمنافسة الخارجية:

مع وفرة المواد الخام منخفضة التكلفة والدعم الحكومي على نطاق واسع لتنويع الاقتصاد بعيداً عن صادرات النفط الخام، فإن طاقة التكرير في الشرق الأوسط يتوقع أن تنمو بشدة خلال عشر سنوات. ونحن نتوقع زيادة طاقة التكرير من (٩,٢) مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٦ إلى (١١,١) مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٥.

ستنتشر الاستثمارات الجديدة عبر عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمشاريع جديدة واستكمال أخرى قائمة، إلاَّ أن المساهمين الرئيسين في عملية النمو هم على النحو الاتي:

– قامت المملكة العربية السعودية بتطوير منشاة (جيزان) ذات الطاقة الإنتاجية (٤٠٠,٠٠٠) برميل يومياً ومن المقرر أن تبدأ في العام ٢٠١٨.

– منحت الكويت عقودا بقيمة (١١,٥) مليار دولار لمصفاة الزور ذي الطاقة الإنتاجية (٦١٥,٠٠٠) برميل يومياً، وترمي إلى أن يبدأ العمل بحلول عام ٢٠٢٠.

– منح العراق عقداً لمصفاة كربلاء بطاقة إنتاجية (١٤٠,٠٠٠) برميل يومياً في حزيران ٢٠١٥ ومن المقرر أن يكتمل بحلول عام ٢٠٢٠.

من المقرر أن تدشن إيران المرحلة الأولى لمصفاة نجمة الخليج العربي في أوائل عام ٢٠١٧ بطاقة إنتاجية (١٢٠,٠٠٠) برميل يومياً، وتعقبها مرحلتان، بطاقة إنتاجية (١٢٠,٠٠٠) برميل يومياً لكلتا المرحلتين، وقد إقترحت البلاد أيضاً برامج واسعة لتعزيز تحديث المرافق العائمة.

ستعزز التوسعات في رأس (لفان) في قطر (Q416)، و(صحار) في عمان (٢٠١٧) و(سترة) في البحرين (٢٠١٨) زيادة طاقة تكرير الخام.

من المتوقع أن يشهد الطلب على الوقود المستورد في أسواق الاستهلاك الرئيسة ثباتاً نسبياً؛ الأمر الذي سيجبر الشرق الأوسط أن تتكئ على آسيا في صادرات الوقود، فقد بنى الصين والهند أيضاً مراكزهم المحلية للتكرير، وترك السوق العالمية المزدحمة بنحو متزايد، مع ذلك فإن المنشآت الجديدة التي بنيت في الشرق الأوسط التي تستفيد من الوصول إلى المواد الخام منخفضة الكلفة، هي ذات فاعلة وذات كفاءة اقتصادياً، وهي تحوي مزايا في سوق الوقود التنافسية.

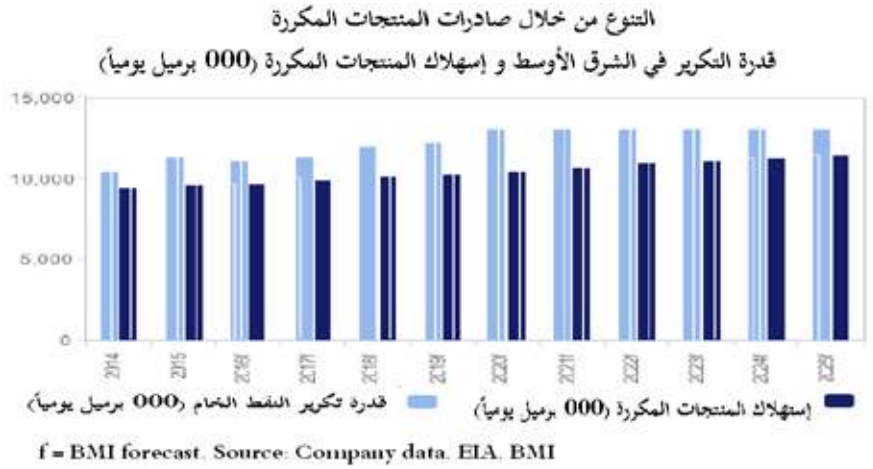

f = BMI forecast. Source: Company data, EIA, BMI

إنتاج الغاز الزخم وراء تسارع وتيرة إنتاج الغاز:

إن وضع إنتاج الغاز في الشرق الأوسط في تنامٍ طالما أن المنطقة تسعى ليحل الغاز محل النفط الأكثر تكلفة وكفاءة في توليد الطاقة (ينظر انخفاض أسعار النفظ يدعم مشاريع الغاز ١٥آب)؛ وهذا يتضمن إطلاق مزيد من النفط الخام للتصدير أو الحيلولة دون انحسار الصادرات مع ارتفاع الطلب المحلي. ونحن نتوقع زيادة إنتاج الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط بنسبة (١٢,٢) بالمئة من العام ٢٠١٦ إلى العام ٢٠٢٥، أي يرتفع من (٦٧٥) مليار متر مكعب إلى (٧٥٧) مليار، مع احتمال أكبر في الاتجاه التصاعدي لإيران بالاعتماد على شركة البترول المستقلة (IPC) لاستيعاب المستثمرين الأجانب.

إن الجزء الكبير من الغاز في الشرق الأوسط هو غاز مصاحب لحقول النفط، وعدد قليل من البلدان وضعت بنية تحتية كافية لجمع تلك الموارد ونقلها إلى مراكز الطلب، ومما يثبط مزيداً من التقدم هو

أن العديد من البلدان ليس لديها أنظمة مستقلة تحكم إنتاج الغاز المصاحب؛ الأمر الذي يفضي إلى عدم الوضوح بشأن المنح من أجل تحويل الغاز إلى قيمة مالية؛ ونتيجة لذلك فإن كميات كبيرة من الغاز التي تحترق يمكن أن تكون ذات قيمة مالية –ولاسيما في إيران والعراق والمملكة العربية السعودية– على الرغم من وجود بعض التقدم للحد من ذلك.

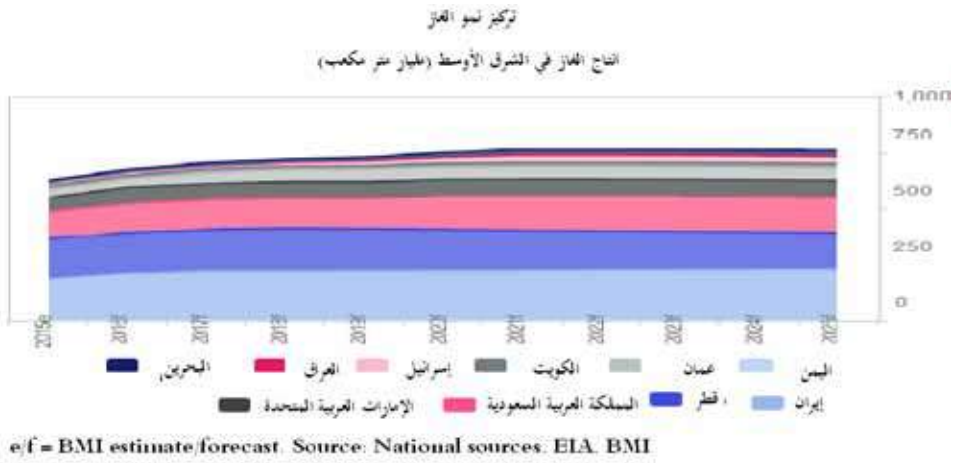

e/f = BMI estimate/forecast. Source: National sources. EIA. BMI

الغاز غير المصاحب سيكون أكبر مساهم في إنتاج الغاز الجديد:

تضم إيران أغلب الاتجاه التصاعدي من إنتاج الغاز من خلال مزيد من مراحل التطور لحقل جنوب بارس، فالصعود إلى المراحل (١٧ و١٨ و١٩)، وكذلك الحال (٢٠و٢١ و١١) يمكن أن يضيف أكثر من (٦٠) مليار متر مكعب من الطاقة الإنتاجية في السنوات الخمس المقبلة.

تحرز عمان تقدماً في مشروع غاز (خزان) الذي سيعزز من إنتاج الغاز بنسبة (١٥) مليار متر مكعب في العام ٢٠١٧.

أما في المملكة العربية السعودية فإن مشروع غاز (واسط) هو أساساً قلل من حرق الخام خلال العام ٢٠١٦ ليدعم صادرات النفط، وتطوير حقل غاز (الفطحلي) (٢٦ مليار متر مكعب) سيعطي دعماً كبيراً لنمو الغاز في العام ٢٠١٩.

مشروع (ميران) (٨ مليار متر مكعب) في إقليم كردستان في العراق و(ليفثان) (١٢ مليار متر مكعب) في إسرائيل و(بارزان) مرحلة ٢ (١٠ مليار متر مكعب) في قطر، ستكون أيضاً إضافات كبيرة في السنوات القليلة القادمة.

استهلاك الغاز النمو الصناعي وإمداد الطاقة للاستهلاك:

ستشهد كل البلدان في الشرق الأوسط نمواً في استهلاك الغاز على مدى السنوات العشر المقبلة وهذا سيكون بوتيرة أسرع من نمو الإنتاج، ونتوقع زيادة في استهلاك الغاز من (٥٥٢) مليار متر مكعب في العام ٢٠١٦ إلى (٧٠٥) مليارات متر مكعب في العام ٢٠٢٥، بزيادة قدرها (٢٧,٧) بالمئة، وسيكون الدافع من وراء زيادة الاستهلاك هو ازدهار قطاع التكرير والتسويق في المنطقة –ولاسيما البتروكيمياويات– وإعادة توجيه قطاع الكهرباء تدريجياً من النفط إلى الجيل الذي يعمل بالغاز، ويستمر النفط لكي يستخدم في محطات توليد الكهرباء بسبب عدم كفاية توفير الغاز في حين بعض محطات الغاز الكهربائية معطلة أو تعمل بطاقة منخفضة نظراً لنقص التجهيز، وستعمل إعادة حقن الغاز في جميع أنحاء الشرق الأوسط للحفاظ على ضغط خزانات النفط في الحقول الناضجة.

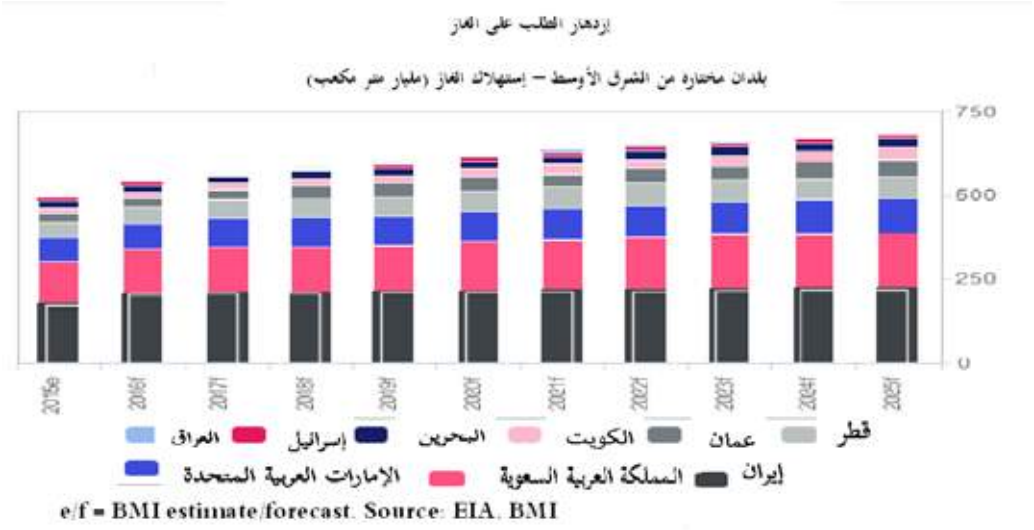

جدول إنتاج النفط والغاز وتكريره وتجارته في الشرق الأوسط												
	2014	2015	2016f	2017f	2018f	2019f	2020f	2021f	2022f	2023f	2024f	2025f
إنتاج النفط في الشرق الأوسط، (000)، برميل يومياً	27,712	29,202	30,226	30,831	31,233	31,433	31,742	32,216	32,612	32,971	33,309	33,683
استهلاك نفط الشرق الأوسط ، (000) برميل يومياً	7,976	8,127	8,162	8,312	8,497	8,618	8,788	8,948	9,107	9,260	9,404	9,536

صافي صادرات نفط الشرق الأوسط (000)، برميل يومياً	19,735	21,076	22,064	22,519	22,736	22,815	22,954	23,268	23,505	23,711	23,906	24,148
قدرة تكرير النفط في الشرق الأوسط، (000) برميل يومياً	8,646	9,463	9,216	9,417	10,001	10,231	11,076	11,076	11,076	11,076	11,076	11,075
إنتاج الغاز في الشرق الأوسط مليار متر مكعب	601.9	626.1	675.0	705.1	720.4	729.5	749.6	762.4	763.0	762.4	760.6	757.2
استهلاك الغاز في الشرق الأوسط مليار متر مكعب	471.5	504.8	552.2	576.0	591.3	605.5	629.3	645.0	662.6	676.3	690.1	705.1
صافي صادرات الغاز في الشرق الأوسط مليار متر مكعب	130.4	121.3	122.8	129.1	129.1	124.0	120.2	117.3	100.4	86.2	70.5	52.1
صافي صادرات الغاز الطبيعي المسال في الشرق الأوسط (مليار متر مكعب)	131.8	117.5	120.4	132.7	133.9	123.5	112.1	102.5	87.8	76.4	63.7	49.1

جدول فهرست المصطلحات			
AOR	استخراج نفط إضافي	KCTS	نظام نقل كازخستان بحر قزوين
APA	منح لمناطق محددة مسبقاً	km	كيلو متر
API	معهد البترول الأمريكي	LAB	البنزين القلوي
Bbl	برميل	LDPE	البولي إثيلين منخفض الكثافة
Bcm	مليار متر مكعب	LNG	الغاز الطبيعي المسال
b/d	برميل يومياً	LPG	الغاز النفطي المسال
Bn	مليار	m	متر
Boe	برميل من المكافئ النفطي	mcm	ألف متر مكعب
BTC	خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان	Mcm	مليون متر مكعب
BTU	وحدة حرارية بريطانية	MEA	الشرق الأوسط وأفريقيا
Capex	نفقات رأسمالية	mn	مليون
CBM	الميثان من طبقات الفحم الحجري	MoU	مذكرة تفاهم
CEE	وسط وغرب أوروبا	mt	طن متري

CPC	كونسورسيوم خط أنابيب بحر قزوين (شركة أنابيب بحر قزوين)	MW	ميغا واط
CSG	طبقات الفحم الحجري الأسترالي	na	غير مطابق/متوفر
DoE	وزارة الطاقة الأمريكية	NGL	الغاز الطبيعي المسال
EBRD	البنك الأوروبي للبناء والتنمية	NOC	شركة النفط الوطنية
EEZ	منطقة اقتصادية خالصة	OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
e/f	تقديرات/توقعات	OPEC	منظمة البلدان المصدرة للنفط
EIA	إدارة معلومات الطاقة الأمريكية	PE	البولي إثيلين
EM	أسواق ناشئة	PP	عديد البروبيلين
EOR	تحسين/ تعزيز استخراج النفط	PSA	اتفاقية تقاسم الإنتاج
EPSA	اتفاقية تقاسم الإنتاج والتنقيب	q-o-q	على أساس فصلي
FID	قرار الاستثمار النهائي	R&D	البحث والتطوير
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	R/P	الاحتياطيات/الإنتاج
FEED	هندسة الواجهة الأمامية وتصميمها	RPR	نسبة الاحتياطيات إلى الإنتاج
FPSO	تخزين الإنتاج العائم ونقله	SGI	مبادرة الغاز الاستراتيجية
FTA	اتفاقية التجارة الحرة	Sol	التصريح عن النوايا
FTZ	منطقة التجارة الحرة	SPA	اتفاقية البيع والشراء
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	SPR	احتياطي النفط الاستراتيجي
G&G	جيولوجي وجيوفيزيائي	t/d	طن يومياً
GoM	خليج المكسيك	tcm	ترليون متر مكعب
GS	مسح جيولوجي	toe	طن من النفط المكافئ
GTL	تحويل الغاز إلى سائل	tpa	طن سنوياً
GW	غيغا واط	TRIPS	الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية أو اتفاق تريبس
GWh	غيغا واط/ ساعة	trn	ترليون
HDPE	بولي إيثيلين عالي الكثافة	T&T	ترينيداد وتوباجو
HoA	البنود الرئيسة المحددة للإتفاقية	TTPC	الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية

IEA	وكالة الطاقة الدولية	TWh	تيراواط/ساعة
IGCC	الدورة المركبة للتغويز المتكاملة	UAE	الإمارات العربية المتحدة
IOC	شركة النفط الوطنية	USGS	مسح جيولوجي أمريكي
IPI	خط الأنابيب-الإيراني الباكستاني- الهندي	WAGP	خطوط أنابيب غاز غرب أفريقيا
IPO	العرض العام الأولي	WIPO	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
JOC	شركة عمليات مشتركة	WTI	خام غرب تكساس المتوسط
JPDA	منطقة تطوير نفطية مشتركة	WTO	منظمة التجارة العالمية
Source: BMI			

المنهجية:

منهجية التوقعات الصناعية لمرصد الأعمال الدولية:

إن التوقعات الصناعية لمرصد الأعمال الدولية (BMI) يتم توليدها باستخدام أفضل تقنيات الممارسات من نماذج السلاسل الزمنية والسببية للاقتصاد القياسي، والشكل الدقيق للأنموذج قد استخدمناه بشكل مختلف من صناعة إلى أخرى، في كل حالة يتم تحديدها، على وفق الممارسات المتبعة من خلال الميزات السائدة لبيانات الصناعة التي يجري فحصها.

إن الشائع في تحليلنا لكل صناعة هو استخدام عامل متجهات الانحدار الذاتي. إن أنموذج متجه الانحدار الذاتي يتيح لنا التوقع باستخدام أكثر من متغير للتأريخ نفسه كمعلومات توضيحية، فعلى سبيل المثال حينما نتوقع أسعار النفط فإننا يمكن أن نضمن معلومات حول استهلاك النفط والعرض والطاقة الإنتاجية، ومع ذلك حين التنبؤ لبعض متغيرات المكونات الفرعية لصناعتنا يتم استخدام متغير التاريخ نفسه الذي غالباً ما يكون أسلوباً مرغوباً فيه أكثر في التحليل، ومثل هذا المتغير المنفرد في التحليل يسمى الأنموذج أحادي المتغير، وقد استخدمنا الشكل الأكثر شيوعا وتنوعاً من الأنموذج أحادي المتغير: أنموذج عامل الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك (ARMA).

وفي بعض الحالات، فإن تقنيات نماذج الانحدار الذاتي التكاملي-المتوسط المتحرك، تكون غير مناسبة؛ بسبب عدم كفاية المعلومات التاريخية أو هناك ضعف في نوعية البيانات، وفي مثل هذه الحالات فإننا نستخدم أما طرق التجزئة التقليدية وإما طرق التنعيم كأساس للتحليل والتنبؤ.

يستخدم مرصد الأعمال الدولي (BMI) مؤشرات المربعات الصغرى (OLS) في التحليل، ومن أجل تفادي الاعتماد على وجهات النظر الذاتية وتشجيع استخدام وجهات النظر الموضوعية، يستخدم المرصد طريقة التحليل "من العام إلى الخاص".

استخدم المرصد بشكل أساسي الأنموذج الخطي، لكن النماذج غير الخطية مثل أنموذج سجل الخطيّة، تم استخدامها حين الضرورة، وخلال حقب الصدمة الصناعية، على سبيل المثال حينما تعوق الأحوال الجوية السيئة الإنتاج الزراعي، فيتم حينها استخدام متغيرات وهمية من أجل تحديد مستوى التأثير.

إن التنبؤ الفعال يعتمد على الاختيار المناسب لأنموذج الانحدار، وقد اختار مرصد الأعمال الدولية الأنموذج الأفضل على وفق معايير واختبارات مختلفة، على سبيل المثال لا الحصر:

– معامل التحديد (R2) يختبر القوة التفسيرية، ومعامل التحديد (R2) يأخذ درجة الحرية في الحسبان.

– اختبار حركة الاتجاه وحجم المعاملات.

– اختبار الفرضية لضمان أن المعاملات مهمة (عادة اختبار t و/أو قيمة p p–value).

– كل النتائج يتم تقييمها من أجل التخفيف من القضايا ذات الصلة بالارتباط الذاتي والقيم الخطية المتعددة.

استخدم مرصد الأعمال الدولية (BMI) أفضل أنموذج للقيام بالتنبؤ:

إن التدخل البشري يؤدي دوراً محورياً ومرغوباً في كل التوقعات الصناعية لمرصد الأعمال الدولية، فالخبرة والدراية والمعرفة للبيانات الصناعية واتجاهاتها تضمن أن المحللين يضعون أيديهم على التصدعات البنيوية والبيانات الشاذة ونقاط التحول والخصائص الموسمية حيث لا تستطيع عملية التنبؤ الميكانيكية البحتة الوصول إلى سبر أغوارها.

المنهجية قطاع خاص:

هناك العديد من المعايير الرئيسة التي تقود توقعاتنا لكل مؤشر الطاقة

إمدادات الطاقة:

يعطي هذا عرض النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات النفطية المكررة والطاقة الكهربائية التي تحدد بنحو كبير بمستويات الاستثمار والقدرة المتاحة ومعدلات استخدام المحطة والسياسة الوطنية. وبالتالي فإننا درسنا ما يأتي :

– سياسات الطاقة الوطنية، الأهداف المعلنة ومستويات الاستثمار.

– البيانات الخاصة بطاقة الشركة الإنتاجية وأهداف الإنتاج والنفقات الرأسمالية وذلك باستخدام مصادر الشركة الوطنية والإقليمية والمتعددة الجنسيات.

– الحصص الدولية ودليل المنظمات وتوقعاتها مثل (أوبك ووكالة الطاقة الدولية IEA) وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (IEA).

استهلاك الطاقة:

تم استخدام خليط من الأساليب لتوليد توقعات الطلب وتطبيق ما يتناسب مع كل دولة على حدة.

النمو الاقتصادي الأساسي للناتج المحلي الإجمالي للدول/الأقاليم بشكل منفرد، مصدرها التقديرات التي نشرها مرصد الأعمال الدولية (BMI) .

العلاقات التأريخية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الطلب على الطاقة في كل بلد على حدة، ويتم تحليلها واستخدامها كأساس للتنبؤ بمستويات الاستهلاك.

التوقعات الحكومية للطلب على النفط والغاز والكهرباء.

توقعات وكالة الطرف الثالث على الطلب الإقليمي من منظمات مثل: و(كالة الطاقة الدولية (IEA) وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) وأوبك OPEC).

استقراء توقعات زيادة الطاقة الإنتاجية على أساس الشركة أو المستويات الاستثمارية المحددة للدولة.

تدقيق شامل:

قمنا بمقارنة توقعات الحكومة و/أو وكالة الطرف الثالث مع ما تعلنه الشركات العاملة في كل بلد من إنفاق وخطط توسيع في الطاقة الإنتاجية، وحينما تتراكم نستخدم البيانات الخاصة بالشركة كأنماط للإنفاق المادي لتحديد قدرة العرض والطلب، وبالمثل أيضاً نحن قمنا بمقارنة خطط التوسع في الطاقة الإنتاجية وتوقعات العرض والطلب، وحينما تشير البيانات إلى الصادرات أو الإيرادات نقوم بتدقيق القدرات الموجودة أو الاستمارات المطلوبة في البنية التحتية.

المصادر :

تشمل الهيئات الدولية المذكورة آنفاً، مثل (أوبك، ووكالة الطاقة الدولية (IEA)، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، فضلًا على وزارات الطاقة المحلية ومعلومات الشركة الرسمية والأخبار الدولية والمحلية، ووكالات الأنباء العالمية والوطنية.

منهجية مؤشر المخاطرة/العائد:

يوفر مؤشر المخاطرة / العائد (RRI) لمرصد الأعمال الدولية (BMI) نظام تصنيف إقليمي مقارن يقيّم سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والفرص الصناعية الخاصة والمحددات المحتملة للمستمرين في سوق معينة. وينقسم مؤشر المخاطرة/العائد على فئتين متميزتين هما:

– العائد: تقييم حجم القطاع والنمو المحتمل في كل دولة والخصائص الصناعية لكل دولة التي قد تحول دون تطورها، وهذا بدوره ينقسم على فئتين فرعيتين:

– العائد الصناعي (تصنيف صناعي خاص يأخذ بالحسبان حجم الصناعة الحالي وتوقعات النمو، وانفتاح السوق أمام الداخلين الجدد والمستثمرين الأجانب لتقديم النتيجة الإجمالية للعودة المحتملة للمستثمرين) .

– العائدات القطرية (هو تصنيف قطري خاص بكل بلد ودرجة الظروف السياسية والاقتصادية المواتية للصناعة).

– المخاطر: تقييم المخاطر الخاصة بالصناعة وتلك الصادرة عن سجل الدولة الاقتصادي/السياسي التي تشكك في العوائد المحتملة التي يتم تحقيقها خلال حقبة زمنية معينة؛ وهذا بدوره ينقسم على فئتين فرعيتين:

المخاطر الصناعية (وهي فئة خاصة بالصناعة التي تغطي المخاطر التشغيلية المحتملة للمستثمرين وقضايا تنظيمية التي تعيق الصناعة والنضج النسبي للسوق)

المخاطر القطرية: (وهي فئة خاصة بكل بلد يتسم بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وينطوي على تشريعات غير مواتية وسوء بيئة العمل وتقييمها لتقديم النتيجة الإجمالية).

أخذنا متوسطاً مرجحاً، يجمع بين السوق والمخاطر القطرية أو العوائد الصناعية والقطرية، وتوفر هاتان النتيجتان بالمقابل درجة شاملة لمؤشر للمخاطر/العوائد، الذي يستخدم لإنشاء نظام التصنيف الإقليمي الخاص بنا للمخاطر والعوائد للانخراط في صناعة معينة في بلد معين.

لكل فئة وفروعها، وكل دولة درجة تقييمها من ١٠٠ (درجة ١٠٠ هي الأفضل)، مع درجة المؤشر الشاملة للمخاطر/العائد وهو معدل يتم تقييمه من الدرجة الكلية، والأهم من ذلك، هو طالما أن معظم البلدان والأقاليم المقيمة تعد على وفق مرصد الأعمال الدولية (BMI) بأنها ''أسواق ناشئة'' فإن مؤشرنا يراجع على أساس فصلي، وهذا يضمن أن المؤشر يتم بناؤه على أحدث المعلومات والبيانات غبر المعدل الأوسع من الدرجات والخبرات من تحليلنا.

المنهجية الخاصة بالقطاع:

إن نهج مرصد الأعمال الدولية (BMI) هو تقييم ميزان المخاطر/العائد لمستثمري صناعة النفط والغاز في ثلاثة مجالات:

أولاً: تم تصنيف الصناعات الأولية (تنقيب النفط والغاز وإنتاجهما)، والصناعات الثانوية (تكرير النفط وتسويقه ومعالجة الغاز وتوزيعه)، يمكننا من تبني نهج اكثر دقة لتحليل الإمكانات كل قطاع وتحديد مختلف المخاطر على طول سلسلة التقييم.

ثانياً: حددنا المؤشرات الموضوعية الثانية التي يمكن ان تستخدم كمؤشرات على القضايا والاتجاهات التي كانت تقيم على أساس شخصي.

ثالثا: استخدمنا مؤشر مخاطر الملكية القطري لمرصد الأعمال الدولي (BMI) بطريقة أكثر دقة؛ من أجل ضمان أن تلك المخاطر أكثر ملاءمة للصناعة المعنية.

من الناحية النظرية، تم تنظيم المؤشر بطريقة تمكننا بوضوح مقارنة من نقاط القوة والضعف لكل دولة، وكان العنوان الرئيس لدرجة مؤشر الغاز والنفط هو النتيجة الرئيسة، ومع ذلك فإن التفريق بين الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج) والصناعات الثانوية (التكرير والتسويق) وجمع العناصر التي يتألف منها كل قطاع تمكن من استخلاص استنتاجات أكثر تطور وتسهل استخدام المؤشر من قبل العملاء الذي لديهم مستويات متفاوتة من الانكشاف والرغبة بالمخاطرة.

ويتضمن مؤشرنا الخاص بقطاع الصناعة الآتي:

– مؤشر المخاطرة/العائد للنفط والغاز: وهذا هو درجة مؤشر شاملة، التي تضم (٥٠٪) من الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج) و(٥٠٪) من الصناعات الثانوية (التكرير والتسويق).

– مؤشر المخاطرة/العائد للصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج) للنفط والغاز: وهذا هو درجة مؤشر شاملة تتضمن العائد والمخاطرة.

– مؤشر المخاطرة/العائد للصناعات الثانوية (التكرير والتسويق) للنفط والغاز: وهذا هو درجة مؤشر شاملة للصناعات الثانوية (التكرير والتسويق) تتضمن العائد والمخاطرة.

وقد تم استخدام المؤشرات الآتية، وبشكل عام يستخدم المؤشر ثلاثة مؤشرات مقاييس ذاتية و(٤١) مؤشراً منفصلاً لقواعد البيانات.

جدول مؤشر مرصد الأعمال الدولية (BMI) للصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج) للنفط والغاز	
	التبرير
مؤشر المخاطر /العائد في الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج) (RRR): العوائد	
العوائد الصناعية	
قاعدة الموارد	
الاحتياطيات النفطية المؤكدة مليون برميل	يستخدم المؤشر للدلالة على إمكانيات السوق الإجمالية، القيم العالية أعطيت أفضل درجات

الاحتياطيات المؤكدة من الغاز مليار متر مكعب	
توقعات النمو	
نمو إنتاج النفط خلال الأعوام 2009 - 2014	استخدمت المؤشرات بوصفها بديلاً لافتراضات مرصد الأعمال الدولية للسوق
نمو إنتاج الغاز خلال الأعوام 2009- 2014	
نضج السوق	
احتياطيات/إنتاج النفط	يستخدم المؤشر للدلالة على ما إذا كانت الصناعة متقدمة/ ناشئة/متطورة أو ناضجة، وقد أعطي الاستغلال الموجود المنخفض أعلى درجة
احتياطيات وإنتاج الغاز	
إنتاج النفط الحالي مقابل الذروة	
إنتاج الغاز الحالي مقابل الذروة	
العوائد القطرية	
ملكية الدولة للأصول، (%)	يستخدم المؤشر للدلالة على فرص شركات النفط الوطنية (NOCs) وشركات النفط العالمية (IOCs) والمستقلين. المستوى المنخفض من ملكية الدولة يؤشر درجات أعلى.
عدد الشركات غير الحكومية	يستخدم المؤشر للدلالة على تنافسية السوق. حضور (العدد الكبير) للشركات غير الحكومية، وتكون درجاتها أعلى
مؤشر مخاطر/عائد الصناعات الأولية (التنقيب والإنتاج) (RRR)	التقييم الذاتي لسياسة الحكومة حيال القطاع بإزاء المعيار الذي حدده المرصد الدولي للأعمال الدولية (BMI). الدولة الحمائية تؤشر تقديراً منخفضاً

نمط الخصخصة	التقييم الذاتي لتوجهات الصناعة الحكومية، تؤشر الدولة الحمائية تقديراً منخفضاً
المخاطر القطرية	
البنية التحتية	الدرجة من مؤشر المخاطر القطرية لمرصد الأعمال الدولية (CRI)، وهي تقييم القيود التي تفرضها السلطة والنقل والبنية التحتية للاتصالات
استمرار مخاطر السياسة على الأمد الطويل	بالنسبة لمؤشر المخاطر القطرية (CRI)، يتم تقييم المخاطر جراء التغير الحاد في الاتجاه العام لسياسة الحكومة.
سيادة القانون	بالنسبة لمؤشر المخاطر القطرية (CRI)، يتم تقييم قدرة الحكومة على فرض إرادتها ضمن الدولة.
الفساد	بالنسبة لمؤشر المخاطر القطرية (CRI)، يستخدم للدلالة على مخاطر الكلفة القانونية الإضافية وإمكانية التعتيم على عمليات المناقصة، أو الأعمال التي تؤثر على قدرة الشركات على المنافسة
(NOC): شركة النفط الوطنية (IOC): شركة النفط الدولية.	
المصدر: مرصد الأعمال الدولي (BMI)	

التقييم:

نظرا لعدد من المؤشرات/قواعد البيانات المستخدمة، سيكون من غير المناسب إعطاء كل المكونات الفرعية وزناً متساوياً، لذا تم اعتماد التقييم الآتي:

المكونات	التقييم (%)
الصناعات الأولية (التنقيب والاستخراج) (RRI)	50 منها
عوائد	70 من الصناعات الأولية (التنقيب والاستخراج) منها
عوائد صناعية	75

عوائد قطرية	25
المخاطر	30 من الصناعات الأولية (التنقيب والاستخراج، ومنها
المخاطر الصناعية	65
المخاطر القطرية	35
الصناعات الثانوية (التكرير والتسويق)PRI	50 من النفط والغاز (PRI)، ومنها
العوائد	70 ومنها
العوائد الصناعية	75
العوائد القطرية	25
المخاطر	30، ومنها
المخاطر الصناعية	60
المخاطر القطرية	40
Source: MBI	

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد. مهمته الرئيسة، تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بشكل خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، فضلاً عن قضايا أخرى، ويسعى إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.